السنة الثالثة بعد المائة – عدد 6240 مكرر — 18 جمادى الأولى 1435 (20 مارس 2014)

ISSN 0851 - 1195

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية

النشرة العامة

بيان النشرات	تعريفة الاشتراك		
	في المغرب		في الخارج
	ستة أشهر	سنة	
النشرة العامة	250 درهما	400 درهم	فيما يخص النشرات الموجهة إلى الخارج عن الطريق العادي أو عن طريق الجو أو البريد الدولي السريع، تضاف إلى مبالغ التعريفة المنصوص عليها بمنته مصاريف الإرسال كما هي محددة في النظام البريدي الجاري به العمل.
نشرة مداولات مجلس النواب	-	200 درهم	
نشرة مداولات مجلس المستشارين	-	200 درهم	
نشرة الإعلانات القانونية والقضائية والإدارية	250 درهما	300 درهم	
نشرة الإعلانات المتعلقة بالتحفيظ العقاري	250 درهما	300 درهم	
نشرة الترجمة الرسمية	150 درهما	200 درهم	

يطلب الاشتراك من المطبعة الرسمية
الرباط . شالة
الهاتف : 0537.76.50.25 - 0537.76.50.24
0537.76.54.13
الحساب رقم :
310 810 1014029004423101 33
المفتوح بالخزينة الإقليمية بالرباط
في إسم المحاسب المكلف بمداخيل
المطبعة الرسمية

تدرج في النشرة العامة القوانين والنصوص التنظيمية ونصوص الأوفاق الدولية الموضوعة باللغة العربية وكذلك المقررات والوثائق التي تفرض القوانين أو النصوص التنظيمية الجاري بها العمل نشرها بالجريدة الرسمية

فهرست

نصوص عامة

صفحة

بنك المغرب.. تقرير عن السنة المالية 2012.

تقرير مرفوع إلى صاحب الجلالة نصره الله من والي بنك المغرب السيد عبد اللطيف الجواهري

عن السنة المالية 2012 3314

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نصوص عامة

تقرير السنة المالية 2012

مرفوع إلى صاحب الجلالة نصره الله

من والي بنك المغرب السيد عبد اللطيف الجواهري

مولاي صاحب الجلالة،

لي عظيم الشرف أن أرفع إلى جلالتكم، طبقا للمادة 57 من القانون رقم 76.03 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.05.38 في 20 شوال 1426 (23 نونبر 2005)، التقرير الخاص بسنة 2012، وهي السنة الرابعة والخمسون لمعهد الإصدار.

مولاي،

كانت 2012 سنة صعبة بالنسبة للاقتصاد العالمي، حيث أدت تبعات الأزمة التي بدأت عام 2009 إلى تراجع النمو إلى 3,2% بعد 4% في سنة 2011. ففي البلدان المتقدمة، لم تتجاوز هذه النسبة 1,2%، نظرا بالخصوص للانكماش الذي شهدته منطقة الأورو، ارتباطا بتفاقم تأثيرات أزمة الديون السيادية في البلدان الطرفية للمنطقة وانتقالها إلى دول المركز، في حين شكل اليابان، وإلى حد أقل الولايات المتحدة الأمريكية، استثناء حيث سجل نشاطهما الاقتصادي تحسنا نسبيا مقارنة مع 2011. وفي البلدان الصاعدة والنامية، تباطأ نمو الناتج الداخلي الإجمالي إلى 5,1%، وذلك بسبب انخفاض الطلب من البلدان المتقدمة ونهج سياسات تقييدية، خاصة من طرف البلدان الصاعدة الرئيسية كالصين والهند والبرازيل.

وقد أثر ضعف النشاط بشكل كبير على أسواق الشغل. فعلى الرغم من الإصلاحات وتدابير الدعم المتعددة التي اعتمدتها الكثير من البلدان المتقدمة، ظل معدل البطالة مرتفعا، خصوصا في منطقة الأورو التي بلغ فيها 11,4%، مع تسجيل رقم قياسي في إسبانيا وصل إلى 25%. وظلت بطالة الشباب على وجه الخصوص، بالنظر إلى حجمها ونطاق انتشارها، مصدر انشغال كبير للحكومات وسببا لحركات الاحتجاج في العديد من البلدان.

وسجلت أسعار السلع الأساسية في الأسواق الدولية تراجعا على العموم، وإن بقيت في مستويات مرتفعة. أما أسعار النفط، فقد شهدت ارتفاعا طفيفا يعزى بالأساس إلى تزايد التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط. وأدى هذا التوجه، إضافة إلى ضعف الطلب، إلى تراجع الضغوط على الأسعار، بحيث انخفض معدل التضخم في البلدان المتقدمة إلى 2% بينما تدنى إلى حوالي 6% في الاقتصاديات الصاعدة والنامية.

وقد كان لهذا الوضع تأثير واضح على التجارة العالمية التي تباطأ نموها إلى 2,5%، وكذا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تقلصت بنسبة 18,3%، خصوصا في اتجاه البلدان المتقدمة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وعلى الرغم من هذه الوضعية، سجلت أسواق البورصة عموما اتجاها تصاعديا، مما يوحي بانفصال القطاعين الحقيقي والمالي للاقتصاد عن بعضهما البعض، وقد تحسنت ثقة المستثمرين على الأرجح بفضل السياسات التيسيرية التي واصلت البنوك المركزية نهجها وتدابير التقشف المالي، فضلا عن برامج الدعم التي ساهمت فيها المؤسسات الدولية لفائدة البلدان التي تعاني من الأزمة.

في هذه الظرفية الصعبة، تعزز دور البنوك المركزية مع تزايد لجوؤها للإجراءات التيسيرية على مستوى السياسات النقدية المعتمدة والتركيز بشكل أكبر نسبيا في أهدافها على تحفيز النمو الاقتصادي وإنعاش سوق الشغل.

وقد انعكس الركود الاقتصادي العالمي والظروف المناخية غير المواتية بشكل سلبي على الاقتصاد الوطني الذي تباطأ نموه إلى 2,7% مقابل 5,0% في العام السابق. وكانت الخدمات القطاع الوحيد الذي استطاع الحفاظ على وتيرة نمو، مدفوعا بالأساس بالأداء الجيد لفرع «البريد والاتصالات». أما القيمة المضافة للقطاع الثانوي، فقد تباطأ نموها بشكل حاد بسبب الانخفاض الذي شهده قطاعا الصناعة والبناء والأشغال العمومية. وقد بدأ هذا الأخير على وجه الخصوص في إظهار علامات فتور، بعد سنوات عدة من النمو المطرد والمساهمة الهامة في إحداث فرص الشغل.

وفي ما يخص الطلب، ارتفع مكونه الداخلي، الذي يعتبر المحرك التقليدي للنمو، بنسبة 3%. ويرجع ذلك إلى مواصلة تنفيذ سياسة مالية توسعية، مع الإبقاء خصوصا على نفقات الاستثمار في مستوى مرتفع، والحفاظ نسبيا على القدرة الشرائية بفضل نظام المقاصة والقيام بعدة تعديلات على مستوى أنظمة وجداول الأجور، بالإضافة إلى التطور المعتدل للتضخم.

وشهدت وضعية سوق الشغل تدهورا حادا، إذ كانت مناصب الشغل الصافية المحدثة ضئيلة جدا، وهي حالة غير مسبوقة منذ سنة 1999، حيث أن المستوى الأدنى المسجل هو 42,000 منصب شغل صاف وكان ذلك في سنة 2005. وبالموازاة مع هذا التدهور، تم تسجيل انخفاض في نسبة مشاركة اليد العاملة، يعزى على الأرجح إلى انسحاب جزء من الساكنة المحبطة من سوق الشغل، مما أدى إلى استقرار نسبة البطالة في 9%. وبفضل الانتعاش الذي ميز الأنشطة التجارية في السنوات الأخيرة، أصبح قطاع الخدمات في سنة 2012 أول مشغل لليد العاملة متقدما على القطاع الفلاحي.

وعلى مستوى الحسابات الخارجية، تفاقمت وضعية الحساب الجاري في سنة 2012. فقد أدى الانكماش الاقتصادي في منطقة الأورو وانخفاض أسعار مشتقات الفوسفاط إلى تباطؤ وتيرة نمو الصادرات إلى 5,5%، على الرغم من النمو القوي الذي شهده قطاع صناعة السيارات. ورغم ارتفاع الواردات بوتيرة أبطأ من السنة الماضية، فقد ظلت أسرع نسبيا من الصادرات، لاسيما بسبب تزايد ثقل الفاتورة الطاقية، مما نجم عنه اتساع العجز التجاري من 22,8% إلى 24,3% من الناتج الداخلي الإجمالي. وسجلت عائدات السياحة وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، التي تساهم عادة في التخفيف من حدة تأثير هذا العجز على الحساب الجاري، تناقصا بنسبة 1,7% و3,8% على التوالي، يرجع جزئيا إلى انخفاض الدخل وارتفاع معدلات البطالة في منطقة الأورو. ونتج عن ذلك تفاقم عجز الحساب الجاري إلى 10% من الناتج الداخلي الإجمالي، مقابل 8% في العام الماضي و5,1% في المتوسط بين عامي 2008 و2010، مما أثر بشكل سلبي على الاستدامة الخارجية لاقتصادنا. وقد أدت هذه التطورات إلى مزيد من الانخفاض في صافي احتياطيات الصرف، التي أصبحت تعادل في نهاية سنة 2012 أكثر بقليل من 4 أشهر من واردات السلع والخدمات.

وقد تميزت هذه السنة على الخصوص بتدهور وضعية المالية العمومية، إذ واصل عجز الميزانية منحاه التصاعدي المسجل منذ 2009 ليبلغ 7,6% من الناتج الداخلي الإجمالي، متجاوزا بشكل كبير نسبة 5,4% المستهدفة في قانون المالية. ويعزى هذا الاختلال إلى ارتفاع النفقات بوتيرة أسرع بمرتين من وتيرة نمو المداخيل، بفعل تزايد كتلة الأجور بنسبة 8,2% لتمثل 11,6% من الناتج الداخلي الإجمالي وارتفاع نفقات المقاصة إلى مستوى غير مسبوق بلغ 55 مليار درهم، أي ما يعادل 6,6% من الناتج الداخلي الإجمالي. في المقابل، سجلت المداخيل العادية تباطؤا ملموسا بفعل تراجع إيرادات الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد والضريبة على الشركات، ارتباطا

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بضعف النشاط الاقتصادي، وانخفاض عائدات الجمارك من جديد على إثر مواصلة تفكيك الرسوم الجمركية. في ظل هذه الظروف، ارتفعت مديونية الخزينة بنحو 6 نقط مئوية لتصل إلى 59,4% من الناتج الداخلي الإجمالي، ما يزيد من إضعاف قابلية استمرار المالية العمومية على المدى المتوسط.

وفي ما يخص تطور الأسعار، تم احتواء التضخم عند نسبة 1,3% بعد 0,9% في سنة 2011، على الرغم من رفع أسعار الوقود في شهر يونيو وتسجيل العديد من صدمات العرض المؤقتة في المواد الغذائية. ومن جهته، شهد التضخم الأساسي، الذي يعكس التوجه الأساسي للأسعار، انخفاضا ملموسا من 1,8% إلى 0,8%، يرجع إلى اعتدال ضغوط الطلب وتباطؤ أسعار استيراد المواد غير الطاقة.

وعلى صعيد الأوضاع النقدية، لم يتجاوز نمو الكتلة النقدية 4,5% بعد 6,4% في سنة 2011، وهو مستوى أقل بكثير من اتجاهه الطويل المدى. ويعكس بشكل رئيسي تباطؤ القروض البنكية وانكماش الموجودات الخارجية الصافية. ويعزى تراجع معدل نمو الائتمان البنكي، الذي بدأ في سنة 2008 وهم بشكل أكبر في عام 2012 قروض التجهيز والإنعاش العقاري، على الخصوص إلى فتور النشاط الاقتصادي وجو الترقب الذي ميز مناخ الأعمال وحساسية أكبر للبنوك تجاه المخاطر. وقد أدى ارتفاع إصدارات الشركات غير المالية في سوق سندات الدين إلى التخفيف جزئيا من تأثير هذا التباطؤ، إذ تزايد المبلغ الجاري لهذه الإصدارات بنسبة 20% سنويا منذ 2010 ليبلغ 66 مليار درهم في عام 2012. وارتفعت نسبة القروض المتعثرة من 4,7% إلى 4,9%، ما يعكس تصاعدا طفيفا لمخاطر الائتمان ناجم أساسا عن الصعوبات التي تواجهها بعض المقاولات، لاسيما في قطاعات الصلب والإنعاش العقاري وبعض القطاعات المرتبطة بها.

في سوق الأصول، سجلت المؤشرات الرئيسية للبورصة هبوطا جديدا بأكثر من 15%. واكبه تراجع حاد في حجم المعاملات في سوق يتسم بقلة السيولة وضيق بنيوي. وقد أدى هذا التطور إلى انخفاض مؤشرات التقييم، وإن ظلت في مستوى مرتفع نسبيا، إذ انتقلت نسبة السعر إلى الربح من 17,2 إلى 16,5. في المقابل، ارتفعت أسعار الأصول العقارية بنسبة 1%، لاسيما بفعل الزيادة التي شهدتها أسعار الأراضي بنسبة 2,6%، بينما ظلت أسعار العقارات المعدة للسكن دون تغيير في المتوسط. وفي نفس السياق، تباطأت وتيرة نمو حجم المعاملات من 14,8% في سنة 2011 إلى 7,8%.

وفي ظرفية اتسمت بغياب الضغوط التضخمية وتباطؤ النشاط الاقتصادي، واصل البنك المركزي سياسته النقدية التيسيرية. فقد قام بخفض سعر الفائدة الرئيسي بواقع 25 نقطة أساس خلال اجتماع مجلسه في شهر مارس، وكذا نسبة الاحتياطي الإلزامي بنقطتين مئويتين في اجتماع شتنبر، مع الاستمرار في ملاءمة حجم تدخلاته مع احتياجات البنوك من السيولة. وبموجب هذه السياسة، تم كذلك توسيع نطاق الضمانات المعتمدة في عمليات السياسة النقدية وتخفيف شروط قبولها. ومن أجل تشجيع النظام البنكي على تطوير التمويلات الممنوحة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، أطلق بنك المغرب، في إطار عملياته لأجل أطول، قروضا مضمونة بسندات موجهة لهذه الفئة من المقاولات.

وعلى الرغم من هذا الأداء، حافظ المغرب على ثقة الشركاء والمستثمرين، كما يشهد على ذلك التوقيع على اتفاق خط الوقاية والسيولة مع صندوق النقد الدولي والشروط الإيجابية التي ميزت الاقتراضين الأخيرين للخزينة في السوق الدولية. ويعود الفضل في ذلك إلى الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها بلادنا في السنوات الأخيرة والتزامها بالحفاظ على الاستقرار الماكرو اقتصادي. كما يعود على وجه الخصوص إلى خيار الانفتاح والانتقال السياسي الذي تبنته وعملت على تعزيزه منذ سنة 2011.

إلا أن علامات الفتور بدأت تتجلى أكثر فأكثر، لاسيما مع الاختلال المتزايد للتوازنات الأساسية، خصوصا المالية والخارجية منها، واستمرار بطالة الشباب في مستوى مرتفع، بالموازاة مع التقلص الملحوظ لهامش المناورة لدى السلطات الحكومية. وتلك هي العوامل الرئيسية التي دفعت بوكالات التصنيف إلى وضع المغرب ضمن نظرة مستقبلية سلبية في أكتوبر 2012 وفبراير 2013، ولكن دون تخفيض تصنيفه.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إن رفع التحديات التي تواجهها بلادنا اليوم يقتضي تسريع الإصلاحات الهيكلية وتوسيع نطاقها. ومهما كان ذلك صعبا و لا يحظى بالتأييد الشعبي، فإنه يظل السبيل الوحيد لإعادة التوازنات الاقتصادية الكلية وضمان استمراريتها وكذا استعادة الدولة للوسائل الكفيلة بتحسين القدرة التنافسية وتحفيز النمو وتقوية التماسك الاجتماعي مع الحفاظ على علاقات جيدة مع الشركاء الدوليين للمغرب. وعلى العكس من ذلك، فإن تأخير هذه الإصلاحات لن يؤدي إلا إلى زيادة كلفتها الاقتصادية والاجتماعية.

وهكذا، علاوة على استكمال تفعيل الدستور كإطار مرجعي وإتمام المشاريع المهيكلة التي تم إطلاقها في السنوات الأخيرة، كالجهوية الموسعة وإصلاح منظومة العدالة، يتعين اعتماد الأوراش الأخرى الموجودة في مرحلة متقدمة من الانتهاء والإسراع بتنفيذها.

ويتعلق الأمر أولا بإصلاح أنظمة التقاعد، التي يشهد توازنها المالي تدهورا متواصلا نتيجة التحول الديموغرافي بينما تظل تغطيتها في مستويات متدنية. وينطبق الأمر نفسه على إصلاح النظام الضريبي الذي أثار الكثير من النقاشات، لاسيما خلال المناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات. فمحاور الإصلاح واضحة وينبغي أن تكون ضمن أولويات الحكومة. وتتمثل على الخصوص في توسيع الوعاء الضريبي ليشمل القطاعات الأقل خضوعا للضريبة وكذا الأنشطة غير المهيكلة، وذلك بغية تعزيز موارد الدولة وضمان قدر أكبر من العدالة الضريبية. كما تتطلب إعادة النظر في العدد الكبير من الاستثناءات الضريبية المكلفة التي تضيع على الدولة عائدات مهمة دون أن يكون مردودها واضحا على الاقتصاد.

إن مراجعة هذه الاستثناءات ينبغي أن تندرج في إطار أوسع للإصلاح يشمل سياسة الدعم برمتها. فنظام المقاصة، الذي يعتبر العنصر الرئيسي لهذه السياسة، يبقى محدود الفعالية على الصعيدين المالي والاجتماعي. فعلى الرغم من مساهمته في الحفاظ على القدرة الشرائية، فإنه يظل نظاما غير عادل يثقل ميزانية الدولة ويجعلها معرضة لتأثيرات تقلبات أسعار السلع الأساسية وتغيرات سعر الصرف. وبالنظر إلى التوقعات الخاصة بتطور الأسعار الدولية للمواد الطاقية، يمثل هذا النظام تهديدا حقيقيا لاستدامة توازن المالية العمومية. وبالتالي، يتعين أن يكون إصلاح صندوق المقاصة ضمن أولويات الحكومة. إلا أنه من الضروري تنفيذ هذا الإصلاح بطريقة تدريجية، مع إرساء شبكات للأمان الاجتماعي من أجل التخفيف من تأثيره على الفئات الفقيرة، ومواكبته بسياسة تواصلية وتوعوية محكمة الاستهداف.

ومن أجل ضمان استمرارية المالية العمومية، من اللازم أيضا ضبط وضعية الميزانية عبر خفض التكاليف غير المنتجة والاعتدال في زيادات الأجور، مع ربطها بالإنتاجية أو المردودية، وتوجيه الموارد المتاحة نحو الاستثمار المنتج والتنمية البشرية. وفي هذا الصدد، فإن الإسراع بإعداد القانون التنظيمي للمالية واعتماده وتنفيذه من شأنه أن يساهم في هذا الترشيد من خلال تحسين فعالية الإنفاق وتعزيز شفافية العمل الحكومي.

وفي ما يتعلق باستمرارية الحسابات الخارجية، ما من شك أن التدهور المتواصل للحساب الجاري ولوضعية الميزان التجاري على الخصوص يعكس إشكالية القدرة التنافسية لصادراتنا التي تظل محدودة، سواء من حيث محتواها أو وجهتها. ولتقويتها يلزم تنفيذ السياسات القطاعية والمشتركة بين القطاعات، مع العمل بالأساس على تطوير البحث والابتكار وتحسين جودة التكوين ومناخ الأعمال. وفي هذا الإطار، فإن مشروع المهن العالمية للمغرب من شأنه أن يشكل رافعةً لتقوية الصادرات، كما يدل على ذلك الأداء اللافت لقطاع صناعة السيارات هذه السنة.

ومن أجل تعزيز تنافسية صادراتنا، يتعين كذلك إصلاح نظام الصرف، الذي لا يلعب، بشكله الحالي، دوره في تخفيف الصدمات الخارجية على ميزان الأداءات. ولإنجاح هذا الإصلاح من اللازم اعتماد مقاربة تدريجية تقتضي توفر بعض الشروط المسبقة التي لم يستوف العديد منها إلى الآن.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

في القطاع المالي. يكتسي تعميق الأسواق وتقوية متانتها أهمية بالغة بالنسبة لتمويل الاقتصاد. وفي هذا الإطار، من الضروري إكمال المشاريع الجاري تنفيذها بغية تعزيز وتحديث البنية التحتية المؤسساتية والتنظيمية وملاءمتها مع أفضل الممارسات الدولية. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص باعتماد التشريعات الجديدة المتعلقة بالقوانين الأساسية لبنك المغرب والسلطات المالية الأخرى وكذا القانون المنظم لمؤسسات الائتمان.

وعلى صعيد الاستقرار المالي، سيواصل البنك، بالتعاون مع هيئات الإشراف الأخرى، إعداد إطار لتتبع المخاطر وتقييمها، وذلك بهدف وضع إطار شامل لسياسة احترازية كلية يأتي استكمالا للإطار الخاص بتدبير الأزمات المالية الذي تم التوقيع على برتوكول بشأنه بين مختلف الهيئات التقنينية المعنية في سنة 2012.

ومن جهته، ظل القطاع البنكي متينا بفضل تنوع أنشطته وتواجده المتزايد دوليا. ومن أجل مواصلة تعزيز القاعدة المالية لهذا القطاع، عمل بنك المغرب على رفع متطلبات رأس المال عبر تحديد نسبة 9% كحد أدنى لنسبة الرأسمال الأساسي و12% كحد أدنى لنسبة الملاءة. وعقب نشر المعايير الجديدة لاتفاقية بازل الثالثة، وضع البنك برنامجا لتطبيق هذه المعايير يهدف على الخصوص إلى إعطاء تعريف جديد للرأس المال التنظيمي وإدخال معدل تغطية السيولة على المدى القصير.

وإذ تعتبر المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة الأكثر عرضة لتأثيرات الانكماش الاقتصادي، فإن من شأن تفعيل التدابير التحفيزية المدرجة في إطار الاستراتيجية الوطنية لإنعاش المقاولات الصغيرة جدا التي أطلقتها الحكومة مؤخرا أن يحد من الإكراهات التي تعاني منها ويسهل اندماجها في الاقتصاد المهيكل. ومن جانبه، يعمل بنك المغرب بالتعاون مع القطاع البنكي وباقي الشركاء المعنيين على إنشاء مرصد يتولى وضع رؤية شمولية مشتركة على الصعيد الوطني حول إشكالية تمويل ودعم هذه الفئة من المقاولات. وبالإضافة إلى قيام البنك بتوسيع نطاق الضمانات المقبولة لتشمل القروض الممنوحة لهذه الفئة من المقاولات، تم تعزيز نظام الضمان الذي تستفيد منه عبر إطلاق صندوق الضمان المركزي للعديد من المنتجات الجديدة في سنة 2012.

وفي السياق نفسه، ظل تعزيز الإدماج المالي، الذي أدرجه البنك ضمن أولويات خطته الاستراتيجية للسنوات 2013-2015، في صلب الأنشطة الهادفة إلى تطوير الخدمات المالية. فقد سجل ولوج الساكنة إلى هذه الخدمات تحسنا، إذ بلغت نسبة تعميم الاستفادة من الخدمات البنكية حوالي 57% في نهاية سنة 2012. وبالموازاة مع ذلك، أخذ البنك بزمام المبادرة لتنسيق أنشطة التربية المالية في إطار استراتيجية طويلة الأمد تتولى تنفيذها مؤسسة وطنية. كما حرص على تمتين آليات حماية زبناء مؤسسات الائتمان، على ضوء الإصلاحات التشريعية التي سنتها بلادنا انسجاما مع أفضل المعايير الدولية المعمول بها في هذا المجال.

وفي ما يتعلق بمشروع القطب المالي للدار البيضاء، وعلى الرغم من التقدم الذي حققه، فقد تأثرت وتيرة تقدمه بالظرفية الاقتصادية الوطنية والدولية وكذا بالتطور السلبي لسوق الأسهم المغربي. فمن الضروري إذن تسريع الإجراءات المحددة مسبقا لإعادة تنشيط بورصة الدار البيضاء، لاسيما من خلال تفعيل إصلاح الإطار التنظيمي وملاءمة شروط إدراج الشركات وطرح أدوات مالية جديدة تمكن من تعزيز السيولة وتغطية المخاطر. وتشمل المحاور الرئيسية لإنجاح هذا المشروع كذلك اعتماد رؤية شمولية للتكامل والتنمية المشتركة تقوم على المنفعة المتبادلة مع البلدان الشريكة، خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وينبغي أن تندرج جميع هذه الإصلاحات ضمن استراتيجية شاملة ترمي إلى تعزيز النمو الإدماجي وتقوية التماسك الاجتماعي عبر نهج سياسة لإعادة توزيع الثروات ومحاربة البطالة بشكل عام، وفي صفوف الشباب بشكل خاص. ولتحقيق ذلك يتعين اتخاذ إجراءات على المدى المتوسط، مع إعطاء الأولوية لتحسين النظام التعليمي الذي يظل دون التطلعات رغم الإرادة السياسية القوية والدعم المالي الهام.

إن تحقيق الانتقال السياسي في بلادنا في مناخ إقليمي مضطرب، والذي ما فتئ يحظى بإشادة المجتمع الدولي، لن يكون مستداما في غياب مكاسب اقتصادية ملموسة تمكن من تحسين مستوى عيش الساكنة التي انخرطت بشكل واسع في هذا الانتقال وتنتظر اليوم أثره الفعلي. ولإنجاح هذا المسار في ظرفية اقتصادية دولية قد تستمر تأثيراتها السلبية علينا، من الأهمية بمكان أن يعي جميع الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين والاجتماعيين في البلد مدى صعوبة الوضعية الراهنة وضرورة تجاوز المصالح الحزبية والفئوية والفردية ووضع المصلحة الوطنية فوق كل اعتبار.

عبد اللطيف الجواهري

الرباط، يونيو 2013

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الجزء 1

الوضعية الاقتصادية والنقدية والمالية

1.1 المحيط الدولي

سجل نمو الاقتصاد العالمي في سنة 2012 تراجعا جديدا، حيث بلغ 3,2% مقابل 4% في 2011 وانتعاش بنسبة 5,2% في 2010. وتدهورت الظرفية الاقتصادية بشكل كبير في منطقة الأورو، نتيجة على الخصوص لتفاقم أزمة الديون السيادية وانتقال آثارها إلى بلدان المركز. غير أن اليابان، وبدرجة أقل، الولايات المتحدة استطاعا أن يتميزا عن البلدان المتقدمة الأخرى من خلال تسجيل تحسن ملموس في نشاطهما الاقتصادي مقارنة بسنة 2011.

أما في البلدان الرئيسية الصاعدة والنامية، فإن تراجع الطلب الموجه من البلدان المتقدمة والسياسات الاقتصادية التقييدية التي تم نهجها خلال السنوات الأخيرة قد أديا إلى تباطؤ النمو، خاصة في الهند، والصين والبرازيل.

وفي ظل هذه الظروف، واصلت وضعية سوق الشغل تدهورها في البلدان المتقدمة، باستثناء الولايات المتحدة وألمانيا التي استمرت فيها في التحسن تدريجيا. وفي فرنسا والبلدان الطرفية الأخرى لمنطقة الأورو، خاصة إيطاليا وإسبانيا، حطمت نسبة البطالة أرقاما قياسية جديدة، نتيجة فقدان عدد مهم من مناصب الشغل. وبالمقابل، وبالرغم من تباطؤ النشاط الاقتصادي في البلدان الصاعدة الرئيسية، سجلت نسبة البطالة انخفاضا في البرازيل وروسيا واستقرارا في الصين.

وفيما يتعلق بتطور الأسعار، تراجعت الضغوط المسجلة في 2011 بشكل نسبي، نتيجة الانخفاض الطفيف في أسعار المواد الأولية وتدني ضغوط الطلب ارتباطا بضعف النشاط الاقتصادي.

وسجلت التجارة العالمية بدورها تباطؤا واضحا، حيث انتقلت نسبة نموها من 6% في 2011 إلى 2,5% في 2012، عاكسة بذلك التراجع القوي في واردات الاقتصادات المتقدمة. كما تراجعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى الدولي خاصة في اتجاه البلدان المتقدمة.

ورغم تدهور الظرفية الاقتصادية، سجلت أسواق البورصة إجمالا نموا قويا، لتعكس بذلك قطيعة واضحة بين المكونين الحقيقي والمالي للاقتصاد. وسجلت الأسواق المالية الأخرى، من جهتها، ضغوطا نتيجة أزمة الديون السيادية في منطقة الأورو، والتي بدأت تنقلص في بداية النصف الثاني من السنة، ارتباطا باعتماد سياسات التليين النقدي من قبل البنوك المركزية، وتدابير إصلاح الميزانية ودعم المؤسسات الدولية. وفي هذا الإطار، يظهر تحليل القرارات والتدابير المتخذة أخيرا من طرف العديد من البنوك المركزية إلى تغيير في أولوياتها حيث أضحت تعطي أهمية متزايدة للنمو والتشغيل.

1.1.1 تطور الاقتصاد العالمي

تواصل في سنة 2012 تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي الذي بدء سنة من قبل حيث تراجع من 4% إلى 3,2% مقابل انتعاشه بنسبة 5,2% في سنة 2010. وشمل هذا التطور في ذات الآن البلدان المتقدمة، التي انتقل فيها الناتج الداخلي الإجمالي من 1,6% إلى 1,2% والبلدان الصاعدة والنامية التي تراجع فيها النمو من سنة لأخرى من 6,4% إلى 5,1%. وضمن هذه الأخيرة، سجلت أقوى الانخفاضات في آسيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والكارابي. أما في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد تعزز النمو من 4% إلى 4,8%.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول 1.1.1 : تطور النمو العالمي بالنسبة المئوية

	2008	2009	2010	2011	2012
العالم	2,8	-0,6	5,2	4,0	3,2
البلدان المتقدمة	0,1	-3,5	3,0	1,6	1,2
الولايات المتحدة	-0,3	-3,1	2,4	1,8	2,2
منطقة الأورو	0,4	-4,4	2,0	1,4	-0,6
ألمانيا	0,8	-5,1	4,0	3,1	0,9
فرنسا	-0,1	-3,1	1,7	1,7	0,0
إيطاليا	-1,2	-5,5	1,7	0,4	-2,4
إسبانيا	0,9	-3,7	-0,3	0,4	-1,4
المملكة المتحدة	-1,0	-4,0	1,8	0,9	0,2
اليابان	-1,0	-5,5	4,7	-0,6	2,0
البلدان الصاعدة والنامية	6,1	2,7	7,6	6,4	5,1
روسيا	5,2	-7,8	4,5	4,3	3,4
البلدان النامية الآسيوية	7,9	6,9	9,9	8,1	6,6
الصين	9,6	9,2	10,4	9,3	7,8
الهند	6,2	5,0	11,2	7,7	4,0
بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	4,2	-1,5	6,1	4,6	3,0
البرازيل	5,2	-0,3	7,5	2,7	0,9
المكسيك	1,2	-6,0	5,3	3,9	3,9
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	5,2	3,0	5,5	4,0	4,8

المصدر: صندوق النقد الدولي

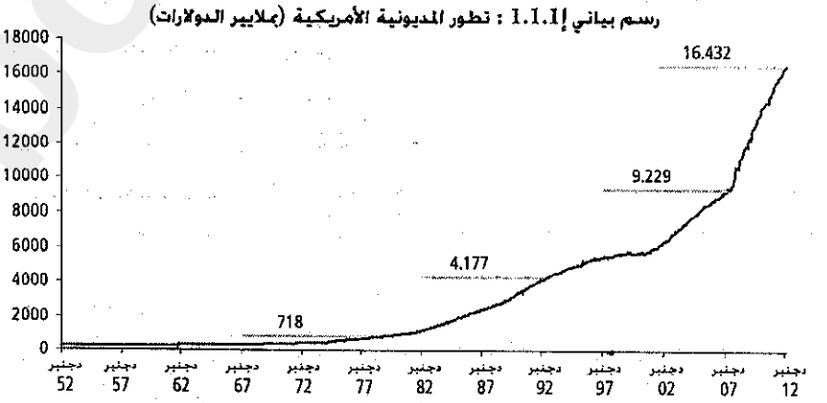
انتقل النمو في الولايات المتحدة من 1,8% إلى 2,2% من سنة لأخرى. ويعزى هذا الانتعاش إلى تحسن الطلب الداخلي نسبيا حيث ارتفع الاستهلاك الخاص بنسبة 1,9% وسجل التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت نموا ملموسا بلغ 6,1%. في حين لم يسجل الطلب الخارجي تغييرا يذكر.

إطار 1.1.1: «الهاوية المالية» في الولايات المتحدة

اتسم النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة سنة 2012 بالشكوك المرتبطة بسياسة المالية العمومية خاصة ما يتعلق بمآل مشكلة "الهاوية المالية" (Fiscal cliff). وتحيل هذه العبارة إلى سقف الدين العمومي المحدد في 16,4 تريليون دولار، أي ما يعادل 100%من الناتج الداخلي الإجمالي في 2012، والذي يؤدي تجاوزه إلى تضييق فوري في الميزانية حسب ما تنص عليه التشريعات.

وقد أثارت التداعيات المحتملة للهاوية المالية على الاقتصاد الأمريكي والعالمي مخاوف حقيقية طيلة سنة 2012، خاصة في الفصل الأخير. ومكن في النهاية الاتفاق المؤقت الذي تم التوصل إليه في 2 يناير 2013 من تفادي فرض ارتفاعات كبيرة في الضرائب تقدر بنحو 400 مليار دولار وتخفيضات في النفقات العمومية تتجاوز 100 مليار دولار.

رسم بياني 1.1.1 : تطور المديونية الأمريكية (بملايير الدولارات)



المصدر: Datastream

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

في ظل أجواء اتسمت بتفاقم أزمة الديون السيادية، انخفض الناتج الداخلي الإجمالي لمنطقة الأورو بنسبة 0,6%. مقابل ارتفاعه بنسبة 1,4% في سنة 2011. ويعزى هذا التراجع بالأساس إلى انخفاض الطلب الداخلي، الناتج عن تقلص استهلاك الأسر بنسبة 1,3% والتكوين الإجمالي للرأسمال الثابت بنسبة 4,1%.

وعلى مستوى الاقتصادات الكبرى للمنطقة، انخفضت نسبة النمو إلى 0,9% في ألمانيا بعد أن بلغت 3,1%. نتيجة تراجع الطلب الخارجي، وجاءت نسبة النمو منعدمة في فرنسا بعد أن سجلت 1,7% في 2011. إضافة إلى ذلك، بعد نمو بنسبة 0,4% في 2011. تراجع الناتج الداخلي الإجمالي بوتيرة 2,4% في إيطاليا وبنسبة 1,4% في إسبانيا، ارتباطا جزئيا بأزمة قطاع العقار.

وفي المملكة المتحدة، ورغم تحسن الطلب الداخلي خاصة ما يتعلق بالاستثمار، انخفض نمو الناتج الداخلي الإجمالي إلى 0,2% مقابل 0,9% في السنة السابقة، نتيجة تراجع الطلب الخارجي وارتفاع الجنيه الاسترليني أمام اليورو بنسبة 6,9%.

وبعد تراجعه بنسبة 0,6% في 2011، سجل الاقتصاد الياباني نموا بنسبة 2% في 2012، مستفيدا من تحسن استهلاك الأسر بنسبة 2,4% والاستثمار بنسبة 4,5% نتيجة أشغال إعادة البناء التي تلت الزلزال وأمواج المد البحري «تسونامي» الذين ضربا البلد في مارس 2011.

وفيما يتعلق بالبلدان الصاعدة والنامية، تباطأ النمو في الصين إلى 7,8% مقابل 9,3% في 2011، بفعل انخفاض الطلب الخارجي، خاصة الموجه من لدن الشركاء الأوروبيين، وعلى الصعيد الداخلي، يعزى هذا التطور إلى انكماش الفقاعة العقارية وإلى بقاء الطلب الداخلي في مستويات منخفضة نسبيا رغم إجراءات التليين النقدي وتلك المعتمدة على صعيد الميزانية. وفي الهند، سجل النمو تراجعا هاما حيث تدنى من 7,7% إلى 4% ارتباطا بالانخفاض الملموس للإنتاج الصناعي وتباطؤ الطلب الخارجي.

وفي بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، تباطأ نمو الناتج الداخلي الإجمالي من 4,6% إلى 3%. ويعكس هذا التطور تراجعا في وتيرته من 2,7% إلى 0,9% في البرازيل، ومن 8,9% إلى 1,9% في الأرجنتين ومن 5,9% إلى 5,5% في الشيلي.

وسجل تراجع قوي للنمو في البلدان الصاعدة لأوروبا الوسطى والشرقية، حيث تدنى من 5,2% في 2011 إلى 1,6% في 2012، مع تباطؤه من 4,3% إلى 3,4% في روسيا، نظرا على الخصوص لانخفاض الطلب الخارجي الموجه من منطقة الأورو.

وتعزز النمو نسبيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سنة 2012، حيث انتقلت نسبته من 4% إلى 4,8%. وبشكل خاص، سجل الناتج الداخلي الإجمالي انتعاشا قويا في تونس حيث بلغ 3,6% مقابل تراجعه بنسبة 1,9%. في حين ارتفع بنسبة 2,2% في مصر مقابل 1,8%.

2.1.1 سوق الشغل

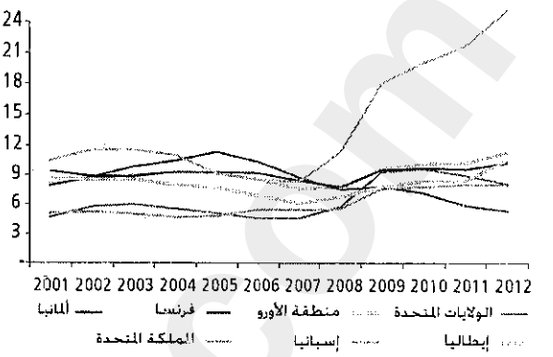
أثر ضعف النمو العالمي والمخاوف المحيطة بآفاق النمو الاقتصادي بشكل كبير على سوق الشغل في 2012، وذلك رغم إجراءات التحفيز العديدة المتخذة من قبل بلدان كثيرة (الإطار 2.1.1).

في منطقة الأورو، بلغت نسبة البطالة 11,4% مقابل 10,2% في 2011. وانتقلت من 9,6% إلى 10,2% في فرنسا، ومن 8,4% إلى 10,6% في إيطاليا في حين ظلت مستقرة في 8% في المملكة المتحدة. وسُجِّل أكبر ارتفاع لها في إسبانيا بنسبة قياسية بلغت 25% مقابل 21,7% في 2011. وانخفضت بالمقابل من 8,9% إلى 8,1%

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

في الولايات المتحدة. ومن 6% إلى 5,5% في ألمانيا ومن 4,6% إلى 4,4% في اليابان. وفي البلدان الصاعدة، ظلت نسبة البطالة مستقرة في الصين في 4,1% وتراجعت من 6% إلى 5,5% في البرازيل ومن 6,6% إلى 6% في روسيا.

رسم بياني 1.1.1 : تطور نسبة البطالة في البلدان المتقدمة بالنسبة المئوية



المصدر: مكتب الاحصاء الأوروبي EUROSTAT

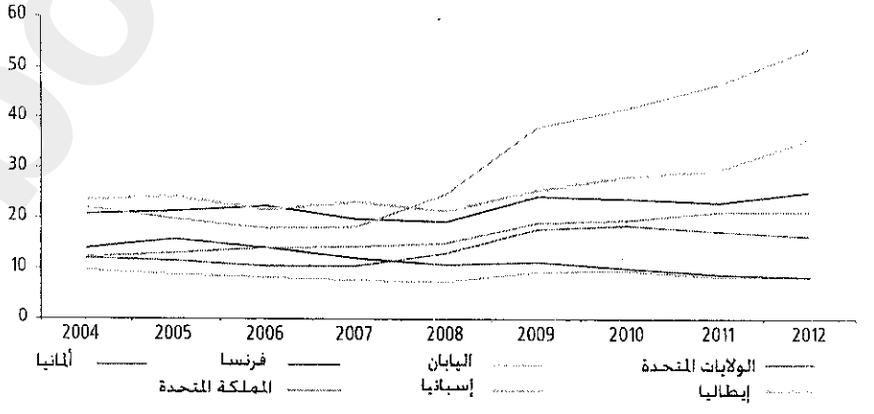
جدول 2.1.1 : تطور نسبة البطالة بالنسبة المئوية

	2008	2009	2010	2011	2012
البلدان المتقدمة					
الولايات المتحدة	5,8	9,3	9,6	8,9	8,1
منطقة الأورو	7,7	9,6	10,1	10,2	11,4
ألمانيا	7,6	7,7	7,1	6,0	5,5
فرنسا	7,8	9,5	9,7	9,6	10,2
إيطاليا	6,8	7,8	8,4	8,4	10,6
إسبانيا	11,3	18,0	20,1	21,7	25,0
المملكة المتحدة	5,6	7,5	7,9	8,0	8,0
اليابان	4,0	5,1	5,0	4,6	4,4
البلدان الصاعدة					
روسيا	6,4	8,4	7,5	6,6	6,0
الصين	4,2	4,3	4,1	4,1	4,1
البرازيل	7,9	8,1	6,7	6,0	5,5

المصدر: صندوق النقد الدولي

ظلت وضعية التشغيل في البلدان المتقدمة متسمة بارتفاع نسبة البطالة لدى الشباب النشيطين الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة. وتصل هذه النسبة في الولايات المتحدة إلى 16,2% في 2012 مقابل 17,3% في 2011. وفي فرنسا وإيطاليا، ارتفعت هذه النسبة بشكل كبير إلى 24,7% و35,3% بدلا من 22,8% و29,1% في 2011 على التوالي. بينما ظلت في المملكة المتحدة شبه مستقرة في 21%. وفي إسبانيا، يعاني أكثر من نصف الشباب النشيطين في سنة 2012 من البطالة، أي حوالي 53,2% مقابل 46,4% في 2011. وسجلت اليابان وألمانيا أقل نسب للبطالة من بين البلدان المتقدمة حيث بلغت 8,1% و8,2% على التوالي مقابل 8,2% و8,6% في السنة المنصرمة.

رسم بياني 2.1.1 : تطور نسبة بطالة الشباب الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة في البلدان المتقدمة بالنسبة المئوية



المصدر: مكتب الاحصاء الأوروبي EUROSTAT

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إطار 2.1.1: التدابير الخاصة بسوق الشغل في منطقة الأورو

في سنة 2012، قامت أغلبية بلدان منطقة الأورو بتطبيق إصلاحات على مستوى سوق الشغل، مدعومة في بعض الأحيان بمساعدات مالية من الاتحاد الأوروبي من أجل التحكم في ارتفاع نسبة البطالة وإنعاش سوق الشغل.

في فرنسا، تمثلت التدابير المتخذة بالأساس في حمل أعباء "البطالة الجزئية"*، وإلغاء التكاليف المفروضة على الشباب العاملين في المقاولات الصغيرة جدا ووضع خطة تكوينية لفائدة العاطلين عن العمل لمدة طويلة.

واعتمدت إسبانيا تدابير تشمل خصوصا تقليص إعانات البطالة وبلورة مخططات تكوينية إضافة إلى رفع سن الإحالة على التقاعد من 65 إلى 67 سنة في أفق عام 2027.

وفي إيطاليا، تمثلت الإجراءات الرئيسية المتبعة في تحسين أنظمة التكوين المهني وتعزيز آلية تعويض العاطلين عن العمل. تم أيضا إحداث صندوق تضامن تموله المقاولات من أجل مساعدة كبار السن ممن فقدوا وظائفهم خلال الأزمة. وأخيرا، تم رفع سن التقاعد بسنة واحدة، ليصل إلى 66 سنة بالنسبة للرجال، وبسنتين إلى 62 سنة بالنسبة للنساء.

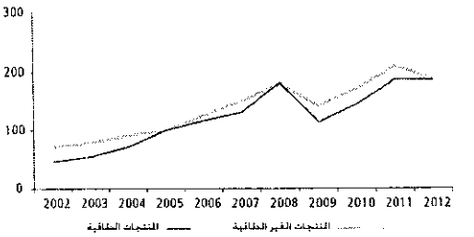
وفي المملكة المتحدة، تم وضع صندوق للإبداع « Innovation Fund » برأسمال يصل إلى 30 مليون جنيه إسترليني على مدى ثلاث سنوات من أجل تمويل مشاريع ذات بعد اجتماعي لفائدة الشباب في وضعية صعبة. إضافة إلى ذلك، تم تخصيص غلاف مالي يصل إلى 650 مليون جنيه إسترليني من أجل تطوير التكوين المهني والمبادرات التي تستهدف الشباب غير المدرس والعاطلين عن العمل.

* يمكن للمقاولات اللجوء إلى البطالة الجزئية عندما تقوم بالتقليص أو التعليق المؤقت لنشاطها، مع نظام لتعويض الأجراء يضمنه المشغل و/أو الدولة

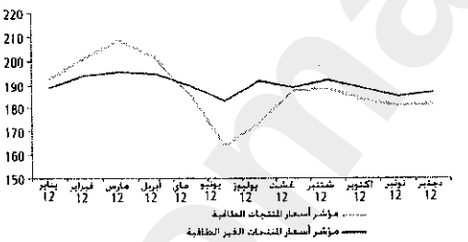
3.1.1 أسواق المواد الأولية

رغم بقائها في مستويات عالية، سجلت أسعار المواد الأولية إجمالا انخفاضا طفيفا في سنة 2012. فبعد ارتفاعها في الفصل الأول مدعومة ببوادر إيجابية للانتعاش الاقتصادي، عادت الأسعار لتتراجع إلى غاية يونيو نتيجة تدهور الظرفية الاقتصادية وآفاقها، قبل أن تسجل استقرارا مع نهاية السنة.

رسم بياني 3.1.1 : التطور السنوي لأسعار المواد الأولية
(السنة الأساس = 2005)



رسم بياني 4.1.1 : التطور الشهري لأسعار المواد الأولية
(السنة الأساس = 2005)



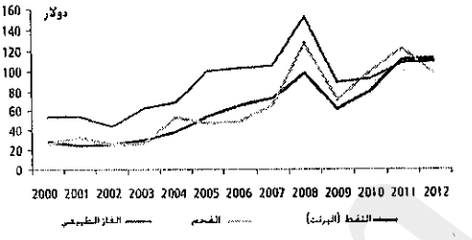
المصدر: البنك الدولي

تراجعت أسعار المنتجات الطاقية بنسبة 0,4%، نظرا لانخفاض أسعار الفحم بنسبة 21% وارتفاع أسعار الغاز الطبيعي والنفط بنسبة 1%. وبشكل خاص، بلغ متوسط سعر البرنت 111,97 دولار للبرميل مقابل 110,94 دولار في السنة الماضية، ارتباطا بتزايد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط. وحول إيران، وظل الطلب العالمي شبه مستقر في 88 مليون برميل نفط في اليوم رغم تباطؤ الاستهلاك الطاقي في الصين.

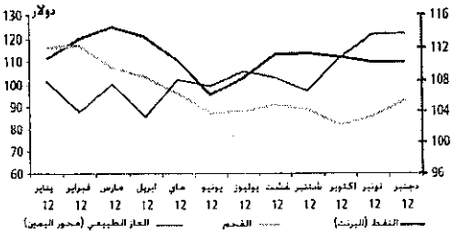
وبالنسبة لأسعار الغاز الطبيعي، اتسم تطورها بتباينات إقليمية، حيث ارتفعت بنسبة 9% في أوروبا، نتيجة ارتفاع الطلب، وتراجعت بنسبة 31% في الولايات المتحدة، نظرا لاعتدال فصل الشتاء. أما فيما يتعلق بالفحم، فإن وفرة العرض الأمريكي إلى جانب ضعف الطلب العالمي أديا إلى انخفاض سعره إلى غاية الفصل الثالث، قبل أن يتجه نحو الارتفاع مع نهاية السنة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 5.1.1 : التطور السنوي لأسعار المواد الطاقية



رسم بياني 6.1.1 : التطور الشهري لأسعار المواد الطاقية 2012

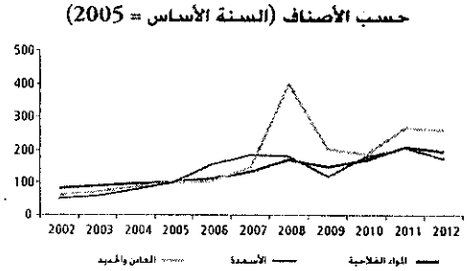


المصدر: البنك الدولي

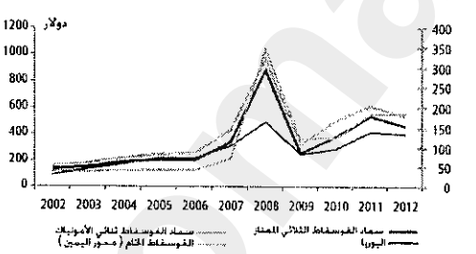
بدورها، تراجعت أسعار المنتجات غير الطاقية بنسبة 9,5% في ظرف سنة واحدة، لتعكس انخفاض أسعار المواد المعدنية والمنتجات الفلاحية. هكذا، سجلت أسعار الحديد والمعادن انخفاضا بنسبة 15% من سنة لأخرى، نتيجة ضعف الطلب العالمي. وانخفضت أسعار الحديد بنسبة 23%، والألمنيوم بنسبة 16% والنحاس بنسبة 10%، بعد ارتفاعات بلغت على التوالي 15% و11% و17%. ومن جانبها، تراجعت أسعار المنتجات الفلاحية بنسبة 7% نتيجة تحسن الإنتاج ومستويات المخزون. وشملت أقوى الانخفاضات القطن، والبن والسكر التي تراجعت أسعارها على التوالي بنسبة 40% و19% و17% في 2012، مقابل ارتفاعات تراوحت ما بين 22% بالنسبة للسكر و45% للقطن.

وفي سوق الأسمدة، أدى تراجع الطلب إلى انخفاض الأسعار بنسبة 3% من سنة لأخرى، بعد ارتفاعها بنسبة 43% في السنة الفارطة، مع تسجيل تطورات متباينة من مادة لأخرى. وبلغ متوسط سعر الفوسفاط الخام 186 دولار للطن، بزيادة سنوية بلغت 0,5% بدلا من 50% سنة 2011. أما أسعار الأسمدة الفوسفاطية، فانخفضت بواقع 14,2% بالنسبة لسماد الفوسفاط الثلاثي الممتاز، و12,8% بالنسبة لسماد الفوسفاط ثنائي الأمونياك، و3,7% بالنسبة لليوريا، وذلك عقب الارتفاعات الكبيرة التي ميزت سنة 2011 والتي تراوحت ما بين 24% و46%.

رسم بياني 7.1.1 : تطور أسعار المنتجات غير الطاقية حسب الأصناف (السنة الأساس = 2005)



رسم بياني 8.1.1 : تطور أسعار الفوسفاط ومشتقاته



المصدر: البنك الدولي

وعلى مستوى المعادن النفيسة، تباطأ نمو الأسعار بشكل ملحوظ ليبلغ 2% مقابل 37% في 2011. فقد انتقل نمو سعر الذهب، على الخصوص، من 28% إلى 6% نتيجة ضعف الطلب، خاصة الآتي من الهند. بالمقابل، سجلت أسعار البلاتين والفضة انخفاضات بلغت على التوالي 10% و12% ارتباطا بتراجع الطلب على هذه المعادن من القطاع الصناعي.

1.4.1 تطور التضخم

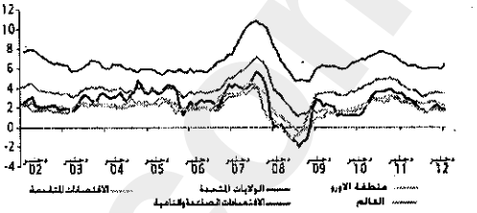
تباطأ مستوى التضخم العالمي من 4,8% في 2011 إلى 3,9% في 2012، بفعل تقلص الضغوط الناجمة عن الطلب وعن أسعار المواد الأساسية. هكذا تدنت نسبة التضخم في البلدان المتقدمة من 2,7% إلى 2%. وتشمل انخفاضا من 3,1% إلى 2,1% في الولايات المتحدة ومن 2,7% إلى 2,5% في منطقة الأورو. وفي البلدان الصاعدة

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

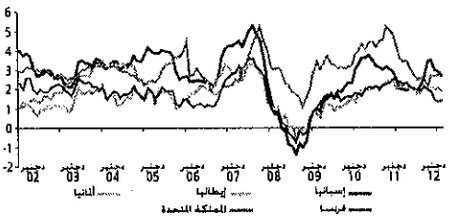
والنامية. تراجعت نسبة التضخم إجمالا من 7,2% إلى 5,9%. وبلغت 5,4% بدلا من 6,6% في البرازيل و2,6% بدلا من 5,4% في الصين.

وبالنسبة للشركاء الرئيسيين للمغرب. اتجهت نسبة التضخم عموما نحو الانخفاض. باستثناء إيطاليا حيث ارتفعت من 2,9% إلى 3,3%. متأثرة على الخصوص بزيادة نسبة الضريبة على القيمة المضافة. وتدنت نسبة التضخم من 2,1% إلى 2% في فرنسا. ومن 3,1% إلى 2,4% في إسبانيا. ومن 2,5% إلى 2,1% في ألمانيا ومن 4,5% إلى 2,8% في المملكة المتحدة.

رسم بياني 9.1.1 : تطور التضخم (بالنسبة المئوية)



رسم بياني 10.1.1 : تطور التضخم لدى أبرز شركاء المغرب (بالنسبة المئوية)



المصدر: صندوق النقد الدولي.

جدول 3.1.1 : تطور التضخم في العالم (بالنسبة المئوية)

	2008	2009	2010	2011	2012
العالم	5,9	2,4	3,6	4,8	3,9
البلدان المتقدمة	3,4	0,1	1,5	2,7	2,0
الولايات المتحدة	3,8	-0,3	1,6	3,1	2,1
منطقة الاورو	3,3	0,3	1,6	2,7	2,5
ألمانيا	2,8	0,2	1,2	2,5	2,1
فرنسا	2,8	0,1	1,5	2,1	2,0
إيطاليا	3,5	0,8	1,6	2,9	3,3
إسبانيا	4,1	-0,2	2,0	3,1	2,4
المملكة المتحدة	3,6	2,1	3,3	4,5	2,8
اليابان	1,4	-1,3	-0,7	-0,3	0,0
البلدان الصاعدة والنامية	9,2	5,1	6,0	7,2	5,9
روسيا	14,1	11,7	6,9	8,4	5,1
الصين	5,9	-0,7	3,3	5,4	2,6
الهند	8,3	10,9	12,0	8,9	9,3
البرازيل	5,7	4,9	5,0	6,6	5,4
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	12,5	6,2	6,4	9,2	10,7

المصدر: صندوق النقد الدولي.

5.1.1 المالية العمومية

عرفت البلدان المتقدمة في سنة 2012 تحسنا جديدا في مجال تعزيز ميزانيتها العمومية. حيث تراجعت عجوزاتها نتيجة بالأساس لتقلص النفقات العمومية. ورغم هذه الجهود. سجلت نسب الاستدانة تفاقما من جديد.

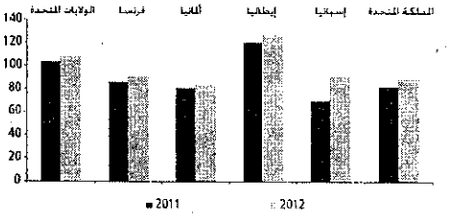
في الولايات المتحدة. بلغ العجز 8,5% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2012 مقابل 10% سنة من قبل في حين ارتفعت نسبة الاستدانة من 102,5% إلى 106,5% من الناتج الداخلي الإجمالي .وفي منطقة الأورو. أدى تدهور أزمة الديون السيادية ببعض البلدان. خاصة منها الطرفية. إلى مواصلة جهود تقوية الميزانية. وبذلك. تراجع عجز منطقة الأورو من 4,1% إلى 3,6% من الناتج الداخلي الإجمالي فيما ارتفعت المديونية العمومية من 88,1% إلى 92,9% من الناتج الداخلي الإجمالي في ظرف سنة واحدة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 11.1.1 : تطور رصيد الميزانية (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)



رسم بياني 12.1.1 : تطور الدين العمومي الإجمالي (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)



المصدر: صندوق النقد الدولي

على مستوى الاقتصادات الكبرى في منطقة الأورو، انتقل رصيد الميزانية في ألمانيا من عجز يصل إلى 0,8% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2011 إلى فائض بلغ 0,2% في 2012. فيما ارتفع الدين العمومي من 80,5% إلى 82% من الناتج الداخلي الإجمالي. وفي فرنسا، تقلص عجز الميزانية إلى 4,6% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 5,2% في 2011. في حين بلغ الدين العمومي 90,3% مقابل 86% في السنة السابقة.

أما في البلدان الطرفية، خاصة إيطاليا وإسبانيا، فقد تم تبني إجراءات هامة لتقويم الميزانية في 2012 تتوخى تقليص النفقات وتعزيز الموارد الجبائية. وارتفع عجز الميزانية من 9,4% إلى 10,3% من الناتج الداخلي الإجمالي في إسبانيا وتقلص من 3,7% إلى 3% في إيطاليا. فيما ارتفع فيهما الدين العمومي إلى 84,1% و127% من الناتج الداخلي الإجمالي على التوالي، مقابل 69,1% و120,8% في 2011.

وفي البلدان الصاعدة، ظلت أرصدة الميزانية ونسب الاستدانة إجمالا في مستويات مقبولة نسبيا. غير أن الوضع يختلف من بلد لآخر. في الصين، تدهور عجز الميزانية، حيث انتقل من 1,3% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2011 إلى 2,2% في 2012، موازاة مع تراجع نسبة الاستدانة من 25,5% إلى 22,8% من الناتج الداخلي الإجمالي. وبالمقابل، ظلت مستويات العجز والاستدانة شبه مستقرة في الهند حيث بلغت 8,3% و66,8% على التوالي من الناتج الداخلي الإجمالي. وسجل في البرازيل تفاقم طفيف لعجز الميزانية من 2,5% إلى 2,8% من الناتج الداخلي الإجمالي إلى جانب ارتفاع نسبة المديونية من 64,9% إلى 68,5%. وفي روسيا، سجل الفائض المسجل في 2011، والناتج بالأساس عن ارتفاع أسعار المنتجات الطاقية، تراجعا في سنة 2012 من 1,5% إلى 0,4% من الناتج الداخلي الإجمالي، فيما انخفضت نسبة الدين من 11,7% إلى 10,9% من الناتج الداخلي الإجمالي.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، واصل العجز العمومي ونسبة الدين ارتفاعهما في سنة 2012، ليصلا إلى مستويات قياسية، أي 9,7% و74,9% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 8,7% و70,1% من هذا الناتج في السنة المنصرمة. وشملت هذه الوضعية على الخصوص البلدان العربية التي تعيش مرحلة انتقالية والمستوردة للمواد الطاقية، حيث سجلت تقلصا هاما في هوامش المناورة المتوفر لها على صعيد الميزانية. وتفاقم عجز الميزانية في مصر والأردن من 9,8% و6,8% في 2011 إلى 10,7% و8,2% في 2012. كما ارتفعت نسبة استدانتها من 76,6% و70,7% إلى 80,2% و79,6% على التوالي.

1.1.5 التجارة الدولية وميزان الأداءات

بعد نموها بنسبة 6% في 2011، سجلت التجارة الدولية تباطؤا إلى 2,5% في 2012، ارتباطا بتراجع النشاط الاقتصادي. وساهم هذا التطور في تقليص الاختلالات على صعيد الحسابات الجارية في ميزان الأداءات. وعرفت

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الاقتصادات المتقدمة تقليصا لعجزها الجاري الذي بلغ 0,1% في 2012 بدلا من 0,2% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2011. فيما تراجع فائض البلدان الصاعدة والنامية من 1,9% إلى 1,4% من الناتج الداخلي الإجمالي.

جدول 4.1.1 : تطور أرصدة الحساب الجاري لميزان الأداءات
(بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

	2008	2009	2010	2011	2012
البلدان المتقدمة	-1,1	-0,1	0,0	-0,2	-0,1
الولايات المتحدة	-4,7	-2,7	-3,0	-3,1	-3,0
منطقة الأورو	-0,7	0,2	0,5	0,6	1,8
ألمانيا	6,2	6,0	6,2	6,2	7,0
فرنسا	-1,7	-1,3	-1,6	-1,9	-2,4
إيطاليا	-2,9	-2,0	-3,5	-3,1	-0,5
إسبانيا	-9,6	-4,8	-4,5	-3,7	-1,1
اليابان	3,3	2,9	3,7	2,0	1,0
المملكة المتحدة	-1,0	-1,3	-2,5	-1,3	-3,5
البلدان الصاعدة والنامية	3,5	1,5	1,5	1,9	1,4
البلدان الصاعدة الأسيوية	5,8	3,7	2,5	1,6	1,1
الصين	9,3	4,9	4,0	2,8	2,6
الهند	-2,4	-2,1	-3,2	-3,4	-5,1
أمريكا اللاتنية ومنطقة بحر الكاريبي	-0,9	-0,7	-1,2	-1,3	-1,7
البرازيل	-1,7	-1,5	-2,2	-2,1	-2,3
المكسيك	-1,7	-0,7	-0,2	-0,8	-0,8
دول أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية	-8,3	-3,1	-4,7	-6,3	-4,3
مجموعة الدول المستقلة	5,0	2,6	3,6	4,5	3,2
روسيا	6,2	4,1	4,6	5,2	4,0
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	14,7	2,5	7,7	14,0	12,5

المصدر: صندوق النقد الدولي

وفي الولايات المتحدة، انخفض عجز الحساب الجاري بشكل طفيف من 3,1% إلى 3% من الناتج الداخلي الإجمالي، ليعكس نمو الصادرات بنسبة 3,4% والواردات بنسبة 2,4%. وفي منطقة الأورو، انتقل فائض الحساب الجاري من 0,6% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2011 إلى 1,8% في 2012، نتيجة على الخصوص لتحسن الحساب الجاري لألمانيا من 6,2% إلى 7%. بالمقابل، تفاقم العجز من 1,3% إلى 3,5% في المملكة المتحدة ومن 1,9% إلى 2,4% في فرنسا فيما تراجع من 3,7% إلى 1,1% في إسبانيا ومن 3,1% إلى 0,5% في إيطاليا. وتراجع الفائض في اليابان من 2% إلى 1% من الناتج الداخلي الإجمالي، نتيجة على الخصوص لارتفاع الواردات من المنتجات الطاقية عقب الحادث النووي في فوكوشيما.

وعلى مستوى البلدان الصاعدة، بلغ فائض الحساب الجاري في الصين 2,6% في 2012 مقابل 2,8% في 2011 وانتقل من 5,2% إلى 4% من الناتج الداخلي الإجمالي في روسيا. بالمقابل، تفاقم العجز من 3,4% إلى 5,1% في الهند ومن 2,1% إلى 2,3% في البرازيل.

ويعزى بقاء أرصدة الحسابات الجارية في مستويات مرتفعة إجمالا في البلدان الصاعدة والنامية في جزء منه إلى نمو تحويلات المهاجرين، وبالفعل، وحسب تقديرات البنك الدولي، انتقل المبلغ الكلي للتحويلات رغم ظروف الأزمة من 513 مليار دولار في 2011 إلى أكثر من 534 مليار دولار في 2012، بارتفاع بنسبة 6,5% مقابل 3,9% سنة من قبل. وحسب المناطق، سجلت التحويلات نموا ملموسا نحو جنوب آسيا (12,5%)، وشرق آسيا والمحيط الهادي (7,2%) والشرق الأوسط وشمال إفريقيا (8,4%) حيث بلغت 47 مليار دولار في 2012.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول 5.1.1 : تحويلات المهاجرين نحو البلدان النامية

(بملايير الدولارات)

	2008	2009	2010	2011	2012 ت
البلدان النامية	325	316	341	381	406
شرق آسيا والمحيط الهادي	85	85	95	106	114
أوربا وآسيا الوسطى	46	37	37	41	41
أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	65	57	58	62	64
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	36	34	41	43	47
جنوب آسيا	72	75	82	97	109
أفريقيا جنوب الصحراء	21	28	29	31	31
العالم	443	435	462	513	534

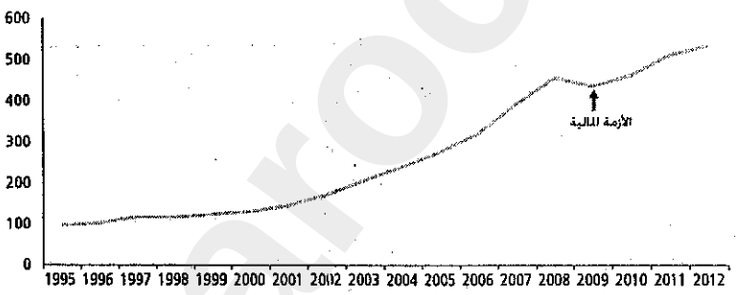
ت : تقديرات

المصدر: البنك الدولي

إطار 3.1.1: تطور تحويلات المهاجرين على الصعيد الدولي

بالرغم من استمرار تداعيات الأزمة، ارتفعت تحويلات المهاجرين على الصعيد الدولي بوتيرة قوية. وتضاعفت أربع مرات ما بين سنتي 2000 و2012 حيث انتقلت من 132 مليار دولار إلى 534 مليار. ويعزى هذا التطور إلى عوامل عديدة، من بينها ارتفاع عدد المهاجرين في العالم، وتطور قطاع الاتصالات، وتحديث البنيات التحتية البنكية والمالية وخاصة انخفاض تكاليف التحويلات الذي ساهم في تحويل التدفقات غير الرسمية نحو القنوات الرسمية لتحويل الأموال.

رسم بياني إ1.3.1.1: تطور مجموع التحويلات على الصعيد الدولي (بملايير الدولارات)

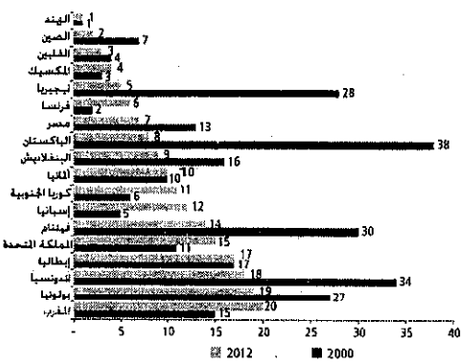


المصدر: البنك الدولي

وشمل ارتفاع التحويلات على الخصوص البلدان النامية. وأساسا بلدان جنوب آسيا، لا سيما الهند والصين. وبالنسبة لهذين البلدين، تظل مساهمة التحويلات في ميزان الأداءات هامة جدا وتتجاوز بشكل كبير تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدات التنموية.

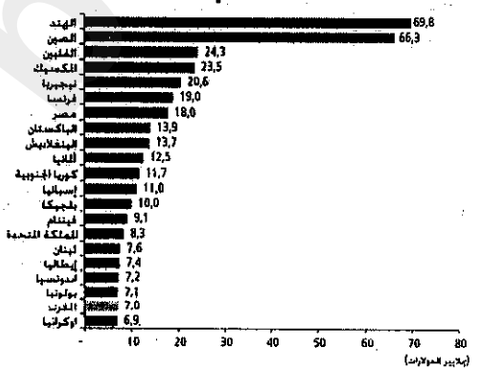
وحسب البلدان، احتلت الهند الرتبة الأولى في سنة 2012 بتلقيها 69,8 مليار دولار متبوعة بالصين (66,3 مليار) والفلبين (24,3 مليار). واحتل المغرب (7 مليار من التحويلات) الرتبة 20 عالميا والثالثة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وراء مصر ولبنان، في حين كان يحتل الرتبة 15 عالميا مع بداية عقد 2000.

رسم بياني إ2.3.1.1 : تصنيف أبرز الدول المستفيدة من التحويلات



المصدر: البنك الدولي

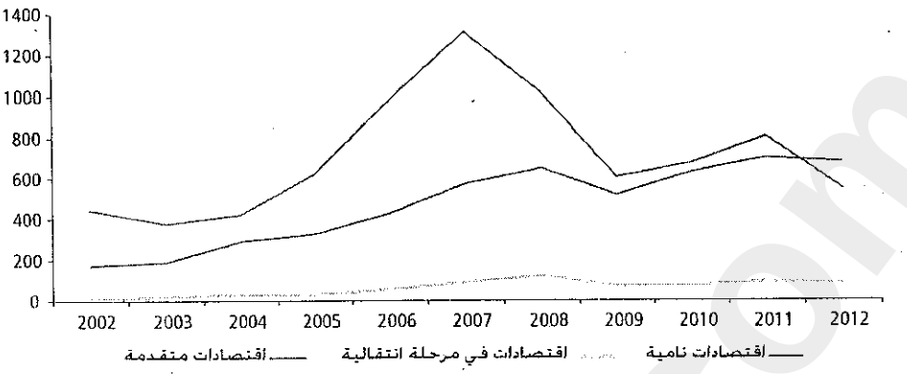
رسم بياني إ3.3.1.1: حجم التحويلات حسب الوجهات الرئيسية في 2012



Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وتراجعت الاستثمارات المباشرة الأجنبية بنسبة 18,3% في 2012، لتصل إلى 1310 مليار دولار، ارتباطا بالمخاوف المتعلقة بتطور الاقتصاد العالمي.

رسم بياني 13.1.1 : تطور تدفقات الاستثمارات المباشرة الأجنبية (بملايير الدولارات)



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED

وبالنسبة للاقتصادات المتقدمة، تراجعت التدفقات الموجهة إليها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 32% في 2012، لتصل إلى 548 مليار دولار، وهو أدنى مستوى مسجل منذ سنة 2005. وسجلت معظم بلدان الاتحاد الأوروبي انخفاضا ملموسا بلغ أكثر من 150 مليار دولار، متراجعا بنسبة 34,8%. وعلى الخصوص، انخفضت الاستثمارات الأجنبية الموجهة لألمانيا وإيطاليا وإسبانيا بنسبة 96,8% و84,7% و40,6% في سنة 2012، فيما تزايدت هذه التدفقات في فرنسا والمملكة المتحدة بنسبة 43,8% و22,2% على التوالي. وفي الولايات المتحدة، التي تعد أول مستقطب في العالم للاستثمارات الأجنبية المباشرة، تدهورت هذه التدفقات بنسبة 35,3% إلى حوالي 147 مليار دولار.

ورغم انخفاضها الطفيف، تجاوزت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الاقتصادات النامية نظيرتها إلى البلدان المتقدمة بواقع 131 مليار دولار. هكذا، ارتفعت هذه التدفقات بنسبة 7,2% في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وبنسبة 5,5% في إفريقيا. وبالمقابل، تراجعت الاستثمارات الموجهة إلى آسيا بنسبة 9,5%، خاصة نحو الهند بنسبة 13,5% والصين بنسبة 3,4%.

وبالنسبة للتدفقات الموجهة إلى الاقتصادات الانتقالية، انخفضت بواقع 13,1% نتيجة تراجع التدفقات نحو روسيا بنسبة 16,6% وانخفاض تلك الموجهة إلى جنوب شرق أوروبا بنسبة 52%، خاصة من الاتحاد الأوروبي، المستثمر الرئيسي في المنطقة.

1.1.7 التدابير الرئيسية للسياسة النقدية

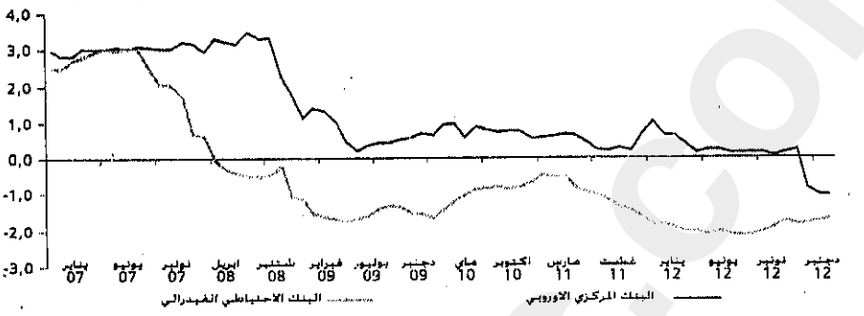
في سياق تميز بتقلص الضغوط التضخمية، عمدت البنوك المركزية للبلدان المتقدمة والصاعدة الرئيسية إلى تليين سياساتها النقدية بهدف إعادة الثقة إلى الأسواق ودعم النمو.

هكذا، قام البنك المركزي الأوروبي بتخفيض سعر الفائدة الرئيسي في يوليوز بواقع 25 نقطة أساس إلى 0,75% وتبنى تدابير جديدة متعلقة بالتليين النقدي في شتنبر إزاء التشديد في شروط التمويل الملاحظ في بعض بلدان المنطقة. بموازاة ذلك، أعطيت الانطلاقة لبرنامج شراء مباشر للسندات، لفائدة البلدان التي طلبت الاستفادة من الآلية الأوروبية للاستقرار.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وفي الولايات المتحدة، أدى ضعف النمو وبقاء نسبة البطالة في مستويات مرتفعة بالاحتياطي الفدرالي إلى الحفاظ على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير في نطاق يتراوح ما بين 0% و0,25% في 2012. كما قام بإدراج «قاعدة إيفانس»، التي تتمثل في الاحتفاظ بأسعار الفائدة على الأموال الفدرالية في مستويات قريبة من الصفر طالما ظلت نسبة البطالة تفوق 6,5% ونسبة التضخم تحت مستوى 2,5%. وفي إطار التدابير غير التقليدية، انخرط الاحتياطي الفدرالي الأمريكي في برنامج جديد لإعادة شراء السندات، لامحدود في الزمن، وذلك بمبلغ يصل إلى 40 مليار دولار شهريا. إلى جانب ذلك، قرر في شهر يونيو تمديد تطبيق عملية «Twist»[1] إلى غاية متم 2012، وذلك بهدف تخفيض أسعار الفائدة على المدى الطويل من خلال استبدال سندات الخزينة التي يقل أجل استحقاقها عن ثلاث سنوات بمبلغ مماثل من السندات الحكومية التي تتراوح آجال استحقاقها بين 6 و30 سنة.

رسم بياني 14.1.1 : تطور أسعار الفائدة الحقيقية* للبنك الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي بالنسبة المئوية



* تعادل نسبة الفائدة الحقيقية نسبة الفائدة الإسمية مصححة بنسبة التضخم الأساسي.

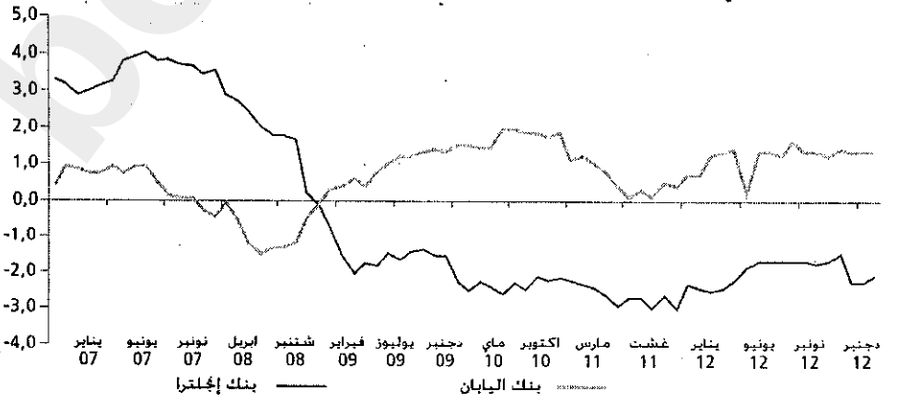
المصادر: البنك المركزي الأوروبي والاحتياطي الفدرالي وحسابات بنك المغرب

1 عملية Twist هي سياسة أعدتها وطبقتها البنك الاحتياطي الأمريكي مع نهاية سنة 2011، وتتمثل في بيع سندات الخزينة قصيرة الأجل وشراء سندات الخزينة طويلة الأجل، من أجل تخفيض أسعار الفائدة طويلة الأجل وتحفيز الاقتصاد.

في سياق يتسم بضعف الطلب والنمو، قرر بنك إنجلترا الحفاظ على سعر الفائدة الرئيسي في 0,5%. وهو نفس المستوى المسجل منذ مارس 2009. وقام على مرتين برفع الغلاف المالي المخصص لبرنامج شراء الأصول ليصل إلى 375 مليار جنيه إسترليني في يوليوز كما قام بالتشارك مع الحكومة بتبني آلية تمكن من تقليص تكلفة تمويل البنوك وشركات البناء من أجل حثها على زيادة القروض التي تمنحها للأسر.

وأبقى بنك اليابان على سعر فائدته الرئيسي ما بين0% و0,1%، مع مواصلة محاربة الانكماش، وحدد لهذا الغرض بلوغ هدف التضخم على المدى القصير في 1% واعتمد عدة إجراءات لتليين سياسته النقدية. هكذا، قام بضخ ما مجموعه 46.000 مليار ين إضافي في قنوات التمويل، لينتقل بذلك برنامجه لشراء الأصول من 55.000 إلى 101.000 مليار ين (حوالي 900 مليار أورو). كما أعلن أيضا عن تبنيه لآلية جديدة للإقراض اللامحدود للبنوك بنسب فائدة مخفضة ولمدة لا تتجاوز أربع سنوات، من أجل تعزيز العرض من القروض. بموازاة ذلك، تم إحداث تدابير إقراض جديدة تخول له منح البنوك قروضا بالعملة الصعبة، مولة من احتياطيات الصرف التي يحوزها.

رسم بياني 15.1.1 : تطور أسعار الفائدة الحقيقية لبنك إنجلترا وبنك اليابان بالنسبة المئوية



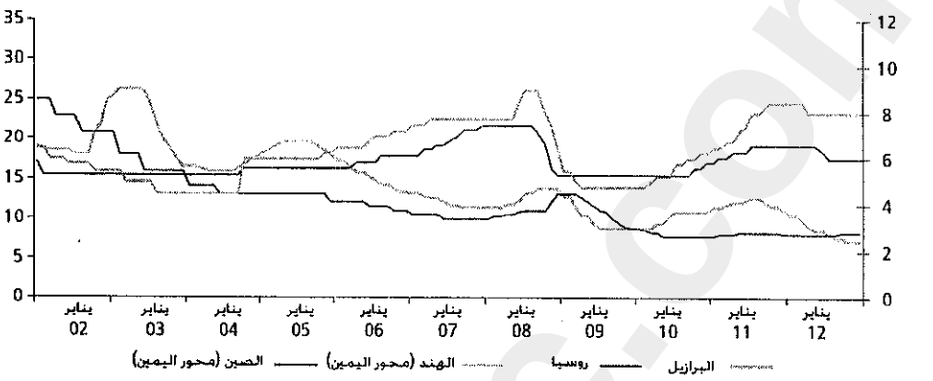
المصدر: بنك إنجلترا، بنك اليابان وحسابات بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبالنسبة للبلدان الصاعدة، دفع تراجع الضغوط التضخمية البنك المركزي الهندي إلى تخفيض نسبة الفائدة الرئيسية بواقع 50 نقطة أساس ليصل إلى 8% في أبريل. وفي الصين، قام البنك المركزي بتخفيض نسبة الفائدة الرئيسية بواقع 56 نقطة أساس إلى 6% وبضخ سيولات عن طريق عمليات السوق المفتوحة. وبدوره، خفض بنك البرازيل من سعر الفائدة الرئيسي مرات عدة ليتدنى من 11% إلى 7,25%، في حين قام البنك المركزي الروسي برفع سعر فائدته الرئيسي بربع نقطة في شتنبر ليصل إلى 8,25%.

1

رسم بياني 16.1.1 : تطور أسعار الفائدة الرئيسية ببلدان مجموعة BRIC بالنسبة المئوية



المصدر: Datastream

8.1.1 الأسواق المالية

تواصلت الاضطرابات المسجلة في أسواق السندات لمنطقة الأورو سنة 2011، خاصة في البلدان الطرفية، طوال النصف الأول من سنة 2012. إلا أن حدة هذه التوترات تراجعت بشكل ملموس ابتداء من الفصل الثالث، نتيجة التدخلات التي قام بها البنك المركزي الأوروبي في سوق السندات السيادية. هكذا، ومن نهاية سنة لأخرى، انخفضت أسعار الفائدة على السندات السيادية للبلدان الطرفية من 37,5% إلى 11,5% بالنسبة لليونان، ومن 13,4% إلى 6,7% للبرتغال ومن 6,7% إلى 4,5% لإيطاليا. في حين استقرت في حوالي 5,4% لسندات إسبانيا، وكمعدل سنوي، بلغت نسب العائدات على السندات مستويات مرتفعة مقارنة بسنة 2011. وبلغ العائد على سندات الاقتراض لمدة 10 سنوات[1] 24,7% مقابل 19% بالنسبة لليونان وتراوح ارتفاعه بين 14 و41,1 نقطة أساس بالنسبة لإسبانيا، وإيطاليا والبرتغال.

وفي إيرلاندا، البلد المستفيد من المساعدة المالية لصندوق النقد الدولي منذ 2010، وفي ظل أجواء عودة الثقة في الاقتصاد، تراجعت نسب الفائدة على السندات السيادية بشكل ملموس في 2012، لتنتقل من 8,4% إلى 4,6% من نهاية سنة لأخرى ومن 9,4% إلى 6,2% كمتوسط سنوي.

وبموازاة ذلك، ورغم إنهائها السنة في مستويات أكثر انخفاضا مقارنة بسنة 2011، سجلت عقود مبادلة التخلف عن الأداء (CDS)[2] ارتفاعا في البلدان الطرفية، باعتبار المعدل السنوي، باستثناء إيرلاندا حيث انخفضت بنسبة 35%. وتضاعفت أكثر من ثلاث مرات في اليونان وسجلت نموا بنسبة 34% في إسبانيا، و33,2% في إيطاليا و3,4% في البرتغال.

1 يعتبر تطور عائد سندات 10 سنوات بشكل عام أفضل مؤشر يعكس الصحة الاقتصادية لبلد معين.

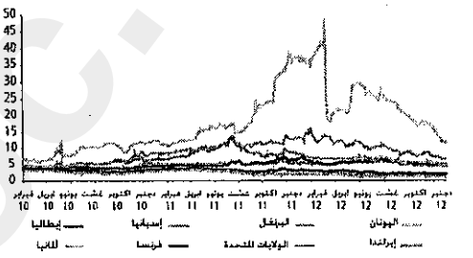
2 عقود مبادلة التخلص عن الأداء (Credit Default Swaps) هي عقابة أقساط تأمين عن مخاطر التخلف عن أداء قرض معين.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

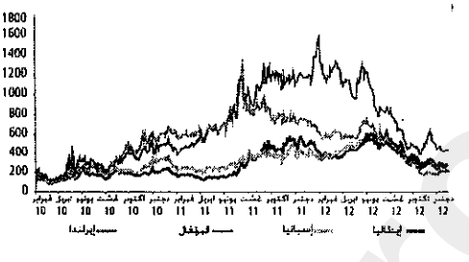
وبدورها، انخفضت إجمالا عائدات السندات للبلدان المتقدمة الأخرى مقارنة بالسنة الماضية. وبلغت نسبة العائد عن السندات الألمانية 1,5% بدلا من 2,6% في السنة السابقة. فيما انخفضت عائدات سندات الخزينة الأمريكية لمدة 10 سنوات بواقع 98 نقطة أساس في المتوسط لتصل إلى 1,8%، وذلك رغم المخاوف المتعلقة "بالهاوية المالية" (انظر الإطار 1.1.1).

وبالنسبة للعائد على السندات الفرنسية، تراجع في المتوسط بواقع 78 نقطة أساس ليصل إلى 2,5% في 2012 بالرغم من تدهور التصنيف السيادي للبلد مرتين نتيجة المستويات العالية المسجلة على صعيد عجز الميزانية والعجز التجاري (الإطار 1.1.4). ولم تؤدي هذه الانخفاضات، التي توقعها المستثمرون، إلى ارتفاع نسب الفائدة على المدى الطويل.

رسم بياني 17.1.1 : تطور أسعار الفائدة على السندات لمدة عشر سنوات، بالنسبة المئوية



رسم بياني 18.1.1 : تطور أقساط المخاطر على عقود مبادلات عدم أداء الدين الخاصة بالديون السيادية لمدة 5 سنوات



المصدر: Datastream

وبالنسبة للأسواق ما بين البنوك الرئيسية في البلدان المتقدمة، سجلت أسعار الفائدة والفوارق (Spread) تطورات متباينة ما بين منطقة الأورو والولايات المتحدة. وتراجع سعر الفائدة المتبادل بين البنوك الأوروبية (EURIBOR) لأجل ثلاثة أشهر إلى 0,5% في المتوسط في سنة 2012 مقابل 1,3% في السنة السابقة وانخفض الفارق بين سعر الفائدة بين البنوك في سوق لندن وسعر مبادلة المؤشرات (OIS–Libor)[1] بالأورو من 43,5 إلى 28,3 نقطة أساس. وبالمقابل، ارتفع سعر الفائدة ما بين بنوك لندن (LIBOR)[2] لأجل ثلاثة أشهر بشكل طفيف من 0,3% إلى 0,4% فيما سجل الفارق بين سعر الفائدة بين البنوك في سوق لندن وسعر مبادلة المؤشرات (OIS–Libor) بالدولار ارتفاعا من 23,1 نقطة إلى 29,1 نقطة، من سنة لأخرى.

1 يقيس الفارق بين سعر الفائدة بين البنوك في سوق لندن وسعر مبادلة المؤشرات (Spread OIS–Libor) مخاطر أسعار الفائدة ويعادل الفارق بين سعر الفائدة بين البنوك لمدة ثلاثة أشهر (LIBOR Eurodollar) والسعر المرجعي لمبادلة المؤشرات لليلة واحدة (OIS) لنفس المدة.

2 سعر الفائدة هو بين بنوك لندن (LIBOR) هو سعر الفائدة المرجعي لمدة ثلاثة أشهر. ويتم قياسه بناء على أسعار الفائدة المطبقة من طرف عينة من البنوك من بين الأكثر ملاءة في العالم.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إطار 4.1.1: تطور التصنيفات السيادية في الدول الشريكة سنة 2012

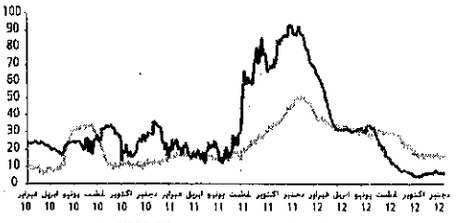
سجلت سنة 2012 استمرار تراجع تصنيفات الدين السيادي لبعض بلدان منطقة الأورو. وبالفعل، بعدما وضعت وكالة ستاندارد أند بورز في 5 دجنبر 2011 مجموع بلدان منطقة الأورو قيد المراقبة السلبية، أعلنت في 13 يناير 2012 تخفيض التصنيف الائتماني لبعض البلدان. هكذا، تم تخفيض تصنيف كل من فرنسا والنمسا بدرجة واحدة من AAA إلى AA+ إضافة إلى ذلك، تم تخفيض التصنيف الائتماني بدرجة واحدة أيضا لسلوفاكيا وسلوفينيا وبدرجتين لقبرص، وإيطاليا والبرتغال. وبالمقابل، حافظت ألمانيا، وفينلندا واللوكسمبورغ على تصنيفها الائتماني AAA.

جدول 1.4.1.1 : تصنيفات الدول الشريكة سنة 2012

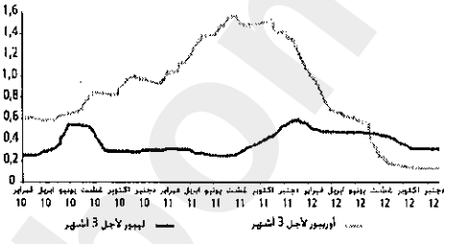
		2012	2011	
	SP	AAA	AA+(-)	1
فرنسا	M	AAA	AA1(-)	1
	F	AAA	AAA	0
	SP	AA-(-)	BBB-	6
إسبانيا	M	A1	Baa3	5
	F	AA-(-)	BBB	5
	SP	A	BBB+	2
إيطاليا	M	Aa3(-)	Baa2	5
	F	A+(-)	A-	2
	SP	AAA	AAA	0
ألمانيا	M	Aaa	Aaa	0
	F	AAA	AAA	0
	SP	AAA(-)	AAA(-)	0
المملكة المتحدة	M	Aa1	Aa1	0
	F	AAA(-)	AAA(-)	0

Sp : ستاندرد اند بورز
M : موديز
F : فيتش رينينغ
(-) : آفاق سلبية
المصدر : ستاندرد اند بورز، موديز، فيتش ريتينغ

رسم بياني 19.1.1 : تطور الفارق بين سعر الفائدة بين البنوك في سوق لندن وسعر مبادلة المؤشرات (OIS-LIBOR)



رسم بياني 20.1.1 : تطور أسعار الفائدة المتبادلة بين البنوك الأوروبية (EURIBOR) وما بين بنوك لندن (LIBOR) لمدة ثلاثة أشهر

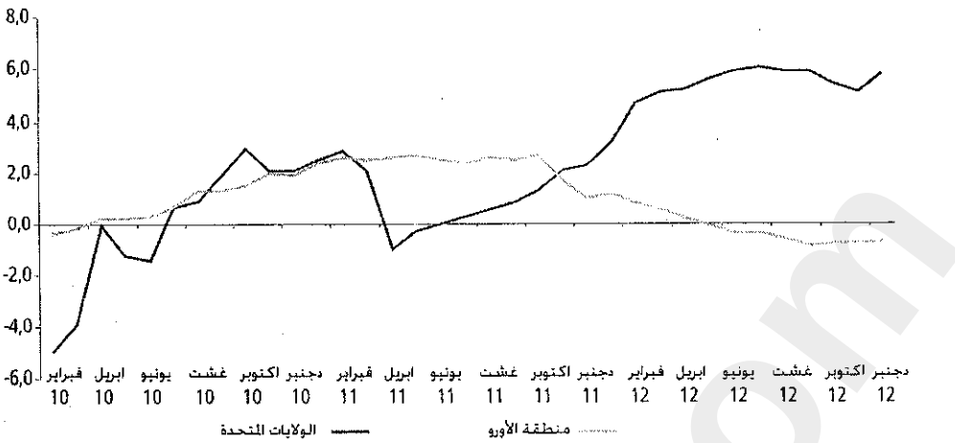


المصدر: Datastream

وفيما يتعلق بالنشاط الائتماني في منطقة الأورو، وباستثناء الارتفاع المسجل في يناير بنسبة 1,2%، انخفضت وتيرة نموه تدريجيا لتبدأ في التراجع اعتبارا من شهر ماي وتنهي السنة على انخفاض بنسبة 0,2%. وفي الولايات المتحدة، واصل الائتمان ارتفاعه المستمر منذ يوليوز 2011، ليسجل توسعا بنسبة 6% في يوليوز 2012 قبل أن ينهي السنة على ارتفاع بنسبة 5,8%. وفي البلدان الصاعدة الرئيسية، سجل النمو الائتماني تباطؤا نسبيا، حيث تدنى من 18,7% إلى 15,2% في البرازيل ومن 31,8% إلى 25,2% في روسيا. وفي الصين، تظهر المعطيات المتاحة حول قروض الاستهلاك شبه استقرار في وتيرة نموها في حوالي 18%.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

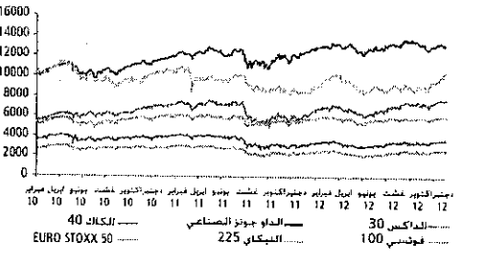
رسم بياني 21.1.1 : تطورات القروض بالولايات المتحدة ومنطقة الأورو، على أساس سنوي، بالنسبة المئوية



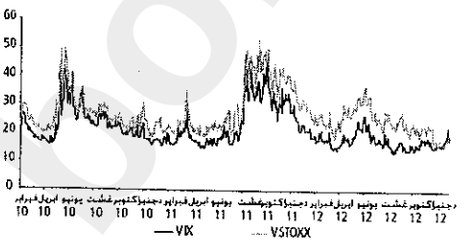
المصدر: Datastream

وعلى صعيد أسواق البورصة، أنهت المؤشرات الرئيسية السنة على أداء إيجابي، وذلك بالرغم من ظرفية اقتصادية غير مواتية لا سيما في منطقة الأورو، لتعكس بذلك الانفصال ما بين القطاعين المالي والحقيقي للاقتصاد. ويعزى هذا التطور إلى عودة الثقة في أسواق البورصة الأوروبية والامريكية بفعل مواصلة الإجراءات التقليدية وغير التقليدية التي نهجتها البنوك المركزية الرئيسية. وبالتالي، أنهى مؤشر داكس 30 السنة على ارتفاع بنسبة 29,1%، والكاك 40 بنسبة 15,2%، والنيكاي225 بنسبة 22,9%، والأوروستوكس50 بنسبة 13,8% والداوجونز الصناعي بنسبة 7,3%. وصاحب هذا الأداء الجيد تراجع نسبة التقلب في الأسواق الأمريكية والأوروبية. كما يدل على ذلك انخفاض مؤشرVIX[1] من 23,4 إلى 18 نقطة ومؤشر VSTOXX[2] من 32,2 إلى 21,4 نقطة. وبدوره، أنهى المؤشر MSCIEM الخاص بأسواق البورصة في الاقتصادات الصاعدة السنة على إيقاع ارتفاع بلغ 15,1% في ظرفية اتسمت بتباطؤ وتيرة النمو.

رسم بياني 22.1.1 : تطور مؤشرات البورصة الرئيسية العالمية



رسم بياني 23.1.1 : تطور المؤشرات الرئيسية للتقلب

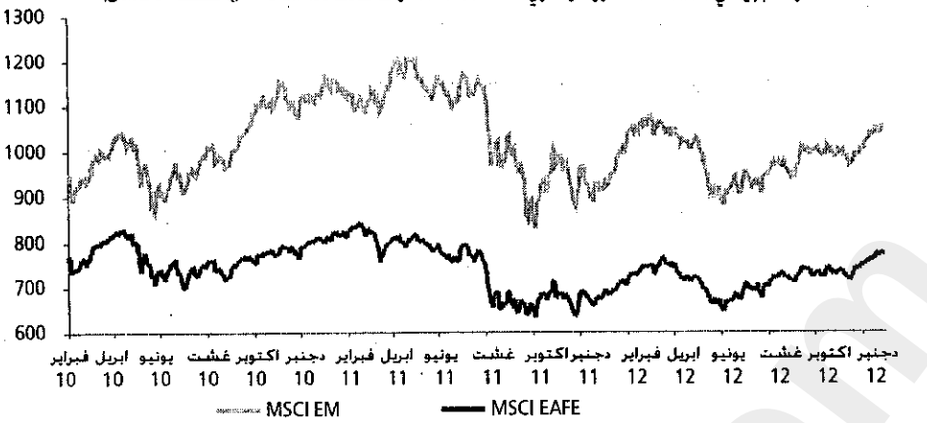


المصدر: Datastream

1 مؤشر VIX هو مؤشر مرجعي لقياس تقلب سوق المال الأمريكية ويمكن من معرفة تقلب مؤشر S&P 500.
2 مؤشر VSTOXX هو مؤشر مرجعي لتقلب أسواق البورصة الأوروبية ولقياس تقلب Eurostoxx 50.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 24.1.1: تطور مؤشري MSCI EM* و MSCI EAFE** (بالنقط الأساس)

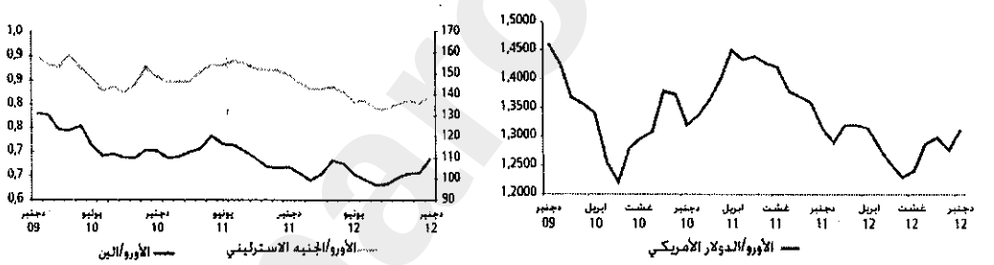


* مؤشر MSCI EM هو مؤشر بورصة مركب لقياس أداء أسواق الأسهم الرئيسية في بلدان وسط أوروبا، والشرق الأوسط وإفريقيا (جمهورية التشيك، هنغاريا، بولونيا، روسيا، تركيا، الأردن، مصر، المغرب وجنوب إفريقيا).

** مؤشر MSCI EAFE مؤشر خاص برسملة البورصة صمّم لقياس عائدات أسواق البورصة في البلدان المتقدمة، باستثناء الولايات المتحدة وكندا. وهو يجمع مؤشرات السوق في حوالي 20 بلدا متقدما هي: أستراليا والنمسا وبلجيكا والدانمارك وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وهونغ كونغ وإيرلندا وإيطاليا واليابان وهولندا ونيوزلندا والنرويج والبرتغال وسنغافورة وإسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة.

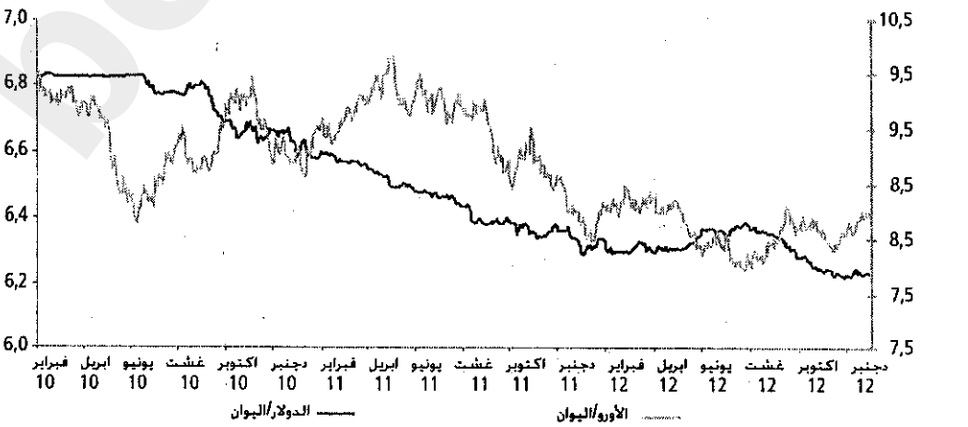
وفي أسواق الصرف، تراجع الأورو في المتوسط أمام الدولار والين الياباني بنسبة 7,7% وبنسبة 6,6% أمام الجنيه الإسترليني. هكذا، وبعد ارتفاعه خلال الشهرين الأولين من السنة، حيث بلغ أعلى مستوى له في 1,34 دولار، أخذ يتراجع تدريجيا، ليستقر في نطاق يتراوح بين 1,31 دولار و1,21 دولار، ما بين أبريل ويوليوز قبل أن ينهي السنة في مستوى 1,31 دولار في دجنبر.

رسم بياني 25.1.1 : تطور أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية (المتوسط السنوي)



وبالنسبة للعملات الآسيوية، انخفض الين في المتوسط بنسبة 0,2% مقابل الدولار، وهو التراجع المسجل مع نهاية السنة، نتيجة تبني الحكومة الجديدة لسياسة اقتصادية جد توسعية. وبدوره تراجع اليوان الصيني في المتوسط بنسبة 9,9% أمام الأورو وبنسبة 2,4% أمام الدولار.

رسم بياني 26.1.1 : تطور سعر صرف اليوان الصيني إزاء الأورو والدولار (المتوسط الشهري)



المصدر: Datastream

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

9.1.1 الهيكلة المالية الدولية

في سنة 2012، قامت المجموعات الحكومية والهيئات المالية الدولية بتكثيف جهودها من أجل إعطاء دفعة جديدة للنمو العالمي وإعادة الاستقرار المالي. هكذا، عمل صندوق النقد الدولي على تأهيل نظام حكامته، وتعزيز مهمة المراقبة المنوطة به، وتقوية موارده المالية ودعم البلدان العربية التي تعيش مرحلة انتقالية[1].

وبالنسبة للحكامة، حقق الصندوق تقدما في جدول الأعمال المتعلق بتبني إصلاحات سنة 2010، والذي يشمل في ذات الآن المراجعة العامة رقم 14 لحصص البلدان في الصندوق وطريقة تسيير مجلس إدارته. ولن يدخل هذا الإصلاح حيز التنفيذ إلا بعد المصادقة على مشروع تعديل القانون الأساسي المقترح من طرف عدد من البلدان الأعضاء التي تتوفر على 85% على الأقل من حقوق التصويت[2]. وسيترتب عن ذلك أساسا مضاعفة حصص البلدان في الصندوق ومراجعة قاعدة حسابها من أجل الأخذ بعين الاعتبار بشكل أحسن الحصة المتزايدة للبلدان النامية.

1 البلدان التي تعيش مرحلة انتقالية هي مصر والأردن والمغرب وليبيا وتونس واليمن.
2 مع نهاية 2012، قامت 129 دولة عضو- بما فيها المغرب- تمثل 70% من حقوق التصويت بالمصادقة على هذا التعديل. إلا أن دخول الإصلاحات حيز التنفيذ يبقى رهينا بالمصادقة على التعديل من طرف الولايات المتحدة التي تمتلك 16,7% من حقوق التصويت وتتوفر بالتالي على حق الأقلية في الاعتراض.

وواصل الصندوق كذلك تطوير مقارباته وطرق المراقبة من خلال بلورة خطة عمل تركز على المحاور الخمسة التالية:

- الاهتمام بشكل أكبر بالعلاقات المترابطة ما بين البلدان وكذا بين القطاعات؛
- تحسين عمليات تحديد وتقييم المخاطر من أجل التعرف بشكل أفضل على نقاط الضعف وتأثيراتها على المجالات الاقتصادية والمالية؛
- إدراج الاستقرار المالي في إطار الرقابة؛
- تحسين تغطية وتجانس وشفافية عمليات تقييم الاستقرار الخارجي للبلدان الأعضاء؛
- تحسين جودة المشورة المقدمة إلى البلدان الأعضاء واستراتيجية التواصل.

بموازاة ذلك، ومن أجل تعزيز موارده المالية، استطاع صندوق النقد الدولي الحصول على موافقة بعض البلدان الأعضاء من أجل تقديم مساهمات ثنائية تصل إلى 430 مليار دولار. كما قام بتعزيز الموارد المخصصة للبلدان ذات الدخل الضعيف من خلال استخدام الأرباح الاستثنائية لمبيعات الذهب التي تحققت ما بين 2009 و2010، والتي يصل مبلغها الإجمالي إلى 2,45 مليار وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل 3,68 مليار دولار.

أيضا، قام الصندوق بتعزيز الدعم الممنوح للبلدان العربية التي تعيش مرحلة انتقالية من خلال تقديم المشورة في مجال السياسة الاقتصادية، والمساعدة على تعزيز القدرات وتوفير الدعم المالي. وفي هذا الإطار، قام بالموافقة على اتفاقات القروض الثلاث التالية:

- اتفاق الاستعداد الائتماني لفائدة الأردن بقيمة 2,1 مليار دولار، أي 800% من حصة البلد في الصندوق، لمدة ثلاث سنوات. وتستخدم هذه الأداة، المحدثة سنة 1952، من أجل تقديم المساعدة على المدى المتوسط للبلدان التي تعاني من صعوبات على مستوى ميزان أداءاتها على المدى القصير. ويخضع الأداء الدوري لهذه الموارد إلى مراجعات فصلية من طرف مجلس إدارة الصندوق وإلى احترام معايير الإنجاز والشروط الأخرى.
- خط الوقاية والسيولة لفائدة المغرب بقيمة 6,2 مليار دولار في غشت 2012، تمثل 700% من حصة البلد في الصندوق، لمدة سنتين. وتم إحداث هذا الخط الائتماني، الذي يستهدف البلدان التي تتوفر على أسس اقتصادية سليمة وإطار مؤسساتي قوي، في سنة 2011 من أجل الاستجابة بطريقة مرنة للحاجيات الحقيقية أو المستقبلية من السيولة. ويخضع هذا الاتفاق لمراجعة نصف سنوية من طرف الصندوق.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

- تسهيلة الائتمان السريع لفائدة اليمن بقيمة 100 مليون دولار، أي 25% من حصة البلد في الصندوق. وهي تسهيلة بشروط ميسرة أحدثها الصندوق في سنة 2010 لفائدة البلدان ذات الدخل الضعيف من أجل الاستجابة للاحتياجات العاجلة على مستوى موازين الأداءات من خلال تمكين أداء فوري للمبلغ الكلي.

وإلى جانب ذلك، لا يزال صندوق النقد الدولي يتفاوض مع مصر حول إمكانية التوصل لاتفاق استعداد ائتماني ويتدارس مع بلدان أخرى من المنطقة احتياجاتها من أجل تقديم الحلول الملائمة.

وبدورها، قامت مجموعة العشرين[1]، التي تولت رئاستها المكسيك في سنة 2012، بمبادرات عديدة من أجل تقوية الاستقرار المالي العالمي ودعم إجراءات تحفيز النمو والتشغيل. واتفقت البلدان الأعضاء على خطة عمل جديدة لفائدة النمو والتشغيل أطلق عليها إسم «خطة لوس كابوس». وتهدف أساسا إلى التحكم في الارتفاع الحاد للبطالة خاصة في الاقتصادات المتقدمة.

إطار 5.1.1: شراكة دوفيل

بمناسبة انعقاد مؤتمر دوفيل في ماي 2011، قامت مجموعة الثمانية بإعطاء انطلاقة للشراكة مع البلدان العربية التي تعيش مرحلة انتقالية. وتهدف هذه الشراكة إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية: الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز الحكامة والشفافية، والاندماج الإقليمي والدولي، ودعم القطاع الخاص، وخلق مناصب الشغل وتأهيل الرأسمال البشري.

وتضم الشراكة:

- بلدان مجموعة الثمانية: ألمانيا، كندا، الولايات المتحدة، فرنسا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة وروسيا؛
- البلدان العربية التي تعيش مرحلة انتقالية: مصر، الأردن، ليبيا، المغرب، تونس و اليمن؛
- الشركاء الإقليميين: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، قطر وتركيا؛
- والمؤسسات المالية الدولية: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، البنك الإفريقي للتنمية، البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولية، البنك الأوروبي للاستثمار، البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، البنك الإسلامي للتنمية، الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، صندوق النقد العربي، صندوق النقد الدولي، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية.

وشملت الإجراءات الرئيسية المتخذة في إطار هذه الشراكة:

- إعطاء الانطلاقة في شتنبر 2011 لمنصة التنسيق بين المؤسسات المالية الدولية من أجل تمكين هذه المؤسسات من توطيد جهودها في مجال الدعم المالي وتنفيذ المشاريع.
- توسيع النطاق الجغرافي لعمل البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير ليشمل بلدان المنطقة. وستمكن هذه التغطية الموسعة، التي تمت الموافقة عليها في غشت 2012، البلدان العربية التي تعيش مرحلة انتقالية من الاستفادة من الغلاف الاستثماري السنوي للمؤسسة الذي يصل إلى 3,4 مليار دولار بالنسبة للمنطقة.
- إحداث صندوق انتقالي خلال الاجتماع الوزاري للشراكة المنعقد في أكتوبر 2012 في طوكيو. وسيقدم هذا الصندوق، الذي تصل قيمته إلى 250 مليون دولار، إلى البلدان العربية التي تعيش مرحلة انتقالية الدعم التقني والمالي الضروريين من أجل تنفيذ البرامج، والسياسات والإصلاحات الضرورية في مجالات (أ) الحكامة الاقتصادية؛ (ب) التجارة، والاستثمار والاندماج؛ و(ج) التنمية الشاملة وخلق مناصب الشغل. وفي هذه المرحلة، أكدت 9 بلدان مساهمتها التي بلغت 165 مليون دولار.
- المبادرة للولوج إلى أسواق الرساميل تهدف إلى مساعدة البلدان العربية التي تعيش مرحلة انتقالية على الاستفادة من الرساميل الأجنبية من أجل تمويل الاستثمارات الضرورية وتحسين ولوج القطاع الخاص إلى التمويل.

1 تتكون مجموعة العشرين من: جنوب إفريقيا، ألمانيا، السعودية، الأرجنتين، أستراليا، البرازيل، كندا، الصين، كوريا الجنوبية، الولايات المتحدة، فرنسا، الهند، أندونيسيا، إيطاليا، اليابان، المكسيك، المملكة المتحدة، روسيا، تركيا والاتحاد الأوروبي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

2.1 الإنتاج الوطني

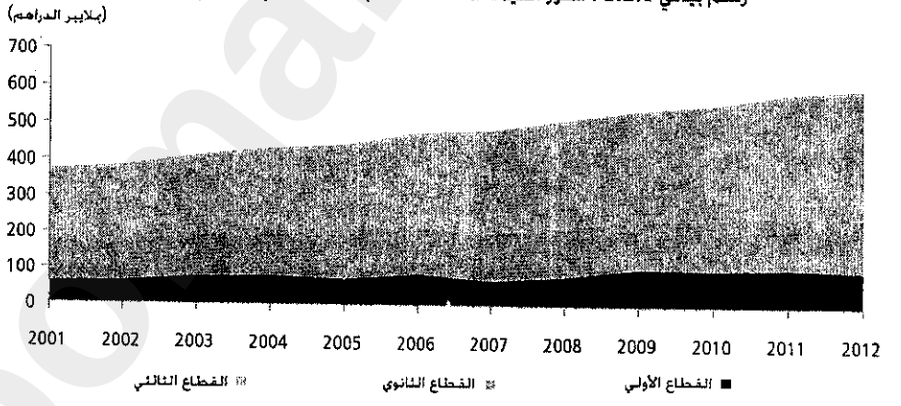
أثرت الظرفية الاقتصادية العالمية الصعبة، لا سيما في منطقة الأورو، وكذا الظروف المناخية غير الملائمة بشكل كبير على النشاط الاقتصادي الوطني سنة 2012. فقد شهد هذا الأخير تباطؤا ملموسا حيث بلغت نسبة نموه 2,7% مقابل 5% سنة 2011. ويغطي هذا التطور أداء متباينا حسب القطاعات.

فقد عرف القطاع الأولي انخفاضا بواقع 7,2% بعد ارتفاع بنسبة 5,1% سنة من قبل، بسبب تراجع الإنتاج الفلاحي بوتيرة 8,9% وتحسن القيمة المضافة لأنشطة الصيد بنسبة 13,7%. أما بالنسبة للقطاع الثانوي، فقد تباطأت وتيرة نموه بقوة إذ تدنت من 4% إلى 1,4%، بفعل تأثير انخفاض الأنشطة المعدنية بنسبة 2,4% وتباطؤ الصناعة باستثناء تكرير البترول والبناء والأشغال العمومية. وبالنسبة لهذا القطاع الأخير على الخصوص، تعد وتيرة 2,1% التي سجلها سنة 2012 أدنى نسبة نمو يعرفها منذ سنة 2002 وأدت إلى فقدان 21.000 منصب شغل.

وبالمقابل، حافظ القطاع الثالثي على وتيرة نمو قوية بلغت 5,9% مقابل 6% سنة 2011. لا سيما بفعل ارتفاع بواقع 25,6% في القيمة المضافة لفرع «البريد والاتصالات» وبنسبة 6,7% في فرع «الإدارة العمومية». وفي المجمل، تزايد نمو الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي بنسبة 4,5% مقابل 4,9% في 2011.

ومن حيث القيمة الإسمية، بلغ الناتج الداخلي الإجمالي 828,2 مليار درهم، في ارتفاع بنسبة 3,2% مقابل 5% سنة من قبل. وتزايدت القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية بواقع 4,7% لتصل إلى 665,8 مليار درهم، فيما تقلصت القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة 3,5% لتصل إلى 102,6 مليار درهم.

رسم بياني 1.2.1 : تطور القيمة المضافة حسب القطاعات بالأسعار الثابتة



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إطار 1.2.1 : تطور بنية الاقتصاد المغربي

خلال الفترة 1999-2011، سجل الاقتصاد المغربي نموا سنويا بمعدل 4,5%، صاحبه تغير طفيف في بنية الإنتاج. فقد تعززت أهمية قطاع الخدمات سواء من حيث القيمة المضافة أو التشغيل، لا سيما بفعل دينامية فرع البريد والاتصالات. أما التجارة، أهم نشاط موفر لفرص الشغل في هذا القطاع، فقد تزايدت حصتها في التشغيل لكنها تقلصت من حيث القيمة المضافة، مما يشير إلى انخفاض نسبي في إنتاجية العمل داخل هذا الفرع.

وعرف القطاع الثانوي تطورات متباينة حسب كل مكون من مكوناته. حيث شهدت الصناعة تراجعا في مساهمتها في التشغيل وفي القيمة المضافة على حد سواء، فيما تزايدت حصة البناء والأشغال العمومية بشكل أكبر في التشغيل منه في القيمة المضافة.

أما القطاع الفلاحي، فتبقى حصته ضمن القيمة المضافة متقلبة حسب الظروف المناخية لكن حصته ضمن التشغيل اتبعت منحى تنازليا.

جدول 1.1.2.1: تطور البنية القطاعية للقيمة المضافة وللتشغيل (بالنسبة المئوية)

	الحصص في القيمة المضافة*				الحصص في التشغيل			
	1999	2003	2007	2012	1999	2003	2007	2011
القطاع الاولي	**17,5**	**18,7**	**14,2**	**18,3**	**45,8**	**46,2**	**42,1**	**39,8**
القطاع الثانوي	**28,2**	**27,3**	**28,1**	**25,5**	**20,5**	**19,5**	**21,1**	**21,8**
– المعادن	2,5	2,2	2,6	2,3	0,7	0,6	0,5	0,5
– الصناعة	18,4	17,3	16,4	14,7	13,0	11,9	11,8	10,9
– الكهرباء والماء	3,1	3,3	3,6	3,7	0,5	0,4	0,4	0,4
– البناء والأشغال العمومية	4,2	4,6	5,4	5,4	6,3	6,6	8,3	10,1
القطاع الثالثي	**54,3**	**54,0**	**57,2**	**56,1**	**33,8**	**34,4**	**36,8**	**38,4**
– التجارة	13,9	12,9	12,8	12,0	11,2	12,3	12,5	13,1
– السياحة	2,4	2,0	2,3	2,0	1,6	1,8	2,0	2,5
– النقل	4,9	4,9	5,8	5,8				
– البريد والاتصالات	2,3	5,5	6,7	7,7	3,2	3,4	4,0	4,7
– خدمات أخرى	35,7	34,0	36,6	35,8	16,1	15,0	16,6	16,4

* المجموع لا يساوي 100% لعدم أخذ الفرع الافتراضي بعين الاعتبار.
المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

1.2.1 القطاع الأولي

في سنة 2012، تراجعت القيمة المضافة للقطاع الأولي بنسبة 7,2%، على إثر انخفاض الإنتاج بمجموع الزراعات النباتية باستثناء مزروعات الخضر. وبالمقابل، عرف نشاط الصيد نموا بنسبة 13,7%.

الفلاحة

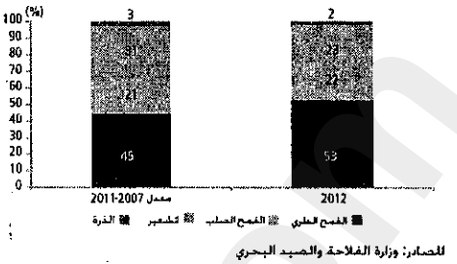
اتسم الموسم الفلاحي 2011-2012 بظروف مناخية غير ملائمة وعجز كبير في التساقطات خلال شهري فبراير ومارس. غير أن تأثيرها على تطور الزراعات تقلص بفعل انخفاض درجات الحرارة خلال هذه الفترة وعودة التساقطات خلال شهر أبريل. وفي المجمل، بلغ متوسط مجموع التساقطات على المستوى الوطني 234 ملمتر، في انخفاض بقيمة 59% مقارنة بالسنة المنصرمة وبنسبة 51% مقارنة بمعدل المواسم الخمسة الأخيرة. مما خفّض نسبة ملء السدود المخصصة للاستعمال الفلاحي من 74% إلى 69% في ظرف سنة واحدة.

وفي هذه الظروف، انخفض المردود المتوسط بنسبة 38% وبلغ محصول الحبوب 52 مليون قنطار، في تراجع بواقع 39,5% مقارنة بالموسم الفارط و25% مقارنة بمتوسط المواسم الخمسة الماضية.

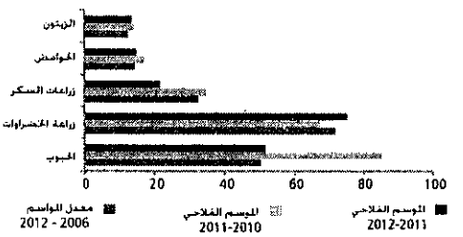
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وحسب الزراعات، تقلص المردود بنسبة 36% بالنسبة للقمح الرطب و45% بالنسبة للشعير و30% بالنسبة للذرة و39% بالنسبة للقمح الصلب. ونتيجة لذلك، انخفضت المحاصيل بواقع 34% و48% و57% و39%، على التوالي، بالنسبة لهذه الزراعات.

رسم بياني 2.2.1 : بنية إنتاج الحبوب حسب الزراعات



رسم بياني 3.2.1 : المنتجات النباتية الرئيسية (ملايين القنطارات)



المصادر: وزارة الفلاحة والصيد البحري

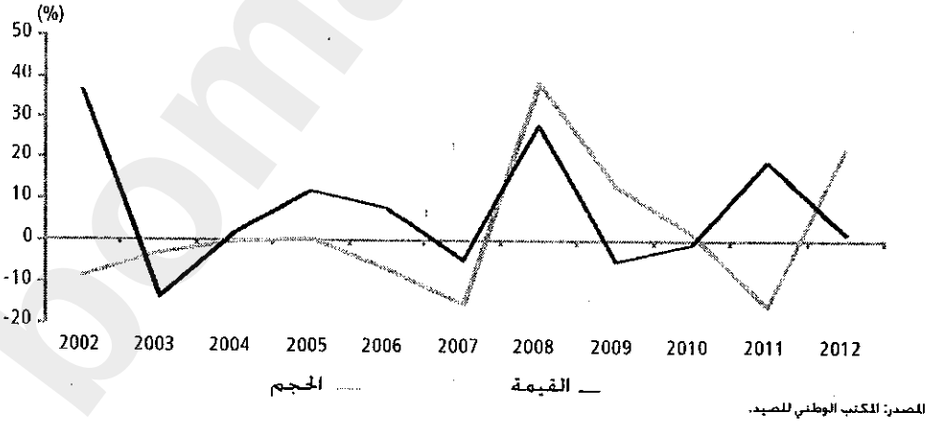
وموازاة مع ذلك، تقلص إنتاج القطاني والخوامض بنسبة 13% لكل منها، بينما انخفضت زراعات السكر والزيتون بنسبة 37% و 3% على التوالي. وبالمقابل، ارتفع إنتاج الخضر بنسبة 12%.

ومن جهة أخرى، تأثر نشاط تربية الماشية بتقلص المراعي على إثر تراجع التساقطات. وهكذا، تزايد عدد المواشي بواقع 2,8% فقط سنة 2012، بدل 6,8% سنة من قبل، ليصل إلى 28 مليون رأس، شكلت الأغنام 69% منها والماعز 20% منها والأبقار 11% منها.

الصيد البحري

بلغ إنتاج الصيد الساحلي والتقليدي 1,1 مليون طن، في ارتفاع بواقع 22% مقابل انخفاض بنسبة 16% سنة 2011. ورغم ذلك، فإن النمو من حيث القيمة لم يتجاوز 2%، بسبب تراجع السعر المتوسط للرخويات. وقد خصصت نسبة 38,8% من الإنتاج لاستهلاك السمك الطري و18,5% منه لمعامل صناعة «دقيق وزيت السمك» و28,5% لوحدات التجميد. أما الحصة الموجهة للوحدات الصناعية للتعليب، فقد بلغت 13,3% من المجموع مقابل 12,8% سنة 2011.

رسم بياني 4.2.1 : تغير الكميات المفرغة من الصيد الساحلي والصيد التقليدي



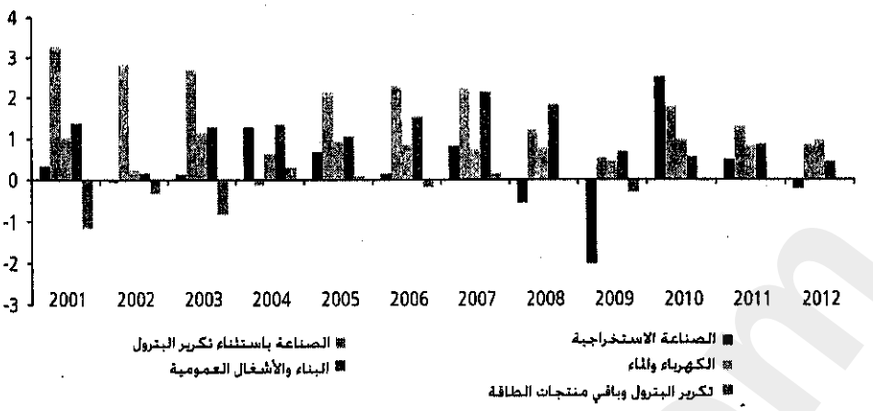
المصدر: المكتب الوطني للصيد.

2.2.1 القطاع الثانوي

بعد ارتفاع بنسبة 4% سنة 2011، عرف القطاع الثانوي سنة 2012 تباطؤا ملموسا في نمو القيمة المضافة حيث وصل إلى 1,4%، بفعل انخفاض النشاط المعدني وتباطؤ الصناعة باستثناء تكرير البترول والبناء والأشغال العمومية، مع أن تسارع نمو القيمة المضافة لفرع «الكهرباء والماء» قد خفف من حدة التراجع الإجمالي للقطاع.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 5.2.1: المساهمة في نمو القيمة المضافة للقطاع الثانوي (بالنقط المئوية)



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب.

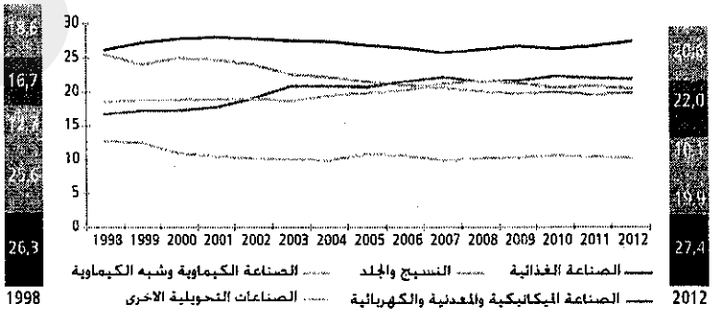
الصناعة باستثناء تكرير البترول

ارتفعت القيمة المضافة للصناعة باستثناء تكرير البترول بنسبة 1,5% مقابل 2,3% سنة من قبل و3,1% في سنة 2010. ويعكس هذا التباطؤ، الذي صاحبه تراجع بقيمة 2,2% في حجم التشغيل بهذا القطاع، تطورات متباينة حسب الفروع.

فقد حافظت الصناعات الغذائية، التي تساهم بنسبة 27,4% في القيمة المضافة الصناعية، على وتيرة نموها التي بلغت 4% فيما تزايد فرع النسيج والجلد بواقع 2,8% بدل 0,5% سنة 2011.

وبالمقابل، تباطأ نشاط الصناعة الميكانيكية والمعدنية والكهربائية من 1,1% إلى 0,9% سنة 2012، على الرغم من الحيوية التي عرفها قطاع السيارات على إثر انطلاق الإنتاج بمعمل رونو بطنجة. فيما تراجعت الصناعات الكيميائية وشبه الكيميائية بنسبة 0,7% بدل ارتفاع بواقع 1,2% سنة 2011، ارتباطا على الخصوص بتراجع الطلب الصادر عن قطاع البناء والأشغال العمومية.

رسم بياني 6.2.1 : تطور بنية القيمة المضافة للصناعة باستثناء تكرير البترول
حسب القطاعات الفرعية (%)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إطار 2.2.1 : حصيلة الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي

حسب معطيات وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، سجلت المهن العالمية الست للمغرب التي حددها الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي (السيارات وصناعة الطائرات وترحيل الخدمات والصناعة الإلكترونية والنسيج والجلد والصناعات الغذائية)، خلال الفترة 2009-2012، ارتفاعا بحوالي 16,7 مليار درهم في القيمة المضافة و36% في الصادرات، أي أن نسب التنفيذ بلغت 30% و25,6% على التوالي، ومن حيث التشغيل، تم خلق حوالي 111.000 منصب شغل من مجموع 220.000 منصب متوقع في أفق سنة 2015.

ومع ذلك، يعكس هذا التطور أداء متباينا حسب الفروع. فقد كانت صناعة السيارات وصناعة الطيران الأكثر دينامية حيث أحدثتا 31.205 و3.731 منصب شغل على التوالي وسجلتا ارتفاعا في الصادرات بقيمة 125% و56% خلال هذه الفترة. وأحدث قطاع ترحيل الخدمات حوالي 30.000 منصب في نهاية سنة 2012، أي 43% من الهدف المحدد، وحقق رقم معاملات بقيمة 25,3 مليار درهم، وهو ما يمثل 49% خلال الفترة 2009-2012. أما في قطاع الصناعة الإلكترونية، فقد أحدث حوالي 2.400 منصب شغل وتم تحقيق صادرات بقيمة 25,5 مليار درهم.

وإضافة إلى ذلك، تم إحداث 23.000 و21.000 منصب بفرع الصناعات الغذائية والنسيج والجلد لكن أداءهما من حيث التصدير بقي محدودا حيث بلغت نسبة النمو 15% و8% على التوالي.

جدول 1.2.2.1: الصادرات وفرص الشغل المحدثة بالمهن العالمية الست للمغرب

	الصادرات (بملايير الدراهم)				فرص الشغل المحدثة			
	2009	2010	2011	2012	2009	2010	2011	2012
السيارات	12,0	18,3	23,4	27,0	4.739	8.293	9.149	9.024
الطيران*	4,1	4,7	5,8	6,4	1.531	400	694	1.106
ترحيل الخدمات (Offshoring)**	4,9	6	7,1	7,3	14.633	4.000	9.555	1.445
الصناعة الإلكترونية	5,1	6,3	7,1	7,0	1.748	1.700	-550	-559
النسيج والجلد	30,7	31,9	34,0	33,3	6.310	20.014	-4.622	-710
الصناعة الغذائية	15,5	16,7	15,9	17,9	3.863	12.271	3.343	3.612

* المعطيات المتعلقة بصناعة الطيران لا تأخذ بعين الاعتبار مقاولات الخدمات.

** بالنسبة لترحيل الخدمات، يتعلق الأمر بالداخيل بدل الصادرات.

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، المناظرة الوطنية الثالثة للصناعة.

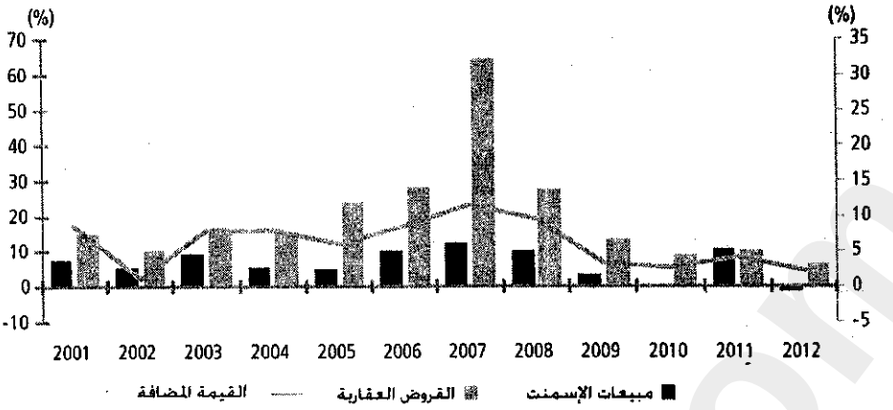
ينبغي الإشارة إلى أنه، خلال المناظرة الثالثة للصناعة، التي نظمت في فبراير 2013، تم توسيع قائمة المهن العالمية للمغرب لتشمل القطاع الكيمياوي وشبه الكيمياوي، بغية الرفع من مساهمته في الناتج الداخلي الإجمالي إلى 47 مليار درهم مع إحداث 43.000 منصب إضافي وكذلك الصناعة الصيدلية، بهدف تحقيق رقم معاملات محتمل بقيمة 25,5 مليار درهم وإحداث 27.500 منصب إضافي في أفق سنة 2023.

البناء والأشغال العمومية

تباطأ قطاع البناء والأشغال العمومية سنة 2012 حيث ارتفعت قيمته المضافة بنسبة 2,1% مقابل 4,2% سنة 2011، وهو الأداء الأدنى منذ سنة 2002. وأثر هذا الركود بشكل كبير على التشغيل في هذا القطاع مما أدى إلى فقدان 21.000 منصب، كما انعكس، من جهة، من خلال مبيعات الإسمنت التي تراجعت للمرة الأولى منذ سنة 1998، بنسبة 1,6%، ومن جهة أخرى، من خلال وتيرة نمو القروض العقارية التي تباطأت من 10,7% إلى 9,8% بالنسبة لقروض السكن فيما عرفت القروض الممنوحة للمنعشين العقاريين انخفاضا بواقع 0,3%.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 7.2.1 : تطور القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية ومبيعات الإسمنت والقروض العقارية



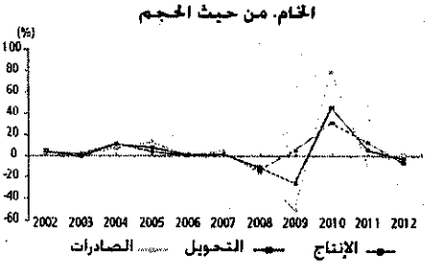
المصادر: المندوبية السامية للتخطيط والجمعية المهنية لشركات الإسمنت وبنك المغرب.

المعادن

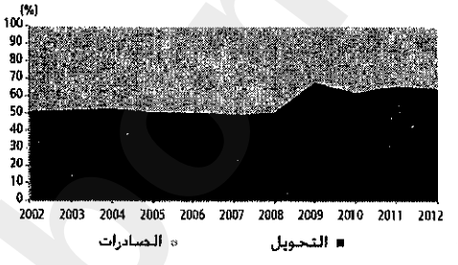
تراجع نشاط فرع المعادن، الذي يظل أداؤه مرتبطا بشكل كبير بالأسواق الخارجية، بنسبة 2,4% سنة 2012، على إثر تدني إنتاج الفوسفاط الذي يمثل حوالي 93% من إنتاج القطاع. فقد بلغ إنتاج الفوسفاط المخصص للتسويق 27 مليون طن، في انخفاض بواقع 3,5% بعد ارتفاع بنسبة 5,3% سنة من قبل. ويعزى هذا التطور إلى تراجع بواقع 7,4% في طلب وحدات التحويل المحلية، مقابل زيادة بواقع 12% خلال سنة 2011. مما قلص نسبة التحويل المحلية لهذا المعدن من 66% إلى 64%. ومن جهة أخرى، استقرت صادرات الفوسفاط الخام تقريبا من حيث الحجم مقابل انخفاض بنسبة 7,8% سنة من قبل. أما من حيث القيمة، فقد تزايدت بواقع 1,7% لتصل إلى 12,8 مليار درهم.

على إثر ارتفاع طفيف في الأسعار بالأسواق العالمية، حيث انتقلت أثمنة الفوسفاط من 184,9 دولارا للطن سنة 2011 إلى 185,9 دولارا للطن سنة 2012.

رسم بياني 8.2.1 : تغيرات إنتاج واستعمال الفوسفاط الخام، من حيث الحجم



رسم بياني 9.2.1 : بنية استعمال الفوسفاط الخام



المصدر: المكتب الشريف للفوسفاط.

وموازاة مع ذلك، انخفضت صادرات المعادن باستثناء الفوسفاط بنسبة 6% من حيث الحجم، بفعل تقلص صادرات الخردة بنسبة 21% وصادرات الرصاص بواقع 7%. أما المعادن الأخرى، لا سيما الباريوم والنحاس والفلوبرين والحديد، فقد سجلت تغيرات إيجابية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

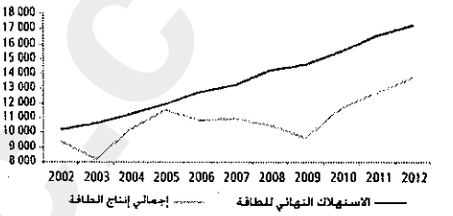
الطاقة

عرف قطاع الطاقة خلال سنة 2012 نموا قويا عززته، على الخصوص، دينامية فرع «الكهرباء والماء» الذي سجل تحسنا بنسبة 6,9% في القيمة المضافة بدل 6% سنة 2011. وبالمقابل، شهد نشاط التكرير انخفاضا بنسبة 1,8% مقابل ارتفاع بواقع 28,5% سنة من قبل.

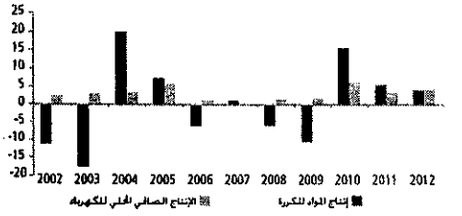
ومن حيث الإنتاج، تم إنتاج 13,8 مليون طن معادلة للنفط (TEP)[1]، في ارتفاع بواقع 8,4% مقارنة بسنة 2011. وبالمقابل، تزايد الاستهلاك النهائي للطاقة بنسبة 4,2% ليصل إلى 17 مليون طن معادلة للنفط.

1 تمثل وحدة الطن المعادلة للنفط الطاقة التي يتم إنتاجها بفعل احتراق طن من النفط المتوسط الجودة. وتستعمل لمقارنة كميات من الطاقات المختلفة في ما بينها.

رسم بياني 10.2.1 : إنتاج واستهلاك الطاقة (بآلاف الأطنان المعادلة للنفط)



رسم بياني 11.2.1 : المساهمة في نمو الإنتاج الطاقي (بالنقط المئوية)

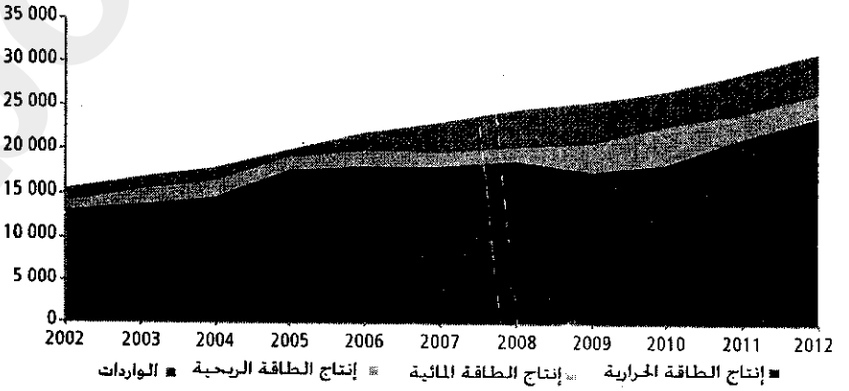


المصدر: وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة.

وتزايد الإنتاج الصافي المحلي من الكهرباء بنسبة 8,6%، ليصل إلى 26 مليار كيلو واط في الساعة، لا سيما بفضل ارتفاع القدرات المنشأة بنسبة 4,7%. ومن حيث المصدر، تنامى الإنتاج بوتيرة 11,7% و5,2% بالنسبة للطاقات الحرارية والريحية وتراجع بواقع 15,1% بالنسبة للطاقة المائية، بفعل انخفاض التساقطات المطرية.

وموازاة مع ذلك، تزايد الطلب على الكهرباء بنسبة 7,4% مقابل 8,1% سنة 2011. ويعزى هذا الانخفاض الطفيف إلى تباطؤ الطلب على الكهرباء المرتفعة والمتوسطة الجهد من 7,8% إلى 6,8% فيما تزايد الطلب على الكهرباء المنخفضة الجهد ليبلغ 9,5% بدل 9% سنة من قبل. وفي هذه الظروف، انحصر ارتفاع واردات الكهرباء في 5% بدل 16,9% سنة 2011.

رسم بياني 12.2.1 : تطور مصادر الكهرباء المتوفرة حسب المصدر (جيغاواط/الساعة)

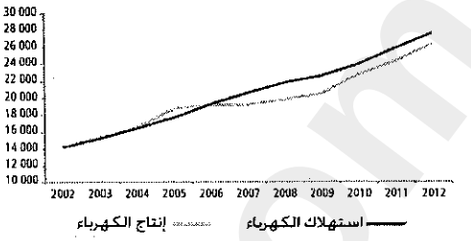


المصدر: المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

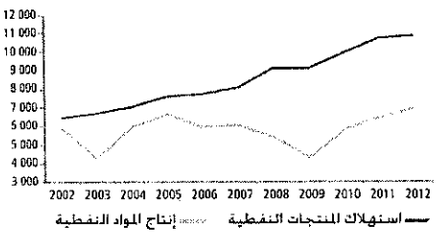
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ومن جهة أخرى، تزايد إنتاج صناعة التكرير بنسبة 8,2% ليصل إلى 6,9 مليون طن، مقابل 11,2% سنة من قبل. ويفسر هذا التباطؤ بانخفاض بواقع 13% في إنتاج الفيول وبنسبة 2% في إنتاج البنزين. وكذلك تباطؤ ارتفاع إنتاج الغازوال من 7% إلى 3%. وبالمقابل، بلغ الاستهلاك الإجمالي للمنتجات النفطية 10,8 مليون طن، حيث تزايد بواقع 1,3% مقابل 7,7% سنة 2011 و9% سنة 2010.

رسم بياني 13.2.1 : إنتاج واستهلاك الكهرباء
(جيغاواط /الساعة)



رسم بياني 14.2.1 : إنتاج واستهلاك المنتجات النفطية
(بآلاف الأطنان)



المصدر: وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة.

3.2.1 القطاع الثالثي

سجلت الأنشطة الثالثية نسبة نمو بلغت 5,9% سنة 2012 مقابل 6% سنة من قبل. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى دينامية فروع «البريد والاتصالات» و«الإدارة العمومية» التي عرفت قيمتها المضافة ارتفاعا بنسبة 25,6% و6,7% على التوالي.

السياحة

سجل النشاط السياحي الوطني نموا بنسبة 2,5% في قيمته المضافة بعد انخفاض بواقع 2% سنة 2011، وذلك على الرغم من ظرفية صعبة ببلدان المصدر الرئيسية. وتباطأت وتيرة نمو عدد السياح الوافدين من جديد. من 11,4% سنة 2010 إلى 0,6% سنة 2011 ثم 0,4% سنة 2012، وهي نسبة أدنى بكثير من المعدلات العالمية وتلك المسجلة بشمال إفريقيا. فقد ارتفع عدد السياح الوافدين ليصل إلى حوالي 9,37 مليون زائر سنة 2012 مقابل 9,34 مليون سنة 2011. ومن جهة أخرى، تزايد عدد ليالي المبيت المسجلة بالمؤسسات المصنفة بنسبة 3,7% بعد انخفاض بواقع 6,4% سنة من قبل.

جدول 1.2.1: تطور تدفقات السياح حسب المناطق (%)

	2000-2010	2010	2011	2012
آسيا والمحيط الهادئ	6,4	13,2	6,4	7,0
شمال إفريقيا	6,3	7,0	-9,0	9,0
- المغرب	**8,1**	**11,4**	**0,6**	**0,4**
جنوب آسيا	7,0	19,0	**12,0**	9,0
أمريكا الشمالية	0,8	6,6	3,0	3,0
أوروبا	2,3	3,1	6,7	3,0
الشرق الأوسط	9,5	13,0	-7,0	-5,0
العالم	3,5	6,6	5,0	4,0

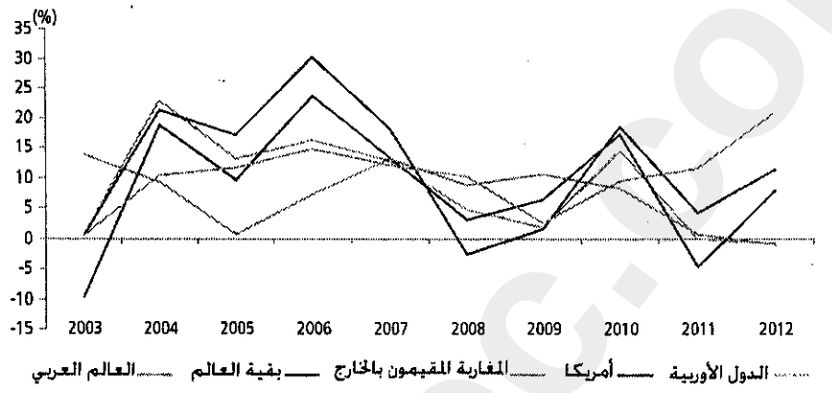
المصدر: المنظمة العالمية للسياحة ووزارة السياحة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

بلغ عدد السياح الأجانب الوافدين حوالي 5 ملايين شخص، في ارتفاع بنسبة 1,6% مقابل 0,5% سنة 2011. ومن حيث الجنسية، هم هذا التطور على الخصوص السياح الإسبان والإنجليز، في ارتفاع بواقع 5,4% و1,5% على التوالي. أما السياح القادمون من فرنسا و بلجيكا وألمانيا، فقد تدنى عددهم بنسبة 0,4% و1,3% و9,2% على التوالي. كما تراجع عدد الزوار الوافدين من باقي البلدان الأوروبية أيضا بنسبة 5,3% فيما تزايد عدد الزوار من البلدان العربية بنسبة 20,6% ومن أمريكا الشمالية بواقع 7,6%.

ومن جهة أخرى، انخفض عدد الوافدين من المغاربة المقيمين بالخارج بنسبة 1% ليصل إلى 4,4 مليون شخص، بعد زيادة بنسبة 0,7% سنة 2011 و8,5% كمتوسط سنوي ما بين سنتي 2001 و 2010.

رسم بياني 15.2.1 : تغير عدد السياح حسب الجنسيات



المصدر : وزارة السياحة.

أما في ما يخص عدد ليالي المبيت المسجلة بالمؤسسات المصنفة، فقد بلغت 17,5 مليون ليلة، في ارتفاع بواقع 3,7% مقابل انخفاض بنسبة 6,4% سنة 2011. فقد تزايدت بنسبة 11% مقابل 9% سنة من قبل بالنسبة للمقيمين وبواقع 1% لتصل إلى 12,5 مليون، بدل انخفاض بوتيرة 11%، بالنسبة لغير المقيمين. وهم هذا الانتعاش على الخصوص وجهات مراكش والدار البيضاء وطنجة التي سجلت ارتفاعات بلغت 2,8% و9,8% و5,7%، على التوالي. وبالمقابل، بقي عدد الليالي المسجلة بكل من أكادير وفاس شبه مستقر سنة 2012.

وفي ما يتعلق بالطاقة الإيوائية، فقد بلغت 987 193 سرير سنة 2012، مما يمثل عرضا إضافيا بمقدار 862 9 سرير مقارنة بسنة 2011. ويبقى هذا العرض متمركزا على الخصوص بمراكش وأكادير والدار البيضاء وطنجة. وفي هذه الظروف، استقرت نسبة الملء في 40%، مما يعكس ركودا على مستوى كافة الوجهات، باستثناء أكادير التي تراجعت هذه النسبة بها بواقع 2 نقط مئوية لتصل إلى 53%.

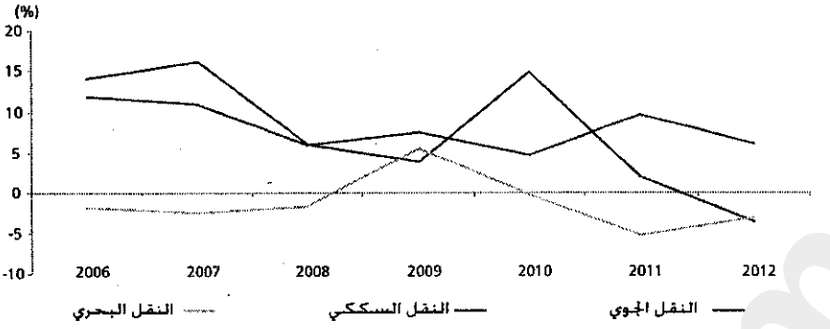
النقل

تدنت القيمة المضافة لخدمات النقل من 5,9% سنة 2011 إلى 3,7% سنة 2012، بفعل تراجع النقل الجوي والبحري للمسافرين والنقل البحري والسككي للبضائع.

فقد بلغ حجم النقل الجوي للمسافرين 15,1 مليون مسافر، في انخفاض بنسبة 3,6% سنة 2012 مقابل ارتفاع بواقع 2% سنة 2011 و 14,9% في 2010. ويعكس هذا التطور، الذي هم كافة المطارات تقريبا، تدنيا بنسبة 3,4% في حركة الطيران الدولي و5,9% في الرحلات الداخلية. وبالمثل، تقلص النقل البحري للمسافرين بنسبة 3% بدل 5,4% سنة 2011. وبالمقابل، تزايد النقل السككي بنسبة 6,1% مقابل 9,8% ليصل إلى 36 مليون مسافر.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 16.2.1 : تغير نقل السياح حسب فئات النقل



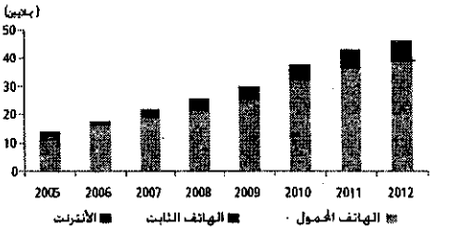
المصادر : المكتب الوطني للمطارات، المكتب الوطني للسكك الحديدية، الوكالة الوطنية للموانئ وحسابات بنك المغرب

وفي ما يتعلق بنقل السلع، هم النقل البحري الإجمالي، بما في ذلك نقل البضائع من سفينة إلى أخرى بميناء طنجة المتوسط الذي يمثل 17% من المجموع، 92,3 مليون طن، في انخفاض بواقع 3,9% مقابل ارتفاع بنسبة 4,1% سنة 2011. وانحصر هذا التراجع في نشاط نقل السلع من سفينة إلى أخرى الذي تقلص بواقع 30,6% من حيث عدد الأطنان، على إثر الحركات الاجتماعية التي عرفها هذا الميناء. وبالمقابل، تزايد نشاط النقل الوطني بنسبة 4,1%، مما يعكس نموا بواقع 5% في الواردات مقابل 2,6% بالنسبة للصادرات. ومن جهة أخرى، عرف النقل السككي للسلع انخفاضا طفيفا بنسبة 0,3%، ليصل إلى 36,9 مليون طن، مقابل ارتفاع بواقع 2,8% سنة 2011.

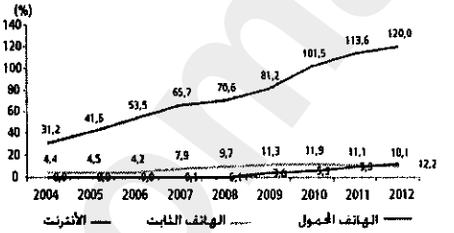
الاتصالات

بفضل توسع قسم «الهاتف المحمول»، حافظ فرع الاتصالات على أداء جيد خلال سنة 2012، حيث شهدت قيمته المضافة نموا بنسبة 25,6% مقابل 19% سنة من قبل.

رسم بياني 17.2.1 : تطور عدد المنخرطين حسب القطاع



رسم بياني 18.2.1 : تطور نسبة الولوج



المصدر: الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات

وحسب الأقسام، بلغ العدد الإجمالي لمستعملي الهاتف المحمول، الذي يغلب عليه الأداء المسبق بنسبة 95,2% من المجموع، أزيد من 39 مليون مشترك، في ارتفاع بنسبة 6,7%، مما رفع نسبة الولوج من 113,6% إلى 120% في ظرف سنة واحدة. ومن جهة أخرى، شهد عدد مستعملي الإنترنت نموا قويا بلغ 24,3% ليصل إلى 4 ملايين منخرط، لا سيما بفعل زيادة بواقع 26,4% في عدد المشتركين في خدمة الإنترنت المحمول من الجيل الثالث (3G). وفي هذه الظروف، انتقلت نسبة الولوج من 9,9% سنة 2011 إلى 12,2% سنة 2012. أما في ما يتعلق بسوق الهاتف الثابت، فقد تقلصت هذه النسبة من 11,1% إلى 10,1%، مما يعكس تراجع هذا القسم بنسبة 8,1% مقابل 5% سنة 2011. ويشمل هذا الانخفاض تدنيا بنسبة 8,4% في الاشتراك المنزلي ونموا بواقع 2,4% في الاشتراك المهني.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

3.1 سوق الشغل

بالرغم من الاستقرار الظاهر لنسبة البطالة، تدهورت وضعية سوق الشغل بالمغرب بشكل كبير خلال 2012، نتيجة لتراجع الإنتاج الفلاحي وتباطؤ الأنشطة غير الفلاحية. وهكذا، فقد سجل سوق الشغل شبه انعدام لمناصب الشغل المحدثة، وهي وضعية لم تسجل منذ سنة 1999، حيث بلغ أدنى عدد من مناصب الشغل المحدثة، خلال الفترة الممتدة بين 1999[1] و2011، 42.000 منصب شغل، وذلك سنة 2005. وباستثناء قطاع «الخدمات» الذي أصبح خلال 2012 المشغل الأول متقدما بذلك على الفلاحة، سجلت جميع القطاعات الأخرى فقدان عدد من مناصب الشغل. وبشكل خاص، انخفض التشغيل في قطاع البناء والأشغال العمومية بعد ارتفاع مستمر منذ سنة 2003، وواصل قطاع «الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية»، تقليص عدد العاملين به الملاحظ منذ 2009.

وصاحب هذا التدهور تراجع عام لمعدل النشاط لدى جميع فئات الساكنة، وهو ما يوحي بانسحاب جزء من الساكنة النشيطة من سوق الشغل. ولم ترتفع نسبة البطالة، في هذه الظروف، سوى بشكل طفيف حيث بلغت 9% مقابل 8,9% في 2011. إلا أن الارتفاع همَّ بالخصوص فئة الشباب في الوسط الحضري بواقع واحد على ثلاثة لدى الفئة التي تتراوح أعمارها بين 15 و24 سنة وواحد على خمسة وسط الفئة ما بين 25 و34 سنة. وفي المجموع، بلغ عدد العاطلين عن العمل 1,04 مليون، أكثر من نصفهم ممن يبحثون عن عمل لأول مرة وما يناهز الثلثين عاطلين عن العمل منذ أكثر من سنة.

في هذا السياق، تم الرفع من الحد الأدنى المهني المضمون للأجور (SMIG) والحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي (SMAG) بنسبة 5% في يوليوز 2012، على إثر القرار الذي تم اتخاذه لهذه الغاية في إطار الحوار الاجتماعي في ماي 2011. ومن جهته، تزايد مؤشر الأجور في القطاع الخاص، الذي يتم حسابه استنادا إلى معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بنسبة 4,1% من حيث القيمة الاسمية.

1.3.1 مؤشرات النشاط

بلغ عدد السكان النشيطين البالغين 15 سنة فما فوق ما يناهز 11,55 مليون شخص في 2012، مرتفعا بما قدره 0,1% مقابل 0,8% خلال 2011 و1% كمتوسط سنوي بين 2007 و2011. ويشمل هذا التراجع انخفاضا بنسبة 0,8% في الوسط القروي وتباطؤا من 1,6% إلى 0,9% بالمناطق الحضرية.

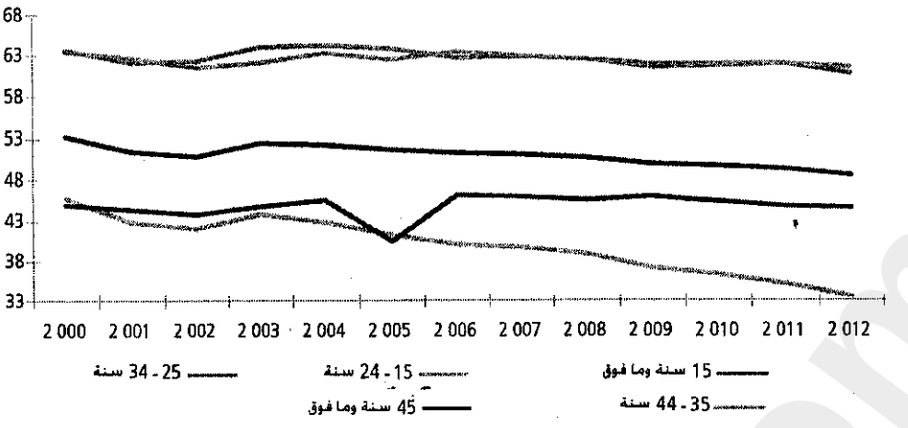
وأخذا بعين الاعتبار نمو السكان البالغين 15 سنة فما فوق بنسبة 1,6%، واصل معدل النشاط[1] منحاه التنازلي من 49,2% سنة 2011 إلى 48,4%. وينطوي هذا التطور على تراجع هذا المعدل بنقطة مئوية واحدة في المناطق القروية إلى 57%، وبما قدره 0,5 نقطة في المناطق الحضرية إلى 42,8%. وقد همَّ هذا التراجع الذكور والإناث على حد سواء بتغيرات من 74,3% إلى 73,6% ومن 25,5% إلى 24,7% على التوالي. ويعزى هذا التوجه بشكل كبير إلى تدني مشاركة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة في اليد العاملة، وهو ما يرتبط بدوره بتعميم وتمديد تمدرس هذه الفئة.

1 سنة توسيع تغطية البحث الوطني حول الشغل الذي تنجزه المندوبية السامية للتخطيط إلى مجموع التراب الوطني.

1 يقصد بمعدل النشاط نسبة السكان النشيطين البالغين 15 سنة فما فوق إلى النسبة الإجمالية للسكان البالغين 15 سنة فما فوق.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

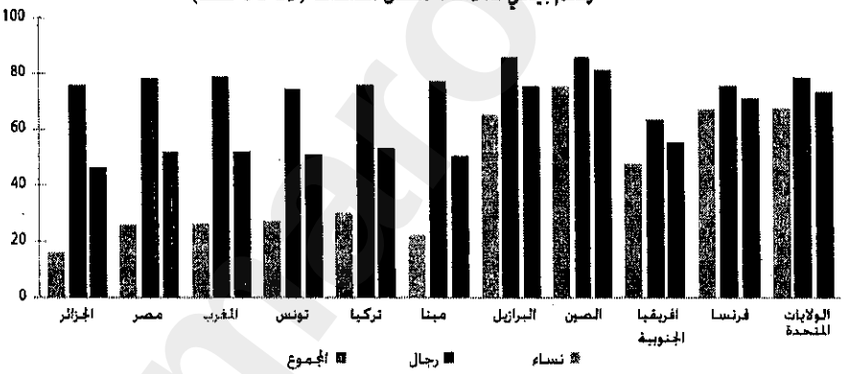
رسم بياني 1.3.1 : تطور معدل النشاط حسب الفئة العمرية (بالنسبة المئوية)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

ومقارنة مع باقي الدول، بلغت نسبة المشاركة في اليد العاملة الخاصة بالفئة العمرية 15-64 سنة 51,6% بالمغرب، وهو مستوى أقل بكثير من المستويات الملاحظة في الدول المتقدمة وفي عدد كبير من الدول النامية. هكذا، بلغت هذه النسبة مثلا 62,8% في ماليزيا و70,6% في فرنسا و80,4% في الصين. وبلغت 50,2% في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهي نسبة منخفضة نسبيا نظرا بالأساس للمساهمة الضعيفة للإناث في سوق الشغل.

رسم بياني 2.3.1 : معدل النشاط (15-64 سنة)



المصادر: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي

وفي ما يخص نسبة التشغيل[1]، فقد واصلت منحاها التنازلي المبتدئ في 2005، ما يؤشر على الاستخدام غير الكافي للقوة العاملة المحتملة، وذلك على غرار نسبة المشاركة في اليد العاملة. هكذا، بلغت نسبة التشغيل 44,1% خلال 2012 عوض 44,8% سنة من قبل. وحسب مكان الإقامة، بلغت هذه النسبة 54,7% في المناطق القروية مقابل 37% في الوسط الحضري.

2.3.1 خصائص الشغل

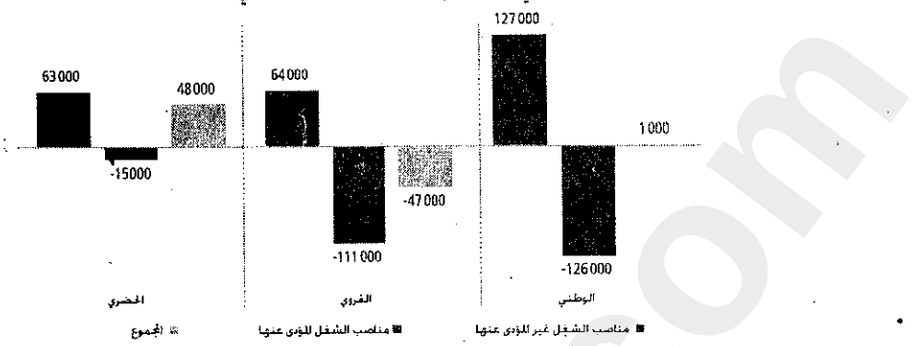
ظل عدد السكان النشيطين المشتغلين مستقرا في 10,5 مليون، على إثر إحداث صافي للشغل شبه منعدم (1.000 منصب) مقابل 105.000 في 2011 و116.000 كمتوسط سنوي بين 2007 و2011. ويعزى هذا التطور إلى فقدان 47.000 منصب شغل في الوسط القروي وإحداث 48.000 منصب في المناطق الحضرية. وارتفع الشغل

1 يقصد بنسبة التشغيل نسبة السكان المشتغلين البالغين 15 سنة فما فوق إلى النسبة الإجمالية للسكان البالغين 15 سنة فما فوق.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المؤدى عنه بما عدده 127.000 منصب شغل فيما عرف الشغل غير المؤدى عنه فقدان 126.000 منصب. وحسب الوضع المهني، تنامت حصة التشغيل الذاتي[2] بما قدره 0,5 نقطة مئوية لتصل إلى 43,9%. فيما تراجع عدد المأجورين بواقع 0,5 نقطة إلى 56,1%.

رسم بياني 3.3.1: إحداث مناصب الشغل في 2012

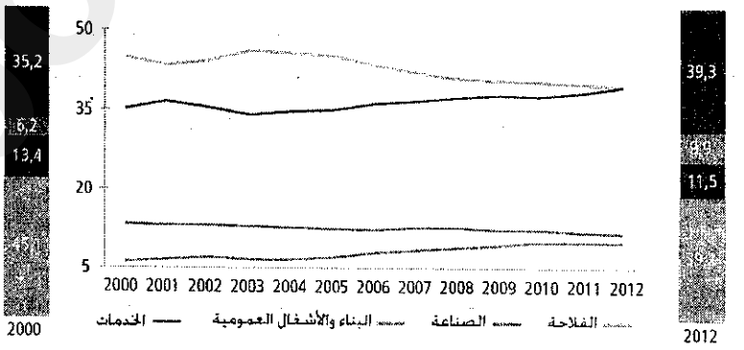


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

وعلى الصعيد القطاعي، استأثر قطاع الخدمات لوحده بإحداث 111.000 منصب شغل تركزت كلها في المناطق الحضرية. وهمَّت مناصب الشغل المحدثة هذه بالأساس فروع «الخدمات الشخصية» بما قدره 33.000 منصب، و«تجارة التقسيط وإصلاح الأدوات المنزلية» بما قدره 32.000 و«الخدمات المنزلية» بما عدده 15.000 منصب شغل. وعلى العكس، سُجِّل فقدان ما مجموعه 110.000 منصب شغل تتوزع بين قطاعات الفلاحة بما قدره 59.000 و«الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية» بما عدده 28.000 والبناء والأشغال العمومية بما عدده 21.000 منصب شغل.

وأدى التطور المتباين لإحداث مناصب الشغل حسب قطاعات الأنشطة الملاحظ منذ 2000 إلى تغيير بنية الشغل بشكل تدريجي، حيث تراجعت حصة الفلاحة من 45,1% في 2000 إلى 39,2% سنة 2012 والصناعة من 13,4% إلى 11,5% لفائدة «الخدمات» التي أصبحت المشغل الأول متقدمة على الفلاحة بحصة 39,3% مقابل 35,2% والبناء والأشغال العمومية بحصة 9,9% بدل 6,2%. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن مناصب الشغل المحدثة في قطاع الخدمات تتكون بما يناهز الثلث من تلك التي وفرها فرع «تجارة التقسيط وإصلاح الأدوات المنزلية»، الذي يهيمن عليه الشغل غير المنظم.

رسم بياني 4.3.1: تطور بنية الشغل حسب قطاع النشاط (بالنسبة المئوية)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

2 يقصد بالتشغيل الذاتي الأشخاص العاملون لحسابهم الخاص.

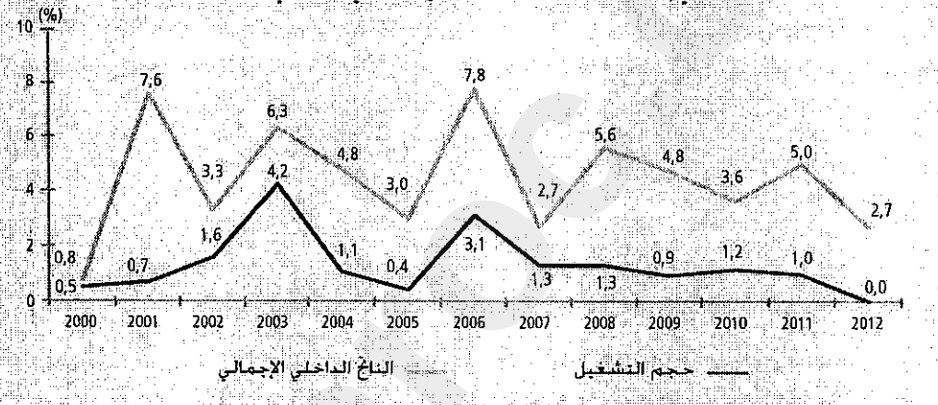
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ويتضح من خلال بنية الشغل حسب مستوى التعليم أن عدد الأشخاص المؤهلين بالمغرب يبقى ضعيفا. مع هيمنة الأشخاص الذين لا يتوفرون على مستوى تعليمي على سوق الشغل بنسبة 33,1% خلال 2012. أما فيما يخص نسبة الأشخاص الذين درسوا إلى حدود المستوى الإبتدائي والإعدادي والثانوي. فقد بلغت 27,1% و15,9% و 10,4% على التوالي. وبالمقابل. لا يشكل الأشخاص المشتغلون الذين يتوفرون على مستوى تعليمي عالي سوى 8,3% من هذه الساكنة.

إطار 1.3.1 : النمو وإحداث مناصب الشغل

سجل الاقتصاد الوطني بين 2007 و2012 معدل نمو سنوي بنسبة 4,1%. وموازاة مع ذلك. تم إحداث 583.000 منصب شغل. أي ما يعادل 97.000 منصب شغل سنويا. هكذا. في المتوسط. أدت كل نقطة نمو تم تحقيقها إلى خلق ما يناهز 24.000 منصب شغل. وتظل وتيرة إحداث مناصب الشغل هذه غير كافية لتخفيض البطالة على المدى المتوسط بشكل ملحوظ. فخلال نفس الفترة. انتقل عدد السكان النشيطين البالغين 15 سنة فما فوق من 11,15 إلى 11,55 مليون شخص. أي بزيادة 401.000 شخص نشيط أو ما يناهز 67.000 في المتوسط سنويا. هكذا انخفض عدد السكان العاطلين عن العمل بما قدره 30.000 سنويا فقط ليصل إلى 1,04 مليون عاطل في 2012.

رسم بياني 1.1.3.1 : نمو التشغيل والناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

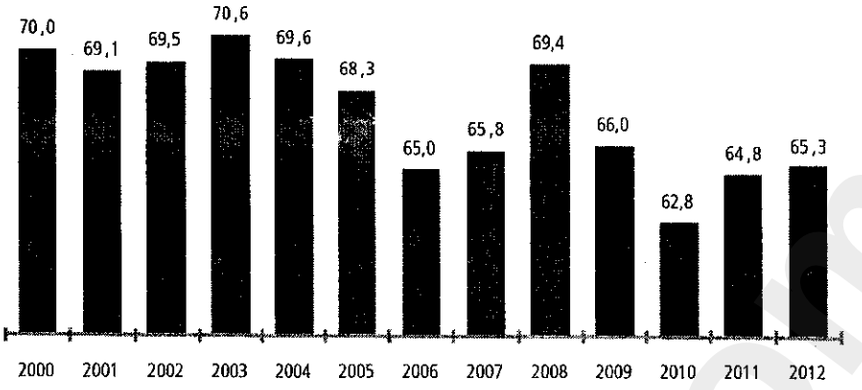
يبين التوقع الخطي لهذا التوجه في أفق سنة 2016 تزايد اليد العاملة بما قدره 268.000 لتصل إلى ما يقارب 11,9 مليون وارتفاع مناصب الشغل المحدثة بما عدده 388.000. مما ينتج عنه انخفاض عدد العاطلين عن العمل بحوالي 120.000 ليصل إلى 920.000. إلا أن هذه التوقعات تبقى جد متفائلة بالنظر إلى معدل النشاط الضعيف وحركية النساء بالخصوص بين النشاط وعدم النشاط. فالظروف غير الملائمة تدفع جزءا من الساكنة النشيطة للانسحاب من سوق العمل. وتمكن هذه الحركية من الحد من ارتفاع عدد العاطلين عن العمل ومن ضمان استقرار نسبة البطالة كما يُعَرِّفها المكتب الدولي للعمل. ولهذه الأسباب. تعتبر الساكنة النشيطة مقياسا يقلل من عرض العمل الحقيقي المتوفر. وحسب توقعات المندوبية السامية للتخطيط. تتزايد الساكنة التي بلغت سن العمل. والتي قد تكون نشيطة. بما عدده 190.000 شخصا في السنة. وهو رقم يفوق بكثير عدد الأشخاص النشيطين الإضافيين الذين يتم تسجيلهم سنويا والبالغ 67.000 شخص.

3.3.1 تطور البطالة

تزايدت الساكنة النشيطة العاطلة عن العمل. والبالغ عددها 1,04 مليون شخص خلال سنة 2012. بنسبة 1% مقابل انخفاضها بما قدره 0,9% في 2011. وهو ما يعكس ارتفاعا بواقع 0,9% في الوسط الحضري وبنسبة 1,4% في المناطق القروية. ويبقى الباحثون عن أول عمل هم الأغلبية بنسبة 52,1% فيما يمثل العاطلون عن العمل لمدة طويلة 65,3% من هذه الساكنة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

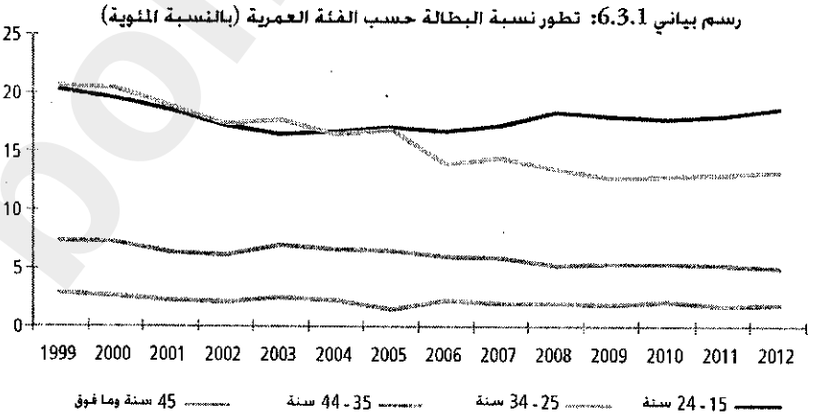
رسم بياني 5.3.1: تطور حصة البطالة لمدة طويلة لدى الساكنة النشيطة العاطلة عن العمل (بالنسبة المئوية)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

سجل معدل البطالة نموا قدره 0,1 نقطة مئوية ليصل إلى 9% حيث تزايد بشكل طفيف من 3,9% إلى 4% في الوسط القروي فيما ظل مستقرا في 13,4% في الوسط الحضري. ويتضح من خلال التحليل حسب الفئة العمرية بالخصوص ارتفاع معدل البطالة وسط الشباب البالغين بين 15 و24 سنة بما قدره 0,7 نقطة ليصل إلى 18,6% على المستوى الوطني وبما قدره 1,2 نقطة ليبلغ 33,5% في الوسط الحضري. وبالنسبة للفئات العمرية الأخرى، انتقل هذا المعدل من 12,9% إلى 13,2% بين السكان النشطين الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و34 سنة ومن 1,8% إلى 1,9% لدى الأشخاص البالغين 45 سنة فما فوق. فيما تراجع من 5,2% إلى 5% لدى الفئة العمرية 35-44 سنة. وحسب الجنس، تعاني النساء أكثر من الرجال من البطالة في الوسط الحضري بواقع 20,6% مقابل 11,5%. إلا أن الوسط القروي يشهد عكس ذلك حيث بلغت فيه نسبة البطالة لدى النساء 1,9% مقابل 4,9% لدى الرجال.

رسم بياني 6.3.1: تطور نسبة البطالة حسب الفئة العمرية (بالنسبة المئوية)



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إطار 2.3.1: حصيلة المخطط الثاني «لمبادرة التشغيل 2009-2012»

تتمحور السياسة العمومية في مجال تشجيع التشغيل ومحاربة بطالة الشباب بالأساس حول برامج «مقاولتي» و«إدماج» و«تأهيل». وقد تم استكمال هذه البرامج في شهر أكتوبر 2011 من خلال وضع آليتين جديدتين «تحسين التكوين والإدماج» و«عقد الإدماج المهني» بهدف إعطاء دينامية لتشغيل الشباب الحاصلين على شهادات.

وحسب معطيات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، مكن برنامج «مقاولتي» خلال سنة 2012 من إحداث 749 مقاولة خلقت 1970 منصب شغل. ومن حيث التمويل، استفادت 68 من هذه المقاولات من التمويل عن طريق البنوك، و162 من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية و519 عن طريق التمويل الذاتي. ومن جهته، مكن برنامج «إدماج» من تشغيل 55.399 شاب خلال 2012 عوض 58.740 شاب في 2011. أما برنامج «تأهيل»، فقد استفاد منه حسب نفس المصدر 65.681 شاب في نهاية سنة 2012، أي 65,7% من الهدف المعلن بالنسبة للفترة 2009-2012.

أما بخصوص الآليتين الجديدتين، فحصيلتهما عند نهاية نونبر2012 شبه منعدمة مقارنة بالأهداف المحددة في أفق 2016.

البرامج		2009	2010	2011	2012	المجموع	الهدف
مقاولتي	المقاولات التي تم إنشاؤها	1.012	1.029	633	749	3.423	3.000
إدماج		3.566	2.566	1.582	1.970	9.684	15.000
تأهيل	المناصب التي تم خلقها	52.257	55.881	58.740	55.399	222.277	230.000
		14.033	15.199	18.136	18.313	65.681	100.000

المصدر: الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل و الكفاءات

4.3.1 تطور تكلفة الشغل

خلال شهر يوليوز 2012، تم الرفع من الحد الأدنى المهني المضمون للأجور والحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي بنسبة 5% ليصلا إلى 97,92 و63,39 درهم في اليوم على التوالي. وانعكس هذا الارتفاع على مؤشر متوسط الأجور في القطاع الخاص، الذي يتم حسابه بناء على بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، حيث تزايد بنسبة 4,1% بالقيمة الإسمية وبواقع 2,7% بالقيمة الحقيقية، مقابل 1,6% و0,7% على التوالي في 2011. وفي المجموع، وبالنظر إلى تطور التضخم، من المحتمل أن تكون الزيادات المتتالية في الحد الأدنى للأجور التي أجريت منذ 2008، قد مكنت من تحسين القدرة الشرائية بنسبة 16,7% خلال هذه الفترة، أي ما يعادل 3% سنويا.

جدول 1.3.1: مؤشرات تكاليف اليد العاملة (التغير السنوي بالنسبة المئوية)

	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الحد الأدنى للأجور الإسمي	0,0	2,5	4,9	2,4	5,0	7,2
المؤشر الإسمي لمتوسط الأجور	4,7	5,3	4,9	3,4	1,6	4,1
التضخم	2,1	3,7	1,0	0,9	0,9	1,3

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وزارة التشغيل والتكوين المهني وحسابات بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

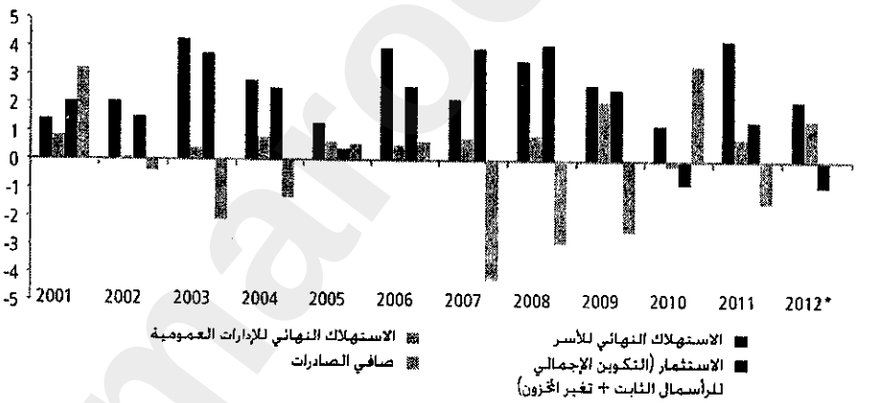
4.1 الطلب الداخلي

تميز تطور الطلب سنة 2012 بتلاقي عاملين غير ملائمين. فمن جهة، كان لضعف النشاط الاقتصادي لدى أبرز الدول الشريكة أثر سلبي مباشر على الطلب الخارجي وغير مباشر على الطلب الداخلي، عن طريق التحويلات الجارية الخاصة. ومن جهة أخرى، أدت الظروف المناخية غير المناسبة إلى انخفاض القيمة المضافة الفلاحية وتراجع المداخيل القروية والاستهلاك الذاتي.

إلا أن حدة تأثير هذه العوامل على الطلب الداخلي قد تقلصت بفضل مواصلة سياسة مالية توسعية، إذ تم الإبقاء على مستوى مرتفع في الاستثمار والحفاظ نسبيا على القدرة الشرائية بفضل التطور المعتدل للتضخم إلى جانب التعديلات المختلفة التي تم إدخالها على أنظمة وجداول الأجور.

في ظل هذه الظروف، تراجعت وتيرة نمو الطلب الداخلي بالقيمة الحقيقية من 5,7% سنة 2011 إلى 3,0% سنة 2012، مع بقائه المحرك الرئيسي للنمو، بمساهمة بواقع 2,7 نقطة مئوية. وظلت مساهمة الطلب الخارجي[1] في ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي منعدمة سنة 2012 بعد أن بلغت 1,5- نقطة سنة 2011. وفي المجمل، تراجعت وتيرة نمو الناتج الداخلي الإجمالي من 5% سنة 2011 إلى 2,7% في 2012.

رسم بياني 1.4.1: مساهمة مجمعات الطلب في نمو الناتج الداخلي الإجمالي،
بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي



* معطيات مؤقتة

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

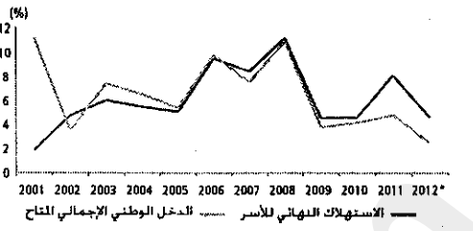
1.4.1 الاستهلاك

تنامى الاستهلاك النهائي الوطني بنسبة 5,5% سنة 2012 مقابل 8,4% سنة 2011 بالقيمة الإسمية وبواقع 4,5% مقابل 6,8% بالقيمة الحقيقية، مساهما بذلك بما قدره 3,6 نقطة مئوية في النمو، عوض 5 نقط مئوية سنة من قبل. ويعزى هذا التباطؤ بالأساس إلى تدني الاستهلاك النهائي للأسر، الذي يمثل 75,7% من الاستهلاك العام، من 8,1% إلى 4,6% بالأسعار الجارية ومن 7,4% إلى 3,6% بالأسعار الثابتة. وبالتردد الفصلي، سجل استهلاك الأسر تراجعا تدريجيا، انطلاقا من الفصل الثالث من سنة 2011، من 9,6% إلى 3% في الفصل الرابع من سنة 2012.

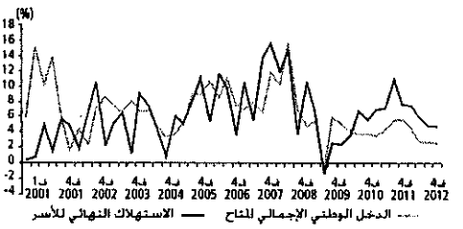
[1] يقصد بالطلب الخارجي الفرق بين صادرات السلع والخدمات وواراداتها. وقد كانت مساهمة هذا الطلب في النمو الاقتصادي تبدو منعدمة في المتوسط خلال الفترة الممتدة ما بين 1980 و2012.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 2.4.1: التطور السنوي للاستهلاك النهائي للأسر وللدخل الوطني الإجمالي المتاح



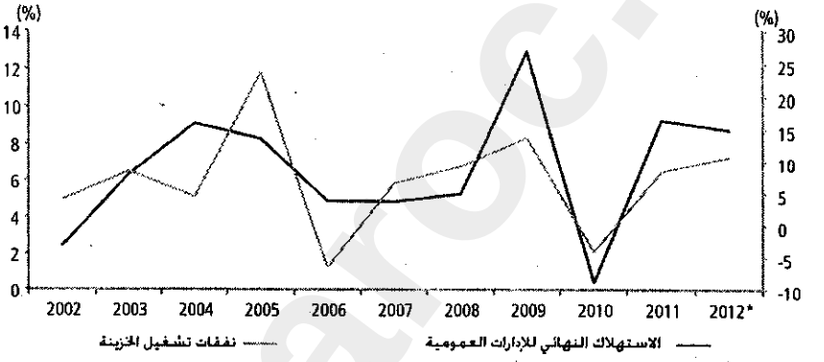
رسم بياني 3.4.1: التطور الفصلي للاستهلاك النهائي للأسر وللدخل الوطني الإجمالي المتاح



(*) معطيات مؤقتة
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

في المقابل، عرف الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية نموا قدره 8,7% بالقيمة الاسمية و7,9% بالقيمة الحقيقية، مقابل 9,3% و4,6% على التوالي سنة 2011. وقد ارتفعت مساهمة هذا الاستهلاك في تغير الناتج الداخلي الإجمالي إلى 1,4 نقطة مئوية، مقابل 0,8 نقطة سنة 2011. وتميز تغير الاستهلاك خلال السنة بارتفاعه الملحوظ خلال الفصل الرابع، ارتباطا في جزء منه بتسارع نفقات تشغيل الخزينة خلال شهر دجنبر.

رسم بياني 4.4.1: تطور الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية ونفقات تشغيل الخزينة



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط ووزارة الاقتصاد والمالية
(*) معطيات مؤقتة

2.4.1 الاستثمار

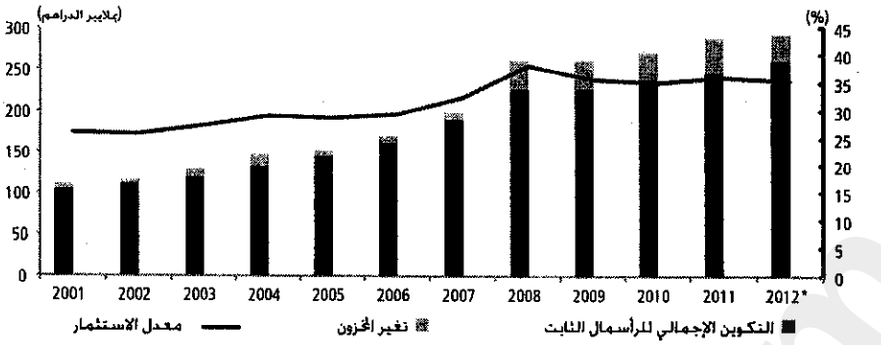
عرف التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت[1]، الذي يقدر بواقع 259,7 مليار درهم بالقيمة الإسمية، ارتفاعا بنسبة 5,4% سنة 2012 مقابل 5,1% سنة 2011. أما بالأسعار الثابتة، فقد تنامى بنسبة 1,9% بدل 2,5% سنة 2011. وأخذا في الاعتبار تغير المخزون، الذي يقدر بالأسعار الجارية، بواقع 32,7 مليار درهم مقابل 42,2 مليار سنة 2011، ارتفع الاستثمار بنسبة 1,3% سنة 2012. نتيجة لذلك، تراجعت نسبة الاستثمار في سنة واحدة من 36% إلى 35,3%.

وبالأسعار الثابتة، تراجع الاستثمار بنسبة 0,3% بعد ارتفاعه بواقع 3,3% سنة 2011. ويشمل هذا التراجع تباطؤا في التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت من 2,5% إلى 1,9% من سنة لأخرى، إضافة إلى تراجع تغير المخزون ليصل إلى 11,7 مليار درهم مقابل 16,1 مليار سنة من قبل.

1 يقصد بالتكوين الإجمالي للرأسمال الثابت الاستثمار ناقص تغير المخزون.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 5.4.1: تطور الاستثمار

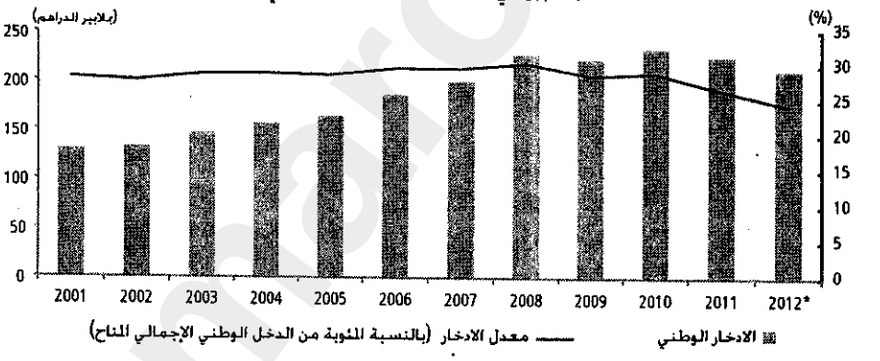


* معطيات مؤقتة
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

3.4.1 المداخيل والادخار

من خلال التطور الملاحظ على مستوى الطلب الداخلي، يتضح تباطؤ نمو الدخل الوطني الإجمالي المتاح[1] سنة 2012. فقد ارتفع هذا الأخير بالقيمة الإسمية بنسبة 2,4% مقابل 4,8% سنة 2011، ليبلغ 863,5 مليار درهم. ويعكس هذا التطور، إلى جانب تباطؤ نمو الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي من 5% إلى 3,2%، استمرار تفاقم الرصيد السلبي للمداخيل الخارجية الصافية لتبلغ 28,3 مليار درهم. وانخفاض التحويلات الجارية المتأتية من الخارج بواقع 3,0% بعد أن ارتفعت بنسبة 6,6% سنة 2011. وعرفت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج على الخصوص تراجعا بنسبة 3,8% سنة 2012 بعد تناميها بواقع 7,4% سنة 2011.

رسم بياني 6.4.1: تطور الادخار الوطني



* معطيات مؤقتة
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

وأخذا في الاعتبار هذه التطورات، فقد بلغ الادخار الوطني 210 مليار درهم، أي بانخفاض بواقع 6,3% بدلا من 4% سنة 2011. أما نسبة الادخار التي يتم قياسها بالنسبة المئوية من الدخل الوطني الإجمالي المتاح، فقد تراجعت إلى 24,3%، مواصلة بذلك تباطؤها الذي انطلق منذ سنة 2010.

ويعكس انخفاض الادخار الوطني تراجع الادخار الداخلي بنسبة 4,8%، نتيجة بالأساس لتزايد نفقات الميزانية. فقد نتج عن هذا الأخير بلوغ الادخار العمومي مستوى سلبيا للسنة الثانية على التوالي بلغ 20- مليار درهم مقابل 7,6- مليار سنة 2011.

في ظل هذه الظروف، تزايدت حاجيات تمويل الاقتصاد من سنة لأخرى لتصل إلى 10,0% من الناتج الداخلي الإجمالي، مثقلة بالأساس بالحاجة لتمويل الخزينة، والتي بلغت 8,2% من الناتج الداخلي الإجمالي، أي في تفاقم مستمر طيلة السنوات الأربع الأخيرة.

1 يساوي الدخل الوطني الإجمالي المتاح مجموع الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي وصافي مداخيل الملكية والتحويلات الجارية المتأتية من الخارج.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إطار 1.4.1: القدرة الشرائية للأسر

يقصد بالقدرة الشرائية للأسر مدى استطاعتها شراء السلع والخدمات بالنظر إلى مداخيلها وإلى الأسعار المطبقة. ويستلزم قياس وتحليل تطور القدرة الشرائية معطيات اقتصادية جزئية تخص مستوى مداخيل الأسر وكيفية توزيعها. وفي غياب هذه المعطيات، يتم اعتماد مقاربة بديلة ترتكز على المجمعات الاقتصادية الكلية المستخلصة من المحاسبة الوطنية، خاصة منها الدخل الإجمالي المتاح للأسر حسب الفرد ونسبة التضخم التي يتم قياسها بتطور مؤشر الأسعار عند الاستهلاك. ومن سلبيات هذه الطريقة أنها تبين فقط التوجه المتوسط ولا تأخذ في الاعتبار الفوارق.

وفي المغرب، توضح المعطيات المتوفرة أنه في الفترة بين 2002 و2011، تنامى الدخل الإجمالي المتاح للأسر بواقع 6,4% بالقيمة الاسمية، ما يعكس ارتفاع مكافآت المأجورين بنسبة 6,2% و مداخيل الملكية بواقع 8,1%. وأخذا في الاعتبار متوسط النمو الديمغرافي الذي بلغ 1,1%، والتضخم السنوي الذي بلغ 1,7% خلال هذه الفترة، يتبين أن القدرة الشرائية للأسر قد تحسنت بنسبة 3,6% سنويا.

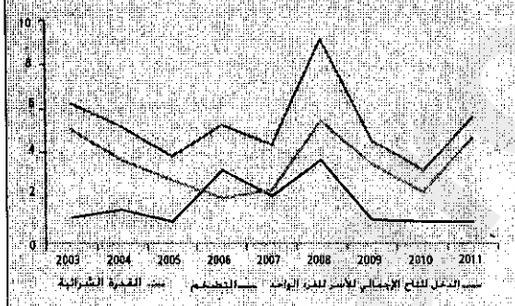
ولتقييم مدى التباين بين الأسر تعود أحدث المعطيات الاقتصادية الجزئية إلى فترة 2007/2006، و قد تم استخلاصها من البحث حول المداخيل ومستويات عيش الأسر. ويتضح من خلال هذه المعطيات أنه من حيث الاستهلاك، تستحوذ 20% من الأسر الأكثر يسرا على 48,1% من الكتلة الإجمالية للنفقات استهلاك الأسر المغربية، مقابل 6,5% لدى 20% من الأسر الأقل يسرا. أما معامل جيني الذي يستعمل هو الآخر لقياس تركز النفقات، فقد بلغ 40,7. ومن خلال تحليل التباين بين أماكن السكن، يتضح أن نفقات الفرد الواحد في المدن تشكل 1,8 ضعف نفقات الفرد في البادية (13.894 درهم للفرد سنويا مقابل 7.777 درهم). وتبقى هذه المؤشرات شبه مستقرة مقارنة بمؤشرات الاستقصاء حول الاستهلاك ونفقات الأسر لسنة 2001.

جدول 1.1.4.1: تطور القدرة الشرائية للأسر ومحدداتها بالنسبة المئوية

2003	6,2	1,2	5,1
2004	5,2	1,5	3,7
2005	3,8	1,0	2,8
2006	5,3	3,3	2,0
2007	4,4	2,1	2,4
2008	9,1	3,7	5,4
2009	4,6	1,0	3,5
2010	3,2	0,9	2,3
2011	5,6	0,9	4,7
المتوسط	5,3	1,7	3,6

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

رسم بياني 1.1.4.1: تطور القدرة الشرائية للأسر ومحدداتها بالنسبة المئوية



5.1 التدفقات الاقتصادية والمالية[1]

تزايدت حاجة الاقتصاد إلى التمويل سنة 2012 لتصل إلى 82,4 مليار درهم مقابل 64,6 مليار سنة 2011. وحسب القطاعات المؤسساتية، يتضح من خلال تقديرات بنك المغرب تفاقم عجز الإدارات العمومية والشركات غير المالية إلى 30,7 و67,9 مليار على التوالي. بالموازاة مع ذلك،لم تتجاوز قدرة الأسر على التمويل 3,6 مليار مقابل 11,5 مليار بالنسبة للشركات المالية.

وحيث إن الأموال التي تمت تعبئتها في السوق المالية الدولية، إلى جانب تدفقات الاستثمارات الأجنبية، لم تكن كافية لتغطية حاجيات تمويل الاقتصاد، فقد تقلصت الأصول الاحتياطية[2] من جديد بواقع 29,2 مليار بدل 20,3 مليار سنة 2011.

1. عرف جدول التدفقات الاقتصادية والمالية الوارد في هذا الفصل عدة تعديلات مقارنة مع نسخة 2011، وذلك تماشيا أكثر مع التقسيم القطاعي للحسابات الوطنية وبغية ضمان تغطية شاملة لوسائل تصنيف الحسابات المالية. وتدخل هذه التعديلات في إطار عملية إعادة الهيكلة التي يخضع لها هذا الجدول، والهادفة إلى إعطاء صورة مفصلة وشاملة للتداخلات المالية بين مختلف القطاعات المؤسساتية.

2. الموجودات الاحتياطية الرسمية لبنك المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الإدارات العمومية

بعد بلوغها 20 مليار درهم سنة 2011، تنامت حاجة الإدارات العمومية للتمويل إلى 30,7 مليار سنة 2012. ويأتي هذا الارتفاع كنتيجة لتزايد النفقات بواقع 8,6%، أي بوتيرة أسرع مقارنة بالمداخيل التي تنامت بنسبة 2,6%. وقد تدهورت من جديد وضعية الإدارة المركزية على الخصوص سنة 2012، ليصل عجز الميزانية، دون حساب مداخيل الخوصصة، إلى 7,6% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل6,7% سنة 2011.

وقد تم تمويل هذا القطاع بالأساس عن طريق اللجوء إلى السوق الداخلية إذ بلغ صافي حجم إصدارات سندات الخزينة ما قدره 42,5 مليار. أما التمويل الخارجي، فقد همّ بالأساس مبلغ 23,1 مليار، 12,8% منها في شكل اقتراضات في السوق الدولية.

الشركات غير المالية

في مناخ يتسم بتباطؤ النشاط الاقتصادي واستمرار الشكوك المحيطة بآفاق التطور، تباطأت وتيرة نمو استثمار الشركات غير المالية من 9,4% إلى 2,5% كما تدنت وتيرة نمو مداخيلها من 5,9% إلى 0,3%. نتيجة لذلك، تفاقمت حاجتهم للتمويل لتصل إلى 67,9 مليار درهم.

ويتضح من خلال تحليل بنية التمويل الداخلي لهذا القطاع ارتفاع القروض الممنوحة من طرف الشركات المالية بمقدار 21,2 مليار، مقابل 9,4 مليار بالنسبة لإصدارات السندات. ولتمويلها الخارجي، استفادت الشركات غير المالية من تدفق استثمارات أجنبية بواقع 21,5 مليار ومن تسهيلات الأداء بلغت 26,1 مليار.

الأسر

تباطأت وتيرة نمو مداخيل الأسر إلى 3% سنة 2012 مقابل 6,7% سنة من قبل و6% كمتوسط للسنوات العشر الأخيرة. وقد انعكس هذا التطور على نفقات استهلاك الأسر، التي تدنّت بدورها من 8,1% سنة 2011 إلى 4,6%. وفي المجمل، انخفضت قدرة الأسر على التمويل من 4,5 إلى 3,6 مليار درهم.

وفي هذه الظروف، تنامت ودائع الأسر بواقع 23,3 مليار مقابل 33,9 سنة 2011، فيما تراجعت حقوقهم في الاحتياطات التقنية للتأمين لتصل إلى 7,9 مليار مقابل 10,5 مليار. أما القروض التي استفادت منها الأسر، فقد ارتفعت بمبلغ 15 مليار، وهو مبلغ أقل بكثير من مقدار ارتفاعها سنة 2011 والذي بلغ 29,1 مليار.

الشركات المالية

عرف صافي تدفق الودائع المحصلة من طرف الشركات المالية انخفاضا ملحوظا سنة 2012، إذ تراجع في سنة واحدة من 88,5 مليار درهم إلى 53,8 مليار، في حين ارتفعت الاحتياطات التقنية للتأمين بواقع 8,6 مليار مقابل 11,9 مليار سنة2011 . في المقابل، ارتفعت الإصدارات الصافية لسندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة إلى 9,3 مليار مقابل 6,7 مليار السنة الماضية.

ومن حيث الاستخدامات، سجلت القروض الممنوحة من طرف الشركات المالية ارتفاعا بواقع 32,5 مليار، مقابل 74,5 مليار سنة 2011، فيما ارتفعت السندات التي في حوزتها بمبلغ 27,5 مليار مقابل 53,3 مليار سنة من قبل. ويأتي هذا التطور نتيجة لارتفاع مشترياتها من سندات الخزينة بواقع 46,6 مليار ومن السندات الخاصة بواقع 14,6 مليار إلى جانب تراجع محافظها من السندات التي تم إصدارها من طرف غير المقيمين بمبلغ 35,6 مليار.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول 1.5.1 : التدفقات الاقتصادية والمالية لسنة 2012

أ- العمليات غير المالية

بملايير الدراهم

	الأسر	الشركات المالية	الشركات غير المالية	الإدارات العمومية	بقية العالم
الدخل الإجمالي المتاح	574,2	20,0	101,5	167,8	
الاستهلاك النهائي	494,5			159,1	
الاستثمار	79,5	4,7	176,4	31,8	
صافي الصادرات					117,8
صافي المداخيل والتحويلات الجارية[1]					-35,4
صافي التحويلات من الرساميل	3,4	-3,8	7,0	-7,6	1,0
الفائض (+)/الحاجة (-) إلى التمويل	3,6	11,5	-67,9	-30,7	82,4

ب- العمليات المالية

بملايير الدراهم

					الموارد				
					الإدارات العمومية	الشركات غير المالية	الشركات المالية	الأسر	بقية العالم
الذهب وحقوق السحب الخاصة	1,6	0,0	-1,6	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
العملة والودائع	-1,4	27,7	34,7	6,0	4,1	0,0	60,0	0,0	10,9
العملة	0,0	4,4	1,4	1,7	0,0	0,0	6,2	0,0	0,7
الودائع القابلة للتحويل	-1,4	12,7	7,9	8,0	4,5	0,0	13,2	0,0	10,2
ودائع أخرى	0,0	10,6	25,4	-3,7	-0,5	0,0	40,6	0,0	0,0
السندات باستثناء الأسهم	12,8	4,6	27,5	0,1	55,3	9,4	9,9	0,0	-35,7
القروض	31,5	0,0	32,5	0,0	13,3	40,6	-0,1	15,0	3,1
الأسهم وسندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة	25,2	0,8	9,6	1,9	3,5	33,5	16,7	0,0	17,1
الأسهم ومساهمات أخرى	24,4	0,2	2,4	16,4	3,5	33,5	7,4	0,0	17,1
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة	0,8	0,6	7,2	-14,5	0,0	0,0	9,3	0,0	0,0
الاحتياطيات التقنية للتأمين	0,0	7,9	0,5	0,2	0,0	0,0	8,6	0,0	0,0
صافي حقوق الأسر في الاحتياطيات التقنية للتأمين وفي صناديق التقاعد	0,0	6,7	0,0	0,0	0,0	0,0	6,7	0,0	0,0
احتياطيات المكافآت و احتياطيات الكوارث	0,0	1,2	0,5	0,2	0,0	0,0	1,8	0,0	0,0
حسابات أخرى منوقع تحصيلها/تسليمها	27,4	-1,8	2,3	51,2	0,2	46,5	2,3	19,7	15,4
قروض تجارية وتسبيقات	26,1	0,0	0,6	41,2	-4,8	49,2	0,0	8,7	15,4
حسابات أخرى منوقع تحصيلها/تسليمها	1,3	-1,8	1,8	10,0	5,0	-2,7	2,3	11,0	0,0
مجموع التمويل	97,2	39,1	105,5	59,4	76,4	130,0	97,5	34,7	10,8
الفائض (+)/الحاجة (-) إلى التمويل	86,4	4,4	8,0	-70,6					

1 بالنسبة للقطاعات المقيمة. يتم إدراج المداخيل والتحويلات الجارية في الدخل الإجمالي المتاح.
المصدر: تقديرات بنك المغرب.

6.1 التضخم

ظل التضخم، الذي يقاس بتغير مؤشر أسعار الاستهلاك، معتدلا في سنة 2012، إذ بلغ 1,3% مقابل 0,9% في 2011، منسجما في ذلك مع توقعات البنك وهدف استقرار الأسعار على المدى المتوسط. وتعزى هذه النتيجة إلى أربعة عوامل رئيسية.

يتمثل أولها في الزيادة التي أقرتها الحكومة في أسعار أهم المحروقات في فاتح يونيو 2012، بينما يكمن العامل الثاني في ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية المتقلبة بنسبة 3%، بعد انخفاض بلغ 2% في سنة 2011. وقد كان هذا الارتفاع أكثر حدة في شهر دجنبر، حيث سجلت أسعار الخضروات الطرية زيادة كبيرة بفعل ظروف العرض غير المواتية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

أما العاملان الآخران فيتجليان في تباطؤ وتيرة نمو أسعار السلع التجارية، ارتباطا بانخفاض الضغوط التضخمية في البلدان الشريكة. وتراجع أسعار السلع غير التجارية، لاسيما بفعل ضعف ضغوط الطلب الداخلي والتصحيح التنازلي لأسعار خدمات الاتصالات. وقد أدى هذان العاملان إلى تراجع ملموس في التضخم الأساسي من 1,8% إلى 0,8%.

كما أن التراجع النسبي في حدة الضغوط على الأسعار العالمية للسلع الأساسية، خصوصا ابتداء من النصف الثاني من سنة 2012، كان له أثره على أسعار الاستيراد ثم على أسعار الإنتاج الصناعي. فقد تباطأت الزيادة في مؤشر أسعار الواردات غير الطاقية من 21,5% إلى 6,5%. فيما انتقلت وتيرة ارتفاع أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية من 14,8% إلى 4,8%.

1.6.1 أسعار الاستهلاك

ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك بنسبة 1,3% في سنة 2012 بعد 0,9% في سنة 2011، مع وجود تغير ملحوظ في التطور الذي سجلته مكوناته (الجدول 1.6.1). ويشمل هذا التغير تراجع التضخم الأساسي[1] من 1,8% في سنة 2011 إلى 0,8% وارتفاع أسعار المنتجات المستثناة منه بنسبة 2,2% مقابل تراجع بلغ 0,7% سنة من قبل.

جدول 1.6.1: تطور المكونات الرئيسية لمؤشر أسعار الاستهلاك (2006 = سنة الأساس)

مجموعات المنتجات	المنتجات في السلة الموحدة	التغير السنوي		
	%	2010	2011	2012
مؤشر أسعار الاستهلاك :	100	0,9	0,9	1,3
المنتجات المستثناة من التضخم الأساسي	32,9	2,2	-0,7	2,2
– المواد الغذائية	12,1	5,1	-2,0	3,0
– الوقود وزيوت التشحيم	2,4	-0,7	0,0	9,9
– المواد المقننة باستثناء الوقود وزيوت التشحيم	18,4	0,4	0,1	0,7
التضخم الأساسي	67,1	0,4	1,8	0,8
– مواد غذائية مدرجة في التضخم الأساسي	26,1	-0,6	3,3	2,2
– ملابس وأحذية	3,9	0,5	1,6	2,1
– السكن والماء والغاز والكهرباء والمحروقات الأخرى(*)	7,0	0,8	1,0	1,0
– الأثاث والتجهيزات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية للمنزل	4,9	0,8	0,8	0,1
– الصحة (*)	0,1	0,0	0,3	2,0
– النقل (*)	7,0	0,3	-0,3	0,8
– الاتصالات	3,5	-1,1	-5,4	-19,6
– الترفيه والثقافة	2,2	-0,7	-0,7	0,5
– التعليم	3,9	4,1	4,1	3,8
– المطاعم والفنادق	2,9	2,4	1,7	2,0
– سلع وخدمات متنوعة	5,5	1,7	2,1	1,4

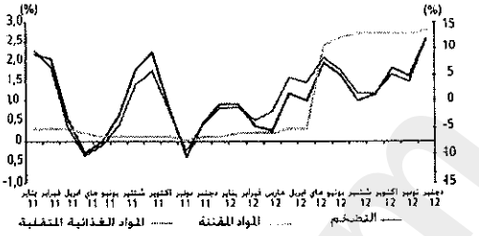
(*) باستثناء المواد المقننة
المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

وارتفعت أسعار المواد الغذائية المتقلبة بنسبة 3%، لتصل مساهمتها في معدل التضخم السنوي إلى 0,4 نقطة مئوية. وتعزى هذه الزيادة عموما إلى ظروف العرض غير المواتية مع نهاية السنة، وتغطي من جهة ارتفاع أسعار الفواكه والخضر الطرية بنسبة 1,4% وأسعار الدواجن بمقدار 6,1%. ومن جهة أخرى انخفاض أسعار الحوامض والأسماك بنسبة 3% و0,2% على التوالي. ويشير تحليل تطور أسعار هذه المواد خلال السنة إلى تقلب كبير فيها، تراوح ما بين 2,3-% في الربع الأول من السنة و6,7% في الربع الأخير.

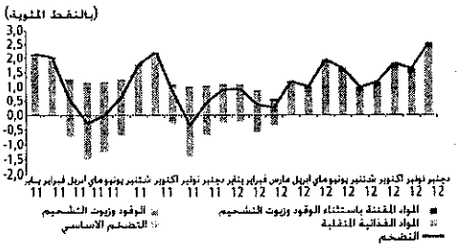
1 الذي يستثني المواد الغذائية ذات الأسعار المتقلبة والمواد ذات الأسعار المقننة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 1.6.1: تطور التضخم وأسعار المواد الغذائية المستثناة من مؤشر التضخم الأساسي
(على أساس سنوي)



رسم بياني 2.6.1: مساهمة المكونات الرئيسية في التضخم
(على أساس سنوي)

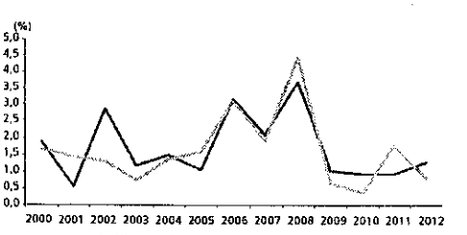


المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

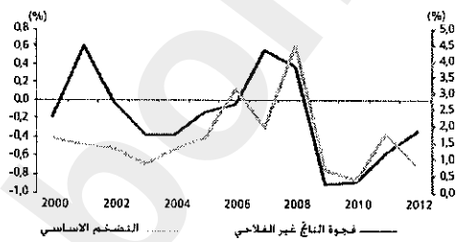
وفي ما يتعلق بالمواد المقننة، فقد أدى رفع أسعار الوقود في يونيو 2012 إلى ارتفاع أسعار «الوقود وزيوت التشحيم» بنسبة 9,9% وأسعار «النقل الطرقي للركاب» بنسبة 3,8%. ولم تسجل أسعار باقي المواد المقننة تغيرات ملحوظة، إذ ظلت أسعار «الماء والكهرباء والغاز» دون تغيير بينما كانت ثمة زيادات طفيفة في أسعار بعض الخدمات، لاسيما الطبية والاستشفائية منها.

ويأتي تراجع التضخم الأساسي في سياق اتسم بضعف ضغوط الطلب. كما يتضح من خلال تطور فجوة الناتج غير الفلاحي (الرسم البياني 4.6.1). ويرجع إلى تباطؤ ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية المدرجة في مؤشر التضخم الأساسي وانخفاض أسعار الاتصالات بنسبة 19,6% مقابل 5,4% في سنة 2011 وكذا تراجع وتيرة ارتفاع أسعار التعليم والسلع والخدمات المتنوعة (الجدول 1.6.1). وبناء على هذا الأساس، بلغ الفارق المطلق بين التضخم والتضخم الأساسي 0,5 نقطة مئوية في عام 2012 بدلا من 0,9 في 2011.

رسم بياني 3.6.1: تطور التضخم والتضخم الأساسي



رسم بياني 4.6.1: تطور التضخم الأساسي وفجوة الناتج غير الفلاحي



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

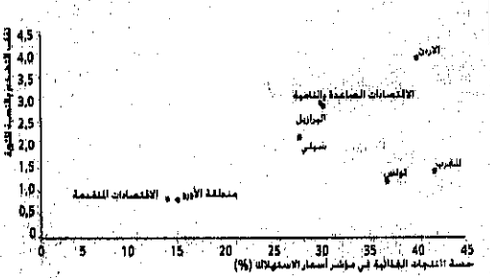
إطار 1.6.1: حصة المنتجات الغذائية وتقلب التضخم

يعكس تقلب التضخم حساسيته تجاه الصدمات الخارجية التي تؤثر بشكل رئيسي على أسعار المواد الطاقية والغذائية. ففي البلدان التي تقتن أسعار المواد الطاقية، يرتبط هذا التقلب بالاضطرابات التي تشهدها أسعار المواد الغذائية على المدى القصير. ويكون تأثير هذه الاضطرابات أكثر حدة عندما تمثل المواد الغذائية حصة مهمة في السلة المرجعية للتضخم.

جدول 1.1.6.1: حصة المواد الغذائية في سلة مؤشر أسعار الاستهلاك وتقلب التضخم

الاقتصادات المتقدمة	13,3	0,8
منطقة الأورو	14,4	0,8
الاقتصادات الصاعدة	29,5	2,9
المغرب	41,5	1,4
الأردن	36,7	3,9
تونس	32,7	1,2
البرازيل	29,8	2,8
شيلي	20,9	2,2

رسم بياني 1.1.6.1: حصة المواد الغذائية في سلة مؤشر أسعار الاستهلاك وتقلب التضخم



(1) الانحراف المعياري لمعدل التضخم على أساس سنوي في الفترة من يناير 1997 إلى دجنبر 2012.
المصادر: الإحصائيات المالية الدولية والهيئات الإحصائية في البلدان المعنية وحسابات بنك المغرب.

وفي المغرب، تشكل المنتجات الغذائية ذات الأسعار المتقلبة 12,1% من السلة المرجعية لمؤشر أسعار الاستهلاك وتعتبر المصدر الرئيسي لتقلب التضخم. وعلى سبيل المثال، ففي سنة 2012 بلغ الانحراف المعياري 0,7% بالنسبة للتضخم الشهري و4,3% بالنسبة لأسعار المواد الغذائية المتقلبة.

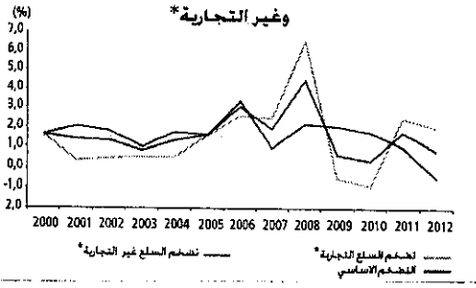
ومن أجل فهم أفضل للتوجه الأساسي للأسعار قام بنك المغرب، على غرار باقي البنوك المركزية، بوضع مجموعة من مؤشرات التضخم الأساسي وإدراجها في منظومة تحليل التضخم. وتستثني هذه المؤشرات المواد الغذائية ذات الأسعار المتقلبة والمواد ذات الأسعار المقننة.

1.1.6.1 أسعار السلع التجارية وغير التجارية

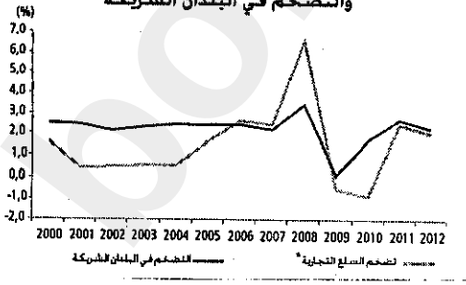
ويمكن أيضا فهم تطور التضخم من خلال مكوناته الممثلة في أسعار السلع التجارية وغير التجارية التي تشكل على التوالي 35% و32% من السلة المرجعية لمؤشر أسعار الاستهلاك. وتتجلى أهمية هذا التقسيم في التمييز بين الصدمات الداخلية والخارجية التي تؤثر على الأسعار.

ففي ظرفية اتسمت بانخفاض طفيف في الضغوط التضخمية في البلدان الشريكة، تباطأ تضخم السلع التجارية من 2,5% في عام 2011 إلى 2% في 2012. ويرجع هذا الاتجاه أساسا إلى انخفاض معدل نمو أسعار «منتجات الحبوب» و«الحليب». التي ساهمت بشكل مشترك في تضخم السلع التجارية بنسبة0,3 نقطة مئوية في عام 2012 مقابل 0,5 في 2011.

رسم بياني 5.6.1 : تطور أسعار السلع التجارية وغير التجارية*



رسم بياني 6.6.1 : تطور أسعار السلع التجارية* والتضخم في البلدان الشريكة

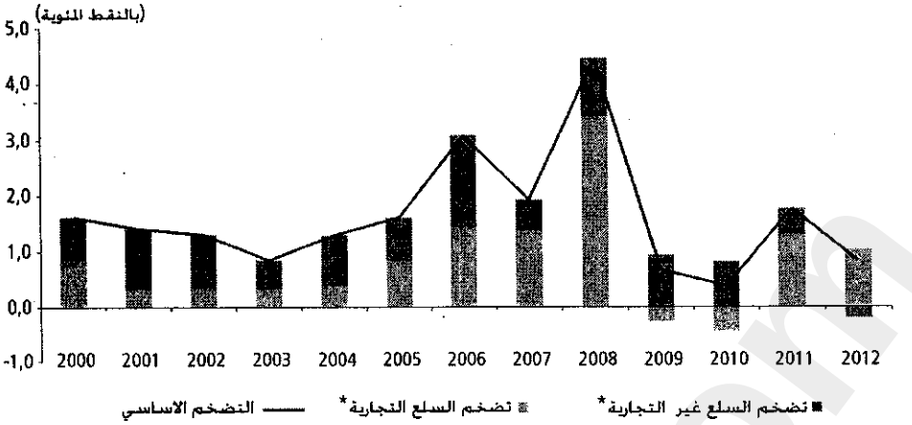


* باستثناء المواد الغذائية المتقلبة والمواد المقننة
المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

ومن جهتها، تراجعت أسعار السلع غير التجارية بنسبة 0,5% في سنة 2012، بعد ارتفاع بلغ 1% في العام السابق. ويفسر هذا الانخفاض أساسا بالهبوط الذي شهدته أسعار «خدمات الاتصالات الهاتفية والفاكس» في شهر مارس بنسبة 9,5% وفي ماي بنسبة 9,9%. وباستثناء هذا العنصر، ظل تضخم السلع غير التجارية دون تغيير تقريبا مقارنة مع سنة 2011، بحيث بلغ 1,5% في 2012.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 7.6.1: مساهمة أسعار السلع التجارية وغير التجارية* في التضخم الأساسي



* باستثناء المواد الغذائية المتقلبة والمواد المقننة
المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

2.1.6.1 أسعار الاستهلاك حسب المدن

ترتكز المعطيات المعتمدة لحساب التضخم في المغرب على بحث وطني يشمل 17 مدينة. ويظهر تحليل هذه المعلومات تباينا بين المدن في نسبة التضخم المسجلة التي تراوحت بين 0% في وجدة و2,2% في العيون (انظر الإطار 2.6.1). وبالإضافة إلى مدينة العيون، سُجلت أعلى الارتفاعات في مدن الداخلة بنسبة 2,1% والدار البيضاء وبني ملال بنسبة 2%. وفي المقابل، كانت المستويات الأدنى، بالإضافة إلى وجدة، في الرباط بنسبة 0,6% وآسفي بنسبة 0,9%.

إطار 2.6.1 : التغير الجغرافي للتضخم

يشير التحليل الجغرافي لتطور التضخم من شهر لآخر إلى تباينات مهمة بين المدن المغربية التي يشملها مؤشر أسعار الاستهلاك. وتقل هذه التفاوتات إلى حد ما عند دراسة التطور الذي يطرأ خلال فترات أطول، لكنها تظل مهمة في الأفق الممتد لأربع سنوات. وهكذا، فقد بلغ متوسط فارق (*) التغير الشهري للتضخم بين المدن 4,2 نقطة مئوية في سنة 2012، في حين لم يتجاوز 2,2 نقطة في ما يخص التغير السنوي بين عامي 2011 و2012.

جدول إ1.2.6.1: المعدلات الأقصى والأدنى للتضخم المسجلة خلال سنة 2012 في المدن المدرجة في مؤشر أسعار الاستهلاك

	المعدل الأقصى (%)	المعدل الأدنى (%)	الفارق (بالنقط المئوية)
يناير	3,5	-1,0	4,5
فبراير	2,7	-2,1	4,8
مارس	3,0	-1,2	4,2
أبريل	4,1	-0,4	4,4
ماي	2,9	-0,5	3,3
يونيو	3,3	1,1	2,2
يوليوز	2,6	-0,5	3,1
غشت	3,3	-1,5	4,8
شتنبر	3,3	-0,6	3,9
أكتوبر	3,8	-1,6	5,4
نونبر	2,7	-2,2	4,9
دجنبر	3,9	-0,8	4,7
الفارق المتوسط			4,2

جدول إ2.2.6.1: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك حسب المدن

	المؤشر		الفارق
	2012	2011	
اكادير	108,6	110,1	1,4
الدار البيضاء	110,7	112,9	2,0
فاس	109,1	110,5	1,3
القنيطرة	109,0	110,3	1,2
مراكش	109,0	111,0	1,8
وجدة	109,6	109,6	0,0
الرباط	107,7	108,4	0,6
تطوان	110,8	112,0	1,1
مكناس	111,2	112,5	1,2
طنجة	110,4	111,7	1,2
العيون	109,1	111,5	2,2
الداخلة	108,1	110,4	2,1
كلميم	109,2	110,4	1,1
سطات	109,7	111,4	1,5
أسفي	105,0	105,9	0,9
بني ملال	108,9	111,1	2,0
الحسيمة	110,9	112,2	1,2
المجموع	109,4	110,8	1,3
الفارق (بالنقط المئوية)			2,2

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب
(*) مؤشر التغير الذي يحسب على أساس الفرق بين الحد الأقصى والحد الأدنى.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

خلال الفترة 2008-2012، تقلصت الفوارق بين المدن من حيث متوسط معدل التضخم السنوي إذ بلغ الفارق بين النسبة الأعلى التي سجلت بتطوان، والأدنى التي سجلت بأسفي 1,3 نقطة مئوية. وخلال نفس الفترة، كانت الدار البيضاء المدينة الأكثر غلاء بمؤشر قدره 112,9، بينما شهدت مدينة أسفي أقل مستوى للأسعار بمعدل 105,9.

جدول 3.2.6.1: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك حسب المدن (2008-2012)

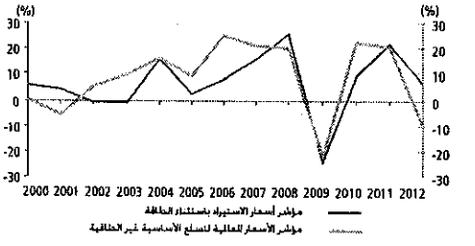
	المؤشرات (بالمتوسط السنوي)		متوسط التغير السنوي (%)
	2008	2012	
أكادير	105,1	110,1	1,2
الدار البيضاء	106,8	112,9	1,4
فاس	106,7	110,5	0,9
الفنيدقة	105,7	110,3	1,1
مراكش	106,3	111,0	1,1
وجدة	106,1	109,6	0,8
الرباط	106,0	108,4	0,6
تطوان	105,2	112,0	1,6
مكناس	107,9	112,5	1,0
طنجة	107,6	111,7	0,9
العيون	105,0	111,5	1,5
الداخلة	104,4	110,4	1,4
كلميم	105,0	110,4	1,3
سطات	106,5	111,4	1,1
أسفي	104,8	105,9	0,3
بني ملال	106,7	111,1	1,0
الحسيمة	106,4	112,2	1,3
المجموع	106,3	110,8	1,0
الفارق (بالنقط المئوية)			1,3

المصادر: المذكرة العامة للتخطيط وحسابات بنك المغرب

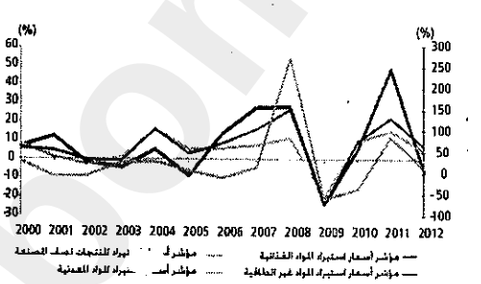
2.6.1 أسعار الاستيراد

سجلت أسعار الاستيراد عموما تباطؤا في وتيرة نموها سنة 2012. فباستثناء الطاقة، ارتفع مؤشر أسعار الاستيراد بنسبة 6,5% بعد 21,5% في سنة 2011. ويشمل هذا التطور تباطؤا في وتيرة تزايد أسعار المعادن والمنتجات نصف المصنعة وانخفاضا في أسعار المواد الغذائية المستوردة.

رسم بياني 8.6.1 : تطور مؤشر أسعار الاستيراد باستثناء الطاقة ومؤشر أسعار السلع الأساسية غير الطاقية



رسم بياني 9.6.1 : تطور مؤشرات أسعار الاستيراد



المصادر: مكتب الصرف والبنك الدولي وحسابات بنك المغرب

وتراجعت نسبة الزيادة في مؤشر أسعار استيراد المنتجات نصف المصنعة من 14,9% إلى 4,6%، لاسيما بفعل الارتفاع المحدود لمتوسط سعر استيراد المواد البلاستيكية الاصطناعية الذي لم يتجاوز 3,2% مقابل 12,7% في سنة 2011. كما تباطأت وتيرة نمو مؤشر أسعار استيراد المواد المعدنية من 85,5% إلى 14,8%، خصوصا بعد تراجع ارتفاع متوسط سعر استيراد الكبريت الخام من 151,4% إلى 16%. وفي نفس السياق، سجل مؤشر أسعار استيراد المنتجات الغذائية انخفاضا بنسبة 6,1% مقابل ارتفاع بلغ 47,5% في السنة السابقة، نتيجة بالأساس لتراجع متوسط سعر استيراد القمح بنسبة 11,3%.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول 2.6.1: تطور مؤشرات أسعار الاستيراد (سنة الأساس = 1996)

مؤشر أسعار استيراد المواد غير الطاقية	9,0	21,5	6,5
مؤشر أسعار استيراد المواد الغذائية، منها:	4,7	47,5	-6,1
-القمح	-3,6	62,2	-11,3
-الذرة	13,4	35,7	1,3
-السكر	15,3	36,9	-7,3
-الزيوت النباتية الخام	5,1	34,7	0,7
مؤشر أسعار استيراد المواد المعدنية، منها:	-37,5	85,5	14,8
-الحديد والصلب على شكل مقاطع مربعة وفراغات	28,1	14,9	12,6
-الكبريت الخام	-57,7	151,4	16,0
مؤشر أسعار استيراد المواد نصف المصنعة، منها:	9,4	14,9	4,6
-المواد البلاستيكية الاصطناعية	20,3	12,7	3,2
-الورق والورق المقوى	5,4	10,6	2,0
-الأسلاك والقضبان وأشكال من الحديد والصلب	8,3	19,8	9,9

المصادر: مكتب التحرف وحسابات بنك المغرب

إطار 3.6.1 : مؤشرات أسعار الاستيراد

من أجل قياس مستوى التضخم المستورد، وضع بنك المغرب مؤشرا شهريا لأسعار الاستيراد، ويستند هذا المؤشر الذي يمثل سنة 1996 سنة الأساس، على سلة مكونة من 62 منتجا متميزا بشكل 80% من مجموع قيمة المنتجات المستوردة ويحقق الشرطين التاليين:

- أن يتم استيراد المنتوج ست مرات على الأقل خلال السنة المرجعية؛
- أن يقل معامل تغير سعر المنتوج عن 30% خلال السنة المرجعية.

وبالإضافة إلى المؤشر العام لأسعار الاستيراد باستثناء واردات الطاقة، يقوم البنك كذلك بحساب ثلاثة مؤشرات فرعية، هي كالتالي:

- مؤشر أسعار استيراد المنتجات الغذائية، الذي يحسب على أساس 9 مواد متميزة؛
- مؤشر أسعار استيراد المواد المعدنية، الذي يضم في سلته 4 مواد متميزة؛
- مؤشر أسعار استيراد المنتجات نصف المصنعة، الذي يحسب على أساس 19 منتجا متميزا.

ويتم حساب المؤشر العام والمؤشرات الفرعية وفق الصيغة التالية:

$$IPM = \sum \alpha_i \frac{MA_q(IVU_{i,t})}{MA_q(IVU_{i,0})} \qquad IVU_{i,t} = \frac{V_{i,t}}{Q_{i,t}}$$

IPM : مؤشر أسعار الاستيراد

α_i : حصة المنتوج «i» في مجموع المواد المستوردة خلال السنة المرجعية

MA_q : المتوسط المتحرك من درجة q (q=3)

$IVU_{i,t}$: مؤشر قيمة وحدة من المنتج «i» خلال الفترة «t»

$V_{i,t}$: قيمة واردات المنتج «i» خلال الفترة «t»

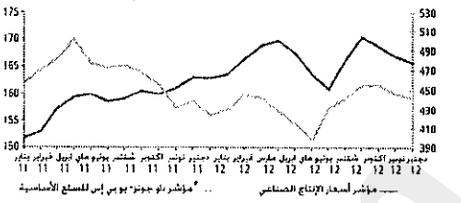
$Q_{i,t}$: الكمية المستوردة من المنتج «i» خلال الفترة «t»

3.6.1 أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية

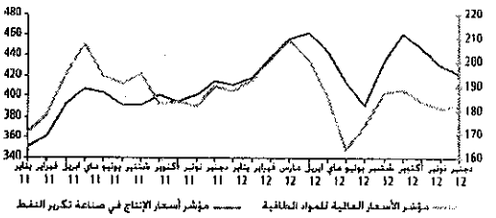
انتقل التباطؤ الذي سجلته أسعار الاستيراد إلى أسعار الإنتاج على المستوى الوطني، إذ انخفضت وتيرة ارتفاع مؤشر أسعار الإنتاج الصناعي من 14,8% في سنة 2011 إلى 4,8% في 2012.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 10.6.1: تطور المؤشر العام داو جونز- يو بي إس للسلع الأساسية* ومؤشر أسعار الإنتاج الصناعي (بالمستوى، 1997 = سنة الأساس)



رسم بياني 11.6.1: تطور مؤشر الأسعار العالمية للمواد الطاقية ومؤشر أسعار صناعة تكرير النفط

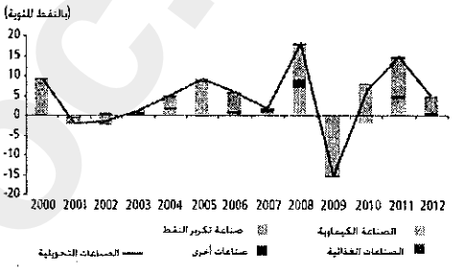


(*) يضم مؤشر «داو جونز- يو بي إس للسلع الأساسية DJ-UBSCI» تسعة عشر نوعا من السلع الأساسية في قطاعات الطاقة والمعادن الثمينة والمعادن الأساسية والزراعة والمواشي.

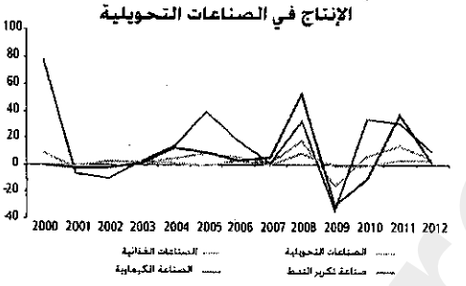
المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وداتا ستريم والبنك الدولي وحسابات بنك المغرب

وحسب القطاعات، تراجع نمو أسعار فرع «تكرير النفط» من 31,1% في 2011 إلى 10,4% في سنة 2012، لتصل مساهمته في ارتفاع مؤشر أسعار الإنتاج الصناعي إلى 3,4 نقطة مئوية. وباستثناء هذا القطاع، لم يتجاوز نمو المؤشر العام 2,1% عوض 8,1% سنة 2011. ويغطي هذا التباطؤ انخفاض أسعار الإنتاج بنسبة 3% في «صناعة الجلد والأحذية» و 2,2% في «صناعة الورق والورق المقوى» و0,3% في «صناعة الملابس والفرو» وكذا تراجع أسعار الإنتاج في الصناعة الكيماوية من 37,4% إلى 1,7%.

رسم بياني 12.6.1: مساهمة القطاعات الرئيسية في تطور مؤشر أسعار الإنتاج الصناعي



رسم بياني 13.6.1: تطور أبرز المؤشرات الفرعية لأسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية



المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

جدول 3.6.1: تطور مؤشر أسعار الإنتاج في الصناعات التحويلية (1997 = سنة الأساس)

التركيبات %	التغير %		
	2010	2011	2012
الصناعات التحويلية باستثناء تكرير النفط	86,7	-1,7	8,1	2,1
منها : الصناعات الغذائية	28,9	-0,6	3,7	3,7
الصناعات الكيماوية	13,1	-10,6	37,4	1,7
صناعة النسيج	6,5	2,0	0,5	0,7
صناعة الملابس	6,7	-0,4	0,3	-0,3
تكرير النفط	13,3	33,8	31,1	10,4
المؤشر العام	100	6,4	14,8	4,8

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط وحسابات بنك المغرب

7.1 ميزان الأداءات

شهدت سنة 2012 تراجعا من جديد للحساب الجاري لميزان الأداءات، مما يهدد بشكل أكبر قابلية استمرار الحسابات الخارجية للاقتصاد المغربي. فقد كان لتدهور الظرفية الاقتصادية في منطقة الأورو وانخفاض أسعار مشتقات الفوسفاط أثر ملحوظ على نمو الصادرات لتتدنى وتيرتها إلى 5,5% مقابل 17% سنة 2011. إلى جانب ذلك، وبالرغم من تباطؤها، تنامت الواردات بوتيرة أسرع بواقع 7,9%، نتيجة بالأساس لارتفاع فاتورة الطاقة. وفي ظل هذه الأوضاع، تفاقم العجز التجاري ليصل إلى 24,3% من الناتج الداخلي الإجمالي بدل 22,8%.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

علاوة على ذلك، شهدت سنة 2012 تراجع مداخيل الأسفار وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، التي تساهم عادة في التخفيف من أثر العجز التجاري على الحساب الجاري، متأثرة على الخصوص بارتفاع مستوى البطالة في منطقة الأورو. وكنتيجة لهذه العوامل كافة، تفاقم العجز الجاري ليصل إلى10% من الناتج الداخلي الإجمالي، بعد أن بلغ 8% السنة الماضية و5,1% كمتوسط خلال الفترة الممتدة بين2008 و2010.

أما حساب رأس المال، فقد أفرز رصيدا إيجابيا يساوي 10,2% من الناتج الداخلي الإجمالي، مقابل 8,4% سنة2011. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى نمو الاستثمارات المباشرة الأجنبية بواقع 10,4%وإلى اقتراض الخزينة لمبلغ 1,5 مليار دولار في السوق الدولية.

وفي المجمل، سجل رصيد ميزان الأداءات عجزا بلغ 3,7% من الناتج الداخلي الإجمالي، عوض 2,7% سنة2011. كما تدنت الاحتياطات الدولية الصافية من 173,8 مليار سنة 2011 إلى 144,7 مليار سنة 2012، لتعادل 4 أشهر ويومين من واردات السلع والخدمات مقابل 5 أشهر و6 أيام سنة من قبل.

جدول 1.7.1 : تطور المكونات الرئيسية لميزان الأداءات (كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

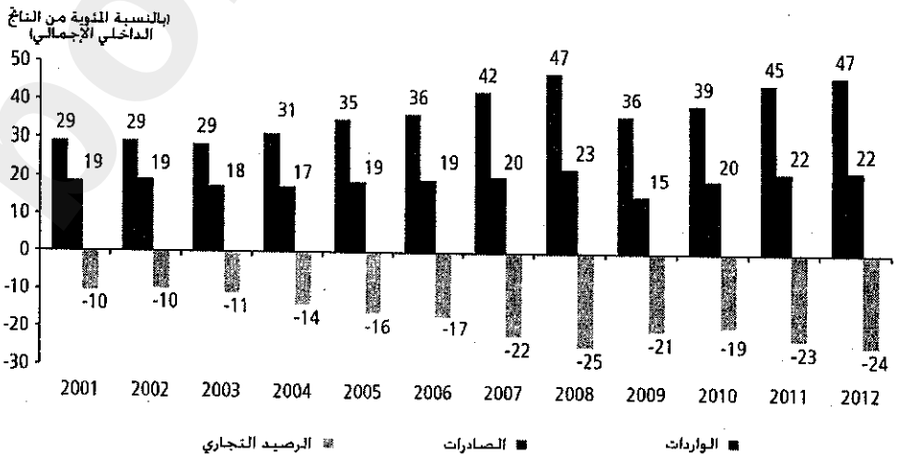
البيان	2007-2001	2008	2009	2010	2011	2012
رصيد الحساب الجاري	2,4	-5,2	-5,4	-4,5	-8,0	-10,0
رصيد السلع	-11,9	-21,9	-17,9	-16,5	-19,4	-20,8
مداخيل الأسفار	7,6	8,1	7,2	7,4	7,3	7,0
مداخيل المغاربة القاطنين بالخارج	7,9	7,7	6,9	7,1	7,3	6,8
رصيد حساب رأس المال والعمليات المالية	-2,1	5,7	6,0	4,9	8,4	10,2
الاستثمارات المباشرة	3,3	2,3	1,6	1,1	2,4	2,6
القروض التجارية	0,6	0,1	0,3	0,6	1,2	1,3
السلفات	-1,9	1,6	3,1	3,1	1,8	2,9
الموجودات الخارجية الصافية (بالأشهر و الأيام من واردات السلع والخدمات)	8ش 27ي	6ش 3ي	7ش10ي	6ش27ي	5ش6ي	4ش2ي

المصدر: مكتب الصرف

1.7.1 تطور الميزان التجاري

ارتفعت الواردات[1] بنسبة 7,9% مقارنة بسنة 2011 لتبلغ ما قدره 386,1 مليار درهم سنة 2012، وهي نسبة تتجاوز تلك التي سجلتها الصادرات[2] بواقع 5,5% إلى184,7 مليار. نتيجة لذلك، تفاقم رصيد المبادلات التجارية السلبي بنيويا بنسبة 10,2% ليصل إلى 201,5 مليار درهم، أي ما يعادل 24,3% من الناتج الداخلي الإجمالي، عوض 22,8% سنة2011 . أما نسبة التغطية، فقد تراجعت إلى 47,8% مقابل 48,9% سنة 2011 و50,2% سنة 2010.

رسم بياني 1.7.1 : تطور الميزان التجاري



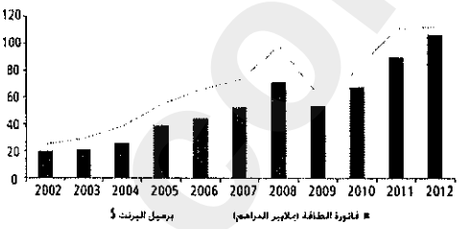
المصدر: مكتب الصرف

1 محتسبة مع إدراج التكلفة والتأمين والشحن.
2 محتسبة دون إدراج تكاليف النقل والتأمين.

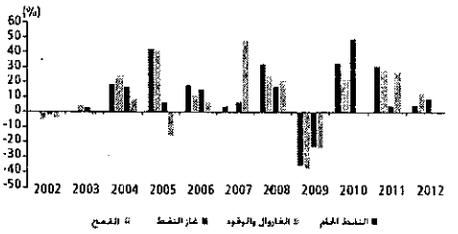
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وفي ما يخص أبرز مكونات الواردات، ارتفعت فاتورة الطاقة بواقع 17,9% مقابل 31,9% سنة2011، لتصل بذلك إلى 106,5 مليار درهم. ويعزى هذا الارتفاع، الذي ساهم بواقع 4,5 نقطة مئوية في نمو الواردات، بالخصوص إلى ارتفاع المشتريات من النفط الخام بنسبة 19,4%، وذلك على إثر تزايد الطن المستورد بواقع13,6% من حيث الكمية ونسبة 5,1% من حيث السعر. كما يعزى هذا الارتفاع إلى تنامي واردات الغازوال والوقود بنسبة 17,3%، بفعل ارتفاع أسعارها بواقع 13,2% وتزايد الكميات المستوردة بنسبة3,6% .

رسم بياني 2.7.1 : تطور فاتورة الطاقة وسعر برميل البرنت



رسم بياني 3.7.1 : تطور أسعار أبرز المنتجات عند الاستيراد



المصدر: مكتب الصرف والبنك الدولي.

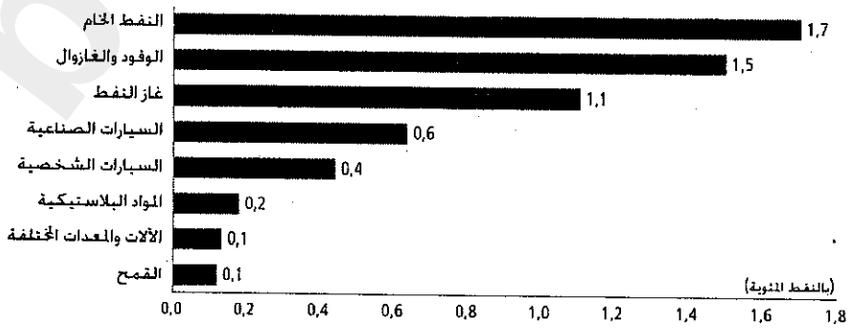
أما مواد التجهيز، فقد ارتفعت مشترياتها بمقدار 6,9% عوض 3,3% سنة2011، لتصل إلى 72,9 مليار درهم، نتيجة تزايد عمليات شراء السيارات الصناعية بواقع 41% وواردات الآلات والمعدات المختلفة بنسبة 6,6%.

من جهة أخرى، ارتفعت واردات سلع الاستهلاك بنسبة 5,8% بدل 10,2% سنة2011 ، لتصل إلى 65 مليار درهم، نتيجة بالأساس لتنامي شراء السيارات الخاصة بنسبة17,4% . فيما تراجعت مشتريات الأدوية بواقع 6%.

وتباطأت وتيرة نمو واردات المواد الغذائية من 33,4% إلى7,6%، أي ما مجموعه 41,8 مليار درهم، ارتباطا بالأساس بشبه استقرار أسعار الحبوب في السوق الدولية، بعد ارتفاعها القوي سنة2011 .

أما مستوردات المنتجات الخام، فقد بلغت 23 مليار درهم، مرتفعة بنسبة 1,9% مقابل 41,6% سنة2011. ويشمل هذا التطور انخفاض مشتريات زيت الصويا بنسبة 2,6% وارتفاع مشتريات الكبريت الخام بواقع 9,7%. علاوة على ذلك، بلغت المشتريات من المواد نصف المصنعة 77 مليار درهم، أي بارتفاع طفيف لم يتجاوز 0,7% مقابل 21,8% السنة الماضية، وذلك بفعل ارتفاع واردات ملحقات الأنابيب وصناعة الحديد بنسبة 51,7% وتراجع مشتريات المكونات الإلكترونية بواقع 46,1%.

رسم بياني 4.7.1: أبرز المساهمات في تطور الواردات سنة 2012



المصدر: مكتب الصرف.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

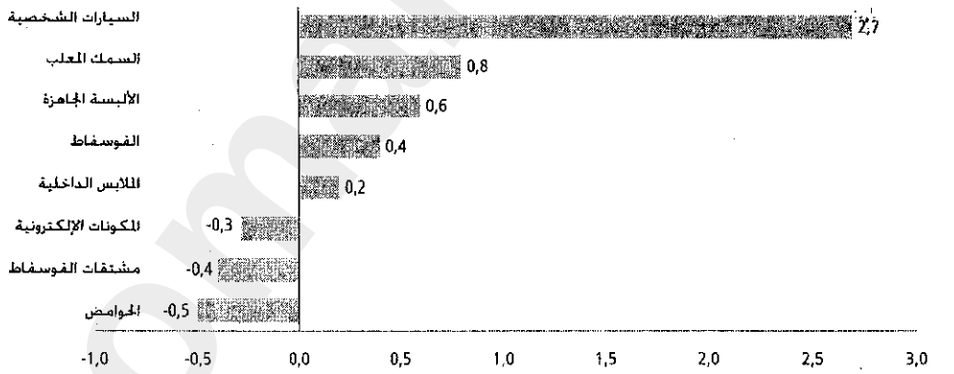
من جانب آخر، يعكس تطور الصادرات بالخصوص تباطؤ وتيرة بيع المواد باستثناء الفوسفاط ومشتقاته من 11,3% إلى 7,7% لتصل إلى 136,3 مليار درهم. كما يعكس شبه استقرار صادرات الفوسفاط ومشتقاته في مبلغ 48 مليار درهم.

أما مواد الاستهلاك فقد بلغت صادراتها ما مجموعه 44,9 مليار درهم، بارتفاع قدره 17,9% مقابل 8,4% سنة 2011. ويعكس هذا التحسن الملحوظ دينامية قطاع السيارات إثر شروع شركة رونو بطنجة في الإنتاج. لتبلغ بذلك صادرات السيارات 5,7 مليار عوض 892,5 مليون درهم سنة 2011. مساهمة بواقع 2,7 نقطة مئوية في نمو الصادرات سنة 2012 مقابل 0,3 سنة 2011 .

علاوة على ذلك، تنامت مبيعات الملابس الجاهزة بنسبة 5,6% مقابل 3,8% بالنسبة للملابس الداخلية. إلا أن مساهمة كل منهما في نمو الصادرات تبقى ضعيفة إذ لم تتجاوز 0,6 و0,2 نقطة مئوية على التوالي.

من جهة أخرى، تنامت مبيعات سلع التجهيز بنسبة 1,6% لتصل إلى 27 مليار درهم، ارتباطا بالأساس بتحسن مبيعات أجهزة قطع أو ربط التيار الكهربائي بنسبة 16,8%. وقد عوضت هذه المبيعات عن تراجع صادرات الأسلاك والحبال الكهربائية، التي بلغت10,6%. وكذا عن مبيعات السيارات الصناعية التي تراجعت بنسبة 2,8%. وسجلت صادرات المواد الغذائية ارتفاعا بنسبة 6,2% لتصل إلى30,4 مليار درهم خاصة نتيجة الارتفاع الملحوظ في صادرات السمك المعلّب، والتي بلغت نسبتها 34,4%.

رسم بياني 5.7.1 : أبرز المساهمات في تطور الصادرات سنة 2012



المصدر: مكتب الصرف.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إطار 1.7.1: تطور بنية التجارة الخارجية بين سنتي 2002 و2012

خلال السنوات العشر الأخيرة عرفت بنية التجارة الخارجية تغيرات مهمة. وبتحليل تطور الصادرات، يمكننا التمييز بين ثلاث فترات:

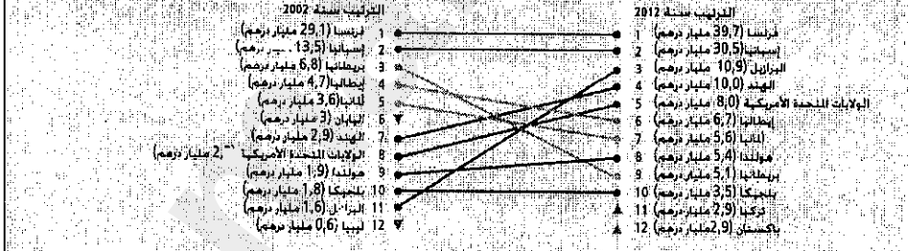
- **2002-2006**: شكلت الملابس الجاهزة ما يقارب 20% من مجموع الصادرات مقابل 16% بالنسبة للفوسفاط ومشتقاته.
- **2007-2009**: عرفت صادرات الفوسفاط ومشتقاته نموا مهما لتصل إلى 57 مليار درهم سنة 2008، أي ما يعادل 24% من حجم الصادرات. أما الملابس الجاهزة فقد تراجعت صادراتها في المتوسط بنسبة 5% في السنة لتبلغ حصتها حوالي 15%.
- **2010-2012**: ظلت بنية الصادرات تتميز بهيمنة الفوسفاط ومشتقاته. لكن، ابتداء من سنة 2011، تنامت صادرات قطاع السيارات لتصل قيمتها إلى 23,7 مليار درهم سنة 2012.

رسم بياني 1.1.7.1 : أبرز المواد المصدرة



بتصنيف الصادرات حسب البلدان، يتضح أن فرنسا وإسبانيا، وهي أبرز الدول التي تصدر إليها الملابس الجاهزة والأسلاك والحبال* وموصلات كهربائية معزولة أخرى لا تزالا منذ سنة 2002 الزبونين الرئيسيين للمغرب. أما الصادرات نحو البرازيل، فقد تضاعفت بسبع مرات خلال السنتين الأخيرتين لتقترب قيمتها من 11 مليار درهم سنة 2012، تصل حصة السمك الطبيعي والكيماوي فيها إلى 8,1 مليار درهم. نتيجة لذلك، و من بين الزبائن الاثني عشر الأوائل للمغرب، انتقلت البرازيل من المرتبة 11 سنة 2002 إلى المرتبة الثالثة سنة 2012، متقدمة على الهند والولايات المتحدة الأمريكية. أما الصادرات نحو المملكة المتحدة والتي تتكون أساسا من الملابس الجاهزة والملابس الداخلية، فقد سجلت انخفاضات مهمة خلال الفترة موضوع الدراسة، لتتراجع قيمتها من 6,8 مليار درهم سنة 2002 إلى 5,1 مليار سنة 2012.

رسم بياني 2.1.7.1 : أبرز زبناء المغرب



Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

من ناحية أخرى، ومن خلال دراسة بنية الواردات منذ سنة 2002، نستطيع التمييز بين فترتين:

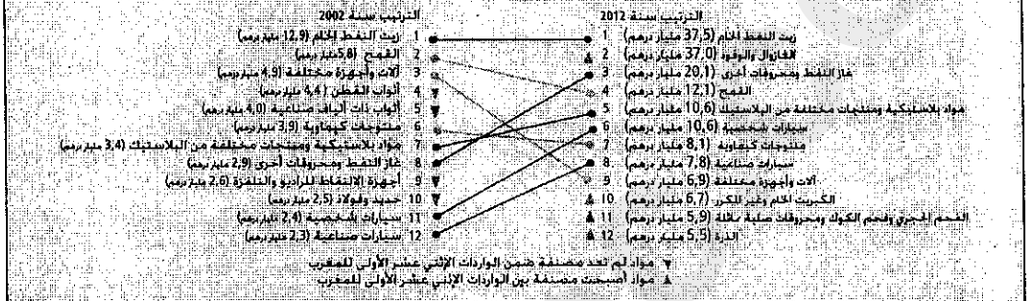
2002-2004: ميزت هذه الفترة بهيمنة واردات مواد الاستهلاك المصنعة والمواد المعدة للتجهيز بحصص متوسطة تبلغ نسبها 23% و21% على التوالي. أما المنتجات الطاقية، فتمثل 16% من مجموع الواردات خلال هاته الفترة مقابل 10% بالنسبة للمواد الغذائية.

2005-2012: سجلت هذه الفترة ارتفاعا مهما لواردات المنتجات الطاقية التي بلغت حصتها 23%. أما المواد الغذائية وتلك المخصصة للتجهيز، فقد ظلت حصصها مستقرة على التوالي في حدود 10% و22%. في المقابل، بلغت حصة المواد الاستهلاكية 18% بعد أن سجلت نسبة متوسطة قدرها 21% خلال المرحلة الأولى.

وحسب المواد الرئيسية، شكل النفط الخام سنة 2012 أبرز منتوج يستورده المغرب بقيمة 38 مليار درهم. أما واردات الغاز والنفط والمحروقات الأخرى، فقد تضاعف حجمها ست مرات ليصل إلى 20 مليار درهم سنة 2012، محتلا بذلك المرتبة الثالثة في المواد المستوردة بعد الغازوال والوقود، الذي سجل ارتفاعا ملحوظا في وارداته خلال السنتين الماضيتين، إذ انتقلت حصته من 1% سنة 2002 إلى 9% سنة 2012.

وتجدر الإشارة إلى أن السيارات الشخصية قد احتلت سنة 2012، المرتبة السادسة ضمن واردات المغرب بعد أن كانت في المرتبة الحادية عشرة سنة 2002. أما القمح، الذي كان يشكل سنة2002 ثاني مادة مستوردة بما قيمته5,8 مليار درهم، فقد تراجع إلى المرتبة الرابعة بما قدره12,1 مليار درهم.

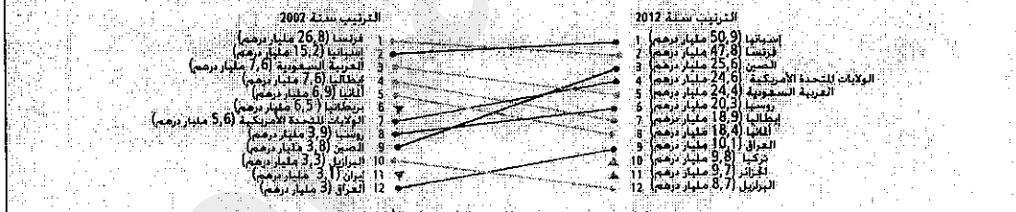
رسم بياني 3.1.7.1 : أبرز المواد المستوردة



حسب المزودين، يتبين أن سنة 2012 قد سجلت ارتفاعا مهما في الواردات القادمة من إسبانيا أهمها الغازوال والوقود بقيمة 51 مليار درهم. بذلك أصبح هذا البلد، ولأول مرة، المزود الأول للمغرب، متقدما على فرنسا التي كانت تحتل هاته المرتبة قبل سنة 2012.

من جهة أخرى، عرفت الواردات من الصين، خاصة منها المواد المصنعة للاستهلاك والتجهيزات الصناعية، ارتفاعا ملحوظا لتبلغ 26 مليار درهم سنة 2012 مقابل 4 ملايير درهم سنة2002. وقد أصبح هذا البلد ثالث مزود للمغرب، تليه الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية.

رسم بياني 4.1.7.1 : أبرز مزودي المغرب



Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

2.7.1 تطور ميزان الخدمات

بعد ارتفاعها بنسبة 4,4% سنة2011، تراجعت مداخيل السياحة بنسبة 1,7% سنة 2012 لتصل إلى 57,9 مليار درهم. وذلك نتيجة ظرفية غير مناسبة في أغلب الدول مصدر السياح. ونظرا لاستقرار النفقات في 10,8مليار، تراجع رصيد الأسفار إلى 47,1 مليار، أي بنسبة 2,3%، ليعادل 5,7% من الناتج الداخلي الإجمالي.

من جهة أخرى، تفاقم عجز قطاع النقل بنسبة 3,5% ليصل إلى 5,4 مليار درهم. فقد تراجع حجم النقل الجوي على صعيد كافة المطارات تقريبا ليصل مجموع المسافرين إلى 15,1 مليون مسافر، أي بانخفاض بواقع 3,6% . كما تدنى النقل البحري بنسبة 3% في ما يخص نقل المسافرين وبنسبة 3,9% في ما يخص نقل البضائع. وبخصوص فائض قطاع الاتصالات، فقد تراجع بواقع 8,7% ليصل إلى 5,1 مليار درهم، متأثرا بتطور خدمات الهاتف المحمول.

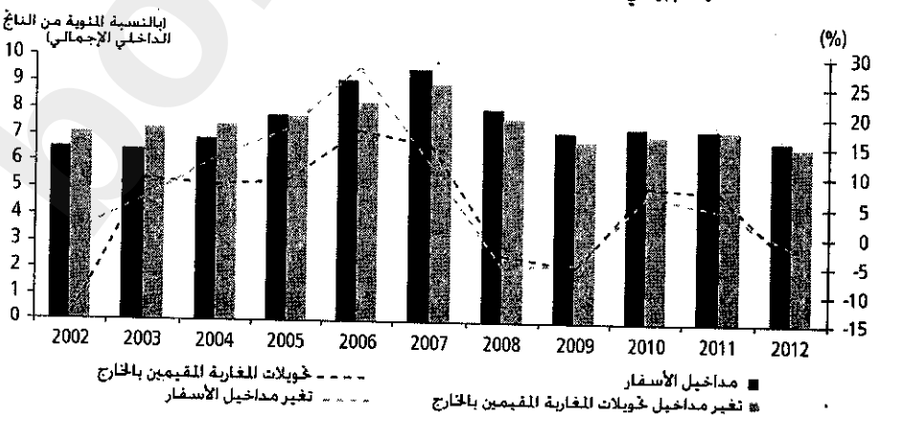
أما باقي الخدمات المقدمة للمقاولات، أهمها، بالنسبة للمغرب، أنشطة ترحيل الخدمات، خاصة مراكز الاتصال، فقد أفرزت رصيدا إيجابيا بلغ 10,5 مليار، متنامية بواقع 48% مقارنة مع سنة2011.

تطور المداخيل والتحويلات الجارية

تنامت المدفوعات الصافية برسم عائدات رأس المال بنسبة 20% مقارنة بالسنة الماضية لتصل إلى 19,8 مليار درهم، نتيجة بالأساس لتفاقم الرصيد السلبي للمداخيل الخاصة، التي تشكل الربيحات الجزء الرئيسي منها، بنسبة 8,7% وبلوغه 20,1 مليار درهم. أما عائدات توظيفات بنك المغرب، فقد انخفضت إلى 3,7 مليار درهم، أي بنسبة 27,5%. في حين ارتفعت التحملات برسم أسعار الفائدة على الدين العمومي بنسبة 8,8% لتبلغ 6,2 مليار درهم.

بالموازاة مع ذلك، انخفضت التحويلات الجارية الخاصة بواقع 1,3% لتصل إلى63,5 مليار درهم، ارتباطا بتراجع تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بواقع 3,8% لتصل إلى56,2 مليار مقابل58,4 مليار درهم سنة 2011. ولا تزال هذه التحويلات تهيمن عليها تلك القادمة من فرنسا (38,5%) وإيطاليا (10%) وإسبانيا (8,8%)، وهي دول عرفت ارتفاعات مهمة في معدل البطالة خلال السنوات الأخيرة.

رسم بياني 6.7.1 : مداخيل الأسفار وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج

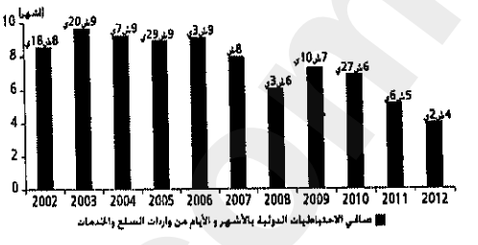


المصدر: مكتب الصرف

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

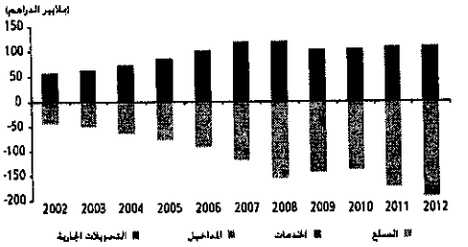
وفي المجمل، تفاقم عجز الحساب الجاري مرة أخرى ليصل إلى 10% من الناتج الداخلي الإجمالي، مقابل 8% في السنة الماضية و5,1% كمتوسط للفترة الممتدة من 2008 و2010. ويعزى هذا التفاقم إلى تدهور ميزان السلع ليصل إلى 9,3 نقطة مئوية وتراجع ميزان المداخيل وميزان التحويلات الجارية بمقدار 1,9 و0,5 نقطة مئوية على التوالي. في المقابل، كانت مساهمة ميزان الخدمات إيجابية بواقع 1,7 نقطة مئوية.

رسم بياني 7.7.1 : الموجودات الخارجية الصافية بالأشهر والأيام من واردات السلع والخدمات



المصدر: مكتب الصرف

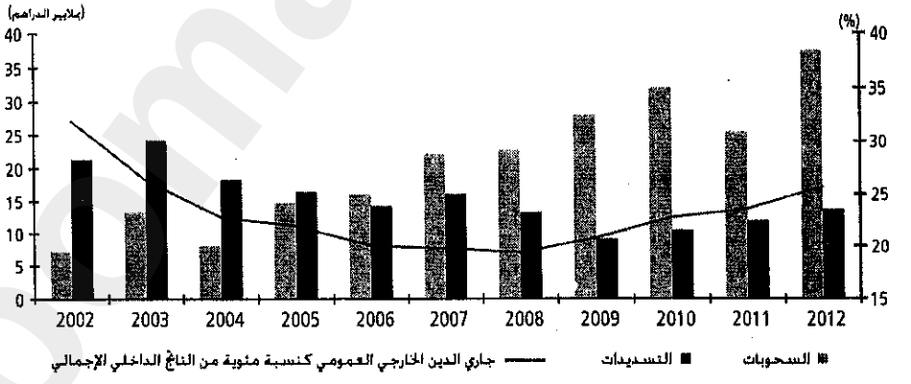
رسم بياني 8.7.1 : مساهمات أبرز الفروع في الحساب الجاري



3.7.1 تطور حساب الرأسمال والعمليات المالية

سجل حساب الرأسمال والعمليات المالية رصيدا إيجابيا بلغ 84,4 مليار أي ما يعادل 10,2% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 8,4% سنة 2011، نتيجة بالأساس لتزايد القروض الصافية، وقد تولّد عن هذه الأخيرة، التي بلغت 23,8 مليار درهم، وصول جاري الدين الخارجي العمومي 212,7 مليار درهم، أي 25,7% من الناتج الداخلي الإجمالي، وعرفت التكلفة الإجمالية الخاصة بهذه القروض ارتفاعا بنسبة 13,4% لتصل إلى 19,9 مليار درهم، ما يعكس تنامي التكاليف الرئيسية بنسبة 15,6% وتلك المرتبطة بالفوائد بنسبة 8,8%.

رسم بياني 9.7.1 : تطور السحوبات والتسديدات وجاري الدين الخارجي العمومي كنسبة مئوية من الناتج الداخلي الإجمالي

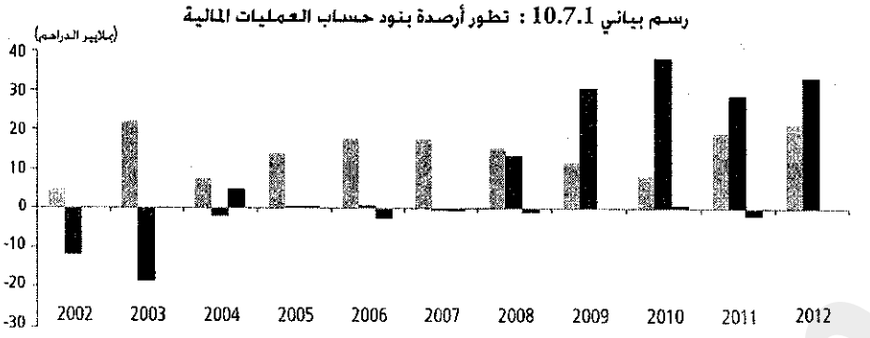


المصدر: مكتب الصرف

وبخصوص الاستثمارات المباشرة الصافية، فقد تنامت بنسبة 10,4% لتبلغ 21,3 مليار درهم، إثر تحسن التدفقات الوافدة بواقع 17,7 % لتبلغ 24,5 مليار درهم. وترد أغلب هذه الاستثمارات من فرنسا بواقع 39,3% ومن الإمارات العربية المتحدة بنسبة 24,8%. وقد همّت بالأساس قطاع الصناعة التحويلية بحصة 26% والعقار بنسبة 24,5% وقطاع الكهرباء والغاز والدخان والهواء المكيف بواقع 16,6% . من جهة أخرى، أفرزت استثمارات المحافظ مرة أخرى عن عجز بلغ 69,1 مليون درهم، مقابل 1,8 مليار سنة من قبل.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 10.7.1 : تطور أرصدة بنود حساب العمليات المالية



المصدر: مكتب الصرف

وفي المجمل، تراجع رصيد ميزان الأداءات بواقع 29,9 مليار درهم، بعد انخفاضه بمقدار 21,3 مليار سنة 2011، ليتدنى بذلك صافي الاحتياطيات الدولية إلى 144,7 مليار درهم، أي ما يعادل 4 أشهر و يومين من واردات السلع والخدمات، مقابل 5 أشهر و6 أيام في سنة 2011 و6 أشهر و24 يوما كمتوسط للفترة الممتدة بين سنتي 2008 و2010.

الإطار 2.7.1: تطور الوضع المالي الإجمالي الخارجي[1] في سنة 2011

أفرز الوضع المالي الإجمالي الخارجي سنة 2011 عن وضعية صافية مدينة بمقدار 438,7 مليار درهم، أي 54,7% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 48,5% سنة 2010. ويعزى هذا التدهور بالأساس إلى تنامي الوضعية الصافية المدينة لباقي الاستثمارات، وكذا إلى تراجع مبلغ الأصول.

I- الأصول

تراجع جاري الأصول المالية للمقيمين بنسبة 5,4% ليصل إلى 236 مليار درهم. ويشمل هذا التراجع تدني الأصول الاحتياطية إلى 177,1 مليار، أي بنسبة 10,3%. وارتفاع الاستثمارات المباشرة بواقع 8,2% لتصل إلى 17,3 مليار. ويأتي هذا التطور الأخير نتيجة بالأساس لتنامي المساهمات المباشرة بواقع 4,9% لتبلغ 16,2 مليار درهم. وتتركز هذه الاستثمارات بالأساس في فرنسا والمملكة المتحدة وبعض دول إفريقيا، وتهم على الخصوص القطاع البنكي والمالي والشركات القابضة والاتصالات.

موازاة مع ذلك، تنامى المبلغ الجاري لباقي الاستثمارات بنسبة 24,5% ليصل إلى 34,8 مليار درهم، إثر ارتفاع القروض التجارية بواقع 12,1% والودائع في الخارج بنسبة 45,5%. في المقابل، انخفض مبلغ الأصول المتعلقة بالاستثمارات في المحافظ بنسبة 15% ليصل إلى 6,8 مليار درهم، ارتباطا بتراجع جاري المساهمات في الرأسمال بالخارج بنسبة 21%.

II- الخصوم

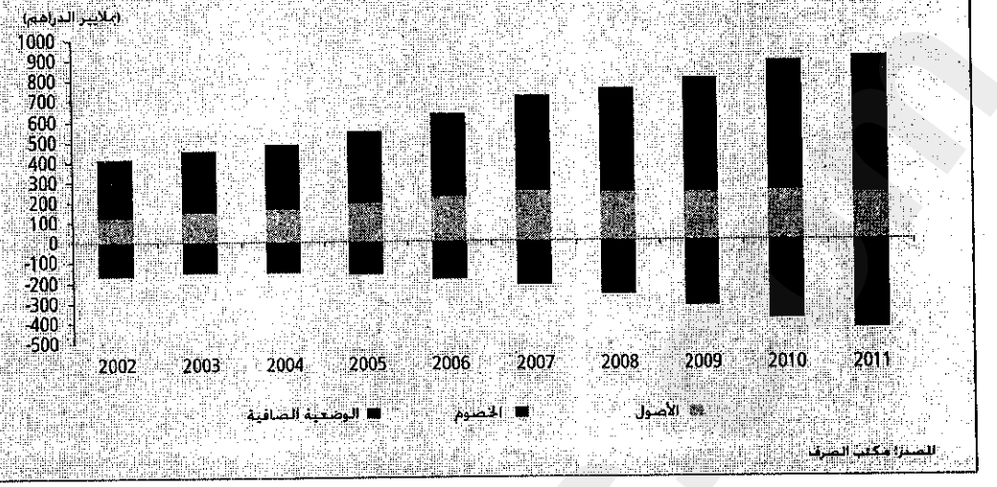
تزايدت خصوم المغرب تجاه الخارج بنسبة 5,7% لتصل إلى 674,7 مليار درهم، إثر تنامي المبلغ الجاري لباقي الاستثمارات بواقع 14,3%. وقد ارتفع مبلغ الخصوم برسم الاستثمارات المباشرة الأجنبية بنسبة 1,3% ليصل إلى 381,8 مليار درهم، خاصة إثر ارتفاع المبلغ الجاري للقيم غير المصنفة بواقع 2,6%، إذ بلغت حصتها ضمن مجموع الخصوم 46,1%. وقد همّت هذه الاستثمارات على الخصوص قطاعات الصناعة والاتصال والعقار وتشكل فرنسا أبرز مستثمر بحصة 54%.

1 يبين الوضع المالي الإجمالي الخارجي، في تاريخ معين، مبلغ الأصول والخصوم المالية لاقتصاد ما إزاء الخارج، أخذا بعين الاعتبار التأثير الذي تخلفه على المبالغ القائمة التدفقات المالية المسجلة في ميزان الأداءات، وكذا عوامل أخرى مثل تغيرات الأسعار وأسعار الصرف. في المغرب، يتولى مكتب الصرف، منذ سنة 2002، إعداد هذا الوضع، وتم نشر السلسلة الكاملة منه في أعلى بفروق السنة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

موازاة مع ذلك، ارتفعت باقي الاستثمارات بنسبة 14,3% إذ بلغ مجموعها 265 مليار درهم، ارتباطا بالأساس بارتفاع المنلغ الجاري للدين الخارجي بنسبة 7,1% ليصل إلى 196,2 مليار درهم، أي ما يعادل 24,5% من الناتج الداخلي الإجمالي. وعرف جاري الخصوم برسم استثمارات المحافظ تراجعا بنسبة 6,8% ليصل إلى 27,8 مليار درهم.

رسم بياني 1.2.7.1 : مجمعات الوضع المالي الإجمالي الخارجي



8.1 المالية العمومية

تدهورت مجددا وضعية المالية العمومية في سنة 2012 لتواصل بذلك المنحى المسجل منذ 2009. هكذا، وبعدما بلغ عجز الميزانية، دون احتساب مداخيل الخوصصة، 6,7% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2011، تفاقم هذا العجز إلى 7,6%، وهو مستوى يفوق بكثير نسبة 5,4% المحددة في قانون المالية وهدف 6,1% الوارد في إطار التزامات المغرب برسم خط الوقاية والسيولة لصندوق النقد الدولي[1] في شهر غشت 2012.

ويأتي هذا الانزلاق المالي في سياق يتسم بالارتفاع المتواصل لأسعار المواد الطاقية والأساسية العالمية وفي ظرفية اقتصادية وطنية صعبة. ويعكس ارتفاعا في النفقات العادية بوتيرة تفوق مرتين ارتفاع الموارد، وذلك بالرغم من الاعتماد المتأخر لقانون المالية.

من حيث النفقات،بعد الارتفاع الاستثنائي المسجل في 2011، سجلت كتلة الأجور في 2012 نموا فاق متوسطها التاريخي لتصل إلى 11,6% من الناتج الداخلي الإجمالي. وتزايدت نفقات المقاصة إلى مستوى غير مسبوق بلغ 6,6% من الناتج الداخلي الإجمالي، وذلك رغم رفع أثمان بعض المحروقات في محطات الوقود شهر يونيو. ورغم انحصارها في مبلغ أقل مما كان مبرمجا في قانون المالية، سجلت النفقات برسم السلع والخدمات الأخرى نموا هاما بنسبة 16,6%. بموازاة ذلك، سجلت الموارد العادية تباطؤا ملموسا نتيجة تراجع عائدات الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الشركات، ارتباطا بضعف النشاط الاقتصادي الوطني، إضافة إلى انخفاض المداخيل الجمركية بفعل مواصلة سياسة تفكيك هذه الرسوم.

في هذه الظروف، أفرز الادخار العمومي نتيجة سلبية للسنة الثانية على التوالي. وأخذا بعين الاعتبار الانخفاض الطفيف في نفقات الاستثمار وسداد جزء من المتأخرات، بلغت الاحتياجات التمويلية للخزينة 8,2% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 5,5% في 2011. وتسنى تغطية ثلاثة أرباع هذه الاحتياجات من خلال الموارد الداخلية.

1 خط الوقاية والسيولة هو أداة تمويلية أحدثها صندوق النقد الدولي في سنة 2011 بغرض الاستجابة للحاجيات من السيولة لدى البلدان الأعضاء التي تتوفر على أسس اقتصادية متينة وتنفذ سياسات سليمة لكنها معرضة لعوامل ضعف خارجية. ويمكن أن يصل مبالغها إلى 1000% من حصة العضوية. وبالنسبة للمغرب، يصل مبلغ هذا الخط التمويلي إلى 6,2 مليار دولار أي ما يعادل 700% من حصة العضوية في الصندوق.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

فيما تم تعبئة ما يزيد عن نصف الباقي من خلال اللجوء إلى الأسواق الدولية. وأدت هذه التطورات إلى ارتفاع نسبة مديونية الخزينة التي انتقلت من 53,7% في 2011 إلى 59,6% في 2012. لتزيد بذلك من هشاشة استدامة الميزانية العمومية.

إطار 1.8.1 : قانون المالية لسنة 2012

استند قانون المالية لسنة 2012 إلى فرضية بلوغ نسبة نمو بواقع 4,2 %. ونسبة تضخم 2,5%. ومتوسط سعر برميل النفط 100 دولار ومتوسط سعر صرف الدولار 8,20 دراهم.

وكان من المتوقع أن يبلغ عجز الميزانية، دون احتساب موارد الخوصصة، 5,4% من الناتج الداخلي الإجمالي. وأن ترتفع الموارد العادية والنفقات الإجمالية على التوالي بنسبة 10,6% و12,8%. من حيث الموارد. توقع قانون المالية نمو العائدات الجبائية بنسبة 8,6% والعائدات غير الجبائية بنسبة 15,1%. وكان من المنتظر أن تنتقل تحملات المقاصة من 17 مليار إلى 32,5 مليار وأن ترتفع نفقات الموظفين بنسبة 8,7% إلى 93,5 مليار ارتباطا بتحسين الأجور وإحداث 26.204 منصب شغل جديد. وتم تحديد النفقات برسم السلع والخدمات الأخرى في 47,8 مليار، مرتفعة بنسبة 11,3% ونفقات التجهيز في 45,9 مليار منخفضة بنسبة 4,4%.

أبرز التدابير الجبائية

أحدث قانون المالية مساهمة جديدة، خاصة بسنة 2012 فقط، برسم الضريبة على الشركات تصل نسبتها إلى 1,5% من الربح الصافي وذلك على الشركات التي تحقق أرباحا تتراوح ما بين 50 مليون درهم و100 مليون درهم. وترتفع هذه المساهمة إلى 2,5% إذا تجاوزت هذه الأرباح 100 مليون درهم.

وبالنسبة لجمعيات القروض الصغرى، تم تمديد الإعفاء لمدة سنة واحدة من أداء الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للعمليات التي تنجزها في الداخل وكذا في ما يتعلق باستيراد التجهيزات المستخدمة في تسييرها.

ودعما لمشاريع السكن الاجتماعي، تم منح إعفاءات في مجال الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل بالنسبة لنشاط كراء المساكن الاجتماعية. وكذا بالنسبة لفوائض الربح المحققة من بيع هذه المساكن بعد انقضاء فترة 8 سنوات.

كما تم رفع السعر المخفض للتسجيل من 3% إلى 4% بالنسبة لعمليات شراء المحلات المبنية والأراضي المعدة للتجهيز أو البناء. إلا أن هذه الزيادة لا تطبق على عمليات اقتناء السكن الاجتماعي (250.000 درهم) والسكن ذي التكلفة المنخفضة (140.000 درهم).

إضافة إلى ذلك، تقرر ابتداء من سنة 2013 الزيادة في رسوم عملية التسجيل الأولى وفي الضريبة السنوية الخصوصية على السيارات بالنسبة للعربات ذات القوة الجبائية التي تفوق 11 أحصنة وحذف الإعفاء من دفع الضريبة السنوية الخصوصية بالنسبة للعربات التي مضى على استخدامها أكثر من 25 سنة، باستثناء السيارات المصنفة في عداد التحف.

1.8.1 تنفيذ قانون المالية

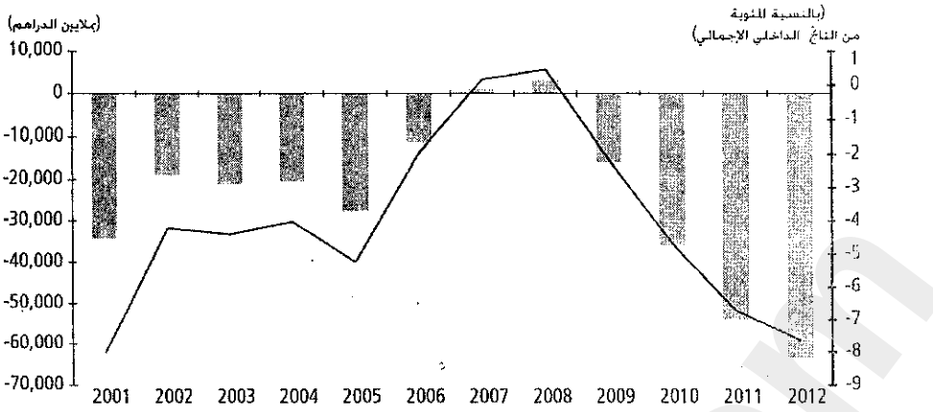
في سياق تميز بتعيين حكومة جديدة، لم يتسن اعتماد قانون المالية إلا مع نهاية ماي. ونجم عن ذلك تأخر طفيف في تنفيذ بعض النفقات، خاصة منها المتعلقة بالاستثمار، والذي تم تداركه بل وتجاوزه مع نهاية السنة.

وتزايدت الموارد العادية[1] بنسبة 4,8% إلى 218,1 مليار درهم، فيما بلغت النفقات العادية 238,1 مليار، مسجلة نموا بنسبة 10,4% مقارنة بالسنة السابقة. ونتيجة لذلك، جاء الادخار العمومي سلبيا للسنة الثانية على التوالي بما يعادل 20 مليار مقابل 7,6 مليار في سنة 2011. وأخذا بعين الاعتبار انخفاض نفقات التجهيز بنسبة 3% والرصيد الإيجابي للحسابات الخصوصية للخزينة بقيمة 5,2 مليار، بلغ عجز الميزانية 63,3 مليار درهم، أي 7,6% من الناتج الداخلي الإجمالي.

1 مع احتساب حصة الضريبة على القيمة المضافة المحولة إلى الجماعات المحلية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 1.8.1 : تطور عجز الميزانية



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

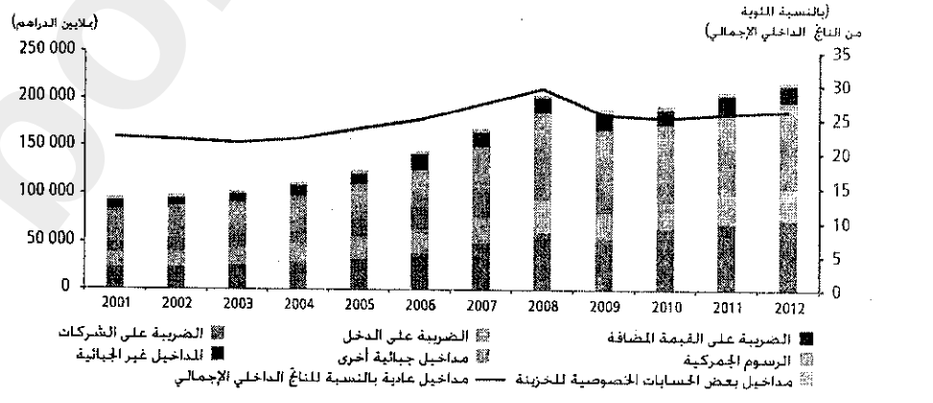
الموارد العادية

سجل ارتفاع الموارد العادية للخزينة تباطؤا من 7,4% في 2011 إلى 4,8%. ويشمل استقرارا في وتيرة نمو الموارد الجبائية مقابل تراجع العائدات غير الجبائية.

وصلت العائدات الضريبية، التي ارتفعت بنسبة 6,2%، إلى 196,4 مليار ليصل بذلك الضغط الضريبي إلى نحو 23,7% من الناتج الداخلي الإجمالي[1]. وحسب المكونات، تحسن عائد الضريبة على الدخل بنسبة 9,6% مقابل 8,1% في 2011، ليصل إلى 31,9 مليار، نتيجة على الخصوص لعمليات مراجعة الأجور. وسجلت مداخيل الضريبة على الشركات نموا بنسبة 9,7% مقابل 12,1% في 2011، بفعل تعزيز بعض المساهمات الضريبية الكبرى، لاسيما مساهمة المكتب الشريف للفوسفاط التي انتقلت من 3,1 مليار في 2011 إلى 5,7 مليار في 2012. وبذلك، بلغت مداخيل الضرائب المباشرة 77,1 مليار، مرتفعة بواقع 8,8%.

ورغم ارتفاعها بنسبة 4,6% إلى 97,5 مليار، سجلت الضرائب غير المباشرة تباطؤا مقارنة مع سنة 2011، ارتباطا بالأساس بتراجع عائدات الضريبة على القيمة المضافة للواردات من 14,8% إلى 6,1%. بالمقابل، سجلت عائدات الضريبة الداخلية للاستهلاك نموا بنسبة 4% مقابل 3,4% في 2011، نتيجة زيادة الاقتطاعات على التبغ المصنع. وفيما يتعلق بالرسوم الجمركية، سجلت مداخيلها انخفاضا بنسبة 12,5% لتستقر في 9 مليار، ارتباطا بمواصلة عملية التفكيك الجمركي، خاصة مع الاتحاد الأوربي.

رسم بياني 2.8.1: تطور الموارد العادية للخزينة



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

1. يمثل الضغط الضريبي نسبة الموارد الجبائية إلى الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إلى جانب ذلك، جلبت رسوم التسجيل والتمبر مداخيل بقيمة 12,9 مليار، مسجلة نموا بنسبة 20,5% من سنة لأخرى، نتيجة على الخصوص لرفع النسبة المطبقة على أسعار شراء المحلات المبنية أو الأراضي المعدة للبناء من 3% إلى 4%. وتعديل رسوم التمبر بالنسبة لعملية التسجيل الأولى للسيارات. وكذا تحصيل مبلغ مليار درهم برسم اندماج المكتب الوطني للكهرباء والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب.

ومن جهتها، تراجعت المداخيل غير الضريبية من 19,9 مليار إلى 18,5 مليار درهم. ويعزى هذا الانخفاض إلى تدني المداخيل غير الضريبية الأخرى بنسبة 25,7% وارتفاع عائدات مؤسسات الاحتكار بنسبة 9,4% الى 11,5 مليار ارتباطا بالأساس بنمو الربيحات التي وزعها المكتب الشريف للفوسفاط من 3 إلى 4,1 مليار. وجاءت العائدات الأخرى للاحتكار والمساهمات خصوصا من شركة اتصالات المغرب بمبلغ 2,3 مليار والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية بمبلغ 2 مليار وبنك المغرب بمبلغ 903 مليون درهم.

جدول 1.8.1: وضعية تحملات وموارد الخزينة (بملايين الدراهم)

	*2011	النسبة من الناتج الداخلي	2012	التغير بين 2012 و 2011 (%)
الموارد العادية	208 047	25,9	218 061	**26,3**
الموارد الجبائية	184 981	23,0	196 444	**23,7**
الضرائب المباشرة	70 850	8,8	77 119	9,3
الضريبة على الشركات	39 370	4,9	43 206	5,2
الضريبة على الدخل	29 121	3,6	31 925	3,9
الضرائب غير المباشرة	93 178	11,6	97 473	11,8
الضريبة على القيمة المضافة**	71 319	8,9	74 729	9,0
الرسوم الداخلية على الاستهلاك	21 859	2,7	22 744	2,7
الرسوم الجمركية	10 286	1,3	9 003	1,1
المداخيل غير الجبائية	19 904	**2,5**	18 474	**2,2**
مداخيل بعض الحسابات الخصوصية للخزينة	3 161	**0,4**	3 143	**0,4**
صندوق دعم الأسعار	434	0,1	357	0,0
صندوق خاص للطرق	2 727	0,3	2 786	0,3
إجمالي النفقات	265 633	**33,1**	286 607	**34,6**
النفقات العادية	215 610	26,9	238 092	**28,7**
النفقات العادية دون احتساب تكاليف المقاصة	166 780	20,8	183 222	22,1
السلع والخدمات	127 144	15,8	140 792	**17,0**
الموظفون	88 973	11,1	96 288	11,6
فوائد الدين	18 240	**2,3**	20 012	**2,4**
الداخلي	15 204	1,9	16 689	2,0
الخارجي	3 036	0,4	3 323	0,4
المقاصة	48 830	**6,1**	54 870	**6,6**
صندوق دعم الأسعار	479	0,1	431	0,1
التحويلات للجماعات المحلية	21 396	2,7	22 419	**2,7**
الرصيد العادي	-7 563	-0,9	-20 031	**-2,4**
الرصيد الأولي***	-35 678	**-4,4**	-43 326	**-5,2**
نفقات الاستثمار	50 023	6,2	48 515	5,9
الصندوق الخاص للطرق	2 834	0,4	2 407	0,3
رصيد باقي الحسابات الخصوصية للخزينة	3 668	**0,5**	5 208	**0,6**
رصيد الميزانية الإجمالي	-53 918	**-6,7**	-63 338	**-7,6**
تغير متأخرات الأداء	9 851	1,2	-4 786	-0,6
عجز أو فائض في التمويل	-44 067	**-5,5**	-68 124	**-8,2**
التمويل الداخلي	31 141	3,9	49 770	6,0
التمويل الخارجي	7 279	0,9	15 062	1,8
السحوبات	13 954	1,7	22 958	2,8
الاستخمادات	-6 675	-0,8	-7 896	-1,0
الخوصصة	5 647	0,7	3 292	0,4

(*) أرقام مراجعة

** مع احتساب حصة الضريبة على القيمة المضافة المحولة إلى الجماعات المحلية.

*** رصيد الميزانية دون احتساب التحملات من فوائد الدين

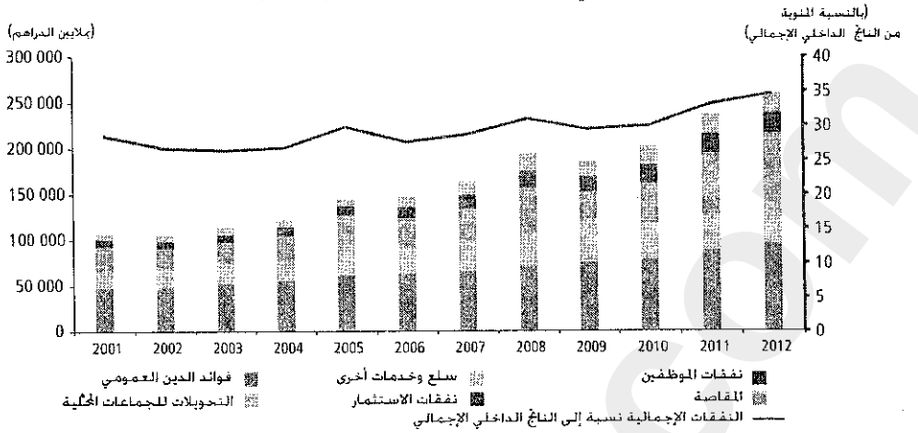
المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إجمالي النفقات

سجلت النفقات الإجمالية للخزينة نموا بنسبة 10,4% من سنة لأخرى لتصل إلى 238,1 مليار، مما يعكس الثقل المتزايد لنفقات التسيير وتحملات المقاصة.

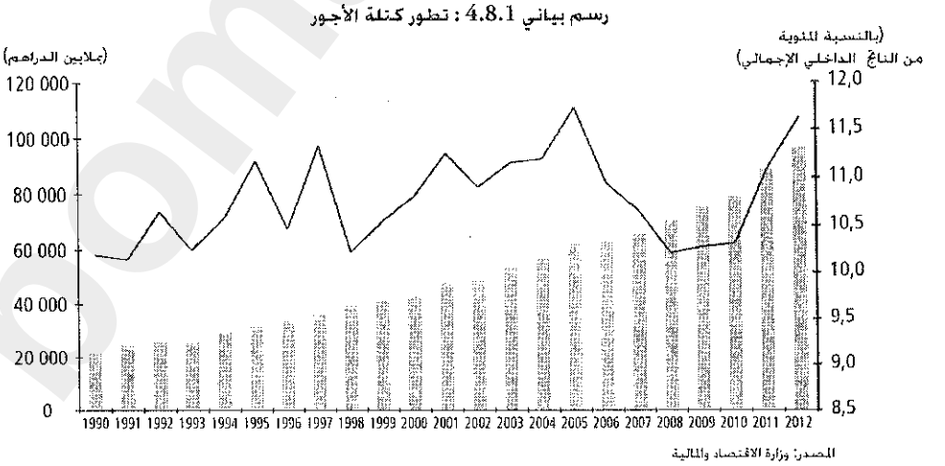
رسم بياني 3.8.1 : تطور النفقات الإجمالية للخزينة



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

وبلغت نفقات الموظفين، التي ارتفعت بنسبة 8,2% مقابل 13% في 2011 و5,7% في المتوسط خلال الفترة 2002-2010، ما قيمته 96,3 مليار، أو 11,6% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2012. ويعزى هذا التطور إلى إحداث أكثر من 11.000 منصب شغل صافي وإلى عمليات مراجعة الأجور المتفق عليها في إطار الحوار الاجتماعي والتي ترتبت عنها نفقات إضافية بلغت 2,8 مليار. ونتيجة لذلك، سجل متوسط الأجر الشهري الصافي للموظفين نموا متواصلا حيث انتقل من 4670 درهم في 2003 إلى أكثر من 7200 درهم في 2012، أي بمتوسط نمو سنوي بلغ 5%. أما بالنسبة للسلع والخدمات الأخرى، فقد تزايدت نفقاتها بنسبة 16,6% إلى 44,5 مليار، وهو مستوى أدنى بواقع 3,3 مليار من توقعات قانون المالية. وإجمالا، ارتفعت النفقات الخاصة بالسلع والخدمات بنسبة 10,7% إلى 140,8 مليار.

رسم بياني 4.8.1 : تطور كتلة الأجور

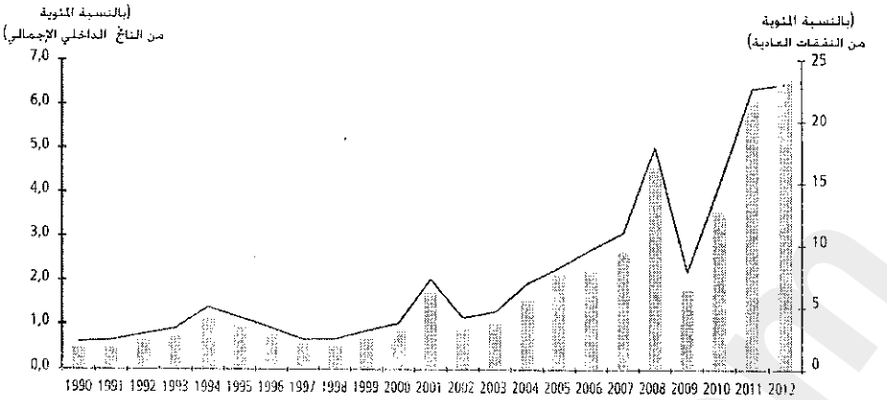


المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

وفيما يتعلق بتحملات المقاصة، فقد ارتفعت هذه النفقات بنسبة 12,4% لتصل إلى 54,9 مليار، أو ما يعادل 6,6% من الناتج الداخلي الإجمالي، وذلك رغم رفع متوسط الأسعار في محطات الوقود بنسبة 17% في شهر يونيو. هكذا، استحوذت المنتجات النفطية على 32,2 مليار من هذه النفقات، وغاز البوتان على 15,7 مليار، في حين امتصت المواد الغذائية 5,4 مليار.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 5.8.1 : تطور نفقات المقاصة

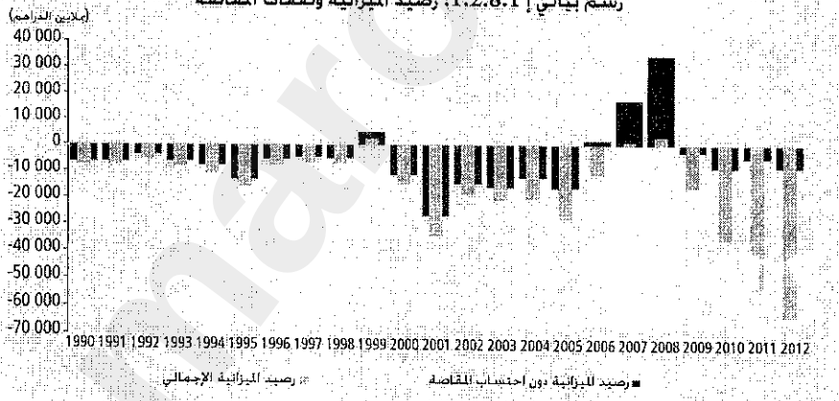


المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

إطار 2.8.1 : نفقات المقاصة

خلال العقدين الأخيرين، سجلت نفقات المقاصة ارتفاعا ملموسا حيث انتقلت من مليار درهم في سنة 1990 إلى نحو 55 مليار في 2012، أو من 0,4% إلى 6,6% من الناتج الداخلي الإجمالي. وشكلت هذه النفقات ما بين سنتي 2009 و2012 قرابة 84,2% من عجز الميزانية المسجل خلال تلك الفترة. وبذلك، ودون احتساب تكاليف المقاصة، كان العجز ليستقر في 0,8% من الناتج الداخلي الإجمالي بدلا من 5,3% في المتوسط وفي 1% بدلا من 7,6% في 2012.

رسم بياني 1.2.8.1: رصيد الميزانية ونفقات المقاصة



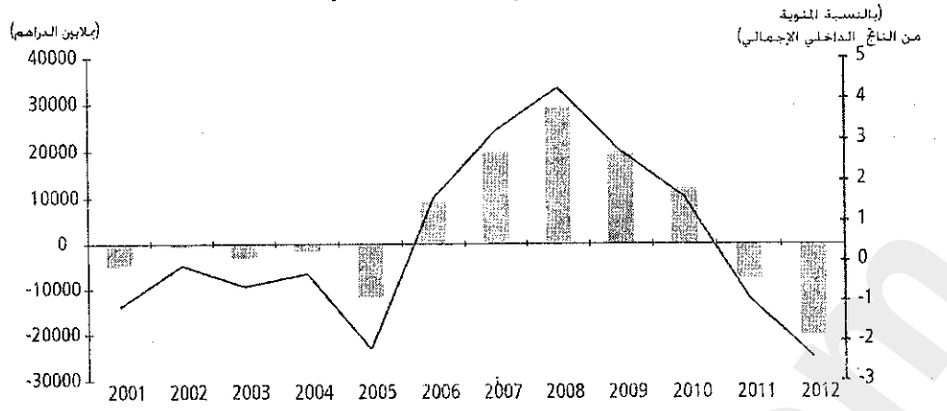
وأخذا بعين الاعتبار التوقعات الخاصة بتطور أسعار المواد الأولية والأساسية في الأسواق الدولية وفي ظل عدم إجراء إصلاحات على صعيد آلية المقاصة، من المنتظر أن يتواصل هذا المنحى خاصة وأن توقعات البنك الدولي على المدى الطويل تشير إلى استمرار تطور سعر النفط الخام فوق عتبة 100 دولار للبرميل.

من ناحيتها، ارتفعت تكاليف فوائد الدين بنسبة 9,7% إلى 20 مليار، وهو ما يعكس نمو مكونيها الداخلي والخارجي بنسبة 9,8% و9,4% على التوالي. وتتضمن تكاليف الدين الخارجي سداد 501 مليون درهم برسم المستحقات من الفوائد عن الإصدار السندي الذي تم شهر أكتوبر 2010 والبالغة قيمته مليار أورو.

وفي ظل هذه التطورات، أفرز الرصيد العادي عجزا بواقع 20 مليار درهم، أو 2,4% من الناتج الداخلي الإجمالي، بدلا من 7,6 مليار أو 0,9% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2011، ليظل بذلك سلبيا للسنة الثانية على التوالي (رسم بياني 6.8.1). وفي ما يتعلق بنفقات التجهيز، فقد بلغت 48,5 مليار، منخفضة بنسبة 3%. وبشكل عام، ارتفعت النفقات الإجمالية بنسبة 7,9% لتصل إلى 286,6 مليار، أو 34,6% من الناتج الداخلي الإجمالي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

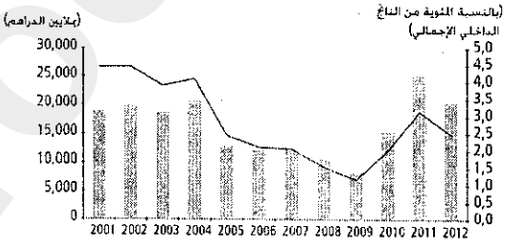
رسم بياني 6.8.1: الرصيد العادي



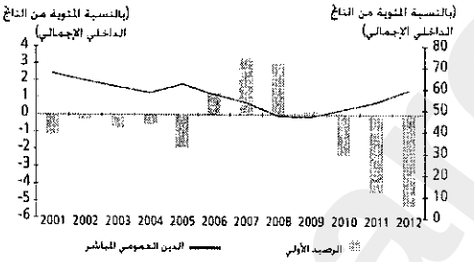
المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

ومع احتساب الرصيد الإيجابي للحسابات الخصوصية للخزينة[1] البالغ 5,2 مليار، انتقل عجز الميزانية من 53,9 إلى 63,3 مليار، أو من 6,7% إلى 7,6% من الناتج الداخلي الإجمالي. وسجل الرصيد الأولي عجزا بقيمة 43,3 بدلا من 35,7 مليار. وأخذا بعين الاعتبار سداد متأخرات الأداء بمبلغ 4,8 مليار، بلغ عجز الصندوق 68,1 مليار درهم، ليتزايد بواقع 24,1 مليار مقارنة بسنة 2011.

رسم بياني 7.8.1 : تطور مخزون متأخرات الأداء



رسم بياني 8.8.1: تطور الرصيد الأولي والدين العمومي المباشر



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

1 يعادل هذا الرصيد الفارق بين مداخيل ونفقات الحسابات الخصوصية للخزينة باستثناء صندوق دعم الأسعار والصندوق الخاص للطرق.

2.8.1 تمويل الخزينة

إلى جانب مداخيل الخوصصة البالغة 3,3 مليار والمستخلصة من تفويت 10% من رأسمال البنك الشعبي المركزي، تمت تغطية قرابة ثلاثة أرباع الاحتياجات التمويلية للخزينة عن طريق الموارد الداخلية و20% بواسطة التمويل الخارجي. وارتفع هذا الأخير بواقع 7,8 مليار مقارنة بسنة 2011، وهو ما يعزى بالأساس لاقتراض 1,5 مليار دولار شهر دجنبر في السوق المالية الدولية.

التمويل الخارجي

بلغ مجموع السحوبات الخارجية 23,1 مليار درهم، مرتفعة بنسبة 65,9% مقارنة بسنة 2011. وإضافة إلى الإصدار السندي بقيمة 1,5 مليار دولار، قامت الخزينة بسحوبات أخرى، خاصة لدى البنك الإفريقي للتنمية بقيمة 3 ملايير درهم، والبنك الدولي بما مجموعه 1,4 مليار درهم وصندوق النقد العربي بما يعادل 1,3 مليار درهم. وبالمقابل، ارتفع مبلغ تسديدات أصل الدين الخارجي بنسبة 18,3% لتصل إلى 7,9 مليار. وبالتالي، بلغت التدفقات الصافية 15,2 مليار، وهو مبلغ يفوق بالضعف نظيره المسجل في 2011.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إطار 3.8.1: اكتتاب المغرب في خط الوقاية والسيولة لصندوق النقد الدولي

وافق مجلس إدارة صندوق النقد الدولي في 3 غشت 2012 على منح المغرب خط الوقاية والسيولة لمدة سنتين بقيمة 4,12 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (6,21 مليار دولار). أي ما يعادل 700% من حصة عضويته، وذلك من أجل دعم البرنامج الاقتصادي للمغرب الذي يهدف على الخصوص إلى تعزيز الاحتياطيات الأجنبية والميزانية العمومية وتشجيع نمو اقتصادي قوي ومتضامن. ومن شأن هذا الخط الائتماني أن يشكل ضمانا ضد الصدمات الخارجية، وأن يعزز من ثقة المستثمرين ويسهم في تيسير الولوج إلى أسواق الرساميل الخاصة.

وقد أحدث صندوق النقد الدولي خط الوقاية والسيولة شهر نونبر 2011 من أجل الاستجابة بشكل مرن للحاجيات من السيولة لدى البلدان الأعضاء التي يعتبر اقتصادها متينا إجمالا، ولكن تظل معرضة لبعض عوامل الهشاشة الخارجية. وبصيغة أخرى، يعكس قبول استفادة بلد معين من هذا الخط الائتماني متانة اقتصاده والسياسات الاقتصادية السليمة التي تنهجها السلطات العمومية في المجالات الخمسة التالية: 1) وضع الاستثمار الدولي والولوج إلى الأسواق؛ 2) سياسة المالية العمومية؛ 3) السياسة النقدية؛ 4) المتانة والإشراف على القطاع المالي؛ و5) جودة المعطيات.

ويمكن لهذه الأداة أن تدعم اتفاقيات لمدة سنة واحدة أو سنتين (قابلة للتجديد) مع تحديد السقف الائتماني في 500% من حصة العضوية في السنة الأولى، والتي قد تصل إلى 1000% من حصة العضوية مع انتهاء السنة الثانية. ويعاد تقييم شروط القبول كل ستة أشهر من قبل مجلس إدارة الصندوق. ويمكن أيضا أن تقتصر مدة هذه الاتفاقيات على 6 أشهر غير قابلة للتجديد، من أجل الاستجابة لاحتياجات على مستوى ميزان الأداءات على المدى القصير. وفي إطار هذا النوع من التسهيلات نصف السنوية، لا يمكن الاستفادة من أكثر من 250% من حصة العضوية، أو 500% كحد أقصى في ظروف استثنائية.

وفي إطار خط الوقاية والسيولة الذي استفاد منه المغرب، من المنتظر القيام بثلاث مراجعات نصف سنوية سيتم خلالها تدارس نتائج البرنامج الاقتصادي للسلطات العمومية وكذا المؤشرات المرجعية التي تم الاتفاق عليها مع الصندوق والمتعلقة بمستويات الاحتياطيات الأجنبية الصافية لبنك المغرب وعجز الميزانية العمومية.

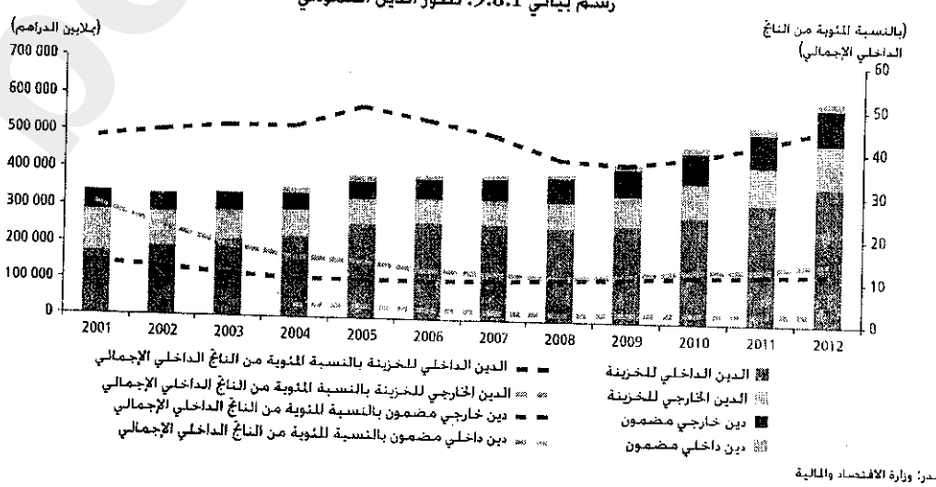
التمويل الداخلي

سجلت المبالغ الصافية التي عبأتها الخزينة في السوق الداخلية نموا ملموسا حيث بلغت 49,8 مليار مقابل 31,1 مليار في 2011. وبلغت الإصدارات الصافية لسندات الخزينة في سوق الأذينات بالمزايدة 42,5 مليار درهم مقابل 36,4 مليار، 54% منها على شكل سندات لمدة 5 سنوات. وحسب فئات المستثمرين، تظل الاكتتابات الصافية إيجابية بواقع 32 مليار بالنسبة لمؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة، و17,8 مليار للبنوك و2,1 مليار للمقاولات غير المالية. ووصلت، في المقابل، إلى مستويات سلبية بواقع 7,5 مليار بالنسبة لشركات التأمين ومؤسسات الاحتياط الاجتماعي و2,3 مليار بالنسبة للمؤسسات المالية الأخرى.

2.8.1 الدين العمومي

ارتفع جاري الدين العمومي بنسبة 13,4% ليصل إلى 607,6 مليار درهم بنهاية سنة 2012، لتنتقل بذلك نسبته إلى الناتج الداخلي الإجمالي من 66,8% إلى 73,4%. وبلغ مكونه الداخلي 394,9 مليار أو 47,7% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 212,7 مليار درهم أو 25,7% من هذا الناتج بالنسبة لجاري الدين العمومي الخارجي. وقد اتسم هذا الأخير بنمو المديونية المباشرة للخزينة من 12,4% إلى 14,1% من الناتج الداخلي الإجمالي والدين المضمون من 11,2% إلى 11,6%.

رسم بياني 9.8.1: تطور الدين العمومي



المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

حسب الجهات الدائنة، تتشكل بنية الدين الخارجي العمومي أساسا من المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف بنسبة 49,2% والدائنين الثنائيين بنسبة 35,2%. وفيما يتعلق ببنية هذا الدين حسب العملات الأجنبية، تمثل حصة الدين المقومة بالأورو 72,7% فيما تشكل حصتا الدولار والين على التوالي 9,9% و5,6%.

وإجمالا، تدنى متوسط التكلفة الظاهرة[1] لمديونية الخزينة من 4,7% في 2011 إلى 4,6% في 2012، وهو ما يعكس انخفاضا طفيفا في النسبة الظاهرة للدين الداخلي وارتفاعا في النسبة الظاهرة للدين الخارجي.

9.1 السياسة النقدية

في سنة 2012، قرر مجلس بنك المغرب في اجتماعه الأول في مارس تخفيض سعر الفائدة الرئيسي من 3,25% إلى 3%. وحافظ عليه عند هذه النسبة خلال بقية السنة. وقد تم اتخاذ هذه القرارات في سياق اتسم بغياب الضغوط التضخمية وانسجام التوقعات مع هدف استقرار الأسعار على المدى المتوسط وكذا بتوجه ميزان المخاطر نحو الانخفاض عند نهاية الفصل الأول وحياده خلال الفصول الثلاثة الأخيرة من السنة. ويرجع ذلك، على المستوى الخارجي، إلى ضعف الطلب الأجنبي والتراجع الطفيف لأسعار السلع الأساسية، وعلى الصعيد الداخلي إلى اعتدال الطلب وتباطؤ نمو القروض البنكية واستمرار الفارق النقدي في مستوى سلبي.

على المستوى العملي ونظرا لاتساع العجز في السيولة، ارتباطا بالأساس بتقلص احتياطيات الصرف، قام البنك بزيادة حجم تدخلاته، لاسيما بواسطة التسبيقات لمدة 7 أيام بناء على طلبات عروض، وإلى حد أقل من خلال التسبيقات لليلة واحدة والعمليات لأجل أطول. وأخذا في الاعتبار حجم حاجيات البنوك من السيولة وطابعها المستديم، قرر مجلس بنك المغرب في اجتماعه في شتنبر 2012 خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي بنقطتين مئويتين لتصل إلى 4%. وقد مكنت كل هذه الإجراءات من الحفاظ على سعر الفائدة بين البنوك في مستوى قريب عموما من سعر الفائدة الرئيسي.

1.9.1 قرارات السياسة النقدية

تشير التحليلات والتوقعات التي أنجزتها مصالح البنك على أساس البيانات المتاحة إلى نهاية الفصل الأول من السنة إلى غياب مخاطر تضخمية على المدى المتوسط. فعلى الصعيد الدولي، تدهور النشاط الاقتصادي وآفاقه في منطقة الأورو، ليساهم بذلك في استمرار ضعف الطلب الخارجي الموجه للمغرب. وداخليا، سجل كل من فجوة الناتج غير الفلاحي والفارق النقدي مستويات تدل على عدم وجود مخاطر تضخمية. في ظل هذه الظروف، ظلت توقعات التضخم إلى نهاية الفصول الستة لأفق التوقع منسجمة مع هدف استقرار الأسعار على المدى المتوسط، مع توجه ميزان المخاطر نحو الانخفاض. وفي هذا السياق، قرر مجلس البنك في اجتماعه الأول من السنة يوم 27 مارس 2012 تخفيض سعر الفائدة الرئيسي من 3,25% إلى 3%.

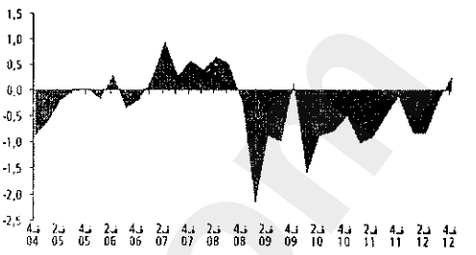
وخلال الفصول الثلاثة المتبقية من سنة 2012، ظلت الضغوط التضخمية معتدلة، في ظرفية اقتصادية صعبة. فعلى الصعيد الخارجي، بقي النشاط الاقتصادي ضعيفا في منطقة الأورو، مع تدهور وضعية المالية العمومية لبعض البلدان. وقد انعكست هذه النتائج السلبية على الطلب الأجنبي الموجه للمغرب، وساهمت، إلى جانب تباطؤ نمو الأسعار الدولية للسلع الأساسية، لاسيما الطاقية منها، في تراجع الضغوط التضخمية الخارجية.

1 بالنظر لعدم التوفر حاليا على المعطيات المتعلقة بالنسب المتوسطة المرجحة، يتم احتساب متوسط التكلفة الظاهرة على أساس نسبة فوائد الدين المدفوعة في السنة الحالية إلى مخزون الدين للسنة السابقة.

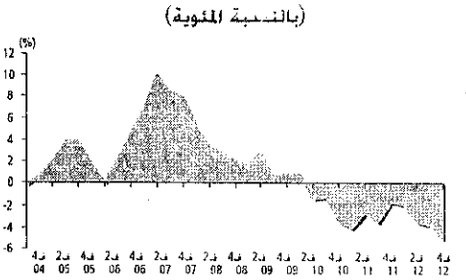
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وطنيا، واصلت فجوة الناتج غير الفلاحي مستوياتها السلبية، فيما تم الإبقاء على توقعات النمو في أقل من 3% لعام 2012 وبين 4% و5% في عام 2013، مما يدل على غياب ضغوط الطلب على الأسعار. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل تباطؤ نمو الكتلة النقدية والقروض، مما أدى إلى استمرار الفارق النقدي في مستويات سلبية، مؤكدا بالتالي غياب مخاطر تضخمية على المدى المتوسط مرتبطة بالأوضاع النقدية.

رسم بياني 1.9.1 : فجوة الناتج غير الفلاحي (بالنسبة المئوية)



رسم بياني 2.9.1 : الفارق النقدي بالقيمة الحقيقية (بالنسبة المئوية)



المصدر: بنك المغرب والمندوبية السامية للتخطيط

استنادا إلى هذه العناصر، وعلى الرغم من قيام الحكومة برفع أسعار بعض المحروقات في يونيو 2012، ظلت توقعات التضخم حتى نهاية أفق التوقع متلائمة مع هدف استقرار الأسعار على المدى المتوسط. بناء عليه وأخذا في الاعتبار وجود ميزان للمخاطر محايد على العموم، قرر مجلس البنك الإبقاء على سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير عند نسبة 3% في اجتماعاته الثلاثة المتبقية من السنة.

جدول 1.9.1 : قرارات السياسة النقدية المتخذة منذ 2008

تاريخ الدخول حيز التنفيذ	سعر الفائدة الرئيسي (سعر الفائدة على التسبيقات لسبعة أيام)	نسبة الاحتياطي الإلزامي	عمليات أخرى
2008/01/01		خفض من 16,5% إلى 15%	
2008/09/24	رفع من 3,25% إلى 3,50%		
2009/01/01		خفض من 15% إلى 12%	
2009/03/25	خفض من 3,50% إلى 3,25%		
2009/07/01		خفض من 12% إلى 10%	
2009/10/01		خفض من 10% إلى 8%	
2010/04/01		خفض من 8% إلى 6%	
2011/04/13			- إدراج شهادات الإيداع ضمن الضمانات المقبولة في عمليات السياسة النقدية - ملاءمة فترات طلب العروض مع فترات الاحتياطي الإلزامي - إخراج الحسابات على الدفتر من قاعدة حساب الاحتياطي الإلزامي
2011/09/20			- إدخال عمليات الاستحفاظ لأجل أطول -إدراج السندات الممثلة للديون الخاصة للمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة ضمن الضمانات المقبولة في عمليات السياسة النقدية
2012/03/27	خفض من 3,25% إلى3%		
2012/09/26		خفض من 6% إلى 4%	
2012/12/13			- تنفيذ أول عملية إقراض مضمون بسندات خاصة موجهة للمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة - تخفيف شروط قبول شهادات الإيداع

ونظرا لحجم حاجيات البنوك من السيولة وطابعها المستمر، كما تشير إلى ذلك التوقعات الخاصة بعوامل السيولة، قرر مجلس البنك خلال اجتماعه الثالث المنعقد في 26 شتنبر خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي بنقطتين مئويتين من 6% إلى 4%، مما مكن من ضخ 7,6 مليار درهم من السيولة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

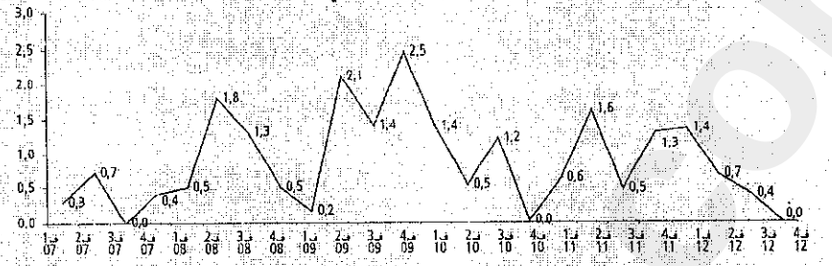
وفي ما يخص تدخلاته في السوق النقدية. فبالإضافة إلى التسبيقات لمدة 7 أيام، قام البنك بعمليات الاستحفاظ لأجل أطول[1] وأنجز للمرة الأولى عملية تخص القروض المضمونة[2].

إطار 1.9.1 : تقييم توقعات التضخم خلال سنة 2012

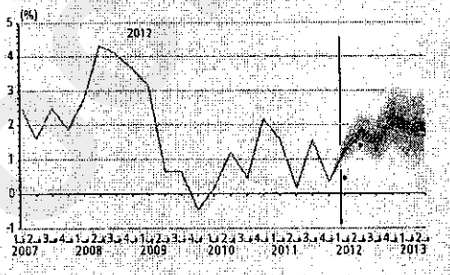
من أجل تقييم بعدي لجودة التوقعات الفصلية للتضخم، كما تم اعتمادها في التقارير حول السياسة النقدية برسم سنة 2012 يتم إجراء تحليل بناء على أخطاء التوقعات التي تقاس بالفارق المطلق[1] بين نسبة التضخم المتوقعة والنسبة الفعلية.

وتظهر النتائج الخاصة بسنة 2012 أن الفارق المطلق للتوقع بلغ 1,4 نقطة مئوية في الربع الأول من السنة، ثم عاد إلى 0,7 نقطة في الفصل الثاني و0,4 في الفصل الثالث قبل أن ينعدم في الربع الأخير.

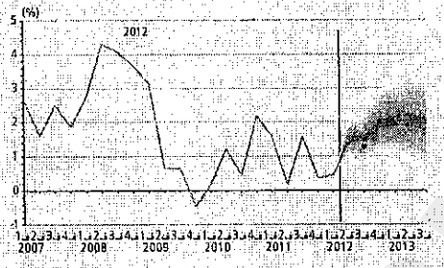
رسم بياني إ 1.1.9.1 : الانحراف المطلق للتضخم الربع السنوي ونسبة التضخم الفعلية (بالنقط المئوية)



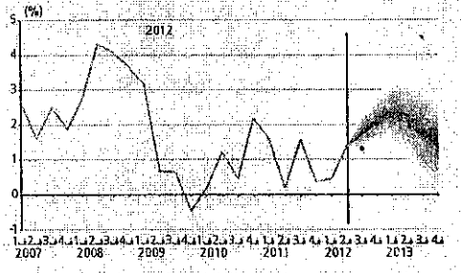
رسم بياني إ 2.1.9.1 : الرسم المروحي لمارس 2012



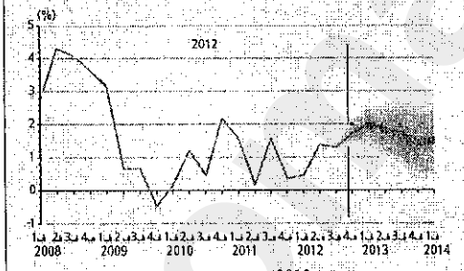
رسم بياني إ 3.1.9.1 : الرسم المروحي ليونيو 2012



رسم بياني إ 4.1.9.1 : الرسم المروحي لشتنبر 2012



رسم بياني إ 5.1.9.1 : الرسم المروحي لدجنبر 2012



ملحوظة: تشير النقط للموجودة على الرسم البياني المروحي إلى نسب التضخم على أساس سنوي خلال كل فصل من العام 2012.

1 يمكن انحراف التوقع من قياس الفارق بين القيمة المطلقة الفعلية والقيمة المتوقعة للتضخم. وتحسب هذه الأخيرة باعتماد متوسط التوقعات السنة السابقة بالنسبة للفصل المعني.

2.9.1 عمليات السياسة النقدية

ارتفعت حاجة البنوك من السيولة[1]. التي يتم حسابها في نهاية كل أسبوع. إلى 61,8 مليار درهم في المتوسط مقابل 23,7 مليار في السنة السابقة. ويعكس هذا التطور تدهور الوضعية الهيكلية لسيولة البنوك من 1,1– مليار درهم في عام 2011 إلى 41,3– مليار في سنة 2012. ويفسر أساسا بانخفاض

1 تتخذ هذه العمليات شكل اتفاقيات الاستحفاظ وتمكن من ضخ السيولة في السوق النقدية على مدى فترات أطول (عادة 3 أشهر) من فترات العمليات الرئيسية (التسبيقات لمدة 7 أيام).

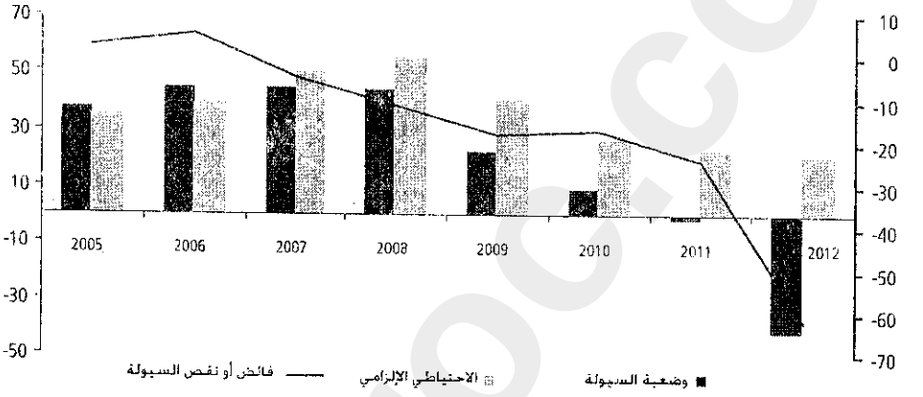
2 تتمثل هذه العمليات في تزويد البنوك بالسيولة في إطار عمليات لأجل أطول وتكون مضمونة بسندات مثلة للدين الخاصة للمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

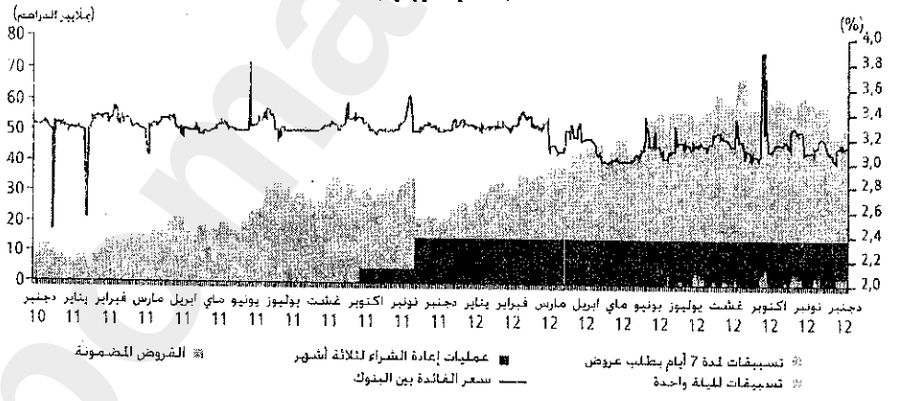
قدره 31,7 مليار درهم في صافي احتياطيات الصرف لدى بنك المغرب وارتفاع بمبلغ 9,2 مليار في التداول النقدي. بالموازاة مع ذلك، تقلص مبلغ الاحتياطي الإلزامي من 22,6 مليار درهم في 2011 إلى 20,5 مليار في متوسط نهاية الأسبوع، خصوصا بعد قرار مجلس البنك خفض نسبته من 6% إلى 4% ابتداء من 26 شتنبر.

ولمواجهة العجز في السيولة، قام بنك المغرب بزيادة حجم تدخلاته من 24 مليار درهم في عام 2011 إلى 62 مليار، منها 46,8 مليار على شكل تسبيقات لمدة 7 أيام بناء على طلبات عروض. وتم ضخ المبلغ الباقي من خلال اتفاقيات إعادة الشراء لمدة ثلاثة أشهر والتسبيقات لليلة واحدة وكذا عملية همت قروض مضمونة بسندات خاصة تصدرها المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة بمبلغ وصل إلى 2,4 مليار درهم.

رسم بياني 3.9.1 : الوضعية الهيكلية للسيولة ومبلغ الاحتياطي الإلزامي
(متوسط نهاية الأسبوع بملايير الدراهم)



رسم بياني 4.9.1 : تدخلات بنك المغرب ومتوسط سعر الفائدة المرجح في السوق ما بين البنوك
(معطيات يومية)

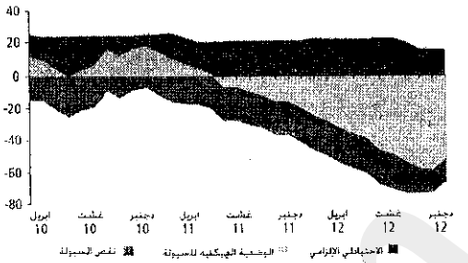


ويشير تحليل تطور السيولة البنكية خلال السنة إلى عجز بلغ في المتوسط 52,2 مليار درهم في الأشهر الستة الأولى. ويرجع أساسا إلى انخفاض بمقدار 27,4 مليار في صافي احتياطيات الصرف لدى بنك المغرب. وخلال هذه الفترة، كانت تدخلات البنك تتم على الخصوص عبر التسبيقات لمدة 7 أيام بناء على طلب عروض بمبلغ متوسط وصل إلى 37,3 مليار درهم. وظل المبلغ الجاري لعمليات إعادة التمويل لأجل طويل مستقرا في 15 مليار درهم من خلال اتفاقيات إعادة الشراء.

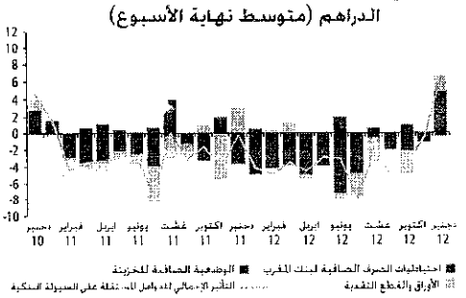
1 تمثل حاجة البنوك من السيولة الفارق بين الوضعية الهيكلية للسيولة البنكية ومبلغ الاحتياطي الإلزامي. وعندما يكون هذا الفارق إيجابيا، يكون ثمة فائض في السيولة. وتطابق الوضعية الهيكلية للسيولة البنكية النتيجة الصافية لتأثير العوامل المستقلة على سيولة البنوك. وتحسب على النحو التالي: الوضعية الهيكلية للسيولة البنكية = صافي احتياطيات الصرف لدى بنك المغرب - الوضعية الصافية للخزينة + صافي العوامل الأخرى - التداول النقدي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 5.9.1 : وضعية السيولة ومبلغ الاحتياطي الإلزامي (متوسط نهاية الأسبوع بملايير الدراهم)



رسم بياني 6.9.1 : مساهمة العوامل المستقلة في التغير الشهري للوضعية الهيكلية للسيولة البنكية بملايير الدراهم (متوسط نهاية الأسبوع)



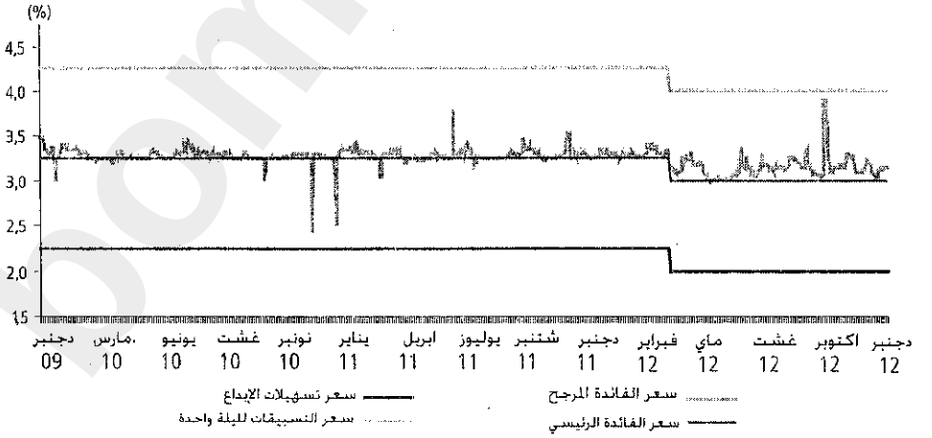
وخلال الفترة من يوليوز إلى نونبر 2012، ارتفعت حاجة البنوك من السيولة إلى 72,4 مليار درهم في المتوسط، لتعكس بذلك استمرار تقلص صافي احتياطيات الصرف لدى بنك المغرب وزيادة التداول النقدي بمناسبة العطلة الصيفية وشهر رمضان وعيد الأضحى. في ظل هذه الظروف، قام البنك برفع حجم تدخلاته إلى 73,1 مليار درهم في المتوسط، لاسيما من خلال التسبيقات لمدة 7 أيام بمبلغ متوسط وصل إلى 57,3 مليار درهم. كما تدخل أحيانا باستخدام التسبيقات لليلة واحدة، فيما ظل المبلغ الجاري لعمليات إعادة التمويل لأجل طويل مستقرا في 15 مليار درهم.

غير أن شهر دجنبر سجل تراجعا نسبيا في نقص السيولة إلى 67 مليار درهم بفعل ارتفاع صافي احتياطيات الصرف لدى بنك المغرب، بعد لجوء الخزينة إلى الاقتراض الخارجي، وانخفاض التداول النقدي. وبالإضافة إلى الأدوات التقليدية، قام البنك خلال هذا الشهر، ولأول مرة، بعملية قروض مضمونة.

3.9.1 تطور أسعار الفائدة

على إثر خفض سعر الفائدة الرئيسي من 3,25% إلى 3% في مارس 2012، بلغ متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق ما بين البنوك 3,19% في المتوسط، بانخفاض قدره 10 نقط أساس مقارنة مع سنة 2011. وناهز 3,30% في الربع الأول و3,15% خلال بقية السنة، أما تقلبه[1]، فقد ظل شبه مستقر من سنة لأخرى، إذ بلغ انحرافه المعياري 8 نقط أساس.

رسم بياني 7.9.1 : تطور متوسط سعر الفائدة المرجح في السوق ما بين البنوك (معطيات يومية)

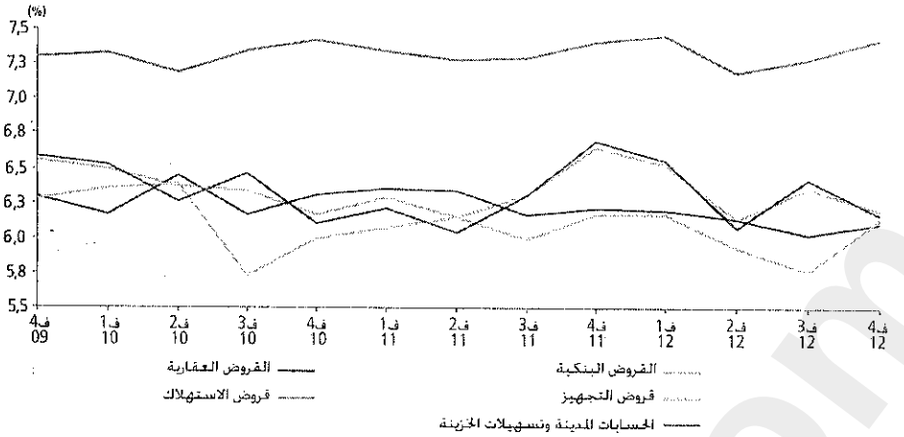


وفي ما يخص أسعار الفائدة على القروض، تشير نتائج البحث الفصلي لبنك المغرب لدى البنوك إلى أن متوسط سعر الفائدة المرجح انخفض بتسع نقط أساس مقارنة مع السنة السابقة ليبلغ 6,29% في المتوسط خلال العام 2012.

1 يتم قياس تقلب سعر الفائدة بين البنوك بناء على التطور التاريخي لانحرافه المعياري.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 8.9.1 : تطور أسعار الفائدة على القروض حسب الغرض



ويغطي التراجع الطفيف للمتوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض انخفاضا من 6,10% إلى 6% بالنسبة لقروض التجهيز ومن 6,28% إلى 6,11% في القروض العقارية ومن 6,38% إلى 6,29% في تسهيلات الخزينة. بينما بقيت أسعار الفائدة على قروض الاستهلاك مستقرة في حوالي 7,33%.

ويظهر تحليل تطور أسعار الفائدة على القروض خلال السنة أن تأثرها بخفض سعر الفائدة الرئيسي تم بعد فترة تراوحت من فصل إلى فصلين. وفي نهاية السنة. تم تسجيل زيادة في أسعار الفائدة المطبقة على كافة فئات القروض. باستثناء تسهيلات الخزينة.

جدول 2.9.1 : تطور أسعار الفائدة على القروض

	2011					2012				
	فصل 1	فصل 2	فصل 3	فصل 4	2011*	فصل 1	فصل 2	فصل 3	فصل 4	2012*
حسابات مدينة وتسهيلات الخزينة	6,22	6,05	6,31	6,69	6,38	6,56	6,08	6,41	6,17	**6,29**
قروض التجهيز	6,08	6,15	6,00	6,16	6,10	6,16	5,93	5,76	6,14	**6,00**
القروض العقارية	6,35	6,34	6,17	6,22	6,28	6,19	6,13	6,03	6,10	**6,11**
قروض الاستهلاك	7,34	7,28	7,30	7,40	7,33	7,46	7,19	7,28	7,42	**7,33**
مجموع القروض البنكية	**6,29**	**6,15**	**6,31**	**6,65**	**6,38**	**6,52**	**6,13**	**6,35**	**6,20**	**6,29**

* المعدلات المرجحة بالقروض الموزعة

المصدر : البحث الفصلي الذي يجريه بنك المغرب لدى البنوك

يبين تحليل أسعار الفائدة التي تمنحها البنوك على الودائع أن متوسط سعر الفائدة المرجح على الودائع لمدة 6 أشهر و12 شهرا تزايد بتسع نقط أساس ليصل إلى 3,71% في المتوسط. ويعكس هذا التطور ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع لمدة 6 أشهر بمقدار 18 نقطة أساس والودائع لمدة 12 شهرا بمقدار 6 نقط. لتصل على التوالي إلى 3,50% و3,85% في المتوسط خلال سنة 2012. أما سعر الفائدة الأدنى الممنوح على الحسابات على الدفتر لدى البنوك. والذي تتم مقايسته بمتوسط سعر الفائدة المرجح لسندات الخزينة لمدة 52 أسبوعا. فقد ارتفع بشكل طفيف إلى 3%.

جدول3.9.1 : سعر الفائدة على الودائع والحسابات على الدفتر* (بالنسبة المئوية)

	2009	2010	2011	2012				
				فصل 1	فصل 2	فصل 3	فصل 4	السنة
الودائع لمدة 6 أشهر	3,46	3,31	3,32	3,50	3,45	3,50	3,55	3,50
الودائع لمدة 12 شهرا	3,79	3,72	3,79	3,90	3,83	3,83	3,85	3,85
الودائع لمدة 6 و 12 شهرا	3,66	3,56	3,62	3,70	3,68	3,71	3,73	3,71
الحسابات على الدفتر	3,20	2,97	2,97	2,97	2,97	3,04	3,04	3,00

* المعدلات المرجحة بالمبالغ الجارية للودائع

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وسجلت أسعار الفائدة في السوق الأولية لسندات الخزينة منحى تصاعديا على العموم، لاسيما بفعل نقص السيولة في السوق وتزايد الاحتياجات التمويلية للخزينة. فقد شهدت جميع فئات السندات زيادات تتراوح بين 2 و59 نقطة أساس.

جدول 4.9.1 : أسعار الفائدة على سندات الخزينة في السوق الأولية*

	2009	2010	2011	2012			
				فصل 1	فصل 2	فصل 3	فصل 4	السنة
أسعار الفائدة على سندات الخزينة لأجل قصير								
21 يوما	3,48	3,37	3,28	-	-	-	-	-
24 يوما	-	-	-	-	-	-	3,71	3,71
35 يوما	-	-	-	-	-	-	3,78	3,78
39 يوما	-	-	-	3,38	-	-	-	3,38
43 يوما	-	-	-	-	-	3,48	-	3,48
44 يوما	-	-	-	-	3,22	3,59	-	3,41
45 يوما	-	-	-	-	-	-	3,97	3,97
13 أسبوعا	3,33	3,36	3,31	3,42	3,21	3,31	3,40	3,33
26 أسبوعا	3,38	3,42	3,33	3,55	3,39	3,42	3,57	3,48
52 أسبوعا	3,45	3,54	3,47	3,65	3,53	3,74	3,84	3,69
أسعار الفائدة على سندات الخزينة لأجل متوسط وطويل								
سنتان	3,60	3,68	3,64	3,89	3,71	3,93	4,24	3,94
5 سنوات	3,79	3,90	3,86	4,05	4,00	4,32	4,53	4,22
10 سنوات	-	4,17	4,14	4,32	4,29	4,51	4,84	4,49
15 سنة	-	4,34	4,36	4,46	4,52	4,74	5,08	4,70
20 سنة	-	4,45	4,42	-	-	5,01	-	5,01
30 سنة	-	-	-	5,02	-	-	-	5,02

(*) متوسط حسابي

وعلى غرار التوجه الذي ميز السوق الأولية، ارتفعت عائدات كافة فئات السندات في السوق الثانوية، باستثناء الهبوط الخفيف الذي شهدته بعض الفئات بين الفصلين الأول والثاني من السنة، ارتباطا على الخصوص بخفض سعر الفائدة الرئيسي.

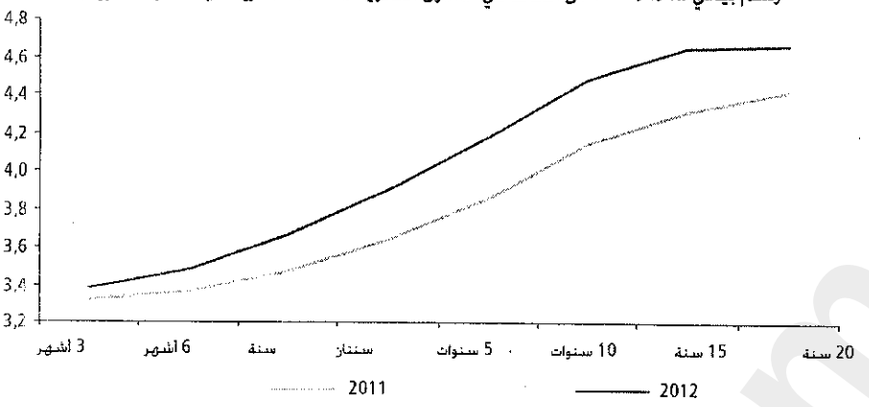
جدول 5.9.1 : أسعار الفائدة على سندات الخزينة في السوق الثانوية*

	2009	2010	2011	2012			
				فصل 1	فصل 2	فصل 3	فصل 4	السنة
أسعار الفائدة على سندات الخزينة لأجل قصير								
13 أسبوعا	3,36	3,38	3,31	3,43	3,29	3,35	3,43	3,38
26 أسبوعا	3,39	3,43	3,36	3,51	3,37	3,46	3,56	3,48
52 أسبوعا	3,48	3,55	3,47	3,63	3,53	3,69	3,81	3,66
أسعار الفائدة على سندات الخزينة لأجل متوسط وطويل								
سنتان	3,60	3,69	3,64	3,85	3,71	3,90	4,14	3,90
5 سنوات	3,81	3,90	3,86	4,04	3,98	4,19	4,51	4,18
10 سنوات	4,11	4,17	4,14	4,29	4,28	4,50	4,81	4,47
15 سنة	4,48	4,35	4,31	4,48	4,49	4,68	4,94	4,65
20 سنة	4,50	4,45	4,42	4,55	4,56	4,69	4,84	4,66

(*) متوسط حسابي

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 9.9.1: منحنى العائد في السوق الثانوية لسندات الخزينة (بالنسبة المئوية)



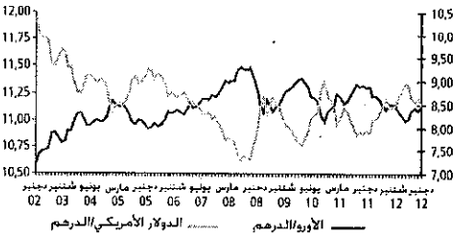
4.9.1 أسعار الصرف

في سنة 2012، ارتفعت قيمة العملة الوطنية بنسبة 1,42% مقابل الأورو، بينما انخفضت بنسبة 6,24% مقابل الدولار الأمريكي و5,17% إزاء الجنيه الإسترليني و0,71% مقابل الفرنك السويسري.

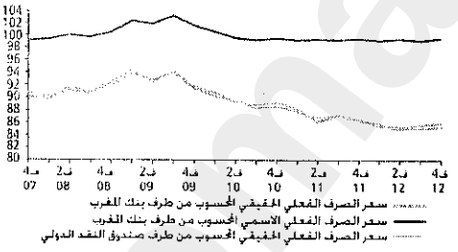
وبالمقارنة بعملات أهم البلدان الصاعدة، سجلت العملة الوطنية ارتفاعا بنسبة 8,7% أمام الريال البرازيلي و6,85% مقابل الروبية الهندية و0,54% مقابل الليرة التركية، فيما انخفضت قيمتها بنسبة 9,17% مقابل اليوان الصيني.

في هذا السياق، ظل سعر الصرف الفعلي الاسمي للدرهم، الذي يحسب على أساس سلة مكونة من عملات أهم البلدان الشريكة والمنافسة للمغرب، دون تغيير تقريبا عن العام السابق. وسجل سعر الصرف الفعلي الحقيقي انخفاضا بنسبة 1,6% في المتوسط، بسبب فارق التضخم الذي كان عموما في صالح المغرب.

رسم بياني 10.9.1 : سعر الصرف الخاص بالتحويل (متوسط شهري)



رسم بياني 11.9.1 : سعر الصرف الفعلي الاسمي والحقيقي للدرهم (2000: سنة أساس)



المصادر : بنك المغرب وصندوق النقد الدولي

10.1 النقد والائتمان

في سياق اتسم بتباطؤ النشاط الاقتصادي وتدهور وضعية الحسابات الخارجية، تواصل اعتدال الإنشاء النقدي خلال سنة 2012. حيث ارتفع المجمع م3[1] بنسبة 4,5% بدل 6,4% سنة 2011 و7,1% في المتوسط خلال السنوات الخمس الأخيرة. ويعكس هذا التطور تباطؤ وثيرة القروض البنكية والديون على الإدارة المركزية وكذا تراجع صافي الاحتياطيات الدولية.

وتزايدت حدة التراجع الأساسي لوتيرة نمو القروض البنكية، المسجل منذ سنة 2008، حيث ارتفع جاري القروض بنسبة 4,6% مقابل 10,6% سنة من قبل. وقد هم هذا التراجع كافة فئات القروض، لا سيما الموجهة منها

1 يشمل المجمع م3، الذي يمثل الكتلة النقدية بمعناها الواسع، العملة الائتمانية والنقود الكتابية والتوظيفات تحت الطلب وباقي الأصول المشابهة، بما فيها على الخصوص التوظيفات لأجل وحصيلات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة النقدية والودائع بالعملات الأجنبية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

للتجهيز، والتي عرفت أول انخفاض لها منذ سنة 2004، ارتباطا بتقلص وتيرة الاستثمارات وكذا القروض العقارية، التي تدنت وتيرة نموها من 10,2% إلى 6,1%، مما يعكس على الخصوص تباطؤ نمو عدد المعاملات العقارية.

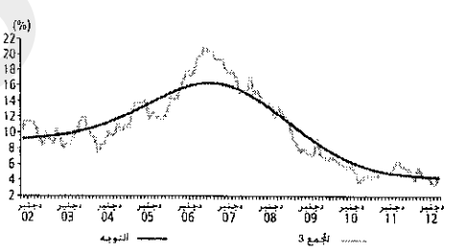
ومع تنامي حاجيات الخزينة إلى التمويل، ارتفعت الديون على الإدارة المركزية بنسبة 22,8%. ومع ذلك، يبقى هذا المستوى أدنى من 25,8% المسجل سنة 2011 .

ومن جهة أخرى، تراجع جاري الاحتياطيات الدولية الصافية بنسبة 16,7% ليصل إلى 144,7 مليار درهم، أي حوالي 4 أشهر ويومين من واردات السلع والخدمات، مقابل 5 أشهر و6 أيام سنة من قبل. ويعزى هذا الانخفاض إلى تفاقم العجز التجاري وكذا انخفاض عائدات الأسفار وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج.

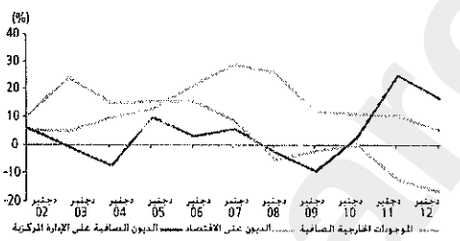
1.10.1 المجمع م3

تزايد المجمع م3 في سنة 2012 بنسبة 4,5% بدل 6,4% سنة 2011، مما يعكس على الخصوص تباطؤ وتيرة نمو الديون على الاقتصاد من 10,4% إلى 5,1% وكذا إيقاع ارتفاع الديون الصافية على الإدارة المركزية من 25,8% إلى 22,8% بالإضافة إلى تراجع صافي الاحتياطيات الدولية بواقع 16,7%. وبالمقابل، تزايدت الموارد ذات المصدر غير النقدي[2] بنسبة 7% مقابل 10,5% سنة 2011. وفي هذه الظروف، وبالنظر لارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي بنسبة 3,2%، وصلت سرعة تداول النقد[3] إلى 0,83، وهو مستوى قريب من المعدل المسجل منذ سنة 2007.

رسم بياني 1.10.1 : النمو السنوي للمجمع م3



رسم بياني 2.10.1 : التطور السنوي لأبرز مقابلات المجمع م3



يبرز تحليل التطور خلال السنة أن نمو المجمع م3 على أساس سنوي بلغ 5,2% في المتوسط خلال النصف الأول. يغطي هذا التطور نموا بواقع 42,4% في الديون الصافية على الإدارة المركزية وارتفاعا بنسبة 8,5% في الموارد غير النقدية وانخفاضا بنسبة 15,1% في صافي الاحتياطيات الدولية. وخلال النصف الثاني من السنة، تراجعت وتيرة نمو الكتلة النقدية إلى 4,2%، لا سيما بفعل تفاقم انخفاض صافي الاحتياطيات الدولية وتباطؤ وتيرة نمو الائتمان البنكي والديون الصافية على الإدارة المركزية.

2.10.1 مكونات المجمع م3

العملة الائتمانية

تزايدت العملة الائتمانية بنسبة 3,4% في سنة 2012 بعد تسجيلها 9,4% سنة من قبل، لتساهم بواقع 0,6 نقطة مئوية في تزايد الكتلة النقدية. وخلال الأشهر الستة الأولى، تنامت بنسبة 6,9% في

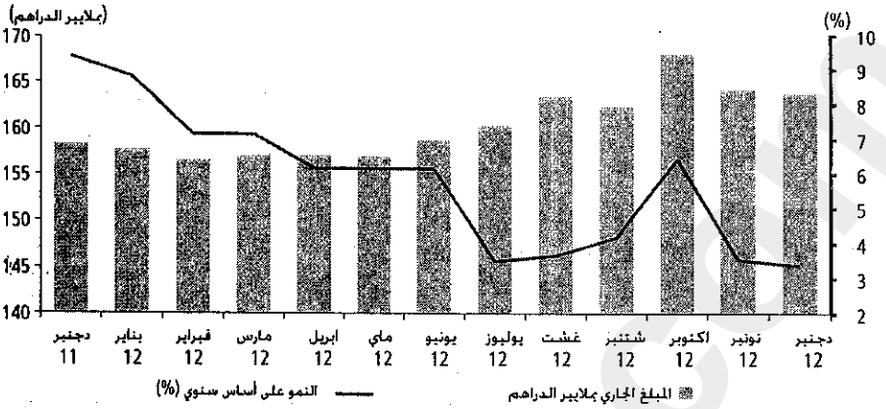
2. تشمل الموارد غير النقدية، التي يؤدي ارتفاعها إلى تقليص السيولة على الكتلة النقدية، رأسمال مؤسسات الإيداع واحتياطياتها والتعهدات غير النقدية لباقي مؤسسات الإيداع لا سيما الودائع المجمدة وودائع الضمان، والديون الثانوية وشهادات الإيداع التي تفوق مدتها المتبقية سنتين وكذا سندات الدين.

3. يقصد بسرعة تداول النقد عدد المرات التي استعملت فيها نفس الوحدة النقدية في المعاملات التي تم إنجازها خلال فترة معينة. يتم قياس هذه السرعة بحساب الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي منسوبا إلى المجمع م3.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المتوسط، مقابل 8,1% خلال نفس الفترة من سنة 2011. وفي النصف الثاني من السنة، وباستثناء النمو المسجل في نهاية أكتوبر ارتباطا بعيد الأضحى، بلغت نسبة نمو التداول النقدي 4,1% في المتوسط، مقابل 9,5% في نفس الفترة من سنة 2011.

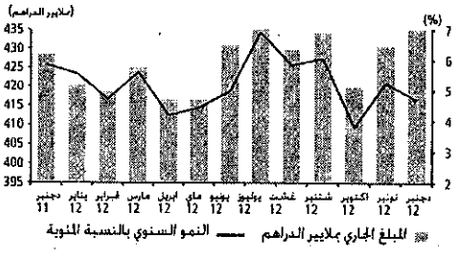
رسم بياني 3.10.1 : تطور التداول النقدي



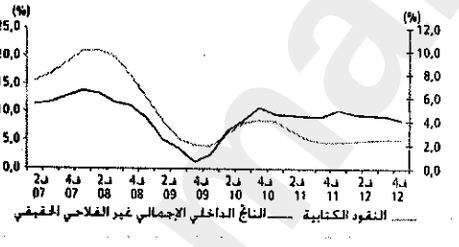
النقود الكتابية

في نهاية سنة 2012، تراجع نمو النقود الكتابية من 5,8% إلى 4,7%، مما يعكس على الخصوص تباطؤ النشاط الاقتصادي. وبلغت مساهمته في النمو النقدي 2,1 نقطة مئوية، مقابل 2,7 نقطة سنة من قبل. ويشمل هذا التطور تباطؤا من 4,4% إلى 3,1% في وتيرة نمو الودائع تحت الطلب الخاصة بالشركات غير المالية الخاصة ومن 8,8% إلى 4,6% بالنسبة لمثيلاتها الخاصة بالأسر.

رسم بياني 4.10.1 : تطور النقود الكتابية



رسم بياني 5.10.1 : النمو السنوي للنقود الكتابية وللناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي (متوسط متحرك لأربع فصول)



حافظ تطور النقود الكتابية خلال السنة على توجهه الفصلي المعتاد. وهكذا، سجلت ارتفاعات شهرية في نهاية كل فصل، ارتباطا على الخصوص بتكوين المقاولات لدفعات على الحساب من أجل أداء الضريبة على الشركات. وعلى أساس سنوي، تزايدت بمعدل 4,9% خلال النصف الأول من السنة، مقابل 6,3% خلال الفصل الثالث، قبل الانخفاض إلى 4,6% خلال الفصل الأخير. ويبقى هذا التوجه متماشيا مع نمو الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي الذي انتقل من 4,2% خلال النصف الأول من السنة إلى 4,4% ثم 3,7% خلال الفصلين الأخيرين.

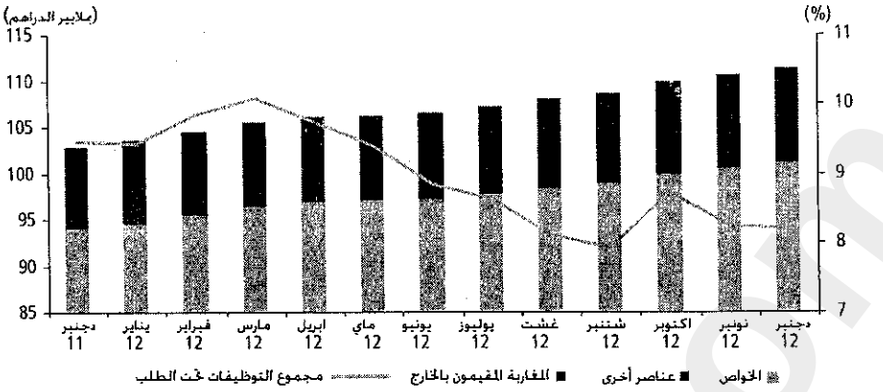
التوظيفات تحت الطلب

سجلت التوظيفات تحت الطلب نموا بنسبة 8,2% خلال سنة 2012 مقابل 9,5% سنة 2011، لتساهم بواقع 0,9 نقطة مئوية في نمو الكتلة النقدية، مقابل نقطة واحدة سنة من قبل. ويعزى هذا التباطؤ الطفيف إلى الأثر المزدوج لتباطؤ النشاط الاقتصادي وتقلص نسب الفائدة بالقيمة الحقيقية الخاصة بهذه الفئة من التوظيفات.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وكانت الأسر أكبر مساهم في نمو التوظيفات تحت الطلب، بواقع 7 نقط بالنسبة للأفراد المقيمين ونقطة مئوية واحدة بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج.

رسم بياني 6.10.1 : تطور التوظيفات تحت الطلب

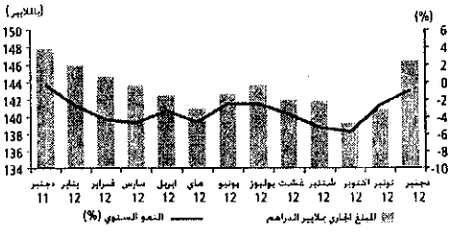


أصول نقدية أخرى

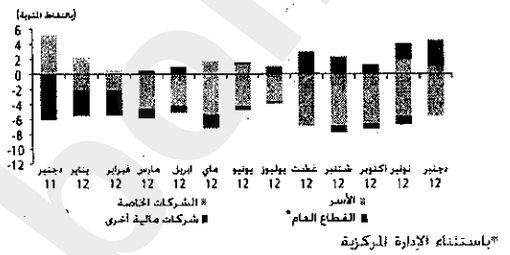
سجلت الأصول النقدية الأخرى، المدرجة ضمن التجمع النقدي م3، ارتفاعا بلغ 3,5% مقابل 4,5% سنة 2011، على إثر تباطؤ وتيرة تزايد الودائع بالعملات الأجنبية وشهادات الإيداع وتدني الودائع لأجل وسندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية .

وتقلصت الودائع لأجل بنسبة 0,9%، ارتباطا على الخصوص بتراجع بواقع 27,1% في موجودات المقاولات غير المالية الخاصة، الذي عوض بشكل كبير نمو ودائع القطاع العمومي بنسبة 35,9%. ويبرز تحليل التطور خلال السنة أن جاري الحسابات لأجل انخفض بشكل شبه متواصل على أساس شهري خلال الأشهر الخمسة الأولى من السنة، قبل أن يرتفع خلال شهري يونيو ويوليوز، ثم يعاود الانخفاض في ما بعد بوتيرة أكثر حدة حتى شهر أكتوبر، مما يعكس تدني الودائع سواء بالنسبة للمقاولات غير المالية الخاصة أو الأسر، وخلال الشهرين الأخيرين من السنة، تباطأ الانخفاض، لا سيما بفعل تنامي موجودات القطاع العمومي.

رسم بياني 7.10.1 : تطور الودائع لأجل



رسم بياني 8.10.1 : مساهمة القطاعات المؤسساتية في نمو الودائع لأجل على أساس سنوي

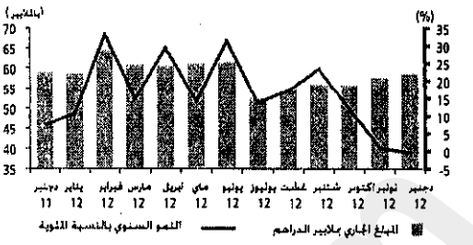


*باستثناء الإدارة المركزية

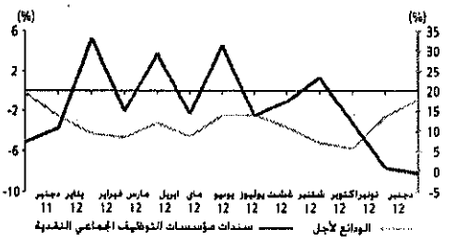
ومن جهة أخرى، سجل جاري سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية انخفاضا طفيفا بلغ 0,4% مقابل ارتفاع بنسبة 7,3% سنة من قبل. ويبرز تحليل التطور خلال السنة ارتفاعا بنسبة 22,5% في هذه السندات في المتوسط خلال النصف الأول من السنة. أما في النصف الثاني، فقد تراجعت نسبة النمو إلى 12,2%، خصوصا بسبب أثر المفاضلة التي كانت لصالح الودائع لأجل في نهاية السنة. ومن جهة أخرى، ارتفعت الودائع بالعملات الأجنبية بنسبة 17,1% مقابل 26,2% سنة 2011، بفعل تباطؤ نمو ودائع المقاولات غير المالية الخاصة. أما شهادات الإيداع ذات المدة المتبقية التي تقل عن أو تساوي سنتين، فقد تباطأت وتيرة نموها من 48,5% إلى 28,5%.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 9.10.1 : تطور سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية



رسم بياني 10.10.1 : نمو سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية والودائع لأجل



جدول 1.10.1: تطور مكونات الجمع النقدي م 3

	الإجمالي	النقود الكتابية	النقود النقابية	أجل وبإخطار مسبق	الإجمالي
	المبالغ الجارية في نهاية دجنبر (بملايير الدراهم)				
2007	120,0	337,1	72,4	176,3	705,9
2008	128,1	360,8	79,9	231,2	799,9
2009	136,7	388,7	87,3	243,2	856,0
2010	144,7	404,8	94,0	248,4	891,9
2011	158,3	428,5	102,9	259,6	949,3
2012	163,6	448,5	111,4	268,7	992,2
	الحصة ضمن الجمع م3 بالنسبة المئوية				
2007	17,0	47,8	10,3	25,0	100,0
2008	16,0	45,1	10,0	28,9	100,0
2009	16,0	45,4	10,2	28,4	100,0
2010	16,2	45,4	10,5	27,8	100,0
2011	16,7	45,1	10,8	27,3	100,0
2012	16,5	45,2	11,2	27,1	100,0
	التغيرات بالنسبة المئوية				
2007	10,0	22,1	10,7	17,6	17,5
2008	6,7	7,0	10,3	31,1	13,3
2009	6,7	7,7	9,3	5,2	7,0
2010	5,9	4,1	7,7	2,1	4,2
2011	9,4	5,8	9,5	4,5	6,4
2012	3,4	4,7	8,2	3,5	4,5

* تتكون باقي الأصول النقدية من الأصول التي تحمل مواصفات سيولة أقل و/أو خطر خسارة في رأس المال يكون أكبر نسبيا مقارنة بالعملة الائتمانية والنقود الكتابية والتوظيفات تحت الطلب. وتضم هذه الأصول على الخصوص الحسابات لأجل والسندات ذات استحقاق ثابت. والودائع بالعملة. والقيم المسلمة للاستحفاظ وشهادات الإيداع التي تقل مدتها المتبقية عن أو تساوي سنتين. وسندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية. وكذا الودائع لأجل لدى الخزينة العامة للملكة.

3.10.1 الائتمان والديون على الإدارة المركزية وصافي الاحتياطيات الدولية

بعد ارتفاع بنسبة 10,4% سنة 2011، تباطأ نمو الديون على الاقتصاد ليصل إلى 5,1%. وتساهم بواقع 4,2 نقطة مئوية في تزايد الكتلة النقدية مقابل 8,4 نقطة سنة من قبل. وبالمثل، سجلت الديون الصافية على الإدارة المركزية ارتفاعا بنسبة 22,8% مقابل 25,8% سنة من قبل، مساهمة بواقع 2,5 نقطة مئوية في نمو الجمع النقدي م3. وبالمقابل، تراجع صافي الاحتياطيات الدولية بنسبة 16,7% وساهمت بشكل سلبي، للسنة الثانية على التوالي، بما قدره 3 نقط مئوية في نمو الكتلة النقدية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول 2.10.1 : تطور مقابلات الكتلة النقدية م 3

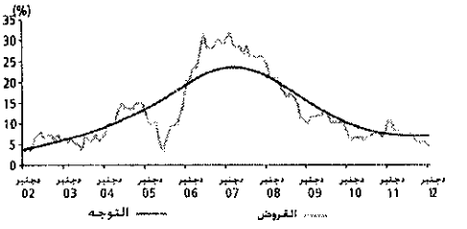
	نهاية 2010		نهاية 2011		نهاية 2012	
بملايير الدراهم	المبلغ الجاري	المبلغ الجاري	التغيرات %	المبلغ الجاري	التغيرات %
أ. الاحتياطيات الدولية الصافية	194 605	173 843	-10,7	144 736	-16,7
ب. الديون الصافية على الإدارة المركزية	81 218	102 143	25,8	125 402	22,8
ج. التمويلات المقدمة للاقتصاد	715 247	789 826	10,4	829 964	5,1
بما فيها القروض البنكية	621 486	687 333	10,6	719 201	4,6
د.موارد ذات طابع غير نقدي	130 645	144 318	10,5	154 357	7,0
هـ. عناصر صافية أخرى	17 688	17 316	-2,1	2 466	-85,8
و. مقابلات الودائع لدى الخزينة	49 128	45 109	-8,2	48 898	8,4
مجموع المقابلات*	891 866	949 287	6,4	992 176	4,5

مجموع المقابلات = (أ+ب+ج-د-هـ+و)

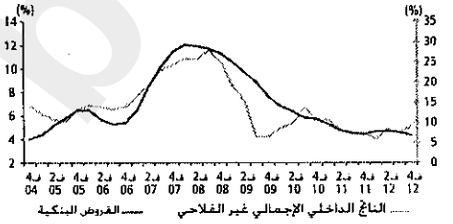
القروض البنكية

تباطأت وتيرة نمو القروض البنكية حيث انتقلت من 10,6% سنة 2011 إلى 4,6%. لتواصل المنحى شبه المستمر الذي لوحظ منذ سنة 2008. ويفسر هذا التطور، من جهة، بتباطؤ النشاط الاقتصادي واستمرار الشكوك المحيطة بآفاق تطوره ومن جهة أخرى بارتفاع حاجة القطاع البنكي البنيوية إلى السيولة بسبب تفاقم عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات. فقد انتقل نقص السيولة من 23,7 إلى 61,8 مليار درهم. وهذا المعطى تؤكده نتائج الاستقصاء حول شروط منح القروض، الذي أظهر في سنة 2012 استمرار تشديد البنوك لسياسة منح القروض، منذ سنة 2009، موازاة مع تدني الطلب على القروض، لا سيما من جانب المقاولات. وفي هذه الظروف، بقيت نسبة جاري القروض البنكية إلى الناتج الداخلي الإجمالي الإسمي شبه مستقرة في حوالي 87%.

رسم بياني 11.10.1 : النمو السنوي للقروض البنكية



رسم بياني 12.10.1 : التطورات السنوية للقروض البنكية والناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي (المتوسط المتحرك لأربع فصول)

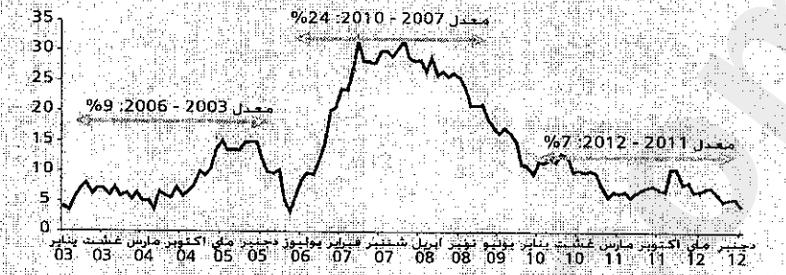


Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إطار 1.10.1: تباطؤ وتيرة نمو القروض البنكية - تفسير باستعمال نموذج للاختلال

تباطأت الوتيرة السنوية لنمو القروض البنكية بشكل متواصل منذ النصف الثاني من سنة 2008، ما يعكس بشكل كبير وجود تعديل نحو الانخفاض، بعد فترة اتسمت بتوسع قوي ما بين سنة 2007 وبداية سنة 2008. وخلال الأشهر الأخيرة، كان تباطؤ الائتمان قويا بشكل ملموس، حيث بلغت نسبة نموه 4,6% في دجنبر 2012، بعد مستوى أقصى بلغ 31,7% في يناير 2008 وارتفاع متوسط يزيد من 22% ما بين سنتي 2007 و2009. وقد هم هذا النوجه مجموع فئات القروض، الموجهة منها إلى القطاع الخاص وكذا العمومي.

رسم بياني إ 1.1.10.1 : تطور القروض البنكية على أساس سنوي (%)



وبغية فهم تطور سوق القروض بالمغرب ومعرفة الاختلالات التي قد يشهدها، أجرت مصالح البنك دراسة اعتمدت على منهجية الاقتصاد القياسي التي اقترحها مادالا وبيلسون (1974) والتي تتمثل في تقدير نموذج معين، يسمى نموذج الاختلال، قصد التعرف على مصدر تباطؤ القروض أو تراجعها. وتتمثل مزايا هذا النوع من النماذج في السماح بإجراء تقدير متزامن، عن طريق معادلتي سلوك، تتعلقان بعرض القروض والطلب عليها، وهما متغيران غير ملحوظين، حيث إن الحد الأدنى ما بين الكميتين هو حجم القروض الذي تمت ملاحظته فعليا، وبالنسبة للمغرب، تم تقدير نموذج الاختلال، باستخدام بيانات فصلية، والمواصفات التي تم اعتمادها بالنسبة لمعادلات الطلب C_t^d والعرض C_t^s هي كالتالي:

$$C_t^d = \alpha_0 + \alpha_1 PIBNA_t + \alpha_2 TIB_t + \alpha_3 ratiopit_t + \alpha_4 IPAI_t + \varepsilon_{1t} \qquad \varepsilon_{1t} \rightarrow N(0, \sigma_1)$$

$$C_t^s = \beta_0 + \beta_1 Cap_t + \beta_2 TIB_t + \beta_3 ratiosouffr_t + \beta_4 IPAI_t + \varepsilon_{2t} \qquad \varepsilon_{2t} \rightarrow N(0, \sigma_2)$$

$$C_t = \text{Min}(C_t^s, C_t^d)$$

حيث C_t^d و C_t^s تمثلان الكميات غير الملحوظة المطلوبة والمعروضة على التوالي في سوق القروض بالقيمة الحقيقية، وα_i وβ_i الأبعاد التي ينبغي تقديرها و ε_{it} المتبقيات. أما المعادلة الثالثة، فهي تضغط على النظام بحيث يكون الحد الأدنى بين عرض القروض والطلب عليها متطابقا مع حجم القروض الذي تمت ملاحظته Ct.

وفي المواصفة السابقة، يعد عرض القروض رهينا بشكل أساسي بسعر الفائدة الذي تتم مقاربته من خلال سعر الفائدة المتوسط المرجح في السوق القائمة بين البنوك بالقيمة الحقيقية (TIB). أما المحدد الثاني لعرض القروض، فهو طاقة العرض (CAP) التي تحسب باعتبارها الفرق ما بين الودائع البنكية والاحتياطي النقدي (بالقيمة الحقيقية)، الذي يجب أن يكون معامله إيجابيا. كما تم إدخال مؤشر أسعار الأصول العقارية (IPAI) قصد معرفة أثر قيمة الضمانة التي تطلبها البنوك عند توزيع القروض. فارتفاعها سيؤدي إلى تنامي الثروة الصافية للمقترضين وانخفاض مكافأة المخاطرة وتزايد عرض البنوك من القروض. وأخيرا، فمتغير الديون المعلقة الأداء (ratiosouffr)، الذي يعد مؤشرا على ملاءة الزبناء ويجدده بشكل كبير النشاط الاقتصادي والشكوك المحيطة به، سيكون له أثر سلبي على توزيع القروض.

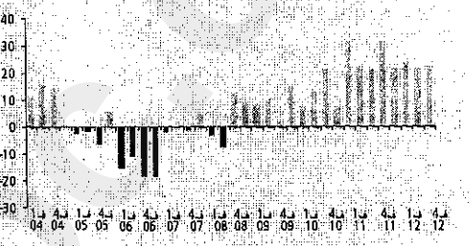
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وفي ما يخص الطلب، يفسر القرض بسعر الفائدة الحقيقي، الذي يمثل كلفة التمويل بالنسبة للمقاولات والأسر، والذي يجب أن يكون معامله سلبيا. كما يحدده النشاط الاقتصادي الذي يقاس بالناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي الحقيقي **(PIBNA)** وكذا بأسعار الأصول العقارية **(IPAI)**. فتنامي أسعار الأصول العقارية يؤدي إلى ارتفاع قيمة ممتلكات المقترضين المحتملين ومن ثم المساهمة في تيسير استفادتهم من سوق القروض. وأخيرا، تم إدخال نسبة رسملة البورصة **(ratiocapit)** باعتبارها مؤشرا على الربح، وبالتالي، على القدرة على التمويل الذاتي، لا سيما بالنسبة لقروض المقاولات غير المالية. ويساعد هذا المتغير في تحديد درجة الإبدال ما بين التمويل الداخلي والتمويل الخارجي للمقاولة ويجب أن يكون مرتبطا بشكل سلبي بالطلب على القروض.

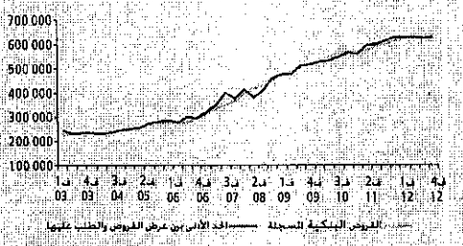
النتائج بالنسبة للمغرب

تتوافق التقديرات على العموم مع النظرية الاقتصادية. وهكذا، ففي ما يخص عرض القروض، تؤكد النتائج الأثر الإيجابي المتوقع من ارتفاع القدرة على توزيع القروض، الذي يمكن أن ينتج عن تحسن الودائع أو عن تقليص الاحتياطيات الإلزامية. ومن جهة أخرى، لمؤشر أسعار الأصول العقارية أثر إيجابي وكبير على عرض القروض، فيما تمارس نسبة الديون المعلقة الأداء أثرا سلبيا. وفي ما يخص الطلب، يتضح أن للنشاط الاقتصادي غير الفلاحي والأسعار الحقيقية للأصول العقارية أثر إيجابي كبير. ومن جهة أخرى، يتماشى الرابط السلبي بين نسبة رسملة البورصة والطلب على القروض مع الإطار التحليلي.

رسم بياني I 2.1.10.1 : الفرق بين نسبة نمو الطلب ونسبة نمو عرض القروض



رسم بياني I 3.1.10.1 : القروض المسجلة بالقيم الحقيقية والحد الأدنى بين تقديرات عرض القروض والطلب عليها (ملايين الدراهم)



تشير هذه النتائج إلى وجود اختلال بين العرض والطلب في سوق القروض. فمنذ نهاية سنة 2008، تطور الطلب على القروض بوتيرة أعلى مقارنة بالعرض. وقد أصبح الفارق أكبر خلال الفترة 2011-2012، ليقارب 25 نقطة مئوية في المتوسط. ويفسر توجه السوق هذا، من جهة، بتشديد شروط منح القروض نتيجة على الخصوص لعجز خزائن البنوك وتباطؤ الودائع وكذلك ارتفاع الشكوك بشأن الظرفية الاقتصادية، ومن جهة أخرى، بضعف الطلب ارتباطا بالظرفية وحالة الترقب السائدة لدى الفاعلين الاقتصاديين.

تطور القروض البنكية حسب أغراضها

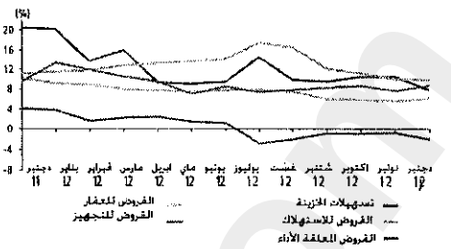
هم التباطؤ الذي عرفته القروض مجموع مكوناتها، وهكذا، ارتفعت تسهيلات الخزينة بنسبة 7,8%، مقابل 20%[1] 5, سنة 2011، خاصة بفعل ظرفية اقتصادية غير ملائمة. وبالمثل، ارتفعت قروض الاستهلاك بنسبة 9,8% بدل 11,2%، مما يعكس تباطؤ وتيرة نمو نفقات الاستهلاك النهائي للأسر من 6,8% إلى 4,5%. وفضلا عن ذلك، تقلص ارتفاع القروض العقارية من 10,2% إلى 6,1%. ويشمل هذا التطور انخفاضا من 10,7% إلى 9,8% في نسبة نمو قروض السكن وتراجعا بنسبة 0,3%، مقارنة بارتفاع بواقع 6,8% سنة من قبل، في القروض الممنوحة للمنعشين العقاريين. ويعزى تباطؤ وتيرة نمو القروض العقارية إلى تراجع هذه الوتيرة بالنسبة للمعاملات العقارية من 14,8% إلى 7,8%. أما قروض التجهيز، فقد سجلت أول انخفاض لها منذ سنة 2004 بنسبة 2% بعد نمو بواقع 4,1% سنة من قبل، ارتباطا على الخصوص بتراجع وتيرة الاستثمار، حيث إن الارتفاع السنوي للتكوين الإجمالي للرأسمال الثابت من حيث الحجم انخفض من 2,5% سنة 2011 إلى 1,9%.

1 يفسر الارتفاع الهام الذي شهدته سنة 2011 بالزيادة الاستثنائية التي عرفتها القروض الممنوحة للشركات غير المالية الخاصة خلال شهر دجنبر من نفس السنة.

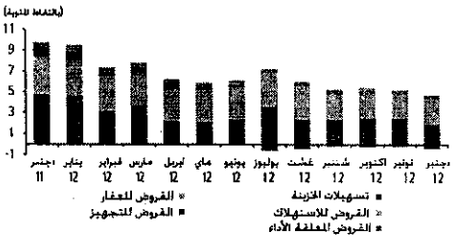
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

أما بالنسبة للديون المعلقة الأداء، فقد تباطأت وتيرة نموها من 9,5% إلى 8,7%، أي ما يمثل 4,9% من المبلغ الجاري الإجمالي لقروض النظام البنكي، مقابل 4,7% سنة من قبل.

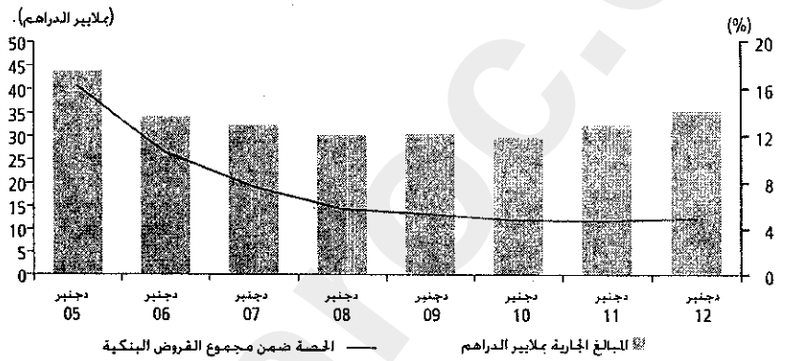
رسم بياني 13.10.1 : نمو الفئات الرئيسية للقروض البنكية على أساس سنوي



رسم بياني 14.10.1 : المساهمات في نمو الائتمان



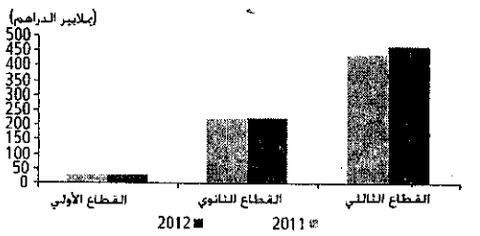
رسم بياني 15.10.1 : تطور القروض المعلقة الأداء وحصتها ضمن مجموع القروض البنكية



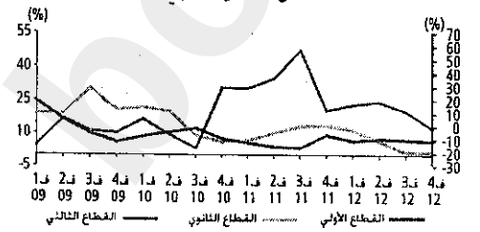
تطور القروض البنكية حسب القطاعات

يظهر تحليل تطور القروض حسب قطاعات النشاط تراجعا بنسبة 1,4% في المبالغ الممنوحة للقطاع الأولي، مقابل ارتفاع بنسبة 12,3% سنة من قبل، ارتباطا بتدني الإنتاج الفلاحي.

رسم بياني 16.10.1 : توزيع القروض حسب القطاعات



رسم بياني 17.10.1 : نمو القروض حسب القطاعات، على أساس سنوي



وبالموازاة مع ذلك، تباطأت وتيرة نمو القروض الممنوحة للقطاع الثانوي من 13,3% إلى 1,4%، ما يعكس تباطؤ نمو القيمة المضافة لهذا القطاع من 4% إلى 1,4%. أما القروض الممنوحة لفرع البناء والأشغال العمومية، فقد انخفضت بنسبة 2,3%، مقابل 4,2% بالنسبة للصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية و8,8% بالنسبة للصناعات الاستخراجية. ويعزى هذا التطور أيضا إلى تباطؤ القروض الموجهة لفرع الكهرباء والغاز والماء من 28,1% إلى 11,9% والقروض المخصصة للصناعات الكيميائية وشبه الكيميائية من 25% إلى 1%.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

أما في ما يخص القروض الممنوحة للقطاع الثالثي. فقد تراجعت نسبة نموها من 9,1% إلى 6,7%. ويفسر مسار التطور هذا على الخصوص بتباطؤ وتيرة نمو القروض الممنوحة لفرع «التجارة» من 18,1% إلى 7,9% والقروض الممنوحة للمواصلات والاتصالات من 14,6% إلى 2,2%. كما نتج أيضا عن انخفاض بواقع 4,2% في القروض الممنوحة للأنشطة المالية. بعد ارتفاع بنسبة 4,8% سنة من قبل. وبالمقابل. تزايدت وتيرة نمو قروض الإدارات المحلية وكذلك شعبة الفنادق والمطاعم. حيث انتقلت من 7% إلى 10,8% ومن 8,4% إلى 8,9% على التوالي.

تطور القروض البنكية حسب الوحدات الاقتصادية

تباطأ نمو القروض الموجهة للقطاع الخاص من 10,1% سنة 2011 إلى 4,7% سنة 2012. ما جعل مساهمتها في نمو القروض البنكية تنخفض من 8,3 نقطة مئوية إلى 3,9 نقطة. وقد نتج هذا التباطؤ خصوصا عن انخفاض وتيرة نمو القروض الممنوحة للشركات غير المالية من 13,8% إلى 3,5%. فيما ارتفعت القروض الممنوحة للأسر بنسبة 7% بدل 5,3%. ومن جهة أخرى. ارتفعت القروض الممنوحة للقطاع العمومي بنسبة 24,4% مقابل 31,9%. بينما تراجعت الممنوحة منها لباقي الشركات المالية بنسبة 3,2%.

رسم بياني 18.10.1 : مساهمة الوحدات الاقتصادية في نمو القروض البنكية على أساس سنوي

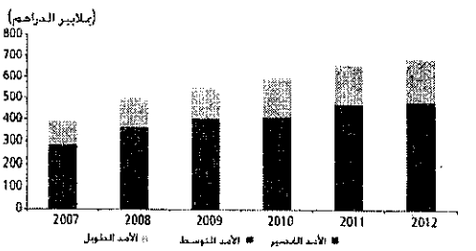


* الشركات غير المالية العمومية والإدارات المحلية

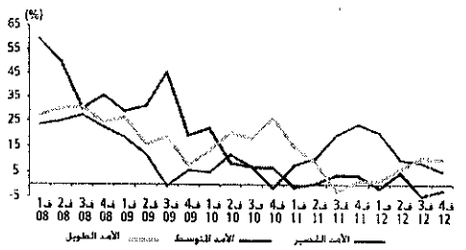
تطور القروض البنكية حسب آجالها[1]

يظهر تحليل تطور القروض حسب الآجال أن تباطؤها خلال سنة 2012 يرجع إلى انخفاض القروض لأجل متوسط بنسبة 2,5% وتباطؤ القروض لأجل قصير من 23,7% إلى 5,6%. وبالمقابل. ارتفعت القروض لأجل طويل بنسبة 9,8% مقابل 1,1% سنة 2011.

رسم بياني 19.10.1 : توزيع القروض حسب آجالها



رسم بياني 20.10.1 : النمو السنوي للقروض حسب الآجال

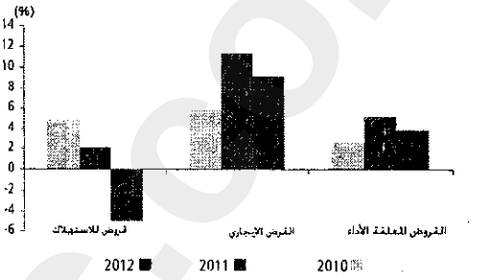


Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

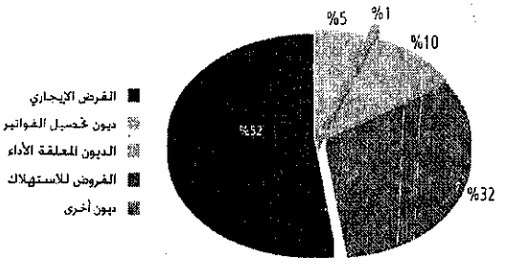
القروض الموزعة من طرف شركات التمويل والبنوك الحرة وجمعيات القروض الصغرى

بلغت القروض التي وزعتها شركات التمويل على الهيئات غير المالية 97 مليار درهم سنة 2012، في ارتفاع بنسبة 5,7%، مقابل 8% سنة 2011. وقد هيمنت عليها، بنسبة 52%، القروض الإيجارية التي تنامت بواقع 9,2%، وبنسبة 32% القروض للاستهلاك التي تراجعت بواقع 5%. أما في ما يخص قروض شركات تحصيل وشراء الديون، فقد تزايدت وتيرة نموها من 10,2% إلى 70,8%، مما رفع حصتها ضمن مجموع القروض التي منحتها شركات التمويل من 1,1% إلى 1,4%.

رسم بياني 21.10.1 : تطور أبرز أصناف القروض الموزعة من طرف شركات التمويل



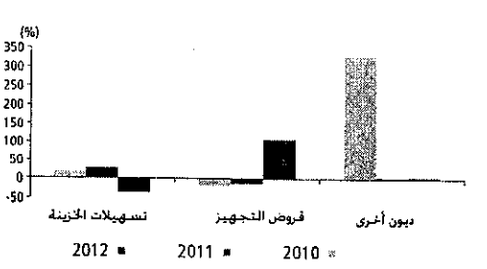
رسم بياني 22.10.1 : بنية القروض الموزعة من طرف شركات التمويل سنة 2012



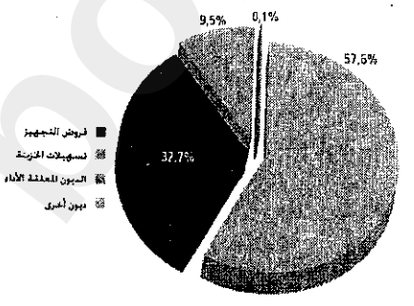
1. أجل قصير: مدة أدنى من سنتين؛ أجل متوسط: ما بين سنتين و7 سنوات؛ أجل طويل: مدة أطول من 7 سنوات.

عرفت القروض التي وزعتها البنوك الحرة، من جهتها، انخفاضا بواقع 11,6% سنة 2012، بعد الارتفاع البالغ 18,1% والذي سجل سنة 2011. حيث تقلص جاريها ليصل إلى 13,6 مليار درهم. وهم هذا التراجع على الخصوص تسهيلات الخزينة التي انخفضت بواقع 34,7%. وبالمقابل، سجلت قروض التجهيز نموا قويا بلغ 108,5% وشمل جميع البنوك الحرة تقريبا، مما رفع حصتها ضمن مجموع القروض الممنوحة من هذه الفئة من البنوك من 13,9% إلى 32,7%.

رسم بياني 23.10.1 : تطور أبرز أصناف القروض الموزعة من طرف البنوك الحرة



رسم بياني 24.10.1 : بنية القروض الموزعة من طرف البنوك الحرة سنة 2012



أما في ما يتعلق بجمعيات القروض الصغرى، فقد عرفت القروض التي وزعتها نسبة نمو محدودة بلغت 0,6%، لتصل إلى مبلغ جار قدره 4,6 مليار. ويشمل هذا التطور ارتفاعا بنسبة 0,8% في القروض التي استفادت منها

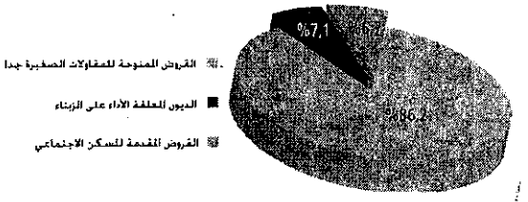
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

المقاولات الصغيرة جدا التي بلغت حصتها ضمن المبلغ الجاري الإجمالي 86,2%، وانخفاضا بنسبة 23,5% في القروض المخصصة للسكن الاجتماعي ونموا بنسبة 47,2% في الديون المعلقة الأداء المستحقة على الزبناء.

رسم بياني 25.10.1 : تطور أبرز أصناف القروض الموزعة من طرف جمعيات القروض الصغرى



رسم بياني 26.10.1 : بنية القروض الموزعة من طرف جمعيات القروض الصغرى سنة 2012

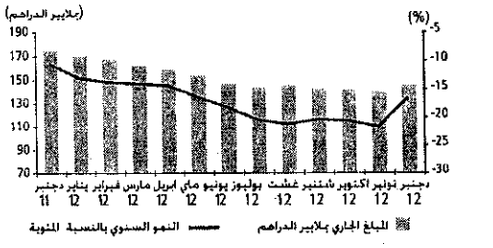


صافي الاحتياطيات الدولية

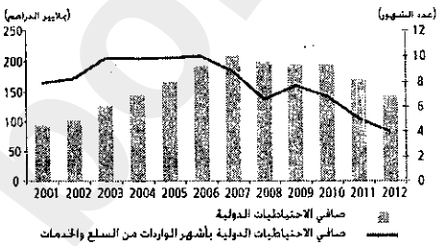
شهد صافي الاحتياطيات الدولية انخفاضا بواقع 16,7% سنة 2012 مقابل 10,7% سنة 2011، لا سيما بفعل تفاقم العجز التجاري بواقع 10,2% وكذا انخفاض تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بنسبة 3,8% وعائدات الأسفار بوتيرة 1,7%. فقد وصل مبلغ هذه الاحتياطيات إلى 144,7 مليار في نهاية سنة 2012، ليمثل 4 أشهر ويومين من واردات السلع والخدمات، بدل 5 أشهر و6 أيام سنة من قبل.

ويبرز تحليل تطور هذه الاحتياطيات خلال السنة انخفاضا شبه مستمر حتى شهر نونبر، تلاه انتعاش طفيف في نهاية دجنبر، على إثر إصدار الخزينة لقرض سندي دولي بقيمة 1,5 مليار دولار.

رسم بياني 27.10.1 : تطور صافي الاحتياطيات الدولية



رسم بياني 28.10.1 : تطور بنية صافي الاحتياطيات الدولية بالأشهر من الواردات

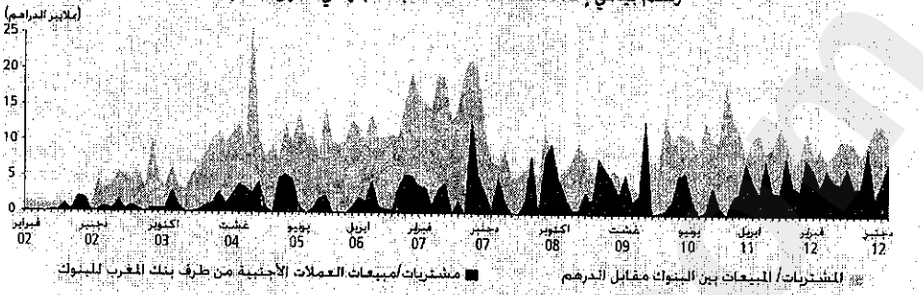


Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إطار 2.10.1: المعاملات في سوق الصرف سنة 2012

بلغ المتوسط الشهري للعمليات بين البنوك بالناجز بالعملات الأجنبية/الدرهم حوالي 10 ملايير درهم سنة 2012، في انخفاض بنسبة 2,8% مقارنة مع السنة الفارطة. وموازاة ذلك، بقيت عمليات الإقراض والاقتراض ما بين البنوك بالعملات الأجنبية شبه مستقرة في معدل شهري يقارب 32,4 مليار درهم. ومن جهة أخرى، بلغت عمليات بيع العملات من طرف بنك المغرب 5,3 مليار درهم كمتوسط شهري، مقابل 4,8 مليار سنة 2011.

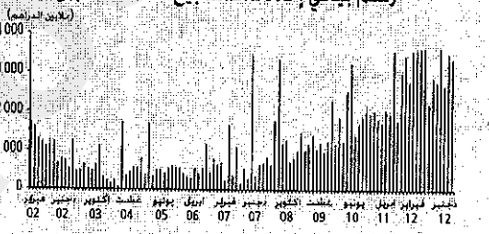
رسم بياني إ 1.2.10.1: المعاملات بالناجز في سوق الصرف



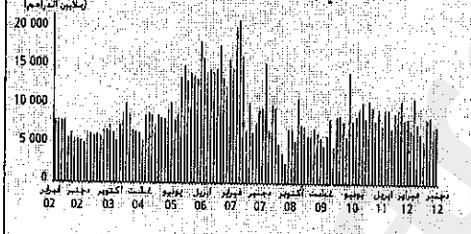
سجلت عمليات شراء العملات الأجنبية لأجل من طرف زبناء البنوك، لا سيما بهدف تغطية الواردات، انخفاضا بنسبة 11,5% سنة 2012، لتصل إلى 8,2 مليار درهم. وبالمقابل، عرفت عمليات البيع لأجل، الهادفة إلى تغطية الصادرات، ارتفاعا بواقع 60,9% لتصل إلى 4 ملايير درهم كمتوسط شهري.

أما متوسط حجم عمليات المقاصة بين العملات، التي تنجزها البنوك مع مراسليها في الخارج، فقد انخفض بواقع 59,8% سنة 2012، بعد ارتفاع بنسبة 26,4% سنة من قبل، ليصل إلى 58,3 مليار درهم. أما في ما يخص الودائع والتوظيفات بالعملات الأجنبية بالخارج، فقد تزايدت بنسبة 3,3%، لتصل إلى 6,2 مليار درهم.

رسم بياني إ 2.2.10.1: بيع العملات لأجل



رسم بياني إ 3.2.10.1 : شراء العملات لأجل



جدول إ 1.2.10.1: العمليات المنجزة في سوق الصرف (المعدل الشهري بملايير الدراهم)

	2011	2012	التغير % 2011/2010	التغير % 2012/2011
عمليات البيع والشراء بين البنوك مقابل الدرهم	10,3	9,9	-7,8	-2,8
عمليات شراء العملات الأجنبية من البنوك من طرف بنك المغرب	0	0	0	0,0
عمليات بيع العملات الأجنبية للبنوك من طرف بنك المغرب	4,8	5,3	163,3	11,0
عمليات شراء/بيع العملات الأجنبية مقابل العملات الأجنبية المنجزة مع مراسلين أجنبيين	145	58,3	26,4	-59,8

الديون الصافية على الإدارة المركزية

سجلت الديون الصافية على الإدارة المركزية تزايدا بواقع 22,8% سنة 2012، مقابل 25,8% سنة من قبل، لتساهم بواقع 2,5 نقطة مئوية في نمو الكتلة النقدية، بدل 2,3 نقط. ورغم هذا التباطؤ، تبقى وتيرة نمو هذه الديون عالية، في سياق الارتفاع الكبير لحاجيات تمويل الخزينة.

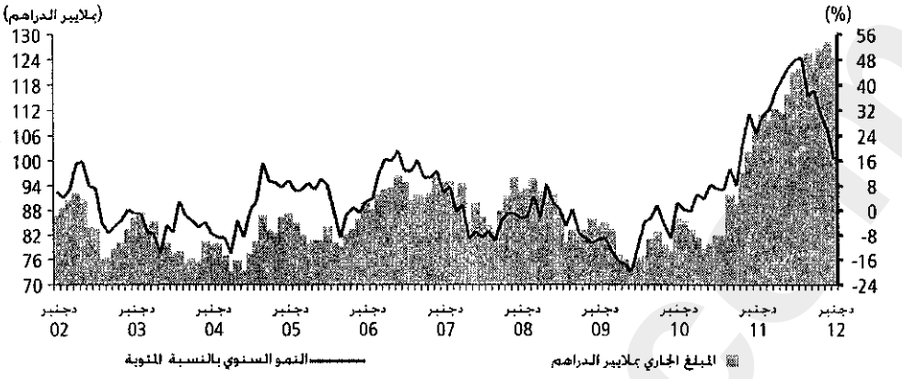
جدول 3.10.1 : الديون الصافية لمؤسسات الإيداع على الإدارة المركزية (بملايير الدراهم)

	نهاية 2010	نهاية 2011		نهاية 2012	
	المبلغ الجاري	المبلغ الجاري	التغيرات %	المبلغ الجاري	التغيرات %
الديون الصافية لمؤسسات الإيداع على الإدارة المركزية	81 218	102 143	25,8	125 402	22,8
ديون بنك المغرب الصافية	3 524	2 216	-37,1	456	-79,4
الديون الصافية لمؤسسات الإيداع الاخرى (البنوك)	77 694	99 927	28,6	124 946	25,0

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وخلال السنة، سجلت الديون الصافية على الإدارة المركزية ارتفاعا متوسطا بواقع 42,5%. على أساس سنوي خلال الأشهر التسعة الأولى، ارتباطا بارتفاع متوسط بنسبة 48,6% في اكتتابات سندات الخزينة. ومع ذلك، تباطأت وتيرة نمو هذه الديون لتصل إلى 28,1% خلال الفصل الرابع، حيث انخفضت مقتنيات البنوك من سندات الخزينة بنسبة 2% في المتوسط خلال هذه الفترة.

رسم بياني 29.10.1 : تطور الديون الصافية لمؤسسات الإيداع على الإدارة المركزية



4.10.1 مجمعات التوظيفات السائلة

ارتفعت مجمعات التوظيفات السائلة بنسبة 6,9% سنة 2012، مقابل 5,8% سنة من قبل. ويشمل هذا التطور تسارعا في السندات المدرجة ضمن مجمع ت.س1، وتباطؤا في المبلغ الجاري للسندات الخاصة بمؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض وكذلك انخفاضا في حجم السندات الصادرة عن مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وفي الأسهم وسندات الاقتراض.

فقد ارتفع مجمع ت.س1 بنسبة 11,1% ليصل إلى 244,4 مليار درهم، على إثر نمو المبلغ الجاري لسندات الخزينة القابلة للتداول بنسبة 10,1% بدل 8,1% سنة 2011 وسندات شركات التمويل بنسبة 67,1% عوض 9,2%. وبالمقابل، تراجعت وتيرة نمو أوراق الخزينة من 54,4% إلى 0,4%.

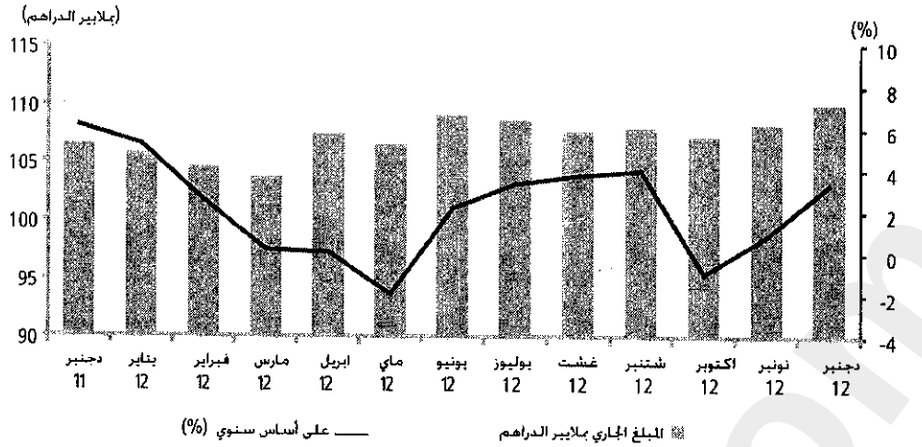
جدول 4.10.1 : مجمعات التوظيفات السائلة

المبالغ الجارية	نهاية 2010	نهاية 2011		نهاية 2012	
بملايير الدراهم	المبلغ الجاري	المبلغ الجاري	التغير %	المبلغ الجاري	التغير %
مجمع ت.س1	**203,1**	**219,9**	**8,2**	**244,4**	**11,1**
سندات الخزينة القابلة للتداول	198,2	214,4	8,1	236,1	10,1
سندات شركات التمويل	3,3	3,5	9,2	5,9	67,1
أوراق الخزينة	0,9	1,4	54,4	1,4	0,4
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي التعاقدية	0,7	0,6	-22,1	1,0	72,6
مجمع ت.س2	**100,3**	**106,4**	**6,1**	**110,0**	**3,3**
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض	100,3	106,4	6,1	110,0	3,3
مجمع ت.س3	**33,1**	**29,6**	**-10,4**	**26,2**	**-11,4**
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وفي الأسهم وسندات الاقتراض	33,1	29,6	-10,4	26,2	-11,4
مجموع التوظيفات السائلة	**336,5**	**355,9**	**5,8**	**380,6**	**6,9**

bomaroc.com

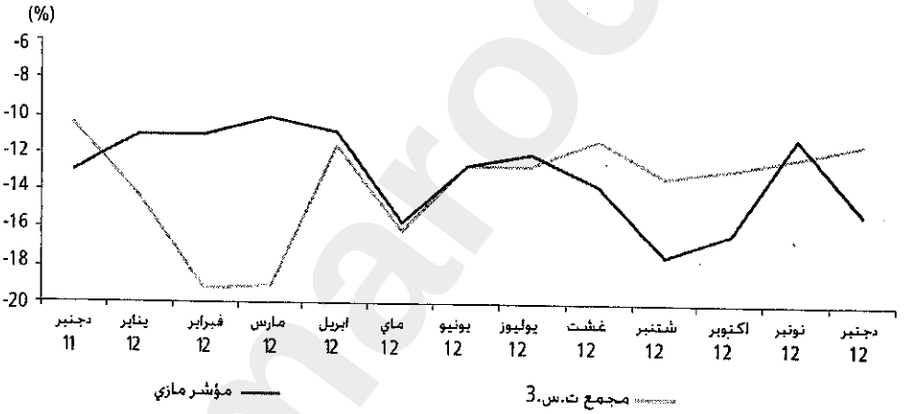
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 30.10.1 : نمو سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض، على أساس سنوي



وبالمقابل، تزايدت سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في السندات، التي تدرج ضمن مجمع ت.س2، بنسبة 3,3% مقابل 6,1% سنة 2011 فيما انخفضت سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وفي الأسهم وسندات الاقتراض، المدرجة ضمن مجمع ت.س3، بنسبة 11,4% مقابل 10,4% سنة من قبل، بفعل انخفاض الأسعار ببورصة الدار البيضاء.

رسم بياني 31.10.1 : تطور مجمع ت.س، 3 ومؤشر مازي (على أساس سنوي)



سيولة الاقتصاد

ارتفعت سيولة الاقتصاد، التي تشمل الكتلة النقدية بمفهومها الواسع م3 وكافة مجمعات التوظيفات السائلة، بنسبة 5,2% بدل 6,3% سنة 2011، وأخذا بعين الاعتبار نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 3,2%، بلغ معدل سيولة الاقتصاد 165,8%، في ارتفاع طفيف مقارنة مع السنة الفارطة.

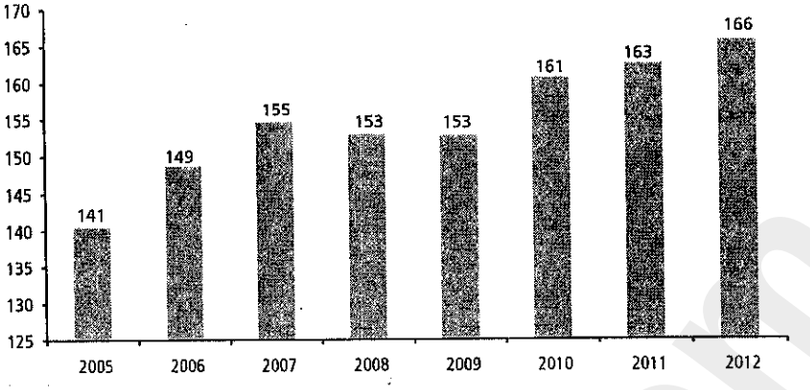
جدول 5.10.1: معدل سيولة الاقتصاد (%)

	2008	2009	2010	2011	2012*
م 3/الناتج الداخلي الإجمالي	116,1	116,9	116,7	118,3	119,8
م 3/الدخل الوطني الإجمالي المتاح	107,3	110,7	110,8	112,6	114,9
السيولات الإجمالية/الناتج الداخلي الإجمالي	153,0	152,7	160,8	162,6	165,8
السيولات الإجمالية/الدخل الوطني الإجمالي المتاح	141,4	144,7	152,6	154,8	159,0

(*) أرقام مؤقتة

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 32.10.1 : سيولة الاقتصاد (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي)



11.1 أسواق الأصول

شهدت بورصة الدار البيضاء سنة 2012 تراجعا فاق 15% بالنسبة لمؤشري مازي ومادكس، مما أدى إلى تفاقم أدائها السلبي إلى أكثر من 26% منذ نهاية شهر دجنبر 2010. وقد صاحب هذا التفاقم، الذي يعزى إجمالا إلى تراجع أرباح الشركات المصنفة، تدهورٌ كبير في حجم المعاملات داخل سوق يتميز بضيق بنيوي.

وبخصوص سندات الدين الصادرة في السوق الداخلية، تزايدت اقتراضات الخزينة بنسبة 16,2% مقابل 2,4% سنة 2011، لتصل بذلك حصة الدين العمومي الداخلي في الناتج الداخلي الإجمالي إلى 43,3% عوض39,1% سنة من قبل. إلى جانب هذا التطور، ارتفعت العائدات بمقدار يتراوح بين 5 نقاط أساس بالنسبة للسندات لأجل 13 أسبوعا و60 نقطة للسندات لأجل 20 سنة. أما إصدارات سندات الدين القابلة للتداول، فقد ارتفعت بنسبة 4,2%، إذ تنامت شهادات الإيداع بواقع 1,3% موازاة مع ارتفاع المبالغ التي ضخّها بنك المغرب بنسبة 158%. علاوة على ذلك، عرفت إصدارات السندات نموا مهما إذ انتقلت من12,5 إلى 19,6 مليار درهم، مدفوعة بالأساس باقتراضات المقاولات الخاصة.

وبفعل تنامي الصناديق النقدية والسندية، تزايدت الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة بنسبة 4,6%. في المقابل، تراجعت صناديق التوظيف في الأسهم وفي الأسهم وسندات الاقتراض إثر الأداء السلبي لبورصة الدار البيضاء.

وفي سوق العقار، سجلت الأسعار نموا متوسطا بلغت نسبته 1%. ويشمل هذا النمو شبه استقرار أسعار الأملاك السكنية وتزايد أسعار الأراضي الحضرية بواقع 2,6% مقابل 1% بالنسبة لأسعار الأصول التجارية. وقد صاحب هذا التغير تباطؤٌ في وتيرة نمو حجم المعاملات من 14,8% إلى 7,8%.

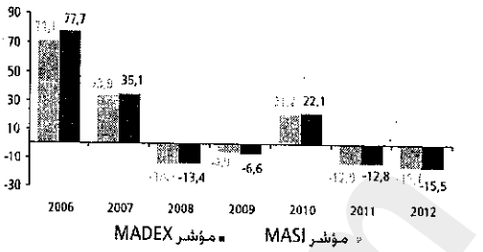
1.11.1 سوق البورصة

تطور مؤشرات البورصة ومؤشرات التقييم

تراجع سنة 2012 مؤشرا مازي ومادكس بنسبة 15,1% و15,5% على التوالي مقابل 12,9% و12,8% سنة2011. وقد همّ هذا الأداء السلبي كافة القطاعات باستثناء قطاعي «شركات التمويل وأنشطة مالية أخرى» و«المشروبات» اللذان شهدا نموا في مؤشريهما بواقع 6,6% و5,6% على التوالي. أما الانخفاضات المسجلة، فتراوحت بين 2,8% في قطاع الصناعات الغذائية و37,3% في قطاع النفط والغاز.

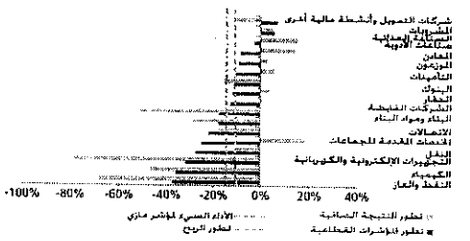
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 1.11.1 : الأداء السنوي لمؤشرات البورصة(%)



المصدر: بورصة الدار البيضاء ، مجلس القيم المنقولة

رسم بياني 2.11.1: تطور أرباح ومؤشرات البورصة حسب القطاعات

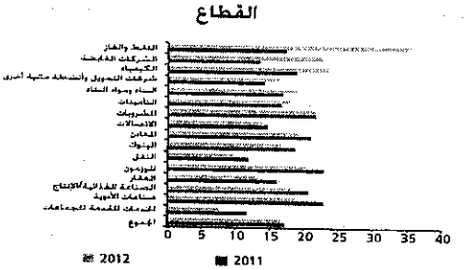


ويعكس تغير مؤشرات البورصة تراجع أرباح الشركات المصنفة بنسبة 10,3%، نتيجة الظرفية الاقتصادية الصعبة. وقد همّ هذا التراجع بالأساس قطاع «الاتصالات» بنسبة 17,5% وقطاع «البناء ومواد البناء» بنسبة 28,7% . من جهة أخرى، تنامت أرباح القطاع البنكي بواقع 3,4% وأرباح قطاع الصناعات الغذائية بنسبة 15,3%.

وأدت هذه التطورات في الأسعار والأرباح إلى تدني أبرز مؤشرات التقييم. فقد تراجعت في المجمل نسبة السعر إلى الأرباح (Price Earning Ratio)[1] من 17,2 سنة 2011 إلى 16,5. وسجلت أبرز الانخفاضات في قطاع «الخدمات المقدمة للجماعات» حيث انتقلت نسبة السعر إلى الأرباح من 11,8 إلى 7,5. فيما تراجعت هذه النسبة في قطاع «الصناعات الصيدلية» من 22,9 إلى18,7. في المقابل، تنامت هذه النسبة في قطاع «النفط والغاز» من 17,4 إلى 35,5 ومن 13,6 إلى 22,7 في قطاع «شركات المحافظ–الشركات القابضة». أما نسبة السعر إلى القيمة الدفترية[2] (Price to book ratio)، فقد تدنت على العموم من 2,75 إلى 2,32.

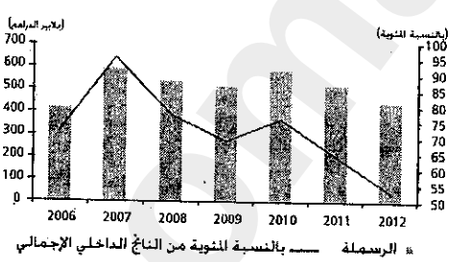
وتراجعت رسملة البورصة بنسبة 13,7% لتصل إلى 445,3 مليار درهم، أي 53,8% من الناتج الداخلي الإجمالي، بدل 76% كمتوسط سنوي بين 2007 و2011. ويبقى القطاع البنكي المهيمن على بنية هذه الرسملة بحصة 33%، يليه قطاع الاتصالات بواقع 21% وقطاعا «البنايات ومواد البناء » و«العقار» بنسب 11% و9% على التوالي.

رسم بياني 3.11.1 : تطور نسب السعر إلى الأرباح حسب القطاع



المصدر: بورصة الدار البيضاء، وسك العرب

رسم بياني 4.11.1: التطور السنوي لرسملة البورصة



أما في ما يخص عمليات الإدراج في البورصة، فقد تم تسجيل عملية واحدة سنة 2012 مقابل ثلاثة سنة 2011. وقد همّت هذه العملية مبلغ 27 مليون درهم، أي ما يعادل 38% من رأسمال شركة «أفريك أندوستري–Afric industrie» التي تعمل في قطاع «البناء ومواد البناء». وبالتشطيب على شركة «برانوما– Branoma»، المبرمج ابتداء من فبراير 2013، سيظل عدد الشركات المصنفة في حدود 76، أي دون تغيير حتى هذا التاريخ.

1 يقصد بنسبة السعر إلى الأرباح نسبة سعر سهم إحدى المقاولات بالبورصة إلى الربح الصافي للسهم الواحد.
2 معامل السعر الى القيمة الدفترية هو نسبة القيمة السوقية للأموال الذاتية (رسملة البورصة) إلى قيمتها الدفترية.

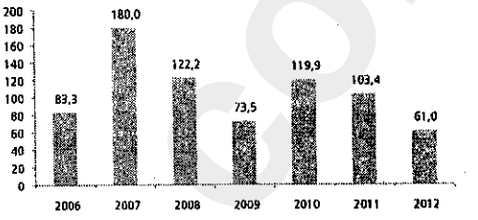
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

حجم المعاملات

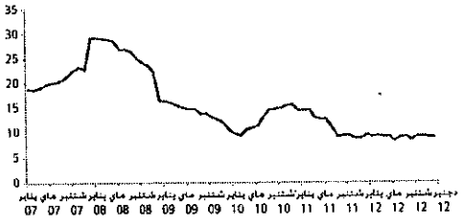
نتيجة لتدني أسعار البورصة وتقلص الكميات المتبادلة، عرف حجم المعاملات تراجعا ملحوظا بلغت نسبته 41% مقارنة بسنة 2011، ليصل إلى 61 مليار درهم. ويعكس هذا التطور انخفاض حجم المعاملات بنسبة 44% إلى 52,5 مليار بالنسبة للأسهم وبواقع 10,8% ليبلغ 8,48 مليار بالنسبة للسندات.

وحسب الأقسام، يتبين أن 54% من المعاملات قد أُنجزت في السوق المركزية، و27,6% في سوق الكتل، فيما همت 18,4% عمليات الإدراج وتقدمة السندات والعروض العمومية والتحويلات وزيادة الرأسمال. في ظل هذه الظروف، تراجع معامل السيولة[1] من جديد ليصل إلى9,03% بدلا من9,57% في 2011.

رسم بياني 5.11.1: حجم المعاملات (بملايير الدراهم)



رسم بياني 6.11.1: التطور الشهري لمعامل السيولة بالنسبة المئوية

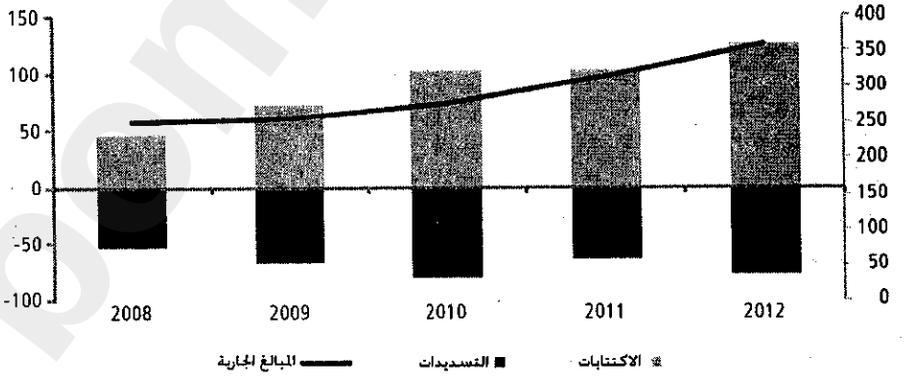


2.11.1 سندات الدين

سندات الخزينة

أمام تفاقم عجز الميزانية، ارتفع مبلغ إصدارات سندات الخزينة بنسبة 16,2% ليصل إلى 120,3 مليار درهم. ويشمل هذا التطور تنامي الإصدارات لأجل قصير إلى 42,1 مليار درهم، أي بنسبة 65,7% مقابل 19,1% بالنسبة للإصدارات لأمد طويل، التي بلغت 21,2 مليار درهم. فيما تراجعت الإصدارات لأمد متوسط بنسبة 5,5%.

رسم بياني 7.11.1: تطور مديونية الخزينة (بملايير الدراهم)



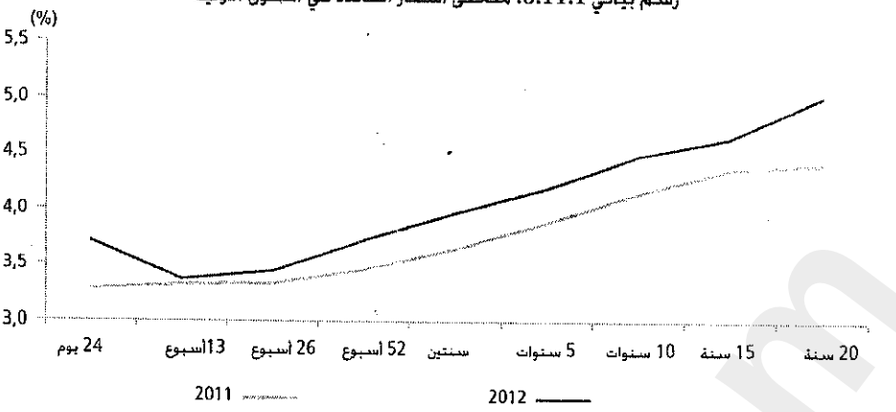
وبخصوص أسعار الفائدة المطبقة على هذه الإصدارات، فقد سجلت ارتفاعا مقارنة مع سنة 2011. وتراوحت نسب الارتفاع بين 5 و25 نقطة أساس بالنسبة للآجال القصيرة وبين 28 و60 نقطة أساس بالنسبة للإصدارات لآجال الطويلة. فيما بلغت 32 نقطة في ما يتعلق بالإصدارات المتوسطة الأمد.

1 تساوي نسبة حجم السوق المركزي وسوق الكتل إلى الرسملة.

bomaroc.com

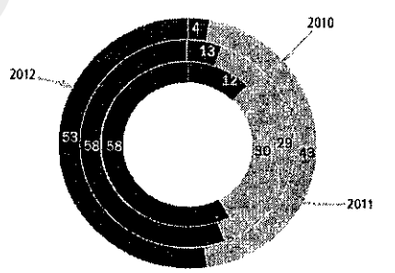
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 8.11.1: منحنى أسعار الفائدة في السوق الأولية



وأخذا في الاعتبار التسديدات البالغة 77,8 ملايير، تنامى المبلغ الجاري لسندات الخزينة بواقع 13,5% ليصل إلى 356,7 مليار درهم. وتميزت بنية هاته الإصدارات من حيث الأجل بهيمنة السندات لأمد طويل ومتوسط، بحصص بلغت على التوالي 51,7% و44% .

رسم بياني 9.11.1: تطور بنية مديونية الخزينة حسب الأجال (بالنسبة المئوية)



جدول 1.11.1 : تطور مديونية الخزينة (بملايير الدراهم)

	2008	2009	2010	2011	2012
المبلغ الجاري	**252,7**	**257,9**	**277,8**	**314,2**	**356,7**
الأمد القصير	34,9	58,946	34,2	16,4	15,7
الأمد المتوسط	50,6	43,8	82,0	122,4	156,8
الأمد الطويل	167,1	155,1	161,1	175,5	184,3
الاكتتابات	**46,5**	**72,9**	**101,1**	**103,5**	**120,3**
الأمد القصير	43,9	49,9	42,3	25,4	42,1
الأمد المتوسط	2,6	23,0	47,2	60,3	57,0
الأمد الطويل	0,0	0,0	11,7	17,8	21,2
التسديدات	**53,4**	**67,7**	**81,6**	**67,1**	**77,8**
الأمد القصير	30,3	25,9	67,4	43,3	43,2
الأمد المتوسط	20,7	29,8	6,6	19,8	22,6
الأمد الطويل	2,4	12,0	7,6	4,0	12,4

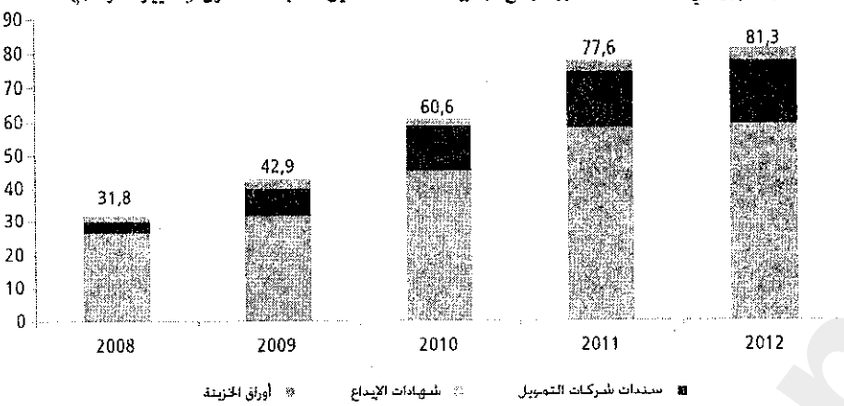
سندات الدين القابلة للتداول

بالرغم من تباطؤه سنة 2012، واصل سوق سندات الدين القابلة للتداول تطوره الذي انطلق منذ سنة 2006، بمبلغ إصدارات قدره 59,1 مليار ليصل جاري هذه السندات إلى 81,3 مليار، أي ضعف مستواه المسجل سنة 2009. وقد همّت 39% من هذه الإصدارات سندات الدين لأجل 6 أشهر إلى سنة واحدة، فيما بلغت نسبة سندات الديون لأجل سنة واحدة إلى سنتين 22% من هذه الإصدارات.

ويعزى هذا التطور إلى تنامي إصدارات شهادات الإيداع التي بلغت 44,5 مليار مقابل 44 مليار سنة 2011 و20,5 مليار درهم سنة2009 . وبخصوص الإصدارات برسم أوراق الخزينة، فقد بلغت 9 ملايير درهم، مرتفعة بواقع 3 ملايير مقارنة مع سنة 2011 وبواقع 5,5 مليار مقارنة مع سنة 2009. في المقابل، عرفت إصدارات أذون شركات التمويل تراجعا بمليارين من الدراهم لتصل إلى 5,6 ملايير 65% منها تخص السندات لأجل سنة إلى سنتين.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 10.11.1: تطور المبالغ الجارية لسندات الدين القابلة للتداول (بملايير الدراهم)



وفي ما يتعلق بالأسعار المطبقة على هذه الإصدارات، تراوحت تلك المطبقة على شهادات الإيداع بين 3,67% و4,68% مقابل 4,5% و4,72% بالنسبة لتلك المطبقة على سندات شركات التمويل و3,71% و4,61% بالنسبة للأسعار الخاصة بأوراق الخزينة.

القروض السندية

ارتفعت الإصدارات السندية سنة 2012 بمقدار 7,3 مليار درهم لتصل إلى 19,6 مليار درهم. ويشمل هذا الارتفاع بالأساس تنامي إصدارات الشركات الخاصة، باستثناء البنوك، بواقع 8,2 مليار وتراجع إصدارات الشركات غير المالية العمومية بمقدار 2,8 مليار. وقد همّت هذه الإصدارات بالخصوص تلك لأجل 5 سنوات بأسعار فائدة تتراوح بين 4,79% و5,77% ولأجل 10 سنوات بنسب فائدة تتراوح بين 4,84% و6,04%.

جدول 2.11.1: الإصدارات السندية حسب جهة الإصدار (بملايين الدراهم)

	2011	2012	التغير بملايين الدراهم
المجموع	12 296	19 626	7 330
شركات مالية	1 446	7 376	5 930
أبناك	1 386	3 250	1 864
عمومية	-	2 000	2 000
خاصة	1 386	1 250	-136
شركات مالية أخرى	60	4 126	4 066
خاصة	60	4 126	4 066
شركات غير مالية	10 850	12 250	1 400
عمومية	6 000	3 250	-2 750
خاصة	4 850	9 000	4 150

المصادر: ماروكلير وحسابات بنك المغرب

وأخذا في الاعتبار التسديدات، التي بلغت 5 ملايير، تنامى جاري الديون السندية إلى 87,6 مليار درهم. أي بنسبة 18,1% مقابل 16% سنة 2011. وتظل سندات الشركات غير المالية تهيمن على هذه الإصدارات بحصة 70%.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول 3.11.1: تطور الديون السندية حسب جهة الإصدار

	المبلغ الجاري (ملايين الدراهم)		التغير	
	دجنبر 2011	دجنبر 2012	ملايين الدراهم	بالنسبة المئوية
المجموع	74 153	87 571	13 418	18,1
شركات مالية	20 790	25345	4 555	21,9
عمومية	2 290	3 272	982	42,9
خاصة	18 500	22 073	3 573	19,3
شركات غير مالية	53 364	62 226	8 862	16,6
عمومية	21 949	24 702	2 753	12,5
خاصة	31 415	37 524	6 109	19,4

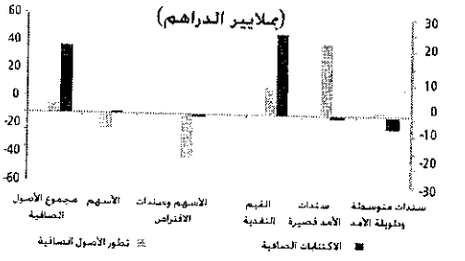
المصادر: ماروكلير وحسابات بنك المغرب

3.11.1 تسيير مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة

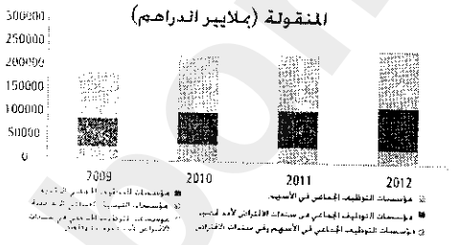
سنة 2012. عرف صافي الأصول التي تسيرها مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة ارتفاعا بواقع 4,6% مقابل 2,3% سنة من قبل. ليصل إلى 242 مليار درهم. ويعزى هذا التغير إلى تنامي مؤسسات التوظيف الجماعي السندية والنقدية. والتي عوضت بشكل كبير عن تراجع باقي الأصناف.

بذلك. ارتفع صافي أصول مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية بواقع 12,3% نتيجة بالأساس لجمع مبلغ صافي قدره 57 مليار درهم. فيما عرفت مؤسسات التوظيف الجماعي السندية نموا بنسبة 0,8% في أصولها المتوسطة والطويلة الأمد وبنسبة 33,4% بالنسبة للأصول القصيرة الأمد. وذلك بالرغم من خروج مبالغ صافية قدرها 8,4 و1,9 مليار درهم على التوالي. في المقابل. عرفت الأصول الصافية لمؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم وسندات الاقتراض تراجعا ملحوظا بلغت نسبته 20,3% لتصل إلى 7,7 مليار. كما تدنت الأصول الصافية لصناديق الاستثمار في الأسهم إلى 20,3 مليار أي ما يعادل 7,4%. وقد بلغ صافي الاكتتابات في هذا النوع من الصناديق 1,4 مليار. وذلك بالرغم من انخفاض أسعار البورصة.

رسم بياني 11.11.1: رصيد الاكتتابات الصافية وتطور الأصول الصافية حسب صنف هيئة التوظيف الجماعي في القيم المنقولة



رسم بياني 12.11.1: تطور الأصول الصافية حسب أصناف مؤسسات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة (ملايير الدراهم)



المصدر: مجلس القيم المنقولة

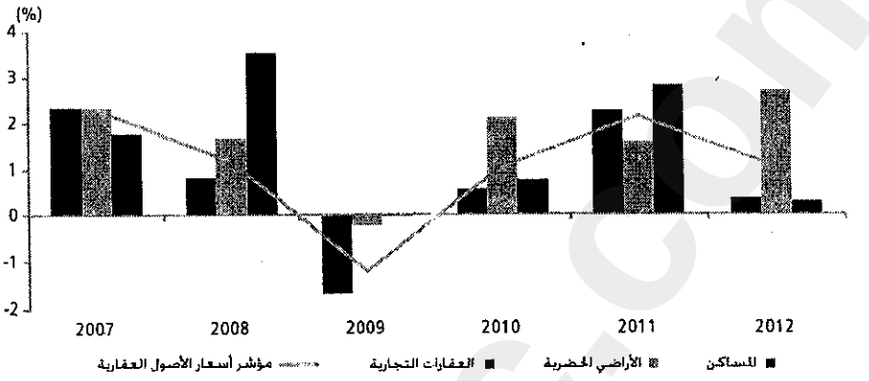
وبخصوص عدد الصناديق النشيطة. فقد ارتفع من 79 إلى 86 بالنسبة لصناديق الاستثمار في الأسهم. ومن 56 إلى 58 بالنسبة لصناديق الاستثمار في الأسهم وسندات الاقتراض. وتعززت باقي الأصناف بأربع صناديق لكل صنف. ليصل عدد الصناديق النقدية إلى44. مقابل 29 لصناديق الاستثمار في السندات لأجل قصير و32 بالنسبة لصناديق الاستثمار لأجل متوسط وطويل. وحسب الشكل القانوني. فإن 87,5% من هذه الصناديق هي صناديق توظيف جماعية. فيما تأخذ 12,5% منها شكل شركات للاستثمار ذات رأسمال متغير.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

4.11.1 الأصول العقارية

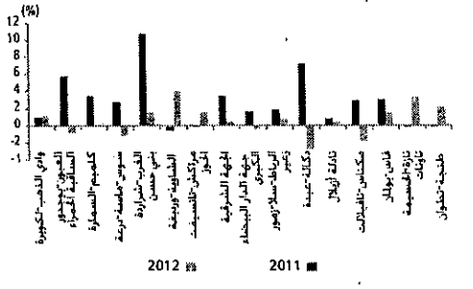
من خلال دراسة تطور سوق العقار يتبين أن سنة 2012 قد شهدت تباطؤا على مستوى أسعار العقار وعدد المعاملات على السواء. بذلك، ارتفعت أسعار الأصول العقارية بنسبة 1% مقابل 2,2% سنة 2011. ويشمل هذا التطور شبه استقرار أسعار الأملاك السكنية، بعد ارتفاعها بنسبة 2,4% سنة2011، وتسارع وتيرة نمو أسعار الأراضي الحضرية من 1,5% إلى 2.6%، إلى جانب تباطؤ وتيرة ارتفاع أسعار الأصول التجارية من 2,6% إلى 1%.

رسم بياني 13.11.1: تطور مؤشرات أسعار الأصول العقارية

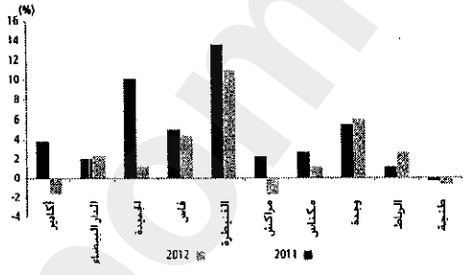


وحسب الجهات، سُجلت أهم الارتفاعات في كل من الشاوية-ورديغة وتازة-الحسيمة-تاونات وجهة طنجة-تطوان، فيما لوحظت أبرز الانخفاضات في جهتي دكالة-عبدة ومكناس-تافيلالت. وحسب المدن، سُجلت أقوى الارتفاعات بمدينة القنيطرة بواقع 10,9% ووجدة بنسبة 6%. في المقابل، عرفت كل من مراكش وأكادير وطنجة على التوالي انخفاضا بواقع 1,7% و 1,6% و0,7%.

رسم بياني 14.11.1: تطور الأسعار حسب الجهات



رسم بياني 15.11.1: تطور الأسعار حسب المدن

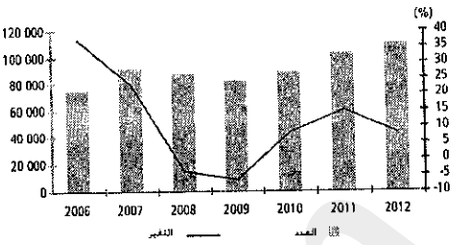


المصادر: الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وبنك المغرب

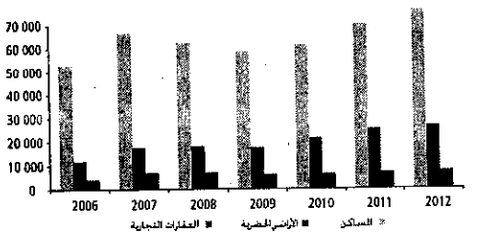
وفي ما يخص عدد المعاملات، تباطأت وتيرة نموه من 14,8% إلى 7,8%، مما يعكس بالأساس تدني نمو مبيعات الأملاك السكنية من 14,3% إلى 8,7% والأراضي الحضرية من 18% إلى 5,5%. وتتسم بنية المعاملات بهيمنة الأملاك السكنية، خاصة منها الشقق، بحصة 69% مقابل 24% للأراضي الحضرية و7% للأصول التجارية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 16.11.1: التطور السنوي لعدد المعاملات العقارية



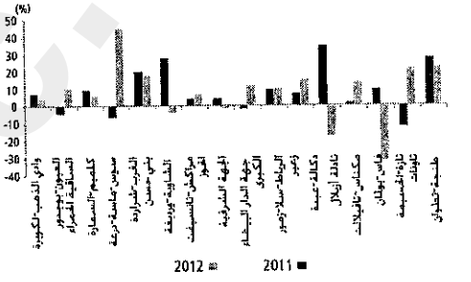
رسم بياني 17.11.1: عدد المبيعات العقارية حسب الأصناف



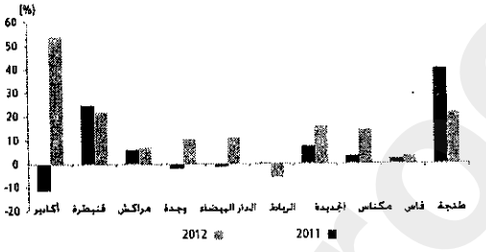
المصادر: الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وبنك المغرب

على الصعيد الجهوي، سُجل تراجع مهم في عدد المعاملات في فاس-بولمان بنسبة 31% مقابل 17% في جهة تادلة-أزيلال. أما في جهتي سوس-ماسة-درعة وطنجة-تطوان، فقد تنامى هذا العدد بنسبة 45% و 22% على التوالي. وبدراسة تطور المبيعات حسب المدن، يتضح أنه، باستثناء الرباط حيث تدنى عدد المبيعات بنسبة 6%، فقد عرفت باقي المدن ارتفاعات بلغت 54% في أكادير و 22% في طنجة والقنيطرة.

رسم بياني 18.11.1: عدد المعاملات العقارية حسب الجهات



رسم بياني 19.11.1: عدد المعاملات العقارية حسب المدن



المصادر: الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وبنك المغرب

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الجزء 2

أنشطة البنك

أبرز الأحداث التي عرفتها سنة 2012

تزامنت سنة 2012 مع استكمال المخطط الاستراتيجي الثالث 2010-2012 الذي كان يهدف إلى تطوير مسار البنك من «تعزيز مكانة المؤسسة إلى تحسين أدائها».

فقد اعتمد بنك المغرب منذ سنة 2004 منهجية التخطيط الاستراتيجي الثلاثي الذي يوجه تقدمه في تحقيق أهداف محددة بوضوح، عن طريق تعبئة فعالة للموارد البشرية والمادية الضرورية لبلوغها.

وفي سنة 2012، واصل بنك المغرب تعزيز حكامته، من خلال ترسيخ دعائمها الثقافية والمؤسسية بشكل أكبر، لتساهم بذلك في تحقيق المزيد من الشفافية والتشاور والفعالية، على كافة مستويات اتخاذ القرار وداخل مختلف بنياته.

ففي ما يخص وحدات المهن، تم تحقيق تقدم ملحوظ في عدة مجالات، مما مكن البنك من إنجاز مهامه الأساسية بفعالية أكبر.

وفي ما يتعلق بالسياسة النقدية، تم تعزيز الإطار التصوري بوسائل تحليل وتقييم جديدة تمكّن في نهاية المطاف من تقييم الضغوط التضخمية على نحو أدق. وتم إعداد أو تحسين نماذج مخصصة للتوقع ومحاكاة أثر السياسة النقدية. وعلى المستوى العملياتي، واصل البنك سياسته التيسيرية، من خلال تخفيض سعر الفائدة الرئيسي والرفع من حجم المبالغ التي قام بضخها في السوق من أجل الاستجابة لحاجيات البنوك من السيولة. كما قلص البنك نسبة الاحتياطي النقدي ووسع نطاق الضمانات المقبولة ليشمل السندات الممثلة للديون الخاصة على المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة.

وفي مجال الإشراف البنكي، تواصل تعزيز الشروط الاحترازية، قصد تمكين مؤسسات الائتمان من تطبيق المعايير المتقدمة لبازل 2 والاستعداد للإطار الجديد لبازل 3. وإضافة إلى ذلك، حقق بنك المغرب تقدما ملموسا خلال السنتين الأخيرتين على المستوى الداخلي وبالتنسيق مع باقي الجهات المشرفة على السوق المالي، من أجل المساهمة في وضع وترسيخ منظومة للإشراف الاحترازي الكلي تتسم بالقوة والموثوقية، وتمكّن من تقييم المخاطر النظامية لمختلف مكونات القطاع المالي وتتبعها. فالمنظومة الوطنية أصبحت تعتمد الآن على لجنة لمراقبة المخاطر النظامية ولجنة خاصة بالأزمات تشمل السلطات المالية وكذلك لجنة للاستقرار المالي على مستوى البنك، تهدف أشغالها إلى تقييم المخاطر التي من شأنها التأثير على استقرار النظام المالي الوطني.

ومن جهة أخرى، وبغية تحسين استفادة الساكنة من الخدمات البنكية، وبشكل أشمل تعزيز الإدماج المالي الذي يهدف إلى تقريب القطاع المالي من مجموع الكيانات الاقتصادية، عمل البنك على تطوير التربية المالية وتعزيز حماية المستهلك بصفتها عوامل داعمة لهذا الإدماج.

وفي ما يخص النشاط المتعلق بالعملة الائتمانية، تميزت هذه السنة بعصرنة وسائل الإنتاج، من خلال إنشاء خط تصنيع جديد واعتماد التسيير الآلي بالنسبة لعمليات المراقبة، مما مكّن دار السكة من مواصلة الاستجابة في أحسن الظروف الممكنة للطلب على العملة الائتمانية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ومن جهة أخرى، ساهمت وحدات الدعم في تحقيق أهداف المخطط الاستراتيجي 2010-2012، إما مباشرة من خلال أهدافها الخاصة أو بشكل غير مباشر من خلال تقديم الدعم لوحدات المهن. وقد شملت مساهماتها العديد من المجالات منها المتعلقة بتطوير وتثمين الرأسمال البشري وتعزيز شفافية المعلومات المالية وعصرنة أنظمة المعلومات وإصلاح محيط العمل وتحسين تدبير الموارد المالية وكذا إرساء ثقافة الجودة على مستوى مختلف عمليات البنك وخدماته.

وسيعمل بنك المغرب، في إطار مخططه الاستراتيجي الجديد 2013-2015، على استثمار هذه الإنجازات من أجل تعزيز مكانته كفاعل مرجعي يوحي بالثقة بفضل تجربته والتزامه.

1.2 الحكامة

1.1.2 بنية الحكامة

تتمثل أجهزة إدارة وتسيير بنك المغرب في المجلس والوالي واللجنة المديرية. وتتولى مهمة المراقبة ثلاثة أجهزة، هي مندوب الحكومة ومراقب الحسابات والمجلس الأعلى للحسابات. وقد تم تعزيز هذه المهمة في سنة 2011 من خلال إحداث لجنة الافتحاص التي تقوم بتحليل وتقييم المنظومات المتعلقة بالمعلومة المحاسبية وعمليات الافتحاص والمراقبة الداخلية والخارجية وكذلك التحكم في المخاطر وإطلاع المجلس عليها. ووافق المجلس على نظام عمل هذه اللجنة.

بنية الحكامة



1.1.1.2.أجهزة الإدارة والتسيير

يتألف مجلس البنك من الوالي رئيسا والمدير العام إضافة إلى ستة أعضاء يعيَّنون لكفاءتهم في الميدان النقدي أو المالي أو الاقتصادي، وذلك لمدة ست سنوات قابلة للتجديد. ويعين ثلاثة من هؤلاء الأعضاء بناء على اقتراح من الوالي والثلاثة الآخرون بناء على اقتراح من رئيس الحكومة. ويشارك مدير الخزينة والمالية الخارجية بصفته عضوا في المجلس، لكنه لا يحق له التصويت على القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ويحدد المجلس الأهداف الكمية للسياسة النقدية. كما تُخَوَّل له صلاحية تحديد ميزات الأوراق المالية والقطع النقدية التي يصدرها البنك وكذا اتخاذ قرار ترويجها أو سحبها من التداول. ويتولى أيضا إدارة البنك، لا سيما بالنسبة للجوانب المتعلقة بالسياسات الداخلية والتسيير المالي والمحاسبة. وكذا تنظيم المؤسسة والسياسة العامة التي تتبعها. وتتمثل مهمة لجنة الافتحاص المنبثقة عن المجلس في دراسة القضايا المتعلقة بالمعلومات المحاسبية والافتحاص الداخلي والخارجي والمراقبة الداخلية والتحكم في المخاطر، وكذا إبداء رأيه بشأنها.

ويقوم الوالي بإدارة البنك وتسييره. ومن أبرز مهامه السهر على ضمان احترام مقتضيات القانون الداخلي والقوانين التنظيمية للبنك وكذا على تنفيذ قرارات مجلس البنك.

وتتولى اللجنة المديرية مساعدة الوالي في إدارة شؤون البنك. وتعقد هذه اللجنة اجتماعاتها كل شهر، وهي تتكون من الوالي والمدير العام ومسؤولي الأقسام التابعة للإدارة المركزية ومديري فرعي الرباط والدار البيضاء.

2.1.1.2 أجهزة المراقبة

يراقب مندوب الحكومة، نيابة عن هذه الأخيرة وباسم الوزير المكلف بالمالية، أنشطة البنك باستثناء المتعلقة منها بالسياسة النقدية. ويسهر على مراعاة الأحكام التشريعية المنظمة لهذه الأنشطة، لا سيما مقتضيات القانون الداخلي.

وتخضع حسابات البنك لافتحاص سنوي ينجز تحت مسؤولية مراقب للحسابات. ويقوم هذا الأخير بالمصادقة على البيانات التركيبية للمؤسسة وتقييم جهاز المراقبة الداخلية الخاص بها ويقدم تقريره للمجلس.

ويدلي البنك كل سنة للمجلس الأعلى للحسابات بالوثائق المحاسبية الخاصة به وبهيئات الاحتياط الاجتماعي الخاصة بمستخدميه، وذلك طبقا للطرق المنصوص عليها في التشريعات الجاري بها العمل.

3.1.1.2 لجنة الافتحاص الداخلي

في سنة 2012، تدارست لجنة الافتحاص وأعطت رأيها بشأن الحسابات السنوية لبنك المغرب المحصورة في تاريخ 31 دجنبر 2011 والقواعد والمبادئ الرئيسية المتعلقة بعملية تعيين مراقب الحسابات، لا سيما المرتبطة منها بمدة الانتداب ومبدأ التناوب. كما راجعت اللجنة مساطر الاستشارة وتقييم عروض المترشحين لمهمة مراقب الحسابات برسم السنوات 2012 إلى 2014، وحالات تضارب المصالح ومعايير تقييم استقلالية مراقب الحسابات. وتهم هذه المعايير بالدرجة الأولى حظر مراقب الحسابات من تقديم خدمات استشارة لصالح البنك وحجم أتعابه بالنظر إلى رقم المعاملات الإجمالي للبنك وغياب روابط مع المسؤولين المعنيين داخل البنك. وقد وافق المجلس على هذه القواعد خلال دورة يونيو 2012.

وإضافة إلى ذلك، راجعت لجنة الافتحاص منهجية تقييم نظام المراقبة الداخلية للبنك وكذلك خلاصات التقرير المتعلق به وتدارست مشروع تعديل الميثاق الخاص بهذا النظام، الذي وافق عليه المجلس في شتنبر. وتهم هذه التعديلات هيكلة هذا النظام حول المكونات الخمسة للمرجعية الدولية للجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة المعنية بالإبلاغ المالي الاحتيالي[1] وتوضيح أنشطة المراقبة من خلال التمييز بين المراقبة الدائمة والمراقبة الدورية وكذلك إنشاء أربعة مستويات مراقبة بدل اثنين سابقا. وإضفاء الطابع الرسمي على أدوار المكلفين بقيادة هذا النظام، وهم الوالي والمجلس، وعلى منظومات المراقبة المتعلقة على الخصوص بتحقيق الأهداف الاستراتيجية ومتابعة العوارض والأنشطة التي يتم إسنادها إلى متعهد خارجي أو تفويضها. كما قام بتعديل ميثاق الافتحاص الداخلي في ما يخص دوره في عملية المصادقة على البرنامج السنوي للافتحاص، وإدراج الأنشطة المسندة لمتعهد

Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission – COSO 1

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

خارجي والمفوضة ضمن نطاق الافتحاص وتوضيح مبدأ موضوعية المفتحصين واستقلاليتهم. ووافق مجلس البنك على هذا الميثاق الجديد في شتنبر 2012 وتم نشره على موقع البنك.

وفي ما يتعلق بالافتحاص الداخلي وتدبير المخاطر، قامت اللجنة بتقييم نتائج منظومات التحكم في مخاطر التشغيل والمخاطر المالية بالنسبة لسنة 2012 ووضعت برنامج الافتحاص لسنة 2013.

4.1.1.2 البنية التنظيمية وتسيير الأنشطة

تتكون البنية التنظيمية للبنك من سبع وحدات مهن وثمان وحدات للدعم.

الهيكل التنظيمي للبنك



تتولى تسيير أنشطة البنك لجان يصل عددها إلى أربع في ما يتعلق بالمهام الأساسية للبنك:

- **اللجنة النقدية والمالية:** يرأسها الوالي وتتكون من المدير العام ومسؤولي الوحدات المكلفة بإعداد وتنفيذ السياسة النقدية والإشراف البنكي. وتساعد هذه اللجنة الوالي في الميادين المرتبطة مباشرة ببعض المهام الأساسية للبنك وبالتطورات الاقتصادية والنقدية والمالية والسياسة النقدية وتدبير الاحتياطيات وتطور سوق

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الصرف والإشراف البنكي وأنظمة الأداء. وتعد هذه اللجنة تشخيصا شهريا للوضعية الاقتصادية، وذلك على أساس الدراسات والتحاليل والتوقعات التي تنجزها مصالح البنك. كما توافق على تقرير السياسة النقدية الذي يقدم للمجلس المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار وتضمن تتبع تطبيقه.

- **لجنة السوق النقدية:** تتألف من مسؤولي الوحدات المكلفة بإعداد وتنفيذ السياسة النقدية. وتقوم خلال جلسات أسبوعية بتقييم وضعية السوق النقدية، تصد تحديد حجم تدخلات البنك وطرقها.

- **لجنة الاستقرار المالي:** يتعلق الأمر بهيئة استشارية دائمة، أحدثت في أبريل 2012 وتتكلف بتقييم المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي وتدارس التدابير الكفيلة بالتخفيف منها. ويرأس والي البنك هذه اللجنة التي تتألف من مسؤولي المديريات والأقسام المكلفة بالأشغال المرتبطة بالاستقرار المالي. وهي تجتمع مرتين في السنة.

- **لجنة أنظمة الأداء:** يتعلق الأمر بهيئة استشارية تجتمع كل فصل من أجل تدارس القضايا المتعلقة بأنظمة ووسائل الأداء، لا سيما التدابير التشريعية والتنظيمية والتقنية، التي تهدف إلى تحسين فعالية هذه الأنظمة والوسائل وشفافيتها وأمنها.

وإضافة إلى ذلك، تم إحداث لجان تسيير من أجل ضمان تتبع منتظم للتقدم المحقق في المجالات المرتبطة بالحكامة ومهن الدعم والمسؤولية الاجتماعية. ويتعلق الأمر باللجان التي تتولى قيادة وتتبع التخطيط الاستراتيجي ولجنة الأخلاقيات ولجنة مخاطر التشغيل والمجلس الاستشاري للتواصل والمجلس الاستشاري للتكوين ولجنة الاستراتيجيات المعلوماتية ولجنة الاستثمار ولجنة تدبير الأزمات ولجنة السلامة الجسدية ولجنة السلامة والنظافة ولجنة مراكز الفرز الخاصة.

2.1.2 التوجهات الاستراتيجية

تبعا لمنهجية التخطيط الاستراتيجي، قام البنك خلال سنة 2012 بتشخيص استراتيجي تضمّن بالأساس حصيلة المخطط الاستراتيجي2010--2012، قبل إعداد المخطط المقبل .

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول 1.1.2: المنجزات الرئيسية للفترة 2010-2012

مجالات الأنشطة المتعلقة بمهن البنك	
السياسة النقدية	- ملاءمة الإطارين المؤسسي والعملياتي وتعزيز الإطار التحليلي - تعميق فهم آليات توصيل السياسة النقدية - تعزيز قاعدة المعلومات المتعلقة بالسياسة النقدية - نشر الإحصائيات النقدية والمالية وفقا لمنهجية دليل صندوق النقد الدولي
الإشراف البنكي	- تعديل القانون المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها - ملاءة المقتضيات التنظيمية الاحترازية مع المعايير الدولية. لا سيما بازل 2 - تعزيز الحكامة في ما يخص مخاطر مؤسسات الائتمان
الاستقرار المالي	- استكمال الإصلاحات القانونية الداعمة لوظيفة الاستقرار المالي - وضع منظومة للإشراف الاحترازي الكلي - توقيع بروتوكول لتدبير الأزمات
التعاون الدولي	- تعزيز التعاون مع العديد من البنوك المركزية من خلال توقيع خمس اتفاقيات تعاون: مع البنك المركزي القطري وبنك دول وسط إفريقيا واللجنة البنكية لوسط إفريقيا وسلطة النقد الفلسطينية والبنك المركزي للكسمبورغ - تنظيم عدة لقاءات وحلقات دراسية إقليمية ودولية
أنظمة ووسائل الأداء	- تعزيز البنية التحتية لأنظمة الأداء وأمنها ومطابقتها للمعايير الدولية - وضع منظومة لمكافحة التزوير والغش - إنشاء مصلحة مركزية جديدة لعوارض الأداء الخاصة بالشبكات
شبكة البنك	- انطلاق العمل بنظام جديد لمسك الحسابات (القاعدة المركزية لمسك الحسابات «BACETE») ثم تعميمه على مختلف الوكالات
الخدمات المالية	- دعم استراتيجية الخدمات البنكية الموجهة لذوي الدخل المحدود - تحسين العلاقات بين مؤسسات الائتمان والزبناء - المساهمة في إحداث قاعدة مالية جهوية (القطب المالي للدار البيضاء)
الخدمات الائتمانية	- عصرنة وسائل الإنتاج والمراقبة وتشغيلها آليا - إصدار سلسلة جديدة من القطع النقدية
مجالات الأنشطة المتعلقة بالتدبير الداخلي	
الدعم	- تعزيز احترام مبادئ تدبير الموارد البشرية - وضع آلية لتدبير الخلف - تحسين الخدمات والامتيازات الاجتماعية المقدمة للمستخدمين - عصرنة أماكن العمل وتحسين الجانب الوظيفي بها - تحسين الخدمات المقدمة - عصرنة أنظمة المعلومات المصاحبة لتطور مهن البنك - عصرنة وسائل وطرق التدبير - تحسين تدبير الموارد البشرية - إسناد بعض الأنشطة لمتعهدين خارجيين - تعزيز الآلية الخاصة بأمن البنك - إعداد منهجية متكاملة تهدف إلى الحفاظ على البيئة والصحة والسلامة في العمل
انفتاح البنك	- تعزيز استراتيجيات التواصل الداخلي والخارجي - تطوير أنشطة متحف البنك
الحكامة	
الحكامة	- تعزيز إطار حكامة البنك (لجنة الافتحاص. لجنة مراقبة امتثال الأسواق. مراجعة عضوية لجنة الاستثمار) - ترسيخ الأخلاقيات وثقافة المخاطر - تعزيز الامتثال للمعايير القانونية والتنظيمية (قانون مكافحة غسل الأموال وقانون حماية الأشخاص الذاتيين)

انطلاقا من إنجازات المخطط 2010–2012، اعتمد المخطط الاستراتيجي 2013–2015 رؤية أخذت بعين الاعتبار التحولات العميقة التي نتجت عن الأزمة العالمية وكذا المسؤوليات الجديدة التي يضطلع بها البنك، كما هو منصوص عليه في إطار إصلاح قانونه الداخلي والقانون المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها.

وترتبط هذه الرهانات على الخصوص بما يلي:

- التطور غير الملائم للسياق الداخلي والخارجي؛
- ضرورة الحفاظ على الاستقرار المالي؛
- متطلبات أكبر على مستوى المعايير الاحترازية الدولية؛
- حرص أكبر في ما يخص الحكامة؛
- وتدبير أمثل وفعال للموارد.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وهكذا، وضع البنك خارطة استراتيجية للفترة 2013–2015، ترتكز على أربعة محاور ذات الأولوية، تم تقسيمها إلى 16 هدفا استراتيجيا وأزيد من 100 هدف عملي. وهي كالتالي:

- **تعزيز المهام الأساسية من أجل الحفاظ على الاستقرار المالي والتغلب على الإكراهات المتعلقة بالبيئة الداخلية والخارجية؛**
- **المساهمة بشكل نشيط في مواجهة تحدي الإدماج المالي وانطلاق القطب المالي للدار البيضاء؛**
- **تعزيز نظام حكامة البنك في مواجهة المتطلبات الوطنية والدولية الجديدة؛**
- **تعزيز التوظيف الأمثل للموارد وملاءمتها بالنظر إلى الأولويات الاستراتيجية والمتطلبات المتعلقة بالفعالية والامتثال.**

الخريطة الاستراتيجية 2013-2015



Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

3.1.2 الافتحاص والمراقبة الداخلية وتدبير المخاطر

1.3.1.2 الافتحاص الداخلي

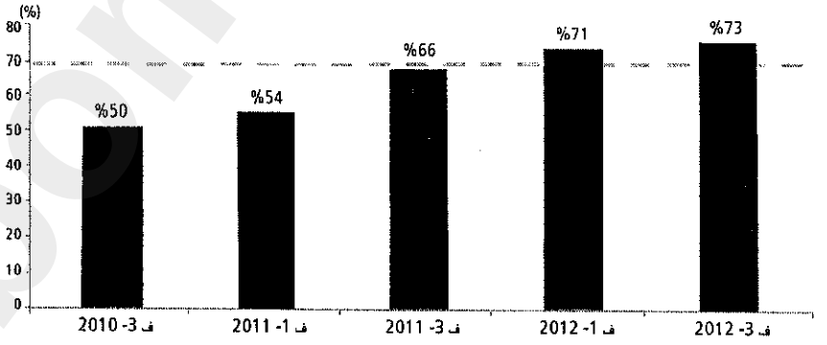
خلال دورة الافتحاص 2010-2012، تم تنفيذ أزيد من 50 مهمة افتحاص خاصة بالأنشطة المتعلقة بالمهن وبالدعم. وقد شملت هذه المهام تقييم امتثال عمليات البنك وأنشطته للقوانين والأنظمة والمساطر الجاري بها العمل وكذلك فعاليتها بالنظر إلى الأهداف المسطرة والموارد المعبأة لها.

جدول 2.1.2: أبرز العمليات - الأنشطة التي شملتها مهام الافتحاص خلال الفترة 2010-2012

العمليات المتعلقة بالمهن	العمليات المتعلقة بالدعم
• السياسة النقدية	• الأنشطة المتعلقة بالمحاسبة والميزانية والمالية
• الصرف وتدبير احتياطيات الصرف	• أنظمة المعلومات
• سك النقود والتداول النقدي	• سلامة المعلومات
• الإشراف على أنظمة الأداء	• الموارد البشرية (التوظيف وتدبير صندوق التقاعد الخاص بالموظفين)
• الإشراف البنكي	• تدبير الصفقات العمومية
• الدراسات والأبحاث	• منظومات مكافحة غسل الأموال
• تدبير حساب الخزينة	• الأخلاقيات
• تدبير الأعمال الفنية	• تدبير مخاطر التشغيل

وقد كانت توصيات مهام الافتحاص هذه موضوع خطط عمل أعدتها الوحدات المفتحصة. وارتفعت النسبة المجمعة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالمخاطر العالية الى 73% في الفصل الثالث من سنة 2012، لتتجاوز الهدف الذي حدد في 70% هذه السنة.

رسم بياني 1.1.2: نسبة إنجاز الأنشطة التي انقضى أجلها والتي تنطوي على مخاطر عالية



ومن أجل تعزيز فعالية الافتحاص الداخلي، وضع البنك تطبيقا معلوماتيا لتدبير تخطيط مهام الافتحاص وقيادتها وكذا متابعة توصياتها. وقد مكن هذا التطبيق من تحقيق تسيير أفضل لأنشطة الافتحاص الداخلي وفعالية أكبر في القيام بهذه المهام. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت هذه الأنشطة على أداة [1] لاستخلاص وتحليل البيانات، يمكنها إجراء مساءلة شاملة لقواعد البيانات المعلوماتية والقيام باختبارات لتناسق ومطابقة المعلومات.

[1] Audit Command Language

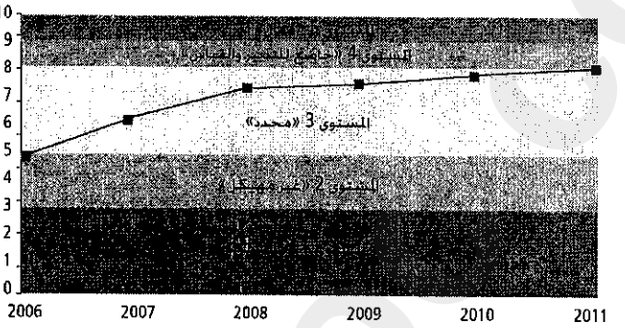
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

2.3.1.2 المراقبة الداخلية

في سنة 2012، تم إعداد تقرير حول نظام المراقبة الداخلية اعتمادا على نتائج التقييم الذاتي الذي قامت به الوحدات والخريطة الشاملة لمخاطر التشغيل وخلاصات مهام الافتحاص الداخلي والخارجي. وركز أساسا على تقييم المنظومات الخاصة بسلامة وموثوقية المعلومات داخل البنك. وقد تم تقديم هذا التقرير إلى مجلس البنك خلال اجتماعه المنعقد شهر شتنبر.

ومكن التقدم الذي حققه البنك في هذا المجال من تحسين التصنيف الشامل لنظامه الخاص بالمراقبة الداخلية من المستوى 3 «محدد» إلى المستوى 4 «خاضع للتدبير والقياس»، ضمن مقياس يتكون من خمسة مستويات ومستوحى من مرجعية أهداف مراقبة تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا المتصلة بها[2].

رسم بياني 2.1.2: تقييم نضج نظام المراقبة الداخلية



في نهاية المخطط الاستراتيجي 2013-2015، يحدد البنك كهدف له بلوغ المستوى 5 «فعال»، لا سيما من خلال تنفيذ مشاريع كبرى تتعلق بالتسيير الآلي لأنشطته وعصرنتها وتعزيز قيادة مختلف الهيئات للمشاريع ومتابعة الأنشطة المتعلقة بترسيخ ثقافة الفعالية والتحكم في التكاليف.

3.3.1.2 تدبير المخاطر

تم إعداد النسخة الثامنة للخريطة السنوية لمخاطر التشغيل في سنة 2012، وذلك بإعادة تقييم المخاطر القائمة، وبتحديد مخاطر جديدة –استنادا إلى النموذج المعتمد في البنوك المركزية العضوة في فريق العمل الدولي المختص في الأخطار التشغيلية (IORWG)[1] وكذا بتدقيق المعطيات التحليلية المرتبطة بالمخاطر المشتركة. وتماشيا مع مبدأ القرب الذي اعتمده بنك المغرب منذ سنة 2009، تم إعداد هذه الخريطة في إطار مجموعة أوراش عمل بتنسيق من الوحدة المكلفة بتجميع المخاطر.

موازاة مع ذلك، واصل البنك تحسين عملية تحليل المخاطر عن طريق تعزيز إنشاء القاعدة العامة للعوارض واستغلالها، مما مكّن من استخلاص العِبَر بشكل شمولي لتفادي العوارض الملاحظة سابقا وتحديد مخاطر جديدة. إلى جانب ذلك، تَواصَلَت عملية مواكبة الوحدات في مجال المراقبة الداخلية، التي تعتمد على التحليل السببي وإعداد مؤشرات المخاطر الرئيسية[2] (KRI)، والرامية إلى اكتشاف الاختلالات الممكنة لمنظومة المراقبة الدائمة وبالتالي تدقيق تقييم المخاطر.

2 حدد «أهداف مراقبة تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا المتصلة بها» هذه المستويات الخمسة كما يلي: المستوى 1 «مستهل» (غياب عمليات المراقبة/أجهزة التسيير واعية بضرورة إعدادها وتطبيقها) والمستوى 2 «غير مهيكل» (عمليات مراقبة غير موحدة/يتم القيام بها بطريقة غير رسمية. تعتمد بشكل قوي على الأشخاص/غياب التكوين) والمستوى 3 «محدد» (عمليات مراقبة موحدة/متابعة التسلسل مضمونة/ضرورة تعزيز التسيير الآلي لعمليات المراقبة وفعاليتها) والمستوى 4 «خاضع للتدبير والقياس» (عمليات مراقبة موحدة وموثقة وتخضع لمتابعة التسلسل وتسير آليا بشكل كبير/التحقق من الفعالية بشكل منتظم وتحسن مستمر) والمستوى 5 «فعال» (عمليات مراقبة موحدة وموثقة وجد متقدمة).

1 IORWG : International Operational Risk Working Group

2 مؤشرات المخاطر الرئيسية هي مؤشرات تعطي فكرة حول مدى تعرض البنك للمخاطر، وتتم مراجعتها دوريا. كما يتم قياسها في شكل عدد أو نسبة مئوية أو تجمع جُملة من المؤشرات الفردية للمخاطر.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

4.1.2 الأخلاقيات

شهدت سنة 2012 تكثيف العمليات المرتبطة بالتوعية وبتطوير مختلف الآليات والدعائم بغية تحسين ترسيخ ثقافة الأخلاقيات لدى مستخدمي البنك.

وبذلك، وطبقا لأفضل الممارسات المعمول بها في هذا المجال، قام البنك سنة 2012 بوضع منظومة وفق مقاربة تشاورية وتشاركية للتحذير الأخلاقي «Whistleblowing» يستطيع كل مستخدم اللجوء إليها للتبليغ عن وضعية غير أخلاقية لاحظها. علاوة على ذلك، تم توسيع عملية مراقبة المطابقة لتشمل كافة الواجبات المتعلقة بالتصريح[1]. كما همّت تفرعات ميثاق الأخلاقيات الموجهة للمستخدمين المعنيين بعملية «الشراء»، وللمتدربين والمتعهدين الخارجيين.

وقد مكنّت كافة هذه الجهود من تعزيز تجربة وخبرة البنك في مجال الأخلاقيات المهنية.

5.1.2 سلامة المعلومات

سعيا إلى تأمين المعلومات والمبادلات الإلكترونية، قام البنك بتعميم تطبيق نظام تسيير الشواهد الإلكترونية– (البنية الأساسية للمفتاح العام –PKI) على كافة العمليات. مما يمكّن من توفير خدمات مرتبطة بالتشفير والتوقيع الإلكتروني للوثائق والرسائل وكذا من التحقق من هوية مستخدمي التطبيقات البرمجية الأساسية للبنك. وقد تم تنظيم العديد من الأنشطة التوعوية في هذا الصدد لفائدة مستعملي هذه التطبيقات.

6.1.2 مخطط استمرارية النشاط

شهدت سنة 2012 إتمامَ تنفيذ مشروع مخطط استمرارية النشاط (PCA) الذي يهدف إلى مواجهة خطر توقف البنك عن تنفيذ مهامه الأساسية بسبب اضطرابات عملياتية قد تنتج عن حوادث كبرى كالزلازل أو الحرائق أو الفيضانات أو الأوبئة. ويتمثل هذا المشروع في توفير التنظيم والمساطر والوسائل اللازمة لمواجهة مثل هذه الحالات.

في هذا الصدد، تم، سنة 2012، تعميم تمارين الانسحاب واختبارات منظومات الاستمرارية، التي انطلقت سنة 2011، لتشمل كافة العمليات. كما تم اختبار قابلية تشغيل آليات مخطط تدبير الأزمات عبر القيام بتمرين محاكاة أزمة انقطاع عام لشبكات الاتصال في موقع استراتيجي يشمل كافة وحدات البنك.

1 الهدايا، تضارب المصالح، الحسابات ومحافظ السندات

7.1.2 التقيد بالقوانين

1.7.1.2 المنظومة الداخلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

في إطار الجهود المبذولة لتحسين فعالية المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ساهم بنك المغرب بشكل فعال في تنفيذ كافة العمليات التي تم تحديدها لهذا الغرض.

فقد واصل البنك تحيين قوانينه الداخلية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، استنادا إلى إحصاء شامل للنصوص الواجب تكييفها مع المقتضيات القانونية والتنظيمية والتقنية الجديدة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

علاوة على ذلك، واستجابةً للطلبات التي تتقدم بها وحدة معالجة المعلومات المالية (UTRF) للحصول على معلومات حول الزبناء والعمليات، عمل البنك على تعزيز مرونة عملية جمع المعطيات مع ضمان درجة سلامة عليا. إلى جانب ذلك، وأخذا في الاعتبار الخطر المرتبط بهذا النوع من العمليات، تم توطيد قواعد مراقبة الأوامر بالأداء الموجهة للخارج، وذلك في سياق دولي يتسم باعتماد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لعقوبات مالية جديدة وبارتفاع وتيرة تحيين لائحة العقوبات الرسمية.

إلى جانب ذلك، وفي إطار إرساء منظومة وطنية لمراقبة المنتوجات ذات الاستعمال المزدوج، تماشيا مع المتطلبات الدولية في هذا المجال، ساهم البنك في إعداد كل الترسانة القانونية والتنظيمية والمؤسساتية الخاصة بهذه المنظومة.

إطار 1.1.2: الإجراءات المتخذة سنة 2012 أو قيد الاعتماد من أجل تعزيز المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال

التطورات التي تم تحقيقها سنة 2012:

- إعداد مشروع القانون رقم 145/12 الصادر لتعديل وإتمام القانون الجنائي والقانون رقم 05-43 المتعلق بمكافحة غسل الأموال، والذي من شأنه ضمان مطابقة التعريف الذي اعتمده المُشرّع المغربي لتمويل الإرهاب مع المعايير الدولية.
- إتمام مشروع قرار وحدة معالجة المعلومات المالية رقم 12/D5 المؤرخ في 16 نونبر 2012، والذي يحدد طرق تطبيق واجب اليقظة من لدن الأطراف الخاضعة لمراقبتها.

علاوة على ذلك، يتم حاليا إرساء منظومة وطنية لمراقبة المنتوجات ذات الاستعمال المزدوج[1]، وذلك طبقا لمقتضيات ميثاق الأمم المتحدة الخاص بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين:

- يتعين على الدول الأعضاء اعتماد منظومات وطنية تهدف إلى مكافحة انتشار[2] هذه الظاهرة، وتشمل إرساء إطار وقائي لمراقبة صادرات وتحويلات وسمسرة وعبور السلع المزدوجة الاستعمال، وتجرم الأفعال التي تؤدي إلى انتشار الظاهرة، وتحديد أنواع حالات عدم الامتثال التي قد تنتج عنها عقوبات، وكذا مكافحة تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

[1] تهدف هذه المنظومة إلى مراقبة أنشطة تصدير المنتجات أو السلع أو إعادة تصديرها واستيرادها وعبورها ونقلها من سفينة إلى أخرى بما في ذلك البرامج المعلوماتية والتكنولوجيات التي يمكن استعمالها تقنيا وعسكريا على السواء.

[2] فرض مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على كافة الدول الأعضاء تطبيق إجراءات مضادة لتجميد الأصول العقوبات المالية المستهدفة، ومراقبة المنتجات ذات الاستعمال المزدوج والمنع من السفر) تجاه الأفراد والوحدات الذين ساهموا في انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

2.7.1.2 المنظومة المتعلقة بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي

لضمان مطابقة عمليات معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي مع المتطلبات القانونية المنصوص عليها في القانون رقم 08-09[1]، عمل بنك المغرب، في أكتوبر 2012، على إرساء منظومة داخلية ترتكز على توزيع الأدوار والمسؤوليات بين مختلف المتدخلين في معالجة هذه المعطيات، وتعمل هذه المنظومة على تحديد الطرف المسؤول عن عمليات المعالجة التي ينفذها البنك. كما تخول للوحدات المركزية للبنك حق اتخاذ التدابير اللازمة للتقيد بالمتطلبات القانونية، وتقوم بإرساء بنية مكلفة بمواكبة هذه الوحدات والسهر على مطابقة شروط تطبيق عمليات المعالجة. لهذا الغرض، أعدّ البنك برنامج عمل لسنتي 2013 و2014، قصد بلوغ الأهداف التالية:

- ضمان تناسبية المعطيات الشخصية التي تم جمعها وتقيّدها بالغاية من عمليات المعالجة التي ستخضع لها (يجب على المسؤولين عن المعالجة ألا يجمعوا سوى المعطيات الشخصية اللازمة لتحقيق الغاية من العمليات التي يقومون بتنفيذها)؛
- السهر على احترام الغايات المصرح بها أو المرخص لها؛
- ضمان تنفيذ النظام المناسب (الترخيص أو التصريح) لكل عملية معالجة حسب نوعية المعطيات؛

1 قانون متعلق بحماية الأشخاص تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

- ضمان تدبير جيد للدعائم المستعملة في جمع المعطيات الشخصية، خاصة للسماح باستعمالها كوسيلة لإبلاغ الأشخاص المعنيين خلال عمليات الجمع؛
- إدراج مظاهر التقيد بالقانون رقم 08-09 في العقود والاتفاقيات بين البنك وأطراف أخرى؛
- تحديد وتسيير مدة حفظ المعطيات تماشيا مع الغايات من عمليات المعالجة المصرح بها أو المخول لها؛
- التحكم في تدفق المعلومات.

إلى جانب ذلك، وفي إطار تعزيز التشاور والتشارك مع اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي (CNDP)، قام البنك بتعيين مراسل دائم ومراسلين نائبين لدى هذه اللجنة. وبعقد هؤلاء اجتماعات منتظمة للتشاور مع ممثلي اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي. وفي إطار تطبيق القانون رقم 08-09 في القطاع البنكي، تم توسيع اللجنة المشتركة، التي تجمع بين بنك المغرب واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي والتجمع المهني لبنوك المغرب، لتضمّ الجمعية المهنية لشركات التمويل. وتقوم هذه اللجنة بعقد ورشات عملها بشكل منتظم.

3.7.1.2 المساعدة التقنية

سعيا منها إلى منح النظام البنكي والمالي الدعم اللازم للرفع من قدرته على مكافحة الإجرام المالي، خاصة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، استفادت سلطة المراقبة، إلى جانب المهنيين الخاضعين لها، من مجموعة من أنشطة التكوين وتبادل الخبرات، وذلك في إطار برنامج المساعدة التقنية الذي تقوده وزارة المالية الأمريكية. وفي نهاية هذا البرنامج، تم إعداد دليل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لفائدة المكلفين بالإشراف على القطاع البنكي والمالي التابعين لبنك المغرب ومكتب الصرف والسلطات المكلفة بمراقبة أسواق الرساميل والتأمينات والاحتياط الاجتماعي.

2.2 مهام البنك

1.2.2 السياسة النقدية

واصل بنك المغرب سنة 2012 إغناء الإطار التحليلي لسياسته النقدية. وقد همّت الأشغال في هذا الصدد إعداد آليات جديدة للتحليل والتوقع ومحاكاة الأثر وتحسين الآليات المتواجدة. كما واصل البنك جهوده الرامية إلى تكييف الإطار العملياتي، خاصة عبر إدراج السندات الممثلة للديون الخاصة للمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة ضمن الضمانات المقبولة في عمليات السياسة النقدية.

1.1.2.2 الإطار التحليلي

تعزيز منظومة التحليل

تم إغناء منظومة التحليل عن طريق تطوير العديد من الآليات الإحصائية والاقتصادية القياسية الجديدة. هكذا، تم إعداد مؤشر مركب لأسعار الفوسفاط ومشتقاته على أساس الأسعار عند التصدير، وذلك من أجل تتبع أفضل لتغير أسعار المواد الأولية. ويساوي هذا المؤشرّ المتوسطّ المرجحّ للمؤشرات الشهرية لأسعار تصدير خمس مواد (الفوسفاط وأربع مشتقات) يتم اختيارها حسب وتيرة تصديرها (ما لا يقل عن 9 من بين 12 شهرا).

علاوة على ذلك، تم تحسين تتبع النشاط القطاعي عبر إدخال مؤشرات جديدة غنية بمحتواها من المعلومات في ما يخص المؤشرات التركيبية للظرفية الخاصة بالأنشطة غير الفلاحية، خاصة البناء والأشغال العمومية والمعادن والفنادق والمطاعم.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نماذج التوقع

عرفت منظومة توقع النشاط مجموعةً من التحسينات تتماشى مع الإنجازات والتطورات المسجلة في هذا المجال. فقد تم إعداد آلية جديدة لتوقع إنتاج الحبوب، لا تزال في مرحلتها التجريبية. وتشمل، إلى جانب المعايير المرتبطة بالمناخ، معطيات مستخلصة من ملاحظة الغطاء النباتي باستعمال الأقمار الصناعية.

ولتوقع التضخم، تم إعداد نماذج جديدة تشمل البعد غير الخطي، خاصة من نوع VAR ذي المقاربة البايزية Bayésien[1] والماركوفية Markovien ذي نظام متغير، وهي الآن في طور الاختبار. موازاة مع ذلك، تم إعداد نموذج لتوقع الأسعار عند الاستيراد على أساس مؤشر الأسعار العالمية للمواد الأولية غير الطاقية، الذي أعده البنك الدولي.

1 منهجية معتمدة على معرفة مسبقة لتوزيعات الاحتمال.

وتوقعا منها للإصلاح المرتقب لصندوق المقاصة، عملت مصالح البنك على إعداد نموذج كينيزي جديد (Néo-Keynésien) يمكّن من محاكاة أثر تحرير أسعار المواد المقننة على التضخم، وذلك عن طريق التقييم الكمي لآثار الدور الأول والثاني عبر دائرة الأسعار–الأجور.

وقد شهد المجال النقدي هو الآخر إنجاز العديد من الأشغال. فقد تم تحسين وظيفة طلب النقد بالنسبة للمغرب عبر إدخال متغيرات تفسيرية جديدة بُغية تعزيز دقة توقعات المجمع م3. وفي إطار هذا المشروع، تم اعتماد منهجية نماذج تصحيح الأخطاء، مما مكّن من الحصول على تقديرات مستقرة وإعداد توقعات لأجل قصير وطويل خاصة بالمجمع م3. وقد استُعملت هذه الأخيرة في إطار التوقعات الاقتصادية والنقدية نصف السنوية للبنك.

ولإغناء منظومة التحليل والتوقع الاقتصادي الكلي، تواصل تنفيذ العديد من المشاريع أخذا في الاعتبار أبرز الحقائق المجردة للاقتصاد المغربي. وهكذا، يتم إعداد نموذج للتأطير الكينيزي الجديد يشمل دالة أداء أبرز مكونات الطلب المرتبطة بالاستهلاك والاستثمار ورصيد الميزان التجاري. كما تم تطوير نسخة جديدة من نموذج التوازن العام الحركي التصادفي (DSGE) ارتكازا على المقاربة البايزية (Approche Bayesienne).

على صعيد الأبحاث، قامت مصالح البنك بإعداد دراستين. تقوم الدراسة الأولى على تقييم درجة تنافسية النظام البنكي المغربي، فيما تهدف الثانية إلى تقدير تدفقات رؤوس الأموال نحو الخارج بالنسبة للمغرب خلال فترة 2010-2011.

2.1.2.2 الإطار العملياتي

في سياق عملياته الهادفة إلى التكييف المستمر للإطار العملياتي للسياسة النقدية، عمل البنك على إدراج السندات الممثلة للديون الخاصة للمقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة ضمن الضمانات المقبولة في عمليات السياسة النقدية. وقد أعطيت الانطلاقة في هذا الصدد لأول عملية للقروض المضمونة بهذه السندات في شهر دجنبر 2012، وذلك لأجل ثلاثة أشهر ومبلغ إجمالي قدره 2,4 مليار درهم. كما عمل البنك على تبسيط معايير قابلية شهادات الإيداع، خاصة عن طريق إلغاء الحجم الأدنى لكل إصدار (500 مليون درهم) والمبلغ الأقصى الواجب تعبئته لكل إصدار (20% من المبلغ الإجمالي لكل إصدار)، وذلك سعيا منه إلى تسهيل استفادة البنوك من عمليات إعادة التمويل.

3.1.2.2 شفافية السياسة النقدية

قام البنك بتنويع أنشطته في مجال التواصل بهدف تعزيز الشفافية بخصوص قرارات مجلس البنك المتعلقة بالسياسة النقدية. فإلى جانب البلاغ الصحفي والتقرير حول السياسة النقدية الذي يتم نشرهما إثر انتهاء

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

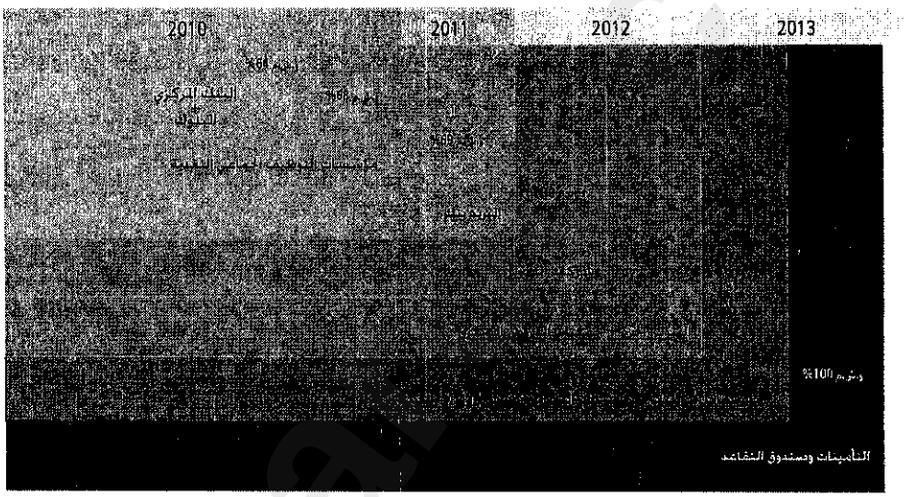
اجتماع مجلس البنك واللقاء الصحفي الذي يتم تنظيمه في نفس اليوم. تم سنة 2012 عقد عدة لقاءات مع هيئات الصحافة المختصة حول موضوع السياسة النقدية وتعريفها وتطبيقها.

2.2.2 منظومة الإحصائيات والمعلومات

1.2.2.2 إعادة هيكلة الإحصائيات النقدية

بعد إعداد الوضعية النقدية سنة 2010 طبقا لمتطلبات دليل صندوق النقد الدولي، وإدراج البريد بنك سنة 2011 باعتبارها مؤسسة للإيداع، عمل بنك المغرب سنة 2012 على توسيع مجال تغطية الإحصائيات النقدية ليشمل شركات التمويل وجمعيات القروض الصغرى والبنوك الحرة. بذلك، وإلى غاية متم سنة 2012، أصبحت الإحصائيات النقدية تمكّن من الإحاطة بنسبة 77% من أصول الشركات المالية.

جدول ومدى تقدم نسبة تغطية وضعية الشركات المالية



علاوة على ذلك، وفي إطار تحسين عملية إعداد الإحصائيات النقدية، تمّ إرساء قاعدة ثلاثية الأهداف:

أ- ضمان سلامة وتتبع كل مراحل هذه العملية؛

ب- إرساء مرجعية منهجية قابلة للتطور ويمكن تحديد معاييرها؛

ج- تحديث نظام تدبير وإعداد الإحصائيات النقدية مع تحديد المراحل والمصادقات اللازمة.

2.2.2.2 توسيع نطاق تغطية منظومة اتخاذ القرار

وضع البنك سنة 2012 أداة لحساب مؤشرات احتياطيات الصرف، تمكن حسب وتيرة يومية، أسبوعية، شهرية وفصلية من استرجاع المؤشرات الخاصة بما يلي:

- احتياطيات الصرف الدولية الإجمالية والصافية؛
- الموجودات الخارجية الصافية؛
- التوزيع حسب العملات للاحتياطيات الرسمية للصرف؛
- و التصريحات الموجهة إلى صندوق النقد الدولي.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إضافة إلى ذلك، وفي إطار تعديل منهجية دليل الإحصائيات النقدية والمالية، شارك البنك شهر فبراير، إلى جانب ممثلي العديد من البنوك المركزية الجهوية والمؤسسات المالية الدولية، في الاجتماع الأول لمجموعة خبراء الإحصائيات النقدية والمالية الذي نظمه صندوق النقد الدولي.

أيضا، نظم البنك في مارس 2012 يوما دراسيا[1] حول موضوع «بيانات المقاولات غير المالية: تجارب دولية متقاطعة للبنوك المركزية». كما تم تنظيم ورشة عمل في نونبر حول موضوع «إصلاح الإحصائيات النقدية وانسجامها مع الإحصائية الماكرواقتصادية الأخرى»، والتي جمعت ممثلين عن مختلف المنظمات الوطنية المكلفة بإعداد الإحصائيات الماكرواقتصادية.

وتميزت سنة 2012 أيضا بمواصلة تطوير مصلحة مركزة المعلومات المالية حول المقاولات غير المالية، من خلال إحداث مركز الكفاءات الوظيفية لمواكبة مستخدمي نظام ساس SAS وتعزيز آلية تدبير الاستقصاءات الخاصة ببنك المغرب[2].

1. شارك فيه: البنك المركزي لدول غرب إفريقيا والبنك المركزي التونسي وبنك فرنسا والبنك الوطني لبلجيكا وكذا العديد من المنتجين الوطنيين للمعلومات الإحصائية.
2. الاستقصاء حول شروط منح القروض، الاستقصاء حول توقعات التضخم والاستقصاء حول أسعار الفائدة المدينة.

هكذا، مكنت الأنشطة المنجزة والتي شرع فيها البنك من أجل تحسين آليته الإحصائية والمعلوماتية من:

- مطابقة هذه الآلية مع المعايير الدولية؛
- التحكم في نشر المعلومات والمنشورات؛
- تعزيز شفافية ومصداقية البنك، من خلال نشر الوثائق المرجعية لمجموع المؤشرات المستخدمة في تطبيق السياسة النقدية.

3.2.2 تدبير الاحتياطيات

في سياق مناخ مالي دولي يتسم باستمرار نهج السياسات النقدية التوسعية، وأزمة الديون السيادية الأوروبية وتدهور تصنيفات العديد من البلدان، تبنى البنك مقاربة حذرة في تدبير احتياطيات الصرف، تخضع لمتطلبات صارمة من حيث السيولة وشروط السلامة. هكذا، تركزت استراتيجية تدبير هذه الاحتياطيات، التي وافق عليها مجلس البنك، على تنويع وتعزيز الجودة الائتمانية للأصول التي في حوزته، وفقا لمقاربة متطورة تمكن من التأقلم مع ظروف السوق، وتتسم بنسب عائدات منخفضة بشكل غير مسبوق، بل وسلبية بالنسبة لبعض البلدان ذات تصنيفات ائتمانية جيدة.

4.2.2 أنظمة ووسائل الأداء

في إطار السهر على حسن سير أنظمة الأداء، واصل البنك جهوده الرامية إلى تعزيز مناعة بنياته التحتية وسلامتها.

وفيما يتعلق بمراقبة أنظمة الأداء، قام البنك بمهمة تقييم ميداني لنظام أداء تسليم السندات الذي يديره ماروكلير، الوديع المركزي للسندات في المغرب. ومكن هذا التقييم من رصد المستوى العالي لمطابقة نظام الأداء–التسليم مع المعايير الدولية.

وفي إطار التوجه الاستراتيجي الرامي إلى تعزيز مصداقية وسائل الأداء الكتابية، وضع البنك نظام مراقبة مستمر يمكن من تجميع المعطيات المتعلقة بمختلف أنواع الغش المرصودة في البطاقات البنكية والشيكات المتداولة. ومكن هذا التتبع من تحديد الإجراءات الرئيسية الواجب اعتمادها لمحاربة حالات الغش على مستوى عمليات الأداء عن بعد. إضافة إلى ذلك، مكنت مطابقة مجموع الأنظمة النقدية الإلكترونية مع المعايير الدولية من رفع نسبة استعمال المعيار EMV في البطاقات البنكية المحلية إلى 34% مع نهاية دجنبر 2012.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إلى جانب ذلك، وفي إطار التوجه الاستراتيجي الهادف إلى زيادة نسبة الاستبناك وولوج الساكنة منخفضة الدخل إلى الخدمات المالية الأساسية، حدد البنك لنفسه هدف تشجيع استخدام وسائل الأداء الإلكترونية من الجيل الجديد، خاصة عن طريق فتح سوق الأداءات أمام فاعلين غير بنكيين.

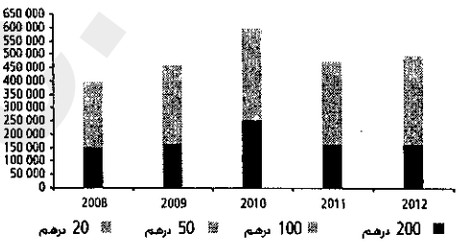
أخيرا، وانسجاما مع المعايير الدولية في مجال تنظيم الأنشطة النقدية وتشجيعا للابتكار والمنافسة، أوصى بنك المغرب بالفصل بين الأنشطة ذات الطبيعة التجارية الصرفة والأنشطة ذات البعد النظامي.

5.2.2 النشاط المتعلق بالعملة الائتمانية ومراكز الفرز الخاصة

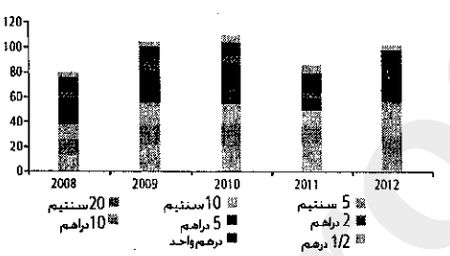
1.5.2.2 النشاط المتعلق بالعملة الائتمانية

سجل النشاط المتعلق بالعملة الائتمانية للبنك في سنة 2012 نموا في إنتاج الأوراق البنكية الجديدة بنسبة 4,5% لتصل إلى 492,6 مليون والقطع النقدية بنسبة 18% لتصل إلى 102 مليون.

رسم بياني 1.5.2.2: تطور إنتاج الأوراق البنكية الجديدة (2008-2012)

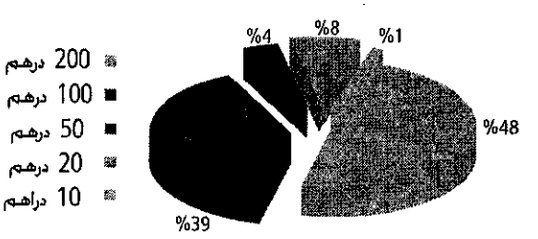


رسم بياني 2.5.2.2: تطور إنتاج القطاع النقدية 2012-2008 (بملايين القطع)

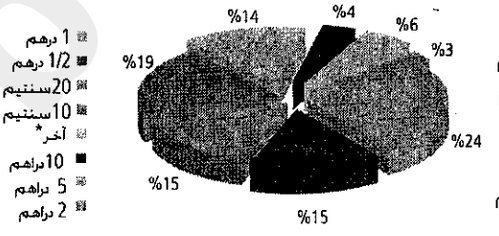


هكذا، وبنهاية 2012، بلغ إجمالي التداول النقدي 172,5 مليار درهم، مرتفعا بنسبة 3,8% مقابل 9,3% في 2011 و6,2% في 2010. وتظل الأوراق البنكية هي المهيمنة على التداول النقدي بنسبة تصل إلى 98,5% من المجموع فيما تصل نسبة القطع النقدية إلى 1,5%. ويتكون حجم الأوراق البنكية بنسبة 48% من فئة 200 درهم وبنسبة 39% من فئة 100 درهم، ولا تشكل الأوراق من فئة 50 درهم، و20 درهم و10 دراهم إلا 4% و8% و1% على التوالي. وبالنسبة لتداول القطع النقدية، تغلب عليها فئة 1 درهم بنسبة 24%، و10 سنتيم بنسبة 19% و20 سنتيم ونصف درهم بنسبة 15% لكل منهما.

رسم بياني 3.5.2.2: حصة الأوراق البنكية المتداولة مع نهاية دجنبر 2012



رسم بياني 4.5.2.2: حصة القطع النقدية المتداولة مع نهاية دجنبر 2012



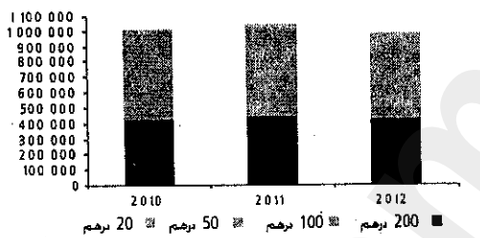
أخرى: تضم القطع النقدية من فئة 1 سنتيم و5 سنتيمات وكذا القطع التذكارية وتلك الواجب سحبها من التداول.

وبرسم سنة 2012، بلغ عدد الأوراق التي طرحها البنك للتداول 977 مليون ورقة منها 336 مليون ورقة بنكية سليمة صادرة عن مراكز الفرز الخاصة، بانخفاض بنسبة 6,3% مقارنة بسنة 2011. بموازاة ذلك، سجلت إيداعات

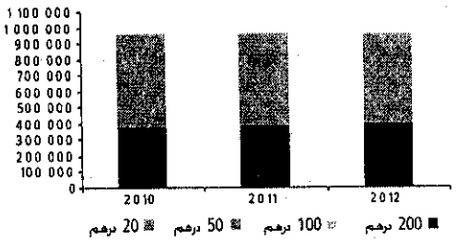
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الأوراق البنكية لدى شبابيك البنك انخفاضا طفيفا بنسبة 0,8% إلى 947 مليون ورقة. 31,5% منها ورقات سليمة من مراكز الفرز الخاصة.

رسم بياني 5.5.2.2: سحوبات الأوراق البنكية من الشبابيك (بالآلاف)

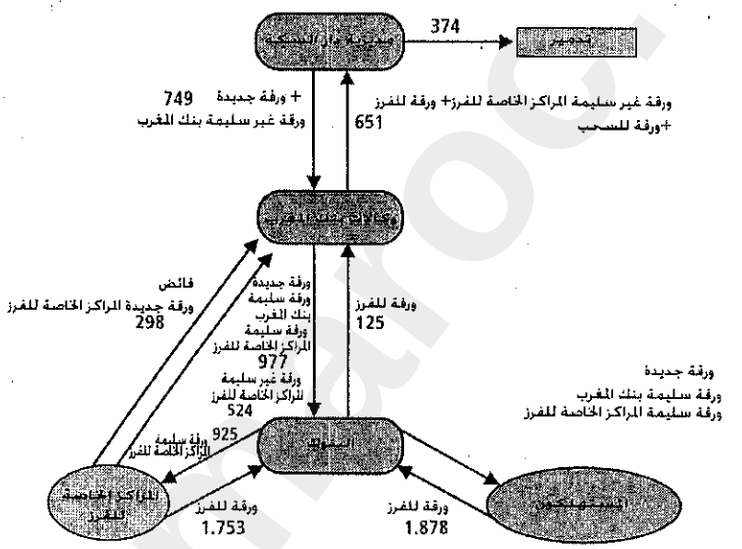


رسم بياني 6.5.2.2: إيداعات الأوراق البنكية في الشبابيك (بالآلاف)



ويلخص المخطط أدناه دورة النقد في المغرب. مشيرا إلى حركة الأوراق البنكية بالملايين.

دورة النقد في أرقام (2012)



في سنة 2012. بلغ عدد الأوراق البنكية الخاضعة لعمليات مراقبة لصحتها وجودتها حوالي 2,4 مليار ورقة. أي تقريبا مرتين حجم الأوراق المتداولة. وأنجزت مراكز الفرز الخاصة 71% من هذه العمليات واستجابت لما يساوي 72% من طلب الاقتصاد على الأوراق البنكية.

وبلغ تدفق النقود المعدنية المسجلة في شبابيك البنك 114 مليون قطعة مسلمة مقابل 45 مليون مودعة. وتتشكل السحوبات الصافية الكلية من النقد من 14 مليون قطعة من فئة 1 درهم. و13 مليون قطعة من فئتي نصف درهم و10 سنتيم و12 مليون وحدة من فئة 20 سنتيم.

وفيما يتعلق بمحاربة تزييف العملة. انخفض عدد الأوراق المزورة التي رصدها البنك من 12.577 ورقة بقيمة 1,6 مليون إلى 11.649 ورقة بقيمة 1,4 مليون درهم. ويعزى هذا الانخفاض بالأساس إلى الجهود التي تبذلها السلطات في مجال مكافحة التزوير وكذا سياسة إعادة الدوران المعتمدة. وتشكل فئة 200 درهم 41% من العدد الكلي للأوراق البنكية المزورة تليها فئة 100 درهم بنسبة 24% و50 درهم بنسبة 23%.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وتظل حصة الأوراق البنكية المزورة ضمن النقود المتداولة ضعيفة، حيث تراجعت من 12 ورقة من كل مليون في 2010 إلى 9,5 ورقة في 2012. ومن ناحية أخرى، بلغ متوسط قيمة التزوير 119 درهم مقابل 128 درهم ما بين 2009 و2011.

وعلى صعيد إنتاج العملة الائتمانية وفي إطار تحديث وسائل الإنتاج بدار السكة، شملت المشاريع المندرجة في إطار المخطط الاستراتيجي 2010-2012 ما يلي:

- المعالجة الآلية لمراقبة جودة الأوراق البنكية من خلال اقتناء وتشغيل الأنظمة الآلية لمراقبة جودة هذه الأوراق، طبقا لأفضل الممارسات الدولية؛
- تحديث عمليات ما قبل الطباعة، بعد تشغيل أنظمة تصميم وصنع لوحات الطبع من الجيل الجديد؛
- إرساء نظام التتبع الآلي التي تمكن من التتبع الفردي لكل صفحة مطبوعة، خلال عملية الإنتاج؛
- تأهيل الطابعات النقدية؛
- المعالجة الآلية لأنظمة تلفيف الأوراق المعالجة وتحديثها؛
- تحديث معدات صنع الوثائق المؤمنة من خلال اقتناء وتشغيل والتمكن من الطباعة الأوفست والسريغرافية وكذا الأنظمة الحديثة للترقيم والتثقيب؛
- و تركيب وتشغيل خط جديد لإنتاج الأوراق البنكية، يهدف إلى ضمان استمرارية الإنتاج ورفع القدرات التقنية من خلال اعتماد طرق جديدة من قبيل الطباعة السريغرافية والتلميع. وقد تم تركيب هذه الوحدة الإنتاجية في ورش جديد بمساحة 4500 متر مربع.

bomaroc.com

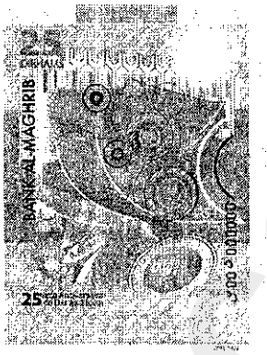
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إطار 2.1.2: إصدار ورقة بنكية تذكارية من فئة 25 درهم
«الذكرى الخامسة والعشرون لتأسيس دار السكة»

بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لتدشين دار السكة في 5 مارس 1987 من قبل الملك الراحل الحسن الثاني، أصدر بنك المغرب ورقة تذكارية من فئة 25 درهم، التي قام مصممو دار السكة بابتكارها وتصنيعها وتمت طباعتها في وحدة الإنتاج الجديدة.

وتم طرح 3.600.000 ورقة للتداول، 200.000 منها خصصت لهواة جمع الأوراق البنكية.





المواصفات التقنية:

الطبقة السفلية: بنية مركبة، مكونة من طبقة من الشنيض (Polymère) مدمجة داخل طبقتين من الورق.

المقاس: 70 ملم x130 ملم

العلامة المائية: صورة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس

شريط الأمان: يتغير لونه من الوردي إلى الأخضر، وعند عرضها على الضوء، يظهر الرقم «25» ونجمة خماسية الأضلاع متكررة.

نافذة الأمان: نافذة شفافة تشتمل على شعار المملكة

علامة متغيرة اللون: التاج الملكي

المواصفات الفنية:

الوجه: صورة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رموز المملكة (التاج الملكي والنجمة خماسية الأضلاع) وواجهات بنايات الإدارة المركزية لبنك المغرب بالرباط ودار السكة.

الظهر: رسم تستحضر الأنشطة الرئيسية لدار السكة خصوصا طبع الأوراق البنكية، وسك القطع النقدية وصنع جوازات السفر البيومترية، إلخ.

2.5.2.2 إعادة تدوير الأوراق البنكية

في إطار تتبع جودة الأوراق البنكية المتداولة، يقوم البنك بعمليات لمعالجة الجودة[1]، بلغت حصيلتها سنة 2012 ما يلي:

- معالجة 731 مليون ورقة بنكية؛
- إنتاج 356 مليون ورقة سليمة؛
- و رصد 375 مليون ورقة غير سليمة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وفي إطار الإشراف على عمليات الفرز المفوضة إلى الشركات المكلفة بتسيير المراكز الخاصة للفرز، انخفض عدد مهمات المراقبة من 80 في 2011 إلى 60 في 2012. ويعزى ذلك إلى تطبيق نظام مراقبة مخفف يأخذ بعين الاعتبار، من جهة، طلب البنك من الشركات المكلفة بتسيير المراكز الخاصة للفرز افتحاص آليتها للمراقبة الداخلية من قبل مكتب افتحاص خارجي، ومن جهة أخرى، انخفاض المخزون لدى البنك من الأوراق التي يجب معالجتها.

3.5.2.2 النشاط المتعلق بالوثائق المؤمنة

بالموازاة مع الأنشطة المتعلقة بالعملة الائتمانية، حقق البنك برسم إنتاج الوثائق المؤمنة رقم مبيعات يصل إلى 195.986 مليون درهم، وهو رقم مماثل للسنة الماضية. وبدوره، سجل رقم مبيعات الوثائق المؤمنة باستثناء جوازات السفر نموا بنسبة 28% مقارنة بالسنة الماضية. وبلغ حجم تسليم الجوازات البيومترية 1.331.103 جواز بأجل متوسط لإعداد الجواز يصل إلى 1,2 يوما، مسجلا تحسنا بنسبة 25% في ظرف سنة واحدة. وبلغت نسبة الخطأ المرصودة في جوازات السفر 0,36%، مسجلة تراجعا ملموسا بنسبة 67% مقارنة بسنة 2011.

6.2.2 الإشراف البنكي

تعكس مناعة القطاع البنكي المغربي، في سياق دولي يتسم بتنامي المخاطر، فعالية السياسة الاحترازية التي ينهجها بنك المغرب. هكذا، وتزامنا مع استكمال مشروع إصلاح الإطار القانوني المنظم للمؤسسات الخاضعة لمراقبته، تواصل تعزيز المتطلبات الاحترازية من أجل تمكين مؤسسات الائتمان من تبني المقاربات المتقدمة لبازل 2 والاستعداد للإطار الجديد الذي وضعته اتفاقية بازل 3.

1 تتمثل هذه العمليات في استمداد، والتأكد من صحة وعزل الأوراق السليمة التي تتوفر على معايير الجودة المطلوبة من أجل إعادتها للتداول من الأوراق غير السليمة المخصصة للتدمير.

1.6.2.2 الإطار القانوني والاحترازي

بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية، تم الانتهاء من إعداد مشروع القانون البنكي بعد أن قامت الأمانة العامة للحكومة بعرضه على العموم من أجل الإطلاع عليه وإبداء ملاحظات بشأنه.

وفي ما يتعلق بالشروط الاحترازية المطبقة على مؤسسات الائتمان، تم رفع معامل الملاءة من 10 إلى 12%، مع اعتماد نسبة 9% للشريحة الأولى لرأس المال اعتبارا من نهاية يونيو 2013، وكذا إدخال معايير جديدة لتقسيم المخاطر لا سيما من خلال إصلاح نظام رفع التقارير المتعلقة بهذه المعايير. وفي نفس الإطار، انتقل الرأس مال الأدنى لشركات الوساطة في مجال تحويل الأموال من 3 إلى 6 مليون درهم.

وبخصوص تطبيق الإطار الجديد لبازل 3، تم إعطاء الأولوية لمراجعة نظام الأموال الذاتية ولمعامل السيولة لأجل قصير. وتمت مناقشة مشاريع النصوص التنظيمية ذات الصلة بهذا الإطار الجديد مع البنوك، كما أعطيت الانطلاقة لدراسات الأثر.

وفيما يتعلق بتدبير المخاطر، دعا بنك المغرب في سنة 2012 البنوك إلى اعتماد اختبارات ضغط لتقييم المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها وبحدد فيها كيفية إنجاز هذه الاختبارات، وذلك من خلال إصداره لتعليمة تقنية تعرف بالسيناريوهات الدنيا لهذه الممارسة وكذا طريقة رفع التقارير الجديدة.

2.6.2.2 نشاط المراقبة

على غرار السنة الماضية، شملت مراقبة البنك 86 مؤسسة، منها 19 بنكا، و36 شركة تمويل، و6 بنوك حرة، و13 جمعية قروض صغرى، و10 شركات وساطة في مجال تحويل الأموال، والصندوق المركزي للضمان وصندوق

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الإيداع والتدبير. وتم إغناء المراقبة المستندية من أجل تقييم أفضل للوضعية المالية والاحترازية للمؤسسات الخاضعة للمراقبة وتدقيق عملية تصنيفها.

في ظل هذه الظروف ومن أجل مواجهة تزايد الضغوط على السيولة البنكية، تم تطبيق تتبع منتظم لوضعية البنوك هذه السنة، وطُلِب من بعضها تنويع مواردها وتعزيز موجوداتها من الأصول السائلة.

وأخذا بالاعتبار استمرار المخاطر ذات الصلة بالظرفية الاقتصادية، تم الرفع من المؤونة المخصصة لتغطية المخاطر الحساسة. بموازاة ذلك، تم تسليط الضوء، في عمليات مراجعة التقارير الأولى حول اختبارات الضغط التي أعدتها البنوك بشأن مختلف المخاطر، على جودة المعطيات المستخدمة، ومطابقة السيناريوهات للأحكام القانونية وتقييم الأثر.

وقد تم تعزيز مراقبة الأنشطة التي تمارسها البنوك دوليا من خلال وضع نماذج لتقارير جديدة تمكن من تتبع الوضعية المالية والاحترازية الخاصة بها وبشبكاتها في الخارج. ولهذا الغرض، عمل البنك على زيادة تبادل المعلومات مع نظرائه، خاصة الأوروبيين. وقام ببرمجة مواعيد أكثر تواترا للتطرق لوضعية فروع البنوك في الخارج.

وبالنسبة للمراقبة الميدانية، تركزت التدخلات حول جوانب المخاطر الأكثر أهمية، من خلال تنظيم تسع مهمات ذات طابع عام وثلاث مهمات ذات طابع موضوعي ومتقاطع. وتم التركيز هذه السنة على التسيير الفعلي لأنظمة الحكامة، والمراقبة والافتحاص الداخليين وكذا حول آليات تدبير المخاطر.

بموازاة ذلك، خضعت آلية الوساطة البنكية، المحدثة سنة 2009 من أجل تبسيط حل النزاعات بين البنوك والزبائن بشكل ودي، لتعديلات هامة من أجل تعزيز حكامتها وتوسيع اختصاصاتها. أيضا، خضعت التعليمات الجديدة الخاصة بتحسين معالجة شكايات الزبائن، التي دخلت حيز التنفيذ مع بداية سنة 2012، لمراقبة منتظمة خلال مهمات المراقبة الميدانية.

7.2.2 الاستقرار المالي

مكّنت الجهود التي قام بها البنك في مجال الاستقرار المالي، بتعاون وثيق مع باقي الهيئات المشرفة على القطاع المالي، من إرساء أسس منظومة للمراقبة الاحترازية الكلية. وعلى الصعيد الداخلي، أدت الإصلاحات القانونية المقترحة لإضفاء الطابع المؤسساتي على مهمة الحفاظ على الاستقرار المالي إلى استكمال بناء المنظومة التي سترتكز عليها هذه المهمة الجديدة. ويقوم هذا النظام حاليا على لجنة لمراقبة المخاطر النظامية ولجنة لإدارة الأزمات تضم السلطات المالية بالإضافة إلى لجنة للاستقرار المالي أحدثت داخل البنك بهدف تقييم مكامن الضعف في النظام المالي.

وتم استكمال الإطار التحليلي للمراقبة الاحترازية الكلية، المبني على خريطة المخاطر ونظام التنقيط وأدوات اختبار الضغط، بإنشاء آليات لتقييم المخاطر المالية غير البنكية. وقد تم تعزيز هذا الجانب من خلال تطوير أدوات لاختبار التحمل الكلي من أجل تقييم متانة النظام المالي المغربي. وفي هذا الإطار، تم وضع تصميم يتضمن جميع النماذج المصغرة التي أعدها البنك وكذا نتائج الأشغال المنجزة على إثر المساعدة التقنية التي قدمها صندوق النقد الدولي في سنة 2011. وقد مكن هذا التصميم من تقييم كل من المخاطر النظامية عبر الأخذ في الاعتبار أهم قنوات انتقال الصدمات عبر الحصيلة، وكذا مخاطر انتقال العدوى بين القطاعين الحقيقي والمالي، التي تمثل تقاطع المخاطر النظامية.

كما تم تعزيز هذا الإطار بإنجاز دراسة تجريبية حول محددات الديون المعلقة الأداء كمؤشر هام للمخاطر التي تهدد الاستقرار المالي. وتشير نتائجها إلى أن تطور نسبة القروض المتعثرة في المغرب يتأثر أساسا بمستوى المديونية

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

البنكية للوحدات المؤسساتية غير المالية الخاصة وبمستوى النشاط الاقتصادي وإلى حد أقل بتطور مؤشر القطاع العقاري في سوق البورصة.

وفي سياق الجهود الرامية إلى تعزيز الأسس التحليلية للاستقرار المالي. قام البنك بإعداد خريطة للمخاطر المحتملة الناجمة عن الدعامات الاقتصادية والنقدية والمالية. إذ يتم تحديد مصادر عدم اليقين المحيطة بالاستقرار المالي من خلال تتبع مجموعة من المؤشرات المتعلقة أساسا بالتوازنات الاقتصادية الكلية والأوضاع النقدية وأسعار الأصول.

وفي ما يتعلق بآليات تقييم المخاطر المالية غير البنكية. تم إحداث مقياس لتقييم درجة المخاطر الائتمانية لبعض القطاعات الاقتصادية الحساسة من خلال تطور الائتمان والديون المتعثرة. وسيتم في المستقبل توسيع نطاق التحليل ليشمل مؤشرات أخرى تتعلق بالمتانة المالية لهذه القطاعات.

وبالإضافة إلى ذلك. يجري وضع اللمسات الأخيرة على دراسة نظرية تتوخى تعميق الفهم بدرجة الانسجام أو الاختلاف المحتمل بين أهداف السياسة النقدية والسياسة الاحترازية الكلية. وذلك من أجل تعزيز الأسس التحليلية للاستقرار المالي.

2.2.8 العلاقات بين مؤسسات الائتمان والبنك ومصالح مركزة المعلومات

1.8.2.2 العلاقات بين مؤسسات الائتمان وزبنائها

تظل حماية زبناء مؤسسات الائتمان وتعزيز الإدماج المالي في صلب اهتمامات بنك المغرب. في هذا الصدد. تتبع البنك عن كثب الإجراءات التي اتخذتها مؤسسات الائتمان للامتثال لأحكام القانون رقم 31.08 المتعلق بحماية المستهلك.

وعلى مستوى التربية المالية. نظم البنك الدورة الأولى من «الأيام المالية للأطفال» بالتعاون مع مختلف شركائه[1]. وأعد استراتيجية وطنية ثلاثية للتواصل. كما عمل على إنشاء مؤسسة التربية المالية.

1 وزارة التربية الوطنية؛ وزارة الاقتصاد والمالية؛ مجلس القيم المنقولة؛ مديرية التأمينات والاحتياط الاجتماعي؛ بورصة الدار البيضاء؛ الجمعية المهنية لبنوك المغرب؛ الجامعة المغربية لشركات التأمين وإعادة التأمين.

2.8.2.2 مصالح مركزة المعلومات

لقد مكن إحداث الوحدة المركزية الجديدة لعوارض الأداء المتعلقة بالشيكات من المعالجة الآلية لعملية تحديد هوية الزبون موضوع التصريح بعارض الأداء. وتقليص آجال تصحيح وتسوية العوارض. وتوفير خدمة الاطلاع عبر الانترنت على قاعدة بيانات الوحدة لعوارض الأداء المتعلقة بالشيكات. بالإضافة إلى ضمان موثوقية البيانات التاريخية لهذه القاعدة. ويبرز تحليل المعطيات التي عالجتها الوحدة المركزية لعوارض الأداء المتعلقة بالشيكات إلى النتائج المشار إليها في الجدول أدناه:

جدول 3.1.2: تقييم تدفقات المعطيات التي عالجتها الوحدة المركزية لعوارض الأداء

العدد/ السنة	2010	2011	2012	التغير ما بين 2011/2010 (%)	التغير ما بين 2012/2011 (%)
التصريح بعوارض الأداء	366 596	386 950	385 781	5,55	-0,30
تسوية عوارض الأداء	104 695	106 690	107 252	1,90	0,53
عوارض الأداء المنتهية الأجل	209 587	196 715	185 338	-6,14	-5,78
الأحكام القضائية بالمنع من إصدار الشيكات	91	56	46	-38,46	-17,86
إلغاء عوارض الأداء	5 385	4 849	5 826	-9,95	20,15
طلب معلومات من طرف البنوك	1 270 159	1 246 842	1 305 695	-1,84	4,72

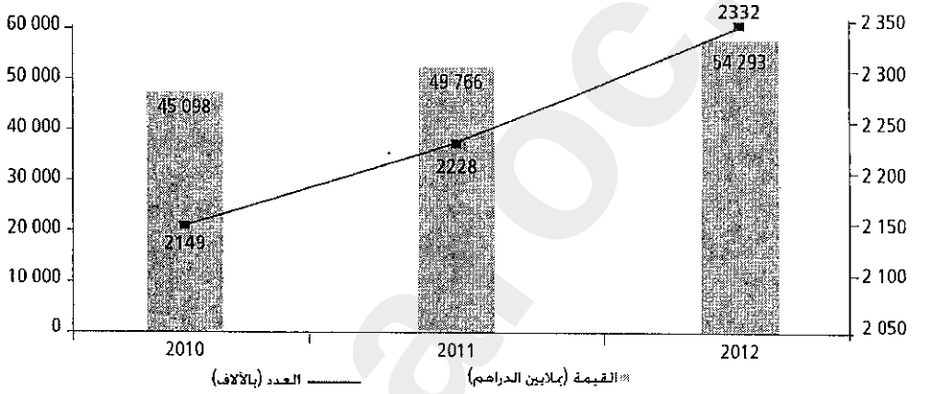
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وبفضل آلية الاستماع والدعم المخصصة للعموم، تم استقبال 8.406 طلبات، بزيادة قدرها 45,7%. وبعد فحص هذه الطلبات، تم:

- إلغاء 207 حالات منع خاطئ؛
- معالجة 30 شكاية، تتعلق 15 منها بعوارض لم تتم تسويتها و8 بأخطاء في البيانات الوصفية و4 بانتحال الهوية و3 بإشعارات متكررة؛
- تلبية 1.323 طلبا للحصول على معلومات شخصية؛
- الاستجابة لما يبلغ 6.152 طلبا للمساعدة في إطار مهام الوحدة المركزية لعوارض الأداء.

وبلغ مجموع عوارض الأداء التي لم تتم تسويتها إلى نهاية دجنبر 2012 ما مجموعه 2.332.360 حالة بمبلغ إجمالي قدره 54,3 مليار درهم، بزيادة بنسبة 4,7% من حيث العدد و9,1% من حيث القيمة. ويمثل الأشخاص الطبيعيون 83,1% من هذا المبلغ، بينما يشكل الأشخاص المعنويون نسبة 16,9%.

رسم بياني 1.8.2.2: التطور السنوي لعوارض الأداء التي لم تتم تسويتها
(حسب عددها وقيمتها)



ارتفع عدد الممنوعين من إصدار الشيك سنة 2012 بنسبة 5,2% مقارنة مع 2011، ليصل إلى 563.722 شخصا، 91,1% منهم أشخاص طبيعيون.

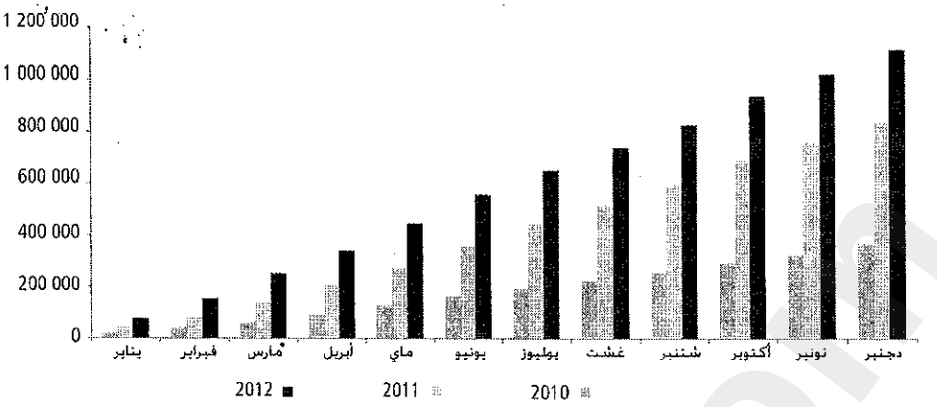
ويتوخى البنك في سنة 2013 توسيع المنظومة الحالية لتشمل الوحدة المركزية لعوارض الأداء المتعلقة بالكمبيالات المنمطة والوحدة المركزية للحسابات البنكية. ومن أجل المساهمة في تعزيز مصداقية الشيك، يعتزم البنك إطلاق طلب عروض يتعلق بتمكين التجار من الاطلاع على ملف الشيكات غير القانونية.

وشهد نشاط مكتب القروض نموا ملموسا. كما يتبين من خلال الارتفاع الكبير في عدد تحميل البيانات المتعلقة بالزبناء وعقود القروض والاطلاع المنهج على تقارير الملاءة قبل منح القروض والتحسن الجلي في نوعية البيانات المصرح بها من لدن مؤسسات الائتمان.

وفي ما يتعلق بعملية التحميل، بلغت عقود الائتمان المدرجة في قاعدة بيانات المكتب أكثر من 8 ملايين عقد، بزيادة بنسبة 23% من سنة لأخرى، بمبلغ جاري وصل إلى 657,5 مليار درهم، أي بارتفاع بنسبة 13,6%. وانتقل الحجم الشهري لعدد مرات الاطلاع على قاعدة البيانات من 69.591 إلى 92.595 وحدة، وهو ما يعادل حجما سنويا بلغ 1.111.134 وحدة، بزيادة بنسبة 33%.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 2.8.2.2: الحجم السنوي لاستشارات مكتب القروض



من أجل ضمان تتبع دقيق لمخاطر الائتمان على أساس مجمع حسب المجموعات ذات النفع الاقتصادي، قام مكتب القروض بتطوير منتج جديد يسمى «تقرير المجموعات» موجه لمؤسسات الائتمان. وبإنشاء موقع ثانوي لضمان استمرارية نشاطه التشغيلي.

وبغية إنجاز تقييم مرحلي لنشاط مكتب القروض، أوفد صندوق النقد العربي ومؤسسة التمويل الدولية بعثة لتقييم نظام تقاسم المعلومات المتعلقة بالائتمان في المغرب، وذلك في إطار «المبادرة العربية لتقارير الائتمان». وتعكس النتائج التي تمخضت عن هذا التقييم خبرة البنك في هذا المجال والاعتراف الدولي بالنموذج المغربي والنضج الكبير الذي أبانت عنه مؤسسات الائتمان في تدبير المخاطر. وتتعلق أهم محاور الإصلاح المقترحة بتوفير التربية المالية للمستهلكين ودمج البيانات المقدمة من المؤسسات غير الخاضعة لإشراف بنك المغرب من أجل زيادة تيسير الحصول على القروض.

3.2 الموارد وبيئة العمل

1.3.2 الموارد البشرية

1.1.3.2 الموظفون

من أجل الاطلاع بمهامه يعتمد بنك المغرب على جودة رأسماله البشري وعلى انخراط ومساهمة هذا الأخير في تحقيق أهداف البنك الاستراتيجية. وبنهاية سنة 2012، بلغ عدد العاملين في البنك 2437 مستخدما. تشكل نسبة النساء فيهم 38%. ويقل هذا العدد بنسبة 2,75% عن المستوى المسجل في سنة 2011، وهو تطور يتماشى مع سياسة الاستعانة بالمتعهدين الخارجيين والاستخدام الأمثل لموارد البنك. ويشتغل 50% من المستخدمين في الإدارة المركزية و18% في دار السكة و32% في فروع ووكالات البنك.

ويشتغل 62% من العاملين في المهن الأساسية و38% في مهن الدعم. أما متوسط الأعمار، فيصل إلى 42 سنة. في حين يبلغ معدل الأقدمية 15 سنة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 1.3.2: هرم الأعمار حسب الجنس



2.1.3.2 الأجور والخدمات الاجتماعية

يقدم البنك لمستخدميه سياسة شمولية للأجور والخدمات الاجتماعية تبرز الكفاءة والأداء وتمكن من استقطاب أفضل المرشحين. وتأخذ هذه السياسة بعين الاعتبار مبادئ الإنصاف الداخلي وتكافؤ الفرص. وفي سنة 2012، واصل البنك جهوده لتحسين الخدمات الاجتماعية المقدمة لمستخدميه بهدف توفير بيئة عمل محفزة.

3.1.3.2 تطوير الموارد البشرية

تميزت سنة 2012، التي تزامنت مع نهاية المخطط الاستراتيجي الثلاثي المبتدئ سنة 2010، بتحقيق الأهداف المرتبطة بتدبير الموارد البشرية، والتي تتجلى في ترسيخ مبادئ وآليات التدبير التي أتى بها التصميم المديري للموارد البشرية.

فقد عمل البنك على تطبيق مقاربة لتقييم ممارسات المسؤولين الإداريين التي تسعى بالأساس إلى تثمين الجهود التي يبذلها المسؤولون من حيث استيعاب وتنفيذ المبادئ والقواعد المعتمدة على صعيد تدبير الموارد البشرية. وقد مكنت المنظومة المُعَدَّة في هذا الصدد من تقييم مدى التطبيق اليومي من طرف المسؤولين لثلاث ممارسات رئيسية تتمثل في التقييم المهني وتحديد حاجيات التكوين والتوظيف الأمثل للموارد البشرية. وشملت عملية التقييم الأولى 342 مسؤولا مباشرا يتولون مستوى متوسط من المسؤولية. وستُمكّن خلاصات هذا التقييم من ضمان توجه أفضل للجهود المستقبلية الرامية إلى توفير التكوين والمواكبة الجماعية و الفردية.

وإلى جانب توسيع مهامه وأنشطته، واصل البنك تعزيز موارده البشرية بمؤهلات محددة، إذ تم توظيف 54% من المستخدمين الجدد في مسلك «اختصاصي».

4.1.3.2 التكوين

تم تنظيم العديد من الأنشطة التكوينية، سنة 2012، مكّنت من مواكبة تطبيق المخطط الاستراتيجي والمساهمة في توفير المؤهلات اللازمة للمستخدمين لممارسة مهامهم.

وشمل مخطط التكوين لسنة 2012 كافة عمليات البنك، واحتلت عمليات «التنفيذ» الحيز الأكبر، تليها عمليات «التدبير» و«الدعم». إلى جانب ذلك، تم تنظيم العديد من دورات التكوين المخصصة لمواكبة المشاريع، خاصة منها مشروع القاعدة المركزية لمسك حسابات الزبناء ومشروع الجودة والصحة والسلامة في مكان العمل والبيئة.

وقد عرفت هذه السنة أيضا إدراج دورات تكوينية خاصة في مخططات التكوين، أبرزها:

- دورة العمليات البنكية: التي تهدف إلى إغناء معارف المستخدمين المعنيين بشكل مباشر بالعمليات البنكية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

- دورة مدراء شبكة البنك: التي تدخل في إطار تطبيق نظام تدبير الخلف.
- دورة المستخدمين الجدد: التي تضم حصص تكوينية حول مهام ومهن البنك. وتهدف إلى تلقين المستخدمين الجدد معارف أفضل حول مهن البنك المركزي لتيسير اندماجهم داخل المؤسسة.

وبلغ عدد الحصص التكوينية ما مجموعه 397 دورة. 70% منها تمّت في مركز التكوين بمدينة العرفان التابع لبنك المغرب. و25% بالخارج. فيما تم تنظيم 5% من هذه الدورات بالمقاولات داخل المغرب. ويمثل المستخدمون الذين استفادوا من هذه الدورات 52% من إجمالي عدد مستخدمي البنك بمعدل 7 أيامّ تكوين لكل مستخدم مستفيد.

2.3.2 أنظمة المعلومات

سعيا منه إلى تحسين أنشطة «المهن» و«الدعم» وإلى مواكبة تطور مهامه. واصل البنك جهوده الرامية إلى تحديث وتحسين أنظمة المعلومات. بذلك. تم إرساء قاعدة مشتركة للتطوير إلى جانب آليات لتدبير البرامج المعلوماتية. وذلك طبقا لأفضل الممارسات الدولية. وقد مكنت هذه الجهود من جهة. من تعزيز الإطار المرجعي لتدبير محفظة مشاريع البنك "حقيبة BAM" وإرساء بنية خاصة بها. ومن جهة أخرى. من تحيين منهجية تسيير المشاريع المعلوماتية "منهاج SI".

علاوة على ذلك. انخرط بنك المغرب. منذ سنة 2011. في عملية تعمير أنظمة المعلومات. تماشيا مع المعايير المعمول بها في هذا الصدد. وذلك بغية توظيفها بشكل أمثل. فقد تم في سنة 2012 إتمام المرحلة الأخيرة من دراسة هذا المشروع. التي همّت:

- التطبيق التدريجي لإطار هيكلي يلائم استراتيجية البنك. ويتكون من نموذج وظيفي وآخر معلوماتي وآخر تطبيقي؛
- إرساء منظومة الممارسات الجيدة في مجال التعمير؛
- تحديد محاور التحسين. بهدف ضمان الاستغلال الأمثل والأداء الجيد لأنظمة المعلومات.

كما واصل البنك إرساء وتنفيذ اختياراته من حيث الهيكلة التقنية. وقد مكّنت الأوراش التي أعطت الأولوية لانسجام واستدامة البنيات التحتية من تحقيق ما يلي:

- تمديد شبكة "WAN" لتشمل مختلف مقارّ البنك.
- مطابقة حل امتياز (تدبير الخدمات المعلوماتية) مع توصيات مرجع ITIL (المعلومات. التكنولوجيا. البنية التحتية. المكتبة) على مستوى عمليات «تدبير المشاكل». و«تدبير الإنتاج» و«تدبير مستويات الخدمة»؛
- إحداث القاعدة التقنية للحل Sentinel من أجل الإشراف على تدفقات تحويل الملفات (Flux CFT) وإعداد لوحات مؤشرات تقنية ووظيفية. تمكن من تتبع تدفقات مبادلات الوحدات مع الشركاء الخارجيين؛
- اقتناء وتركيب القاعدة التقنية للخوادم المركزية الافتراضية. ويتوقع نقل التطبيقات نحو هذه المنصة في 2013.

بموازاة ذلك. همت المنجزات المحققة في إطار المشاريع الكبرى ما يلي:

- الشروع في العمل بوحدة «العمليات البنكية» في إطار الحل الجديد لمسك حسابات الزبناء (BACETE) الذي مكن من:
  - تحديث تدبير العمليات مع الزبناء بشكل يضمن التدبير المندمج والمتجانس لمختلف العمليات؛
  - مركزة تدبير حسابات العملاء وتتبع العمليات والوضعيات في الوقت الحقيقي؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

– توحيد عملية معالجة الحسابات من خلال عزل الجانب التشغيلي عن الجانب المحاسبي؛

– ضمان سلامة معالجة العمليات وتقليص المخاطر التشغيلية.

• تطبيق الجزء الأول من الحل المتعلق بالعملة الائتمانية (MFID) الذي يمكن من تتبع حركة ووضعية العملة الائتمانية والإشراف عليها في الوقت الحقيقي على صعيد فروع ووكالات البنك؛

• إعداد التقارير وفق لبنود 2 ومعايير المحاسبة الدولية IFRS التي تساهم في تطوير التدابير الاحترازية والمحاسبية المطبقة على البنوك والهيئات المماثلة وكذا تبادل المعلومات ما بينها من خلال اعتماد مصطلحات مشتركة وضعتها الهيئة المصرفية الأوروبية وتستند إلى لغة XBRL؛

• إعطاء الانطلاقة للمصلحة المركزية الجديدة لعوارض الأداء المتعلقة بالشيك التي تقدم خدمات جديدة عبر الإنترنت لفائدة البنوك بما فيها الاطلاع على التقارير الخاصة بعوارض الأداء لزبنائها وتدبير الشكايات.

وواصل البنك جهوده في مجال سلامة المعلومات، إذ عمل على وضع برنامج عام للسلامة تركز محاوره الرئيسية بالخصوص على مجالات سلامة الشبكات ومراكز المعطيات والحواسيب والمعطيات والمطراف والرسائل الإلكترونية. في هذا الصدد، تم إنجاز العديد من الأوراش من بينها على الخصوص إرساء شبكة معلوميات ممتدة (WAN) احتياطية عبر مزود اتصالات آخر؛ وإعادة هيكلة قاعدة الإنترنيت/الشبكة الخارجية (Internet/Extranet)، مما من شأنه أن يسمح باعتماد منظومات السلامة المتقدمة طبقا للمعايير والممارسات في المجال. وبإرساء البنية الأساسية للمفتاح العام (PKI)، التي توفر خدمات متقدمة من حيث ضمان سلامة المبادلات الإلكترونية.

وعلى صعيد آخر، تم إيلاء أهمية خاصة لتعزيز العلاقات مع الزبناء. فقد تم وضع «دليل الخدمات» رهن إشارة كافة مستخدمي البنك، وذلك بغية المعالجة الآلية لطلبات الاستفادة من الخدمات المعلوماتية وتحسين الخدمات المقدمة للمستعملين.

إلى جانب ذلك، شهد البنك زيادة في عدد عقود الخدمات الموقعة داخل البنك (SLA)[1]، إذ تم توقيع ستة عقود جديدة.

وفي إطار تحديث طرق وآليات العمل، تجدر الإشارة إلى تطوير حلول وخدمات ذات قيمة مضافة، لاسيما تقنية المؤتمرات عن بعد والولوج إلى خدمة الرسائل الإلكترونية من خارج مقار البنك (Webmail) وكذا توفير حظيرة للهواتف النقالة.

1 Service level agreement

3.3.2 آلية مراقبة المعلومات المحاسبية

خلال سنة 2012، تم القيام بالعديد من الأنشطة مكنت البنك من التوفر على مراقبة محاسبية ناجعة وفعالة كما ساهمت في تحسين موثوقية المعلومات المحاسبية وشموليتها وكذا قابليتها للتتبع:

• تقنين مراقبة المعلومات على مستوى ثماني مجالات للأنشطة (تدبير الاحتياطيات والسياسة النقدية؛ والعمليات البنكية؛ والشراء من المونين؛ والبيع للزبناء؛ وتدبير المخزون؛ والنظام الجبائي؛ وتدبير المستعقرات؛ والصناديق الاجتماعية) وعلى مستوى المساطر الثنائية، التي تحدد كيفيات التبادل وكذا أدوار ومسؤوليات الوحدات المعنية.

• تعزيز شفافية المعلومات المالية لا سيما من خلال إعداد البيانات المحاسبية الأسبوعية ونشر البيانات المالية بما فيها تقرير مراقب الحسابات الخاص بالسنة المالية 2011 على الموقع الإلكتروني للبنك.

ومن جهة أخرى، تم تعزيز نظام المعلومات المحاسبية في 2012 من خلال الشروع الفعلي في العمل بنظام مسك حسابات الزبناء، وبرنامج تفسير المحاسبة و«العملة الائتمانية». وتغطي هذه البرامج مجالات «العمليات البنكية»

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

و«العمليات الائتمانية». ومكنت مختلف هذه المشاريع، بالخصوص، من تقنين ومركزة الإطار المرجعي للمخططات المحاسبية (440 مخطط محاسبي) ومن الإعداد الآلي لعدة تقارير ضرورية لتعليل الحسابات.

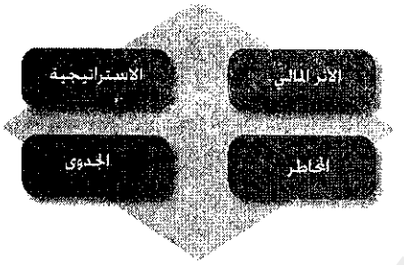
وساهمت هذه التحسينات أيضا في تقليص آجال إقفال حسابات سنة 2012 وعدد التوصيات التي يقدمها مراقب الحسابات.

4.3.2 مقاربة مراقبة التدبير

واصل البنك، طيلة سنة 2012، تدبير موارده بواسطة الجمع بين الفعالية والتحكم في النفقات، لا سيما من خلال الاستمرار في العمل بسياسات إسناد بعض العمليات لمتعهدين خارجيين وضمان فعالية الأنظمة المعلوماتية وكذا مطابقة آلياته الأمنية للمعايير المعمول بها في هذا المجال.

وبغية تعزيز أدوات التدبير، واصل البنك عقد لقاءات تدبيرية مكنت على الخصوص من تحسيس وحدات التدبير بمسؤوليتها ومن توعيتها بشأن الاستعمال الأمثل للموارد الموضوعة رهن إشارتها. وبالموازاة مع ذلك، وضع البنك مجموعة من المؤشرات، في إطار البنية الجديد لتصنيف مصطلحات الميزانية، يتم عرضها حسب مجموعات وسائل بدلا من أقسام الميزانية.

في هذا الإطار وعلى مستوى الاستثمار، تم تطوير مجموعة من المشاريع الكبرى تهدف إلى التدبير الأمثل لأنظمة تسيير المشاريع وحكامتها، وهي عناصر ضرورية لتحقيق التدبير الجيد لاستثمارات البنك:



- تبني منهجية جديدة تتوخى إعطاء الأولوية للمشاريع حسب المحاور الأربعة الموضحة جانبه، مما يمكن من ضمان ملاءمة الاستثمارات بالنظر إلى حاجيات البنك والموارد المتاحة. وقد خلصت هذه المقاربة إلى إعادة هيكلة محفظة المشاريع وإعادة توزيع ما تبقى من ميزانيات المشاريع المنتهية؛
- و الرفع من جودة التقارير المالية من خلال إحداث قاعدة بيانات تفاعلية على الأداة (SAS)[1] تقوم بتجميع كافة المعلومات حول المشاريع الاستثمارية وميزانية التسيير برسم السنوات الثلاث الأخيرة.

كما باشر البنك تحسين نظامه التحليلي، وذلك من خلال إغنائه بالمعلومات وتعزيز موثوقيته، وتقليص آجال إصدار البيانات الخاصة بالتكاليف، مما مكن من استعمال أفضل للنتائج التحليلية من طرف وحدات البنك. وقد صاحب عملية تحسين هذا النظام إنجاز ثلاثة مشاريع هامة:

- مراجعة المنظومة الخاصة بتوزيع أوقات العمل والتي يكمن محور تحسينها الرئيسي في الانتقال من التصريح السنوي إلى التصريح الشهري؛
- شراء تطبيق جديد من شأنه تتبع تطور النظام التحليلي، وتقليص آجال حساب التكاليف وإصدار محاسبة تحليلية شهرية؛
- وضع إطار مرجعي للتكاليف من خلال إحداث قاعدة بيانات تقوم بمركزة جميع المنتجات والخدمات التي يقوم البنك باحتساب تكلفتها.

5.3.2 مناخ العمل

في إطار التحسين المستمر لظروف العمل لا سيما من خلال تحديث فضاءات العمل والتدبير الأمثل لاستعمالها، أعطى البنك الانطلاقة لمجموعة من المشاريع مكنت خلال 2012 من:

- توسيع مقرات الإنتاج والتخزين بدار السكة، حسب المعايير الدولية المعمول بها في مجال بناء المواقع الصناعية، مع ضمان توفير الطاقة والراحة الحرارية (ضبط درجة الحرارة والرطوبة)، والتحكم في تكاليف الصيانة؛

[1] نظام التحليل الإحصائي

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

- و بناء الوكالة الجديدة لبنك المغرب بالعيون، طبقا لبرنامج يستجيب للشروط الوظيفية ويتماشى مع المتطلبات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية للمنطقة.

1.5.3.2 مقاربة «الجودة والصحة والسلامة في العمل والبيئة» (QSE)

في إطار مواصلة التحكم في المخاطر المرتبطة بالصحة والسلامة في العمل وبالتأثيرات البيئية، واصل البنك تنفيذ خطط عمله في هذا المجال والتي همت خلال 2012:

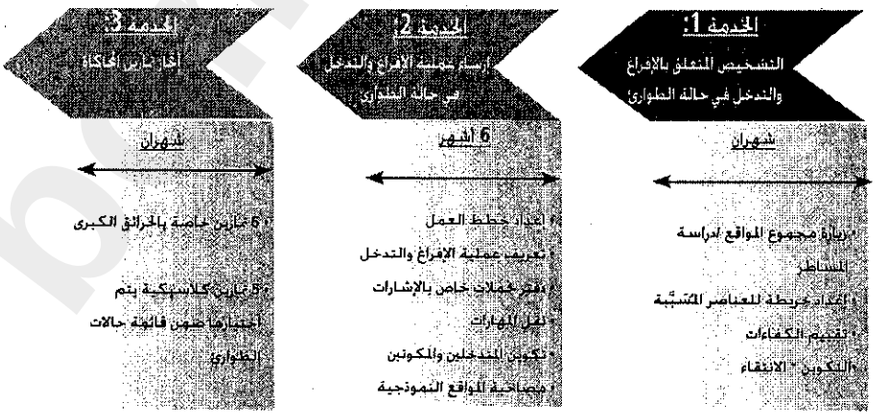
- إنجاز المراقبات التنظيمية للمنشآت التقنية؛
- قياس جودة الهواء الداخلي في دار السكة؛
- توفير تجهيزات الحماية الفردية للمستخدمين حسب المخاطر القائمة المرتبطة بالصحة والسلامة؛
- إعداد دفتر تحملات يتعلق بتدبير النفايات؛
- تحديد المواصفات التقنية لتهيئة مستودعات المواد الكيماوية؛
- و الشروع في اتخاذ التدابير الهادفة إلى التدبير الأمثل للطاقة التي تستهلكها الحواسيب.

وإلى جانب ذلك، تم تقنين المساطر وتعليمات العمل وخطط المراقبة وإنجاز عدة أنشطة للتحسيس بخطورة التجهيزات الكهربائية، كما تم إعداد كُتَيب بالرسوم حول القواعد التي يجب احترامها عند نقل البضائع والحركة، وإعداد دليل لاستعمال التجهيزات الخاصة بالسلامة الفردية وكذا توعية المستخدمين بأهميتها.

وبالمثل، أطلق البنك، في 2012، مشروعين كبيرين من أجل الإحاطة بشكل أفضل بالمخاطر المرتبطة بالسلامة واستمرارية النشاط. ويتعلق الأمر بالمشروع المتعلق بهندسة الإفراغ الذي يقضي بوضع تنظيم للتحكم في حالات الطوارئ[1] بمجموع المواقع[2]، بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية والمعايير المغربية والدولية.

1 حالة الطوارئ هي الوضعية التي تشكل خطرا حقيقيا أو محتملا على سلامة الأشخاص.
2 يعتبر التحكم في حالات الطوارئ عملا ضروريا يستجيب لإشكاليات مثارة في إطار تدبير الأزمات داخل البنك وفي إطار مشروع الجودة والصحة والسلامة في العمل والبيئة لا سيما في ما يتعلق بالمطابقة مع الإطار المرجعي OHSAS 18001.

عملية التحكم في المخاطر المرتبطة بالسلامة واستمرارية النشاط



وإضافة إلى ذلك، قام البنك بإتمام الدراسة الخاصة بإطلاق مشروع كبير يهدف إلى تأهيل تكنولوجيا المراقبة عبر الفيديو وملاءمتها مع المعايير المعمول بها، وذلك على مستوى جميع مواقع البنك مع ضمان المراقبة المركزية لهذه المواقع انطلاقا من مقر السلامة المركزية الموجود بالرباط.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وإلى جانب ذلك، صاحب إقرار مهنية السلامة تنظيم أنشطة تكوينية وتحسيسية متواصلة لفائدة مستخدمي البنك. وقد تم تتويج هذه العملية في 2012 بحصول 40 مستخدما على شهادات مصلحة السلامة من الحرائق والإسعاف، المستوى 1 (SSIAP1). وتكوين 165 عنصرا من فرقة التدخل الأول وأزيد من 1000 مستخدم في استعمال وسائل التدخل الأول.

2.5.3.2 الافتحاص الطاقي

همّ الافتحاص الطاقي برسم سنة 2012 المنطقة النموذجية، التي تشمل وكالات أكادير ومراكش وتطوان وفاس وكذا مواقع دار السكة والنخيل. ومكنت التوصيات المنبثقة عن هذا الافتحاص من تحديد تدابير جديدة للتحكم في الطاقة من الناحية التشغيلية. ومن المرتقب أن يتم توفير الطاقة في حدود 10% من خلال استثمارات يمكن استخمادها خلال مدة تتراوح بين سنة و8 سنوات.

3.5.3.2 تدبير الأرشيف

مكن مشروع تحديث نظام تدبير الأرشيف من وضع نظام تدبير حديث ومطابق للمعايير ومن تأهيل الأرشيف من خلال إنجاز أشغال تنقيح وملاءمة مقرات حفظ الأرشيف مع المعايير وتكوين مختلف الفاعلين المتدخلين في عملية تدبير الأرشيف. وتم، خلال سنة 2012، إعطاء الانطلاقة لتدابير أخرى تتعلق بالخصوص باستدامة نظام تدبير الأرشيف من أجل ضمان استمرارية هذه الطريقة الجديدة في التدبير.

وعلى إثر أشغال تنقيح أرشيف البنك، وفي إطار مشروع تثمين الأرشيف التاريخي للبنك، سيتم الشروع في معالجة أدق للوثائق من أجل تشكيل قاعدة مستندية.

4.5.3.2 إسناد تدبير أنشطة الدعم لمتعهد خارجي

من أجل تمكين البنك من التركيز على أنشطته الرئيسية وتحقيق الفعالية وتحسين جودة الخدمات المقدمة، تمحور مشروع إسناد بعض أنشطة الدعم لمتعهد خارجي الذي تم الشروع فيه في إطار المخطط الاستراتيجي 2010-2012، خلال 2012، حول الأنشطة التالية:

- نشاط النقل المتعلق بأغلبية العربات الخفيفة للبنك وجزء من نقل المستخدمين؛
- و صيانة المباني المستغلة لمهن البنك وتلك المستغلة لأغراض أخرى في مدن الرباط والدار البيضاء والقنيطرة وسطات والجديدة.

ويجري حاليا تعميم هذه السياسة، التي أثبتت فعاليتها من حيث جودة الخدمات وتقليص تكاليف التدبير، على مجموع حظيرة العربات ومواقع البنك. وتعتمد هذه السياسة على تنظيم وطريقة تسيير يتلاءمان مع تطور الأنشطة التي أسندت لمتعهدين خارجيين.

2.4 التواصل والتعاون

1.4.2 التواصل والقرب

في إطار استراتيجية التواصل الشاملة، عمل البنك على تعزيز المعلومات المقدمة للعموم وعلى تحسين فهم مهامه وقراراته. هكذا، وحرصا منه على احترام الشفافية وعلى تحسين تبادل المعلومات مع الصحفيين، واصل البنك عقد

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

مؤتمراته الصحفية مباشرة بعد انعقاد اجتماع المجلس، وذلك بغية الإبلاغ بقرارات البنك المتعلقة بالسياسة النقدية وتفسيرها. كما تم تنظيم لقاءات جديدة حول مواضيع آنية همت بالخصوص آليات انتقال السياسة النقدية والتربية المالية.

من جهة أخرى، واصل البنك مقاربة التحسين المستمر لبوابته الإلكترونية، بغية تقديم معلومات غنية ومحينة للعموم. وقد نظم عدة أنشطة تكوينية وتحسيسية على مستوى جميع جهات المملكة، حول مفاهيم اقتصادية ومالية، بتعاون مع شركائه، وذلك لفائدة 30.000 تلميذ في المستويين الإبتدائي والثانوي. وشمل هذا البرنامج زيارات لمقرات البنك بدار السكة ومتحف البنك ووكالات البنوك التجارية وبورصة الدار البيضاء وكذا أنشطة تكوينية قام بها أطر البنك في المؤسسات التعليمية، وإضافة إلى ذلك، تم إصدار دعامات تتضمن معلومات ومفاهيم مبسطة. وقد نالت هذه العملية الكبرى جائزة أفضل تنظيم من قبل CIFY[1].

وعلى الصعيد الداخلي، انخرطت مجلة «تواصل» أيضا في دينامية التحسين المستمر حيث ركزت اهتمامها أكثر على الرأسمال البشري والنجاحات الجماعية المحققة وواكبت المشاريع الكبرى للمؤسسة مع الانفتاح على المستجدات الوطنية والدولية.

وبغية تعزيز التواصل البصري حول الأداء، تم إطلاق مفهوم جديد للتنشيط عن قرب. فهذا المشروع الذي يستهدف كل وحدة حسب مهنتها، يمكن من التواصل بشأن المؤشرات الأكثر أهمية، كما يعمل على التوعية بالممارسات الجيدة في مجال الجودة والسلامة والبيئة.

وبمناسبة الاحتفال بالذكرى 25 لإحداث دار السكة، تم تنظيم زيارات إرشادية لفائدة 600 شخص من بين مستخدمي البنك وعائلاتهم.

واختتمت السنة باليوم الخاص بالأطر، الذي شكل مناسبة لتبادل المعلومات مع مجموع الأطر العاملة بالبنك فيما يتعلق بالتوجهات الجديدة للمخطط الاستراتيجي 2013-2015 وكذا لتقديم الشريط المؤسساتي الذي يعرض الإنجازات الرئيسية لبنك المغرب منذ 2004، وهو تاريخ اعتماد أول مخطط استراتيجي.

ويطمح البنك أيضا إلى تبني استراتيجية تمكن كافة مستخدميه من استيعاب رؤية البنك وتوجهاته الاستراتيجية. لهذا الغرض، تم تنظيم عملية تواصل خاصة بالمخطط الثلاثي 2013-2015. هكذا، توصل كل مستخدم بدعامة خاصة تبين التوجهات الاستراتيجية على شكل أهداف تشغيلية حسب الوحدات.

1 منظمة غير حكومية مقرها بأمستردام تعمل من أجل التربية الآنية للأطفال والشباب

2.4.2 المتحف

في 2012، استقبل المتحف ما يناهز 6.000 زائر، أي بزيادة 9% مقارنة بسنة 2011. ويعزى هذا الأداء إلى عمليات الدعاية التي قام بها البنك لدى المؤسسات المدرسية وكذا إلى مجانية الولوج أيام الجمعة.

وتميزت الأنشطة الثقافية ببرمجة متنوعة تتضمن معارض مؤقتة وموضوعاتية، ولقاءات للنقاش وكذا أوراش تربوية لفائدة المؤسسات المدرسية.

وفي ما يخص إعادة تشكيل الذاكرة التاريخية للبنك، أعطيت الانطلاقة في 2012 للدراسة التركيبية لمجموع الأرشيف التاريخي للبنك لدى مؤسسات وطنية وأجنبية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

تم إغناء الموروث النقدي للبنك باقتناء سبع مجموعات من القطع النقدية والأوراق البنكية، ليصل عدد القطع النقدية إلى 2300 وعدد الأوراق البنكية إلى 341. تغطي فترة الحماية وإصدارات المغرب المستقل تحت حكم المغفور له محمد الخامس. وبالمثل، تم وضع نظام حديث ومتطور لتخزين المجموعات الفنية والنقدية، مع مراعاة مناخ التخزين وجودة الهواء.

3.4.2 التعاون الدولي

1.3.4.2 التعاون مع البنوك المركزية

في إطار تعزيز علاقات التعاون مع البنوك المركزية وأجهزة الإشراف البنكي، قام بنك المغرب في شهر يوليوز بتوقيع اتفاقيتي التعاون الآتيتين:

- اتفاقية تعاون مع بنك لكسمبورغ المركزي، تقضي بوضع إطار للتعاون المالي والمساعدة التقنية والتكوين؛
- ومذكرة تفاهم مع سلطة النقد الفلسطينية من أجل تعزيز العلاقات الثنائية وتشجيع تبادل الإصدارات والأشغال العلمية والخبرات.

هكذا، انتقل عدد الاتفاقيات الموقعة من طرف البنك منذ سنة 2003 إلى 12 اتفاقية تتوزع بين التعاون العام وتبادل الخبرات والمراقبة البنكية وتبادل المعلومات.

وعلاوة على ذلك، تم تنظيم عدة أنشطة تعاون مع بنوك مركزية أخرى، وهي بنك فرنسا، والبنك الوطني البلجيكي، والبنك الوطني السويسري، وبنك كندا، والبنك المركزي الأسترالي ومصرف قطر المركزي. وتمحورت هذه الأنشطة بالخصوص حول مواضيع تتعلق بالسياسة النقدية، وبازل 3، والمالية الإسلامية، ومراجعة النظراء، وإعادة التنظيم وإعادة الهيكلة التنظيمية للعمليات، والقانون المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين فيما يخص معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.

ونظم البنك أيضا 20 زيارة عمل لفائدة 54 إطارا يمثلون 13 بنكا مركزيا ومؤسسات من إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[1]. وفي نهاية 2012، همت أنشطة التعاون التي نظمها البنك 40% من البلدان الإفريقية.

2.3.4.2 العلاقات الدولية

نظم بنك المغرب بتعاون مع البنك المركزي الأوروبي المؤتمر السابع للنظام الأوروبي للبنوك المركزية لدول البحر الأبيض المتوسط، وذلك في 12 يوليوز بالدار البيضاء. وشهد هذا المؤتمر مشاركة عدد من محافظي البنوك المركزية وممثلين ساميين من منطقة نظام الأورو، واللجنة الأوروبية، والبنك الأوروبي للاستثمار وكذا البنوك المركزية لكل من الجزائر ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وتونس وتركيا إضافة إلى سلطة النقد الفلسطينية.

وتعاون البنك بشكل نشيط مع البنك المركزي الأوروبي من أجل إعداد أوراق العمل والوثائق الخاصة بهذا اللقاء، الذي تمحورت دوراته الثلاث حول المواضيع التالية:

أ- التطورات الاقتصادية والمالية في دول البحر الأبيض المتوسط ومنطقة الأورو: مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية؛

ب- تطبيق السياسة النقدية: تجارب حديثة بمنطقة الأورو وفي دول البحر الأبيض المتوسط؛

ج- والسياسات الاحترازية الكلية والاستقرار المالي: وجهات نظر الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ومن جهة أخرى، توصل البنك ببعثتين من صندوق النقد الدولي:

- في أكتوبر، بعثة لتقييم الضمانات الوقائية للبنك على إثر مصادقة مجلس إدارة صندوق النقد الدولي على اتفاقية خط الوقاية والسيولة لفائدة بلادنا.

1 بنك دول وسط إفريقيا؛ والبنك المركزي لدول غرب إفريقيا؛ وبنك جمهورية البوروندي؛ والبنك المركزي للكونغو؛ والبنك المركزي لجمهورية غينيا؛ والبنك المركزي الليبي؛ وبنك مدغشقر المركزي؛ والبنك المركزي الموريتاني؛ وبنك موزنبيق المركزي؛ وسلطة النقد الفلسطينية؛ وبنك السودان؛ والبنك المركزي التونسي؛ وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية.

في دجنبر، بعثة تجمع بين المشاورات مع المغرب برسم المادة الرابعة والمراجعة نصف السنوية الأولى لاتفاقية خط الوقاية والسيولة. ويدخل الشق الأول من هذه البعثة في إطار المراقبة الثنائية للصندوق التي تتمثل في تتبع الوضعية الاقتصادية والمالية للدول الأعضاء. أما بالنسبة للشق الثاني، فالهدف المتوخى يكمن في تتبع النتائج والمؤشرات المرجعية للبرنامج الاقتصادي للمغرب المدعوم بخط الوقاية والسيولة. وعلى إثر هذه البعثة المزدوجة، خلص مجلس إدارة صندوق النقد الدولي، في فبراير 2013، إلى أن المغرب لا يزال مؤهلا للاستفادة من اتفاقية خط الوقاية والسيولة.

وأخيرا، شارك البنك، في عدة تظاهرات دولية كبرى، من ضمنها:

- مؤتمر المهمة التاريخية لبنك فرنسا الذي انعقد يومي 15 و16 مارس بباريس حول موضوع «البنوك المركزية والدول اليوم».
- الاجتماعات السنوية للمؤسسات المالية العربية التي نظمت بمراكش في شهر أبريل.
- اجتماعات الربيع والخريف للجنة النقدية والمالية الدولية المنظمة في أبريل بواشنطن وفي أكتوبر بطوكيو. وكذا الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- الاجتماع السنوي التاسع عشر لمحافظي البنوك المركزية لبلدان الفرانكفونية المنعقد في ماي بجزيرة موريشيوس حول موضوع «البنوك المركزية: دور جديد ومهام جديدة داخل اقتصاد عالمي متغير».
- الاجتماع العام السنوي عدد 82 لبنك التسويات الدولية واجتماع محافظي البنوك المركزية الإفريقية المنعقدين في بازل خلال شهر يونيو.
- اجتماع المحافظين الأفارقة لدى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في غشت بكينشاسا.
- الاجتماع 36 لمحافظي البنوك المركزية والمؤسسات النقدية العربية، المنظم في أكتوبر بالكويت.
- الندوة الرفيعة المستوى المنظمة في داكار، في شهر نونبر، من طرف البنك المركزي لدول غرب إفريقيا (BCEAO) بمناسبة الذكرى الخمسين لإحداث البنك حول موضوع «الإدماج النقدي وتغيرات النظام المالي الدولي: تحديات وآفاق».
- الندوة المنظمة بمناسبة الذكرى الأربعين لإحداث بنك دول وسط إفريقيا (BEAC) المنعقدة في مالابو، في نونبر، حول موضوع «الإدماج النقدي بإفريقيا: تجارب وآفاق».
- المؤتمر الرفيع المستوى المنظم للاحتفاء بالذكرى الخمسين لإحداث بنك الجزائر، في الجزائر العاصمة، في شهر دجنبر، حول موضوع «الاستقرار المالي والنمو في البلدان العربية».

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الجزء 3

البيانات المالية لبنك المغرب

البيانات المالية

1. الحصيلة في 31 دجنبر 2012

الأصول (بالآلاف الدراهم)	الإيضاحات	2012/12/31	2011/12/31
موجودات وتوظيفات من الذهب	1	**9 946 351**	**9 571 626**
موجودات وتوظيفات من العملات الأجنبية	2	**134 367 658**	**161 265 474**
– موجودات وتوظيفات لدى البنوك الخارجية		26 662 609	19 472 831
– سندات خزينة أجنبية ومثيلاتها		102 249 212	137 307 963
– موجودات أخرى من العملات		5 455 837	4 484 680
موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية	3	**5 142 456**	**6 668 110**
– اكتتاب لدى صندوق النقد الدولي – حصة الاحتياطي		1 105 435	1 110 328
– موجودات من حقوق السحب الخاصة		3 769 687	5 286 188
– اكتتاب لدى صندوق النقد العربي		267 333	271 593
مساعدات مالية للدولة		-	-
– تسبيقات تعاقدية		-	-
– تسبيقات برسم تسهيلات الصندوق		-	-
– مساعدات مالية أخرى		-	-
ديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية	4	**69 286 710**	**39 330 041**
– قيم مستحفظة		15 005 114	15 001 597
– تسبيقات للبنوك		54 182 946	24 001 223
– ديون أخرى		98 650	327 221
سندات الخزينة – عمليات السوق المفتوحة		-	-
أصول أخرى	5	**7 533 358**	**7 058 502**
– مدينون مختلفون		5 028 720	5 629 441
– أصول أخرى مختلفة		2 504 638	1 429 061
قيم مستعقرة	6	**3 577 145**	**3 182 867**
مجموع الأصول		**229 853 677**	**227 076 620**

في هذا الجزء، تم تقريب الأرقام من أقرب ألف درهم، وبالتالي، فالمجاميع والمجا... ية لا تطابق دائما مجموع الأرقام المقرّبة المكونة لها.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الخصوم (بآلاف الدراهم)	إيضاحات	2012/12/31	2011/12/31
أوراق بنكية وقطع نقدية متداولة	7	**172 493 352**	**166 252 990**
- أوراق بنكية		169 925 633	163 807 102
- قطع نقدية		2 567 719	2 445 888
التزامات بالذهب والعملات الأجنبية	8	**3 380 196**	**3 451 385**
– التزامات بالذهب		-	-
– التزامات بالعملات الأجنبية		3 380 196	3 451 385
التزامات بالدرهم القابل للتحويل	9	**222 014**	**211 949**
– التزامات تجاه المؤسسات المالية الدولية		212 813	202 136
– التزامات أخرى		9 201	9 813
ودائع والتزامات بالدرهم	10	**26 997 811**	**29 566 029**
الحساب الجاري للخزينة العمومية		2 870 774	1 979 729
ودائع والتزامات تجاه البنوك المغربية		20 126 676	23 787 663
– حسابات جارية		20 126 676	23 787 663
– حسابات استرجاع السيولة		-	-
– حسابات تسهيلات الودائع		-	-
ودائع الإدارات والمؤسسات العمومية		1 515 766	1 309 496
حسابات أخرى		2 484 594	2 489 141
خصوم أخرى	11	**12 422 322**	**13 155 415**
مخصصات حقوق السحب الخاصة	12	**7 276 936**	**7 392 898**
رساميل ذاتية ومشيلاتها (منها)	13	**5 533 954**	**5 533 810**
– رأس المال		500 000	500 000
– احتياطيات		5 001 340	5 001 340
– مرحل من جديد		21 014	20 869
نتيجة صافية للسنة المالية		**1 527 091**	**1 512 144**
مجموع الخصوم		**229 853 677**	**227 076 620**

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

2. حساب العائدات والتكاليف في 31 دجنبر 2012

البيان	المحاسبات	2012/12/31	2011/12/31
فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات من الذهب والعملات	17	2 908 570	3 983 664
فوائد محصلة على الديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية	18	1 927 422	778 872
فوائد محصلة أخرى	19	7 660	-56 923
عمولات محصلة	20	325 859	371 070
عائدات مالية أخرى	21	131 597	137 159
مبيعات السلع والخدمات المنتجة	22	143 845	207 373
عائدات مختلفة	23	21 803	27 726
سحوبات على الاستخمادات		-	4 528
مؤونات مسترجعة (*)	24	144 511	3 744 373
عائدات غير جارية	25	59 156	894
مجموع العائدات		**5 670 423**	**9 198 736**
فوائد ممنوحة على الالتزامات بالذهب والعملات	26	7 883	28 698
فوائد ممنوحة على الودائع والالتزامات بالدرهم	27	324 201	368 814
عمولات ممنوحة	28	14 798	15 009
تكاليف مالية أخرى	29	844 052	941 514
تكاليف خاصة بالموظفين	30	799 713	955 483
شراء المواد والأدوات	31	203 326	268 827
تكاليف خارجية أخرى	32	284 699	242 838
مخصصات للاستخمادات والمؤونات(*)	33	674 364	3 905 157
تكاليف غير جارية	34	39 876	5 498
ضريبة على النتيجة	35	950 419	954 753
مجموع التكاليف		**4 143 332**	**7 686 592**
نتيجة صافية		**1 527 091**	**1 512 144**

(*) انظر الإطار 1.2.3: التقديم المحاسبي الجديد للمخصصات واسترجاع المؤونات.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

3. خارج الحصيلة في 31 دجنبر 2012

(بآلاف الدراهم)		إيضاحات	2012/12/31	2011/12/31
عمليات الصرف بالناجز				
– العملات المتوقع تسليمها بالناجز				
– الدراهم المتوقع تحصيلها بالناجز				
عمليات الصرف لأجل				
– العملات المتوقع تحصيلها لأجل				
– العملات المتوقع تسليمها لأجل				
عمليات الصرف – الودائع بالعملات الأجنبية		14	2 045 124	-
عمليات الصرف – عمليات المقاصلة		14		
– العملات المتوقع تحصيلها			306 496	**720 073**
– العملات المتوقع تسليمها			305 632	**718 247**
تعديل العملات خارج الحصيلة			-	-
التزامات على المنتجات المالية المشتقة			-	-
التزامات على السندات		15	-	-
– سندات محصلة على التسبيقات الممنوحة			73 336 198	**41 069 179**
– سندات محصلة على التسبيقات المتوقع منحها			2 968 300	**2 144 600**
– سندات أجنبية متوقع تحصيلها			-	**832 950**
– سندات متوقع تسليمها			-	-
التزامات أخرى		16		
– ضمانات محصلة على الأسواق			100 586	**40 171**
– التزامات بالضمانات المحصلة برسم القروض الممنوحة للموظفين			787 544	**731 954**
– التزامات بالتمويل ممنوحة للموظفين			41 431	**43 019**
– التزامات أخرى ممنوحة			1 000	**1 000**

1.3 حصيلة بنك المغرب

عند نهاية السنة المالية 2012، بلغ مجموع حصيلة بنك المغرب 677 853 229 ألف درهم، متزايدا بما قدره 057 777 2 ألف درهم أو 1% مقارنة بسنة 2011.

ويعزى هذا التطور على مستوى الأصول، إلى التأثير المزدوج لارتفاع التسبيقات الممنوحة للبنوك في إطار السياسة النقدية ولتراجع الموجودات والتوظيفات بالعملات الأجنبية.

أما على مستوى الخصوم، فهو يرجع إلى تنامي التداول النقدي الذي خفف منه انخفاض ودائع البنوك لدى بنك المغرب.

1.1.3 الأصول



بآلاف الدراهم	إيضاحات	2012	2011	Δ%
الموجودات والتوظيفات من الذهب	1	9 946 351	9 571 626	4
الموجودات والتوظيفات من العملات الأجنبية	2	134 367 658	161 265 474	-17
موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية	3	5 142 456	6 668 110	-23
ديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية	4	69 286 710	39 330 041	76
أصول أخرى	5	7 533 358	7 058 502	7
قيم مستعقرة	6	3 577 145	3 182 867	12
مجموع الأصول		**229 853 677**	**227 076 620**	1

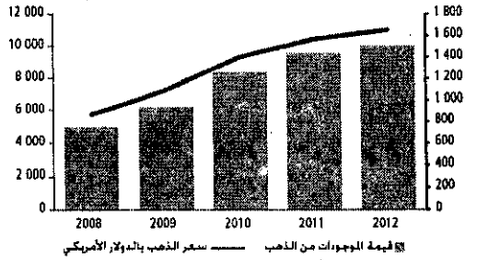
Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الموجودات والتوظيفات من الذهب

واصلت قيمة الموجودات من الذهب ارتفاعها خلال 2012 لتصل إلى 351 946 9 ألف درهم، متزايدة بنسبة 4% مقارنة بسنة 2011، وذلك نتيجة لتصاعد سعر أونصة الذهب الذي بلغ 664 1 دولار عند نهاية دجنبر 2012. ومن جهته، ظل مخزون الذهب الذي يملكه البنك شبه مستقر في 766 708 أونصة (ما يعادل 22 طن).

رسم بياني 1.1.3: تطور قيمة الموجودات من الذهب

(ملايين الدراهم)



الموجودات والتوظيفات من العملات

تشكل الموجودات والتوظيفات من العملات الأجنبية البند الأكثر أهمية في جانب الأصول، وذلك بمبلغ قدره 658 367 134 ألف درهم. فقد تراجعت حصته في الحصيلة من 84% سنة 2010 و71% سنة 2011 إلى 58% فقط في 2012، ارتباطا بتقلص احتياطيات الصرف.

جدول 1.1.3 : تغير تأثير الحجم وسعر الصرف على الموجودات والتوظيفات بالعملات الأجنبية

الحجم	
أورو	-23,5
دولار امريكي	19,9
سعر الصرف	
أورو	0,4
دولار امريكي	-1,7

وعلى أساس شهري، عرف هذا البند ارتفاعات ظرفية بنسبة 0,7% في غشت 2012 ارتباطا بمداخيل العملات الأجنبية خلال الفترة الصيفية وبواقع 6% في متم دجنبر 2012، نتيجة لاقتراض الخزينة لمبلغ 1,5 مليار دولار أمريكي في السوق المالية الدولية.

جدول 2.1.3 : بنية الموجودات والتوظيفات من العملات الأجنبية

بآلاف الدراهم	2011 المبلغ	2011 الحصة	2012 المبلغ	2012 الحصة
ودائع نقدية (1)	4 714 327	%4	11 112 764	%7
سندات الاقتراض الخاصة بالتوظيف	56 518 862	%42	72 047 023	%44
سندات الاقتراض الخاصة بالاستثمار	46 140 625	%34	65 419 160	%41
سندات أخرى (2)	26 993 844	%20	12 686 527	%8
مجموع الموجودات بالعملات الأجنبية	**134 367 658**	**%100**	**161 265 474**	**%100**

(1) لدى البنوك الأجنبية

(2) بما فيها الودائع تحت الطلب لدى البنوك المركزية وتفويضات التدبير

بلغت حصة التوظيفات في سندات الاقتراض، عند نهاية هذه السنة، 76%، وتراجعت حصة القسم النقدي إلى 4%، فيما تمثل الموجودات والتوظيفات الأخرى 20% من هذا البند.

جدول 3.1.3 : توزيع محافظ سندات الاقتراض حسب آجالها

	2011	2012
أقل من سنة	%61	%79
أكثر من سنة	%39	%21
المجموع	**%100**	**%100**

ويعزى نمو هذه الأخيرة خلال 2012 بالأساس إلى زيادة البنك من ودائعها لدى البنوك المركزية بالنظر إلى مستويات أسعار الفائدة المعدومة، بل والسلبية أحيانا وتفاقم خطر الائتمان.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية



انتقلت هذه الموجودات من 110 668 6 ألف درهم إلى 456 142 5 ألف درهم، منخفضة بنسبة 23% مقارنة بالسنة الماضية. وهو ما يعزى بالأساس إلى تدني الموجودات من حقوق السحب الخاصة بالموازاة مع تسديد البنك، لحساب الخزينة، خلال هذه السنة، لمستحقات برسم القروض الممنوحة من طرف صندوق النقد العربي بمبلغ إجمالي قدره 806 136 105 من حقوق السحب الخاصة مقابل 415 513 80 أديت في 2011.

الديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية

إطار 1.1.3 : قرارات السياسة النقدية

قرر مجلس البنك خلال اجتماعه المنعقد في مارس 2012، تخفيض سعر الفائدة الرئيسي من 3,25% إلى 3%، وذلك في سياق يتميز بتراجع ملموس للنشاط الاقتصادي وتوقع مركزي للتضخم يتلاءم باستمرار مع هدف استقرار الأسعار وكذا بتوجه ميزان المخاطر نحو الانخفاض، خلال الفصل الأول من السنة.

وأخذا بعين الاعتبار مدى الحاجة إلى السيولة والطابع المستمر لهذه الحاجة وكذا التوقعات الخاصة بتطور عوامل السيولة، خفض المجلس أيضا، في شتنبر نسبة الاحتياطي النقدي من 6% إلى 4%. وأدى هذا الإجراء إلى تخفيض المبلغ الأدنى للاحتياطي النقدي بما قدره 600 7 مليون درهم.

وعلى إثر اشتداد الحاجة إلى السيولة خلال سنة 2012 نتيجة لتفاقم عجز الميزان التجاري، واصل بنك المغرب سياسته اللينة من خلال ضخ السيولة الضرورية للحفاظ على توازن الخزائن البنكية وضمان استقرار سعر الفائدة ما بين البنوك في مستوى قريب من سعر الفائدة الرئيسي.

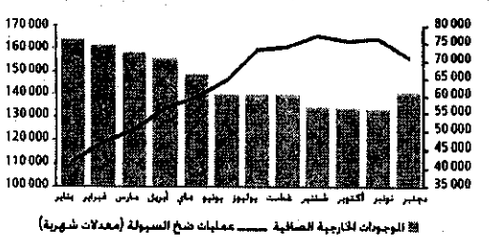
كما أطلق البنك في شهر دجنبر برسم عملياته طويلة الأمد، قرضا مضمونا بالأوراق التجارية الخاصة الموجهة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة وللمقاولات الصغيرة جدا بمبلغ 380 2 مليون درهم، وقام في إطار توسيع مجال الضمانات التي يمكن تطبيق عمليات السياسة النقدية عليها، بتليين معايير قبول شهادات الإيداع.

جدول 4.1.3 : الديون على مؤسسات الائتمان

عمليات الاستحفاظ			
تسبيقات لمدة 7 أيام	51 002 182	24 001 223	112
تسبيقات لمدة 24 ساعة	800 764	-	غير هام
عمليات إعادة الشراء	15 005 114	15 001 597	-
قروض مضمونة	2 380 000	-	غير هام

خلال سنة 2012، تفاقم عجز الخزائن البنكية بشكل ملموس بفعل التأثير التضييقي للعوامل المستقلة، لا سيما الموجودات من العملات الأجنبية.

رسم بياني 2.1.3 : التأثير التضييقي للموجودات الخارجية الصافية على السيولة البنكية خلال سنة 2012
(ملايين الدراهم)



وفي ظل هذه الظروف، واصل بنك المغرب ضخ المزيد من السيولة، خاصة من خلال التسبيقات لمدة 7 أيام.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

قيم مستعقرة

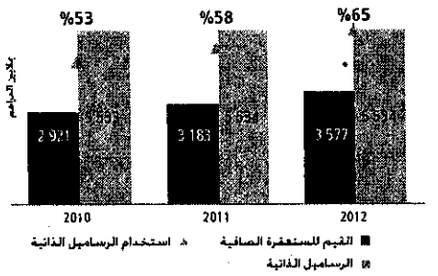
جدول 5.1.3 : مكونات القيم المستعقرة

قروض مستعقرة	638 520	728 806	-90 286	-12
سندات مساهمة	66 536	146 924	-80 387	-55
مستعقرات مجسدة وغير مجسدة	5 671 158	4 864 322	806 836	17
قيم مستعقرة إجمالية	6 376 214	5 740 051	636 162	11
استخمادات ومؤونات	2 799 068	2 557 184	241 884	9
قيم مستعقرة صافية	3 577 145	3 182 867	394 278	12

في نهاية دجنبر 2012، بلغت القيمة الإجمالية للأصول المستعقرة للبنك 214 376 6 ألف درهم، أي بارتفاع سنوي قدره 162 636 ألف درهم أو 11%.

وأخذا بعين الاعتبار المخصصات للاستخمادات والمخصصات للمؤونات عن تدني قيمة سندات المساهمة بمبلغ 068 799 2 ألف درهم، بلغت القيم المستعقرة الصافية 145 577 3 ألف درهم، متزايدة بنسبة 12% مقارنة بسنة 2011.

رسم بياني 3.1.3 : تطور نسبة استخدام الرساميل الذاتية



تراجعت القروض المستعقرة بما قدره 286 90 ألف درهم لتصل في نهاية دجنبر 2012 إلى 520 638 ألف درهم، ارتباطا بالأساس، بتحويل القرض طويل الأمد بمبلغ 000 150 ألف درهم خلال 2012 الذي منحه البنك لصندوق التقاعد إلى مساهمة خاصة.

جدول 6.1.3 : سندات المساهمة

سندات لدى البنوك المغربية (منها)	26 765	26 765	0	-
دار الضمان	1 265	1 265	0	-
ماروكلير	4 000	4 000	0	-
الهيئة المالية المغربية	20 000	20 000	0	-
سندات لدى المؤسسات المالية الأجنبية	39 772	120 159	-80 387	-67
أوباك كوراساو Ubac Curaçao	23 228	104 081	-81 852	-78
سويفت Swift	519	188	330	175
صندوق النقد العربي	5 926	5 791	134	2
برنامج تمويل التجارة العربية	10 099	10 099	0	-
المجموع الإجمالي لسندات المساهمة	66 536	146 924	-80 387	-55
مؤونات	3 000	60 650	-57 650	-95
المجموع الصافي لسندات المساهمة	63 536	86 274	-22 737	-26

انتقلت القيمة الإجمالية لمحفظة سندات مساهمة البنك من 924 146 ألف درهم سنة 2011 إلى 536 66 ألف درهم في 2012، منخفضة بمبلغ 387 80 ألف درهم، وهو ما يعزى إلى تدني المساهمة التي يملكها البنك في Ubac Curaçao، بسبب تخفيض هذه المؤسسة لرأسمالها، خلال سنة 2012، على إثر تراجع القيمة الإسمية لأسهمها من 50 إلى 10 دولار أمريكي.

أما في ما يخص قيمة مساهمة البنك في رأسمال شركة SWIFT، فقد انتقلت من سنة لأخرى من 188 إلى 519 ألف درهم بالموازاة مع شراء البنك لتسعة أسهم إضافية، طبقا للقواعد العامة التي تطبق على المساهمين والتي تنص على وجوب إعادة تخصيص أسهم شركة SWIFT مرة كل ثلاث سنوات على الأقل.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

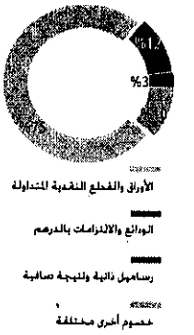
جدول 7.1.3: المستعقرات الجسدة وغير الجسدة

المبلغ الإجمالي عند بداية السنة المالية		2 109 098	232 732	187 448	160 396	1 499 102	203 091	472 455	4 864 322
ارتفاع	شراء	225		66 044	28 568	648 593	24 146	45 131	812 707
	تحويل	128 772		41		23 970		5 953	158 736
تخفيض	تفويت	26	3	741	460	4 641			5 871
	تحويل			128 772	41			29 923	158 736
المبلغ الإجمالي عند نهاية السنة المالية		2 238 070	232 729	124 020	188 463	2 167 023	227 237	493 616	5 671 158

يعزى نمو القيمة الإجمالية للمستعقرات الجسدة وغير المسجدة بمبلغ 806 836 ألف درهم أو بنسبة 17% خلال 2012 بالأساس إلى:

- استمرار تحديث تجهيزات دار السكة (711 624 ألف درهم) وبنايات البنك (المستغلة لمهن البنك والمستغلة لأغراض أخرى)؛
- إنشاء مركز اصطياف بأكادير ومسبح مغطى بمركز الاصطياف بطنجة (595 27 ألف درهم)، وذلك في إطار تطوير الأعمال ذات الطابع الاجتماعي؛
- وتعزيز الأنظمة المعلوماتية للبنك (575 20 ألف درهم).

2.1.3 الخصوم



الأوراق والقطع النقدية المتداولة	7	172 493 352	166 252 990	4
الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية	8	3 380 196	3 451 385	-2
الالتزامات بالدرهم القابل للتحويل	9	222 014	211 949	5
الودائع والالتزامات بالدرهم	10	26 997 811	29 566 029	-9
خصوم أخرى (*)	11	12 422 322	13 155 415	-6
مخصصات حقوق السحب الخاصة	12	7 276 936	7 392 898	-2
رساميل ذاتية ومثيلاتها	13	5 533 954	5 533 810	0
النتيجة الصافية للسنة المالية		1 527 091	1 512 144	1
مجموع الخصوم		**229 853 677**	**227 076 620**	**1**

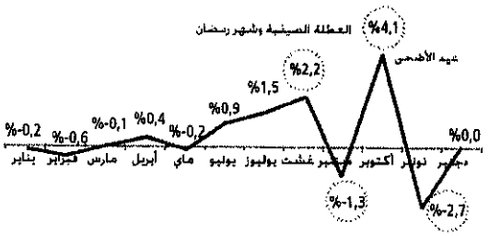
(*) بما فيها حسابات إعادة تقييم احتياطيات الصرف.

الأوراق والقطع النقدية المتداولة

يظل التداول النقدي البند الأكثر أهمية في جانب الخصوم (75%)، إذ يتزايد بالموازاة مع ارتفاع الطلب على الأوراق. هكذا، بلغ التداول النقدي 352 493 172 ألف درهم، مسجلا ارتفاعا سنويا قدره 4% بدل 9% المسجلة في 2011.

وعلى أساس شهري، عرف التداول النقدي، في المجمل، تغيرات مطابقة لتوجهه الموسمي. فقد شهد فترات ذروة متبوعة بفترات تراجع خلال الفصلين الثالث والرابع من سنة 2012، وذلك بمناسبة العطلة الصيفية، وشهر رمضان والاحتفال بعيد الأضحى.

رسم بياني 4.1.3 : التغير الشهري للأوراق البنكية والقطع النقدية المتداولة خلال 2012

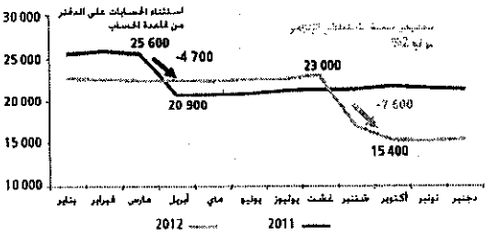


Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الودائع والالتزامات بالدرهم

بلغ هذا البند 811 997 26 ألف درهم، متراجعا بما قدره 218 568 2 ألف درهم نتيجة بالأساس لتدني موجودات البنوك في الحسابات الجارية بنسبة 15%، الذي يعزى بدوره، جزئيا، إلى تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي من 6% إلى 4% في شتنبر 2012.

رسم بياني 5.1.3 : تطور مبلغ الاحتياطي الإلزامي
(ملايين الدراهم)



ومن جهتها، ارتفعت وضعية الحساب الجاري للخزينة وودائع الإدارات والمؤسسات العمومية بنسبة 45% و16% على التوالي لتصل إلى 774 870 2 ألف درهم و766 515 1 ألف درهم عند نهاية دجنبر 2012.

مخصصات حقوق السحب الخاصة

سجلت قيمة مخصصات حقوق السحب الخاصة انخفاضا قدره 961 115 ألف درهم حيث بلغت 936 276 7 ألف درهم، نتيجة بالأساس لانخفاض سعر الدولار في نهاية دجنبر 2012 مقارنة بنهاية 2011.

رساميل ذاتية ومثيلاتها

ظل مبلغ الرساميل الذاتية ومثيلاتها شبه مستقر مقارنة بالسنة الماضية، حيث بلغ 954 533 5 ألف درهم.

جدول 8.1.3 : رساميل ذاتية ومثيلاتها

البيان	2012	2011
منها		
رأس المال	500 000	500 000
احتياطيات	5 001 340	5 001 340
مرحل من جديد	21 014	20 869

3.1.3 الحصيلة حسب العمليات الرئيسية في 31 دجنبر 2012

عمليات خاصة بالذهب والعملات الأجنبية

بالآف الدراهم	2012	2011	التغير %
الأصول	149 456 465	177 505 210	-16
موجودات وتوظيفات من الذهب	9 946 351	9 571 626	4
موجودات وتوظيفات من العملات الأجنبية	134 367 658	161 265 474	-17
موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية	5 142 456	6 668 110	-23
الخصوم	22 261 025	21 663 837	3
التزامات بالذهب، والعملات الأجنبية والدرهم القابل للتحويل	3 602 210	3 663 334	-2
مخصصات حقوق السحب الخاصة	7 276 936	7 392 898	-2
حساب إعادة تقييم احتياطيات الصرف	11 381 879	10 607 605	7
عمليات خاصة بالذهب والعملات الأجنبية	-127 195 439	-155 841 373	-18

عمليات مع الدولة

بالآف الدراهم	2012	2011	التغير %
أصول	-	-	-
سندات الخزينة المغربية	-	-	-
خصوم (منها)	3 644 960	2 676 208	36
حساب الخزينة العمومية	2 870 774	1 979 729	45
صندوق الحسن الثاني	636 309	582 568	9
عمليات مع الدولة (*)	3 644 960	2 676 208	36

(*) دوارة - استخدامات

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الوضعية الصافية تجاه مؤسسات الائتمان

بملايين الدراهم	2012	2011	التغير (%)
الأصول	**69 286 710**	**39 330 041**	**76**
ديون على مؤسسات الائتمان المغربية ومثيلاتها	69 286 710	39 330 041	76
خصوم	**20 126 676**	**23 787 663**	**-15**
ودائع والتزامات تجاه البنوك المغربية	20 126 676	23 787 663	-15
الوضعية الصافية تجاه مؤسسات الائتمان(*)	**-49 160 033**	**-15 542 377**	**216**

(*) موارد - استخدامات

2.3 حساب العائدات والتكاليف

عند قراءة هذا الجزء المتعلق بالعائدات والتكاليف، يجب أخذ بعين الاعتبار تغيير تقديم المخصصات/استرجاع المؤونات عن تدني قيمة سندات التوظيف.

إطار 1.2.3 : التقديم المحاسبي الجديد للمخصصات واسترجاع المؤونات

طبقا لمبدأ الوضوح، تمت مراجعة التقديم المحاسبي للمخصصات واسترجاع المؤونات الخاصة بالسندات الأجنبية في 2012. ومقارنة بسنة 2011، مكنت هذه المقاربة الجديدة من تتبع أفضل لكلفة الخطر القائم بالنسبة لهذه السندات طيلة السنة بحسابات المخصصات.

وبالموازاة مع ذلك، يتم تقييد الانخفاض الكلي أو الجزئي لهذا الخطر في حسابات استرجاع المؤونات.

وليس لهذه العملية أي أثر على النتيجة بما أن الفارق (المخصصات –استرجاع المؤونات) يبقى مماثلا في كلا التقديمين، مع تحسين قراءة حسابات العائدات والتكاليف الخاصة بالبنك.

1.2.3 العائدات



البنود الرئيسية بملايين الدراهم	البيانات	2012	2011	التغير (%)
فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات من الذهب والعملات الأجنبية	17	2 908 570	3 983 664	-27
فوائد محصلة على ديون مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية	18	1 927 422	778 872	147
عمولات محصلة	20	325 859	371 070	-12
عائدات مالية أخرى	21	131 597	137 159	-4
مبيعات السلع والخدمات المنتجة	22	143 845	207 373	-31
عائدات مختلفة	23	21 803	27 726	-21
مؤونات مسترجعة	24	144 511	3 744 373	-96
عائدات غير جارية	25	59 156	894	غير هام
مجموع العائدات		**5 670 423**	**9 198 736**	**-38**

تراجعت عائدات البنك، من نهاية سنة لأخرى، من 736 198 9 ألف درهم إلى 423 670 5 ألف درهم، حيث تقلصت بنسبة 38%. وهو ما يعزى بشكل كبير إلى تغيير تقديم المخصصات/استرجاع المؤونات عن تدني قيمة السندات الأجنبية في نهاية السنة، وذلك تطبيقا لتوصية مراقب الحسابات بهذا الشأن. وبغض النظر عن تأثير هذا التقديم الجديد، تكون هذه العائدات قد ارتفعت بنسبة 2% مقارنة بسنة 2011.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

وليس لهذه العملية أي أثر على النتيجة بما أن الفارق (المخصصات - استرجاع المؤونات) يبقى نفسه في كلا التقديمين. وبلغ هذا الفارق 902 251+ ألف درهم في 2012 مقابل 879 135- ألف درهم في 2011.

جدول 1.2.3: بنية العائدات

بآلاف الدراهم	2012		2011	
	المبلغ	الحصة	المبلغ	الحصة
عائدات التوظيفات بالعملات الأجنبية	3 028 581	%53	4 053 277	%44
عائدات عمليات السياسة النقدية	1 927 262	%34	778 872	%9
عائدات العمليات الأخرى (*)	714 580	%13	4 366 587	%47
مجموع العائدات	5 670 423	%100	9 198 736	%100

(*) بما فيها العمولات ومبيعات الوثائق المؤمنة واسترجاع المؤونات

فوائد التوظيفات من الذهب والعملات

جدول 2.2.3: فوائد محصلة عن التوظيفات بالعملات الأجنبية

بآلاف الدراهم	2012	2011	Δ %
القسم النقدي	36 347	125 499	-71
قسم سندات الاقتراض – التوظيف	831 231	1 157 467	-28
قسم سندات الاقتراض – الاستثمار	2 016 430	2 641 421	-24
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	5 086	23 489	-78

تراجعت الفوائد المحصلة عن عمليات تدبير احتياطيات الصرف بنسبة 27% مقارنة بسنة 2011 لتصل إلى 570 908 2 ألف درهم، وهو ما يعكس تقلص الموجودات الخارجية واستمرار سياق أسعار الفوائد المنخفضة.

هكذا، انخفضت مداخيل التوظيفات في سندات الاقتراض بما قدره 227 951 ألف درهم أو بنسبة 25% لتصل إلى 661 847 2 ألف درهم. فيما أفرز القسم النقدي فوائد في حدود 347 36 ألف درهم، بانخفاض قدره 152 89 ألف درهم أو 71% مقارنة بسنة 2011.

فوائد محصلة على ديون مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية

تميزت سنة 2012 بارتفاع هام في عمليات إعادة التمويل البنكي، ارتباطا باستمرار تضييق الخزائن البنكية. ولمواجهة هذه الظرفية، تدخل بنك المغرب بالخصوص من خلال عمليات التسبيق لمدة 7 أيام التي بلغ متوسط مبلغها الجاري 650 436 47 ألف درهم مقابل 105 598 21 ألف درهم عند نهاية دجنبر 2011.

جدول 3.2.3: فوائد محصلة على عمليات إعادة التمويل البنكي

بآلاف الدراهم	2012	2011	Δ %
عمليات الاستحفاظ			
تسبيقات لمدة 7 أيام	1 441 887	701 938	105
عمليات إعادة الشراء	466 616	74 938	غير هام
تسبيقات لمدة 24 ساعة	16 652	1 995	غير هام
قروض مضمونة	2 107	-	غير هام

وواصل البنك عمليات إعادة الشراء الطويلة الأمد بمبلغ 114 005 15 ألف درهم وأطلق عملية قروض مضمونة قيمتها 000 380 2 ألف درهم. كما قام بانتظام، بالتدخل من خلال التسبيقات لمدة 24 ساعة، وصل متوسط مبلغها الجاري 309 416 ألف درهم.

وأفرزت مختلف هذه العمليات فوائد بمبلغ 262 927 1 ألف درهم مقابل 872 778 ألف درهم في 2011.

العمولات المحصلة

بلغت العمولات المحصلة من طرف البنك مقابل الخدمات التي يقدمها للزبناء في نهاية دجنبر 2012 ما قدره 859 325 ألف درهم، منخفضة بما قدره 210 45 ألف درهم أو 12% مقارنة بالسنة الماضية. ويعزى هذا التطور بالأساس، إلى انخفاض العمولة عن عمليات الصرف.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

عائدات مالية أخرى

تراجعت العائدات المالية الأخرى، المكونة أساسا من فوائض القيمة التي أفرزتها العمليات الخاصة بالعملات الأجنبية، بما قدره 562 5 ألف درهم أو 4% لتصل إلى 597 131 ألف درهم، ارتباطا بما يلي:

- تراجع عائدات توزيع التخفيضات عن السندات الأجنبية وفوائض القيمة عن تفويضات التدبير بنسبة 49% و51% على التوالي
- ونمو فوائض القيمة المحققة على تفويت سندات التوظيف الأجنبية بنسبة 94% نتيجة لتزايد أسعارها في ظل المنحى التنازلي للنسب.

مبيعات السلع والخدمات المنتجة

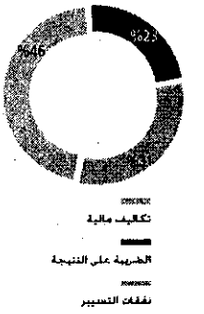
يعزى تراجع هذا البند بنسبة 31% بالأساس إلى تدني مخزونات المنتجات في طور الصنع والتي بلغ تغيرها 116 34- ألف درهم. ومن جهتها، ظلت مبيعات الوثائق المؤمنة في مستوى مماثل للسنة الماضية، حيث بلغت 485 154 ألف درهم منها 207 143 ألف درهم ناجمة عن بيع جواز السفر البيومتري.

عائدات غير جارية

وصلت هذه العائدات عند نهاية دجنبر 2012 إلى 156 59 ألف درهم، تمثل 989 28 ألف درهم منها عائد عملية تفويت أحد عقارات البنك.

2.2.3 التكاليف

بالدرهم	إيضاحات	2012	2011	Δ %
نفقات التسيير		**1 287 739**	**1 467 148**	**-12**
تكاليف خاصة بالموظفين	**30**	799 713	955 483	-16
شراء المواد والأدوات	**31**	203 326	268 827	-24
تكاليف خارجية أخرى	**32**	284 699	242 838	17
تكاليف مالية (منها)		**1 905 174**	**5 264 691**	**-64**
فوائد ممنوحة على الودائع والالتزامات بالدرهم	**27**	324 201	368 814	-12
تكاليف مالية أخرى	**29**	844 052	941 514	-10
مخصصات للاستخمادات والمؤونات	**33**	674 364	3 905 157	-83
تكاليف غير جارية	**34**	39 876	5 498	غير هام
مجموع التكاليف باستثناء الضريبة على الشركات		**3 192 913**	**6 731 839**	**-53**
الضريبة على النتيجة	**35**	950 419	954 753	-0,5
مجموع التكاليف		**4 143 332**	**7 686 592**	**-46**



تراجعت التكاليف الإجمالية للبنك إلى 332 143 4 ألف درهم، منخفضة بمبلغ 259 543 3 ألف درهم أو 46-% مقارنة بسنة 2011. ويمكن تفسير هذا الانخفاض في حدود 517 359 3 ألف درهم بتدني التكاليف المالية. ويعتبر التقديم المحاسبي الجديد للمخصصات /استرجاع المؤونات عن تدني السندات الأجنبية وراء تغير التكاليف خلال سنة 2012. وباستثناء أثر هذا التغيير تكون هذه التكاليف قد ارتفعت بنسبة 2% مقارنة بسنة 2011.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

نفقات التسيير

وصلت نفقات التسيير إلى 739 287 1 ألف درهم عند نهاية دجنبر 2012، منخفضة بنسبة 12% أو 409 179 ألف درهم مقارنة بسنة 2011.

• تكاليف خاصة بالموظفين

تقلصت تكاليف الموظفين بمبلغ 770 155 ألف درهم أو 16% لتصل إلى 713 799 ألف درهم مقابل 483 955 ألف درهم في 2011، والتي كانت تشمل 482 303 ألف درهم، تمثل الشريحة الأخيرة من الحصة السنوية لالتزامات البنك تجاه الصناديق الاجتماعية. ومن جهتها، سجلت السنة المالية 2012 تكلفة بمبلغ 000 150 ألف درهم تتعلق بتحويل القرض طويل الأمد الذي منحه البنك لصندوق التقاعد في دجنبر 1994 إلى مساهمة خاصة.

وانخفض كتلة الأجور بنسبة 0,4% لتصل إلى 323 619 ألف درهم في 2012 مقابل 831 621 ألفه درهم في 2011، التي عرفت تحمل تكلفة استثنائية بمبلغ 146 16 ألف درهم تتعلق بتذكرة دخول التغطية الخاصة بتقاعد المستخدمين المتعاقدين حيز التنفيذ (قرار مجلس البنك الصادر خلال جلسته عدد 228 المنعقدة في 29 مارس 2011).

وباستثناء هذه التكلفة، تكون كتلة الأجور قد نمت بنسبة 2,2%، تماشيا مع الهدف الذي حدده البنك والقاضي بحصر تزايد هذا البند، خلال ثلاث سنوات، في حوالي 3%.

• شراء المواد والأدوات

عرف هذا البند تراجعا بنسبة 24% أو 500 65 ألف درهم مقارنة بالسنة الماضية، وهو ما يعزى إلى:

- انخفاض مصاريف شراء القوالب النقدية بالموازاة مع استعمال سبائك جديدة للقوالب النقدية منخفضة السعر في صنع السلسلة الجديدة للقطع النقدية، مكنت خلال هذه السنة، من تدبير أمثل للميزانية بنسبة 21% مقارنة بسنة 2011.
- وارتفاع مخزونات المواد الأولية.

• تكاليف خارجية أخرى

سجلت هذه التكاليف ارتفاعا بنسبة 17% أو 862 41 ألف درهم، تعزى بالأساس إلى:

- تزايد المصاريف المرتبطة بصيانة البرامج المعلوماتية
- وارتفاع تكاليف إيجار مقرات مبنى (Les Patios) التي تحتضن، مؤقتا، وحدات الإدارة المركزية.

النفقات المالية

أنهت التكاليف المالية سنة 2012 بانخفاض نسبته 64% مقارنة بسنة 2011، حيث بلغت 174 905 1 ألف درهم، ارتباطا بالأساس بالتقديم المحاسبي الجديد للمخصصات للمؤونات عن تدني قيمة السندات. هكذا، تراجع هذا البند من 604 508 3 في 2011 إلى 026 306 ألف درهم في 2012.

وبغض النظر عن هذا التطور الهام، عرفت بنود التكاليف الأخرى تغيرات معتدلة نسبيا:

- انخفاض التكاليف المالية الأخرى بمبلغ 463 97 ألف درهم تحت التأثير المزدوج:

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

- لتراجع نواقص القيمة الخاصة بتفويت سندات التوظيف الأجنبية بمبلغ 882 116 ألف درهم والتوزيع الزمني للمكافآت عن سندات الاستثمار بمبلغ 725 66 ألف درهم بالموازاة مع تقلص حجم محفظة الاستثمار.
- وتقييد ناقص قيمة بمبلغ 780 76 ألف درهم ناجمة عن تخفيض رأسمال UBAC Curaçao.

جدول 4.2.3 : تكاليف مالية أخرى

بيان الحركة	2012	2011	%
تكاليف مالية أخرى (منها)	844 052	941 514	-10
نواقص قيمة خاصة بتفويت سندات التوظيف	313 880	430 762	-27
التوزيع الزمني للمكافآت على السندات الأجنبية	434 963	501 688	-13
نواقص القيمة على سندات المساهمة	76 780	-	غيرهام

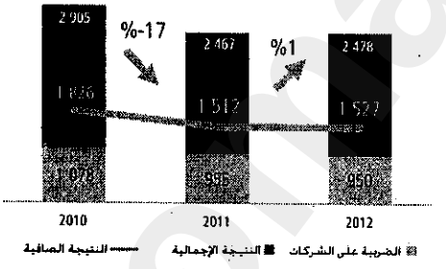
- انخفاض الفوائد الممنوحة على الودائع والالتزامات بالدرهم بمبلغ 613 44 ألف درهم (12-%) حيث بلغت 201 324 ألف درهم ارتباطا بتدني كل من:
- الفوائد التي يمنحها البنك برسم الاحتياطي الإلزامي (9-%) بالموازاة مع تخفيض الحد الأدنى لهذا الاحتياطي.
- والفائدة المؤداة على ودائع صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والحساب الجاري للخزينة (18-%) بفعل انخفاض موجوداتها لدى البنك خلال 2012.

جدول 5.2.3 : فوائد ممنوحة على الودائع والالتزامات

بيان الحركة	2012	2011	%
فوائد ممنوحة على الودائع والالتزامات (منها)	324 201	368 814	-12
احتياطي غير متاح	157 642	173 030	-9
صندوق الحسن الثاني	29 240	39 759	-26
الخزينة	64 013	74 153	-14

- ونمو التكاليف غير الجارية بمبلغ 378 34 ألف درهم مقارنة بسنة 2011. نتيجة بالأساس لتقييد مساهمة البنك في صندوق التماسك الاجتماعي خلال 2012 (804 37 ألف درهم تمثل 2,5% من النتيجة الصافية للسنة المالية 2011).

رسم بياني 1.2.3 : تطور النتيجة الإجمالية، والضريبة على الشركات والنتيجة الصافية (بملايين الدراهم)



النتيجة الصافية

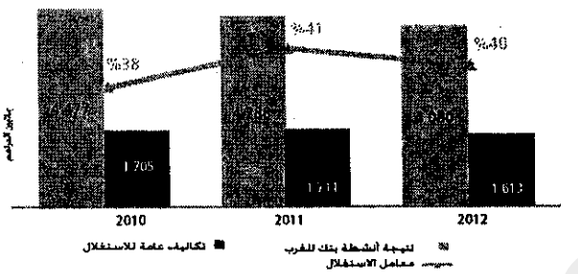
بعد خصم 419 950 ألف درهم برسم الضريبة على النتيجة، بلغت النتيجة الصافية 091 527 1 ألف درهم عند نهاية 2012. متزايدة بما قدره 1% مقارنة بسنة 2011.

3.2.3 بيان أرصدة التدبير في 31 دجنبر 2012

بيان الحركة	2012	2011	%
نتيجة أنشطة بنك المغرب	4 080 163	4 287 470	-5
نتيجة عمليات تدبير احتياطيات الصرف	2 004 870	3 274 290	-39
نتيجة عمليات السياسة النقدية	1 769 620	605 842	192
نتيجة العمليات البنكية الأخرى	305 673	407 608	-25
التكاليف العامة للاستغلال	1 613 040	1 744 466	-8
النتيجة الإجمالية للاستغلال	2 467 123	2 543 274	-3
النتيجة غير الجارية	10 387	-76 377	-114
الضريبة على النتيجة	950 419	954 753	-0,5
النتيجة الصافية	1 527 091	1 512 144	1

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

رسم بياني 2.2.3 : تغير معامل الاستغلال



3.3 ملحقات الحسابات

1.3.3 الإطار القانوني

يتم إعداد القوائم التركيبية لبنك المغرب وتقديمها طبقا للمخطط المحاسبي للبنك الذي صادق عليه المجلس الوطني للمحاسبة في ماي 2007.

ويطبق البنك الأحكام المحاسبية المنصوص عليها في المعيار المحاسبي العام بالنسبة لكل ما هو مشترك مع المقاولات في ما يخص تقييم المخزون ومستعقراته المجسدة وغيرها، ويعتمد تقييمات خاصة بالنسبة لجميع العمليات الخاصة ببنك المغرب.

وتضم القوائم التركيبية كما هي واردة في المادة 55 من القانون رقم 03-76 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، الحصيلة وحساب العائدات والتكاليف وبيان المعلومات التكميلية.

2.3.3 المبادئ المحاسبية وقواعد التقييم

عمليات الصرف

تدخل في إطار عمليات الصرف عمليات بيع وشراء العملات بالناجز ولأجل، سواء تمت هذه العمليات للحساب الخاص للبنك أو في إطار الوساطة مع البنوك. وتدرج هذه العمليات في الحسابات الموافقة في خارج الحصيلة عند تاريخ الالتزام، ثم في حسابات الحصيلة عند تاريخ احتساب القيمة أو تسليم السيولة.

الموجودات والالتزامات بالذهب و العملات الأجنبية

يتم تحويل الموجودات والالتزامات بالعملات الأجنبية إلى الدرهم وفق أسعار الصرف المعمول بها عند اختتام السنة.

وتسجل الأرباح والخسائر المترتبة عن إعادة التقييم في حساب تقييم احتياطيات الصرف المدرج في خصوم حصيلة البنك، وذلك طبقا لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب والمبرمة بتاريخ 29 دجنبر 2006 بين بنك المغرب والدولة. وتحدد هذه الاتفاقية الحد الأدنى لهذا الحساب في 2,5% من الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب، وهو المستوى الذي يجب الإبقاء عليه في رصيد هذا الحساب، كما تضع آلية لوضع مخصصات أو الاقتطاع منه في حالة وجود نقص أو فائض عن الحد الأدنى المطلوب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ولا يترتب عن آلية إعادة التقييم هذه أي أثر ضريبي.

يتم تحويل العائدات والتكاليف بالعملات الأجنبية حسب سعر الصرف المطبق في تاريخ العملية.

السندات

تصنف السندات التي يشتريها البنك في إطار تدبير احتياطيات الصرف حسب الغرض من حيازتها وذلك ضمن فئة محفظة المعاملات أو التوظيف والاستثمار.

- محفظة المعاملات : تتكون من السندات المشتراة منذ البداية، بغرض إعادة بيعها في أجل لا يتجاوز ستة أشهر. ويتم تقييدها، حسب سعر شرائها، مع احتساب المصاريف. وعند الاقتضاء، الفوائد المستحقة. وتدرج فوائض ونواقص القيمة الناتجة عن التقييم الشهري لهذه السندات حسب سعر السوق في حسابات النتائج الموافقة.

وإلى غاية متم سنة 2012، لا يملك بنك المغرب أي سند معاملات ضمن محفظته.

- محفظة التوظيف : تتكون من السندات التي يشتريها البنك بغرض الاحتفاظ بها لمدة تتجاوز ستة أشهر دون نية حيازتها إلى غاية حلول أجل استحقاقها. ويتم تقييدها في الحسابات وفق القواعد التالية:

• تسجل الإدراجات في المحفظة في الحصيلة حسب سعر الشراء، دون احتساب مصاريف الشراء. وعند الاقتضاء دون احتساب الفوائد المستحقة.

• لا يتم استخماد الفوارق بين سعر شراء السندات وسعر تسديدها (تخفيض أو مكافأة) طيلة فترة حيازة هذه السندات.

• في نهاية كل شهر، تؤدي نواقص القيمة غير المحققة الناتجة عن الفارق بين القيمة المحاسبية لهذه السندات وقيمتها في السوق إلى تكوين مؤونات لنقصان القيمة. وبالمقابل، لا تدرج في الحسابات فوائض القيمة غير المحققة.

ويجدر التذكير أنه بدءا من شهر أكتوبر 2008، أحدث البنك فئة فرعية ضمن سندات التوظيف الخاصة به، وذلك قصد إدراج سندات التوظيف قصيرة الأجل ذات الفوائد المحتسبة مسبقا. ويتم تقييد هذه السندات حسب سعر شرائها، مع احتساب الفوائد؛ وتتوزع الفوائد المحتسبة مسبقا على طول مدة السندات وتقيد في حسابات العائدات عند نهاية كل شهر.

- محفظة الاستثمار : تتكون من السندات المشتراة بغرض حيازتها إلى غاية حلول أجل استحقاقها.

• ويتم تسجيلها حسب سعر شرائها، دون احتساب المصاريف وعند الاقتضاء، دون احتساب الفوائد المستحقة؛

• لا يتم تقييد فوائض أو نواقص القيمة المتعلقة بهذه السندات؛

• يتم استخماد الفوارق بين سعر شراء السندات وقيمة تسديدها (تخفيض أو مكافأة) بطريقة منتظمة على طول المدة المتبقية للسندات.

موجودات أخرى بالعملات

يتوفر البنك على محفظة سندات محررة بالدولار الأمريكي تم تفويض تدبيرها لوكلاء خارجيين في إطار عقود تحدد معايير الأداء.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ويتم تقييد هذه السندات حسب قيمتها السوقية. إذ يتم تقييدها في البداية حسب سعر الشراء، وتقيد فوائض ونواقص القيمة مع نهاية كل شهر في حسابات العائدات والتكاليف الموافقة، وذلك بناء على قيم بيع هذه السندات في نهاية الشهر بعد افتحاصها والتوصل بها بشكل قانوني من طرف الوكلاء المفوضين بالتدبير.

المستعقرات المجسدة وغير المجسدة

تقيد المستعقرات المجسدة وغير المجسدة حسب كلفة شرائها، وتدرج في جانب الأصول بقيمة صافية مكونة من كلفة شرائها، ناقص الاستخمادات المتراكمة.

ويتم استخماد المستعقرات بطريقة منتظمة، حسب مدة استعمالها المحتملة مع تطبيق نسبة الاستخماد المعمول بها.

وتتمثل آجال الاستخماد المعتمدة، حسب طبيعة كل مستعقر، في ما يلي:

العقارات	20 سنة
الاستصلاح والتهيئة والتجهيز	5 سنوات
معدات دار السكة	10 سنوات
معدات المكاتب والمعدات والبرامج المعلوماتية والعربات والمعدات الأخرى	5 سنوات
أثاث المكاتب	10 سنوات

المستعقرات المالية

تقيد سندات المساهمة في المؤسسات المالية المغربية والأجنبية في جانب الأصول بقيمتها الصافية المكونة من كلفة الشراء ناقص المؤونات المكونة في تاريخ حصر الحسابات. وفي ما يتعلق بالمساهمات الأجنبية، يتم تحويل قيمتها إلى الدرهم بالسعر التاريخي للعملة الأجنبية.

ونظرا لعدم إدراجها في البورصة، يتم تقييم هذه المساهمات عند نهاية السنة المالية وفق طريقة الأصول الصافية المحاسبية على أساس القوائم التركيبية الأخيرة المتاحة.

المخزونات

تتكون المخزونات ما يلي :

- المواد واللوازم القابلة للاستهلاك؛
- المواد الأولية الخاصة بصناعة الأوراق البنكية والقطع النقدية (الأوراق والمداد والقوالب)؛
- المنتجات المصنعة والموجودة في طور التصنيع (الوثائق المؤمنة)؛
- والقطع النقدية التذكارية.

وتقيد المواد واللوازم القابلة للاستهلاك في الحصيلة بثمن شرائها، مع اقتطاع المؤونة المكونة برسم تدني قيمتها في تاريخ حصر الحسابات.

وتدرج المواد الأولية في الحصيلة حسب كلفة الشراء المكونة من سعر الشراء إضافة إلى المصاريف المرتبطة باستلام هذه المواد ومع اقتطاع المؤونة المكونة برسم تدني قيمتها.

وتقيد المنتجات المصنعة والموجودة في طور التصنيع في الحصيلة بتكلفة إنتاجها، مع اقتطاع المؤونة المكونة برسم تدني قيمتها.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

4.3 إيضاحات حول بنود الحصيلة

إيضاح رقم 1 : الموجودات والتوظيفات من الذهب

تتكون الموجودات من الذهب من تلك المودعة في المغرب وفي الخارج.

ومنذ نهاية سنة 2006، بدأ تقييم الموجودات من الذهب وفق سعر السوق. وتدرج الأرباح والخسائر المرتبطة بهذه العملية في حساب تقييم احتياطيات الصرف.

إيضاح رقم 2 : الموجودات والتوظيفات من العملات الأجنبية

يتضمن هذا البند المقابل بالدرهم للموجودات من العملات الأجنبية القابلة للتحويل. وتتم حيازة هذه الأخيرة على شكل ودائع تحت الطلب وودائع لأجل وسندات أجنبية. وبتاريخ 2012/12/31، أصبحت سندات بند "سندات خزينة أجنبية ومثيلاتها" توزع حسب طبيعتها وتأتي على الشكل التالي:

جدول 1.4.3 : توزيع المحافظ حسب طبيعة السندات

بالدرهم	2010	2011	2012
سندات الاستثمار	67 654 029	65 419 160	46 140 625
المؤونات	-65 672	-17 866	-648
سندات التوظيف	69 263 882	72 047 023	56 518 862
المؤونات	-228 413	-140 556	-409 628
المجموع	**136 623 826**	**137 307 761**	**102 249 212**

إيضاح رقم 3 : موجودات لدى المؤسسات المالية الدولية

يتضمن هذا البند :

– **الاكتتاب لدى صندوق النقد الدولي- حصة الاحتياطي:** يتكون من الجزء (14,5%) الذي يتحمله بنك المغرب من حصة المغرب في رأسمال صندوق النقد الدولي. ويشمل :

• الجزء القابل للتصرف: 70,45 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة (913 157 ألف درهم) ويمثل مساهمة بنك المغرب بالعملة الأجنبية. ويدخل هذا الجزء، الذي يمكن للمغرب استعماله عند الحاجة، في احتياطيات الصرف لبنك المغرب.

• الشريحة المعبأة: التي تبلغ 14,71 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة (192.279 ألف درهم) وتمثل اكتتاب بنك المغرب بالعملة الوطنية المفتوح باسم صندوق النقد الدولي لدى البنك باسم «الحساب رقم 1».

وتجدر الإشارة إلى أن مجموع مساهمة المغرب في رأس مال صندوق النقد الدولي تصل إلى 588,20 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة، تملك منها الخزينة نسبة 85,5% (بالعملة الوطنية).

– **الموجودات من حقوق السحب الخاصة:** ويتعلق الأمر بموجودات بنك المغرب لدى صندوق النقد الدولي. وتسجل في الجانب المدين عمليات شراء حقوق السحب الخاصة من طرف البنك والفوائد الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي. وتسجل في الجانب الدائن، العمولات على مخصصات حقوق السحب الخاصة وتسديدات القروض المقدمة للمغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ويمنح صندوق النقد الدولي فوائد على هذه الموجودات على أساس فصلي.

– **الاكتتاب لدى صندوق النقد العربي:** يمثل هذا الحساب الجزء الذي يتحمله البنك من الاكتتاب المدفوع في رأسمال صندوق النقد العربي.

وتصل مساهمة المغرب في هذه المؤسسة إلى 27,55 مليون دينار عربي، موزعة بين بنك المغرب والخزينة على النحو التالي:

- 200 ألف دينار عربي محررة بالعملة الوطنية، ومودعة في حساب صندوق النقد العربي لدى بنك المغرب. ويبلغ الجزء الذي يتحمله البنك 150 ألف دينار عربي (926 5 ألف درهم)؛
- 14,8 مليون دينار عربي مكتتبة بالعملة الأجنبية منها 6,87 مليون دينار عربي مكتتبة من طرف البنك (333 267 ألف درهم) ؛
- 12,55 مليون دينار عربي، منها 5,88 مليون مكتتبة من طرف بنك المغرب برسم عملية الزيادة في رأسمال صندوق النقد العربي عن طريق إدماج الاحتياطيات التي تمت في سنة 2005 .

إيضاح رقم 4 : الديون على مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية

يشمل هذا البند عمليات إعادة تمويل مؤسسات الائتمان في إطار تطبيق السياسة النقدية. وبتاريخ 2012/12/31، يتكون هذا البند على الخصوص من:

جدول 2.4.3 : الديون على مؤسسات الائتمان

بالآف الدراهم	2012	2011	%
عمليات الاستحفاظ			
التسبيقات لمدة 7 أيام	51 002 182	24 001 223	112
التسبيقات لمدة 24 ساعة	800 764	-	غير هام
عمليات إعادة الشراء	15 005 114	15 001 597	-
القروض المضمونة	2 380 000	-	غير هام

إيضاح رقم 5 : أصول أخرى

يتضمن هذا البند على الخصوص :

- المدينون المختلفون الذين يضمون أساسا ديون مختلفة مستحقة للبنك.
- حسابات التسوية التي تتكون على الخصوص من تكاليف موزعة على عدة سنوات مالية وتكاليف محتسبة مسبقا وعائدات منتظرة مما يسمح بربط العائدات والتكاليف وكذا كل المبالغ المدينة الموجودة قيد التسوية بالسنة المالية الموافقة لها.
- حسابات التحصيل التي تشمل أيضا الشيكات المستلمة مع اعتماد فوري.

إيضاح رقم 6 : قيم مستعقرة

يتضمن هذا البند :

- القروض التي يمنحها البنك لفائدة مستخدميه؛
- المساهمات في المؤسسات المالية المغربية والأجنبية.
- المستعقرات غير المجسدة والمجسدة للاستغلال وغير الاستغلال.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إيضاح رقم 7 : الأوراق البنكية والقطع النقدية المتداولة

يمثل مبلغ هذا البند الفارق بين الأوراق البنكية والقطع النقدية التي أصدرها البنك وتلك الموجودة في صناديق وكالاته.

إيضاح رقم 8 : الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

يتضمن هذا البند على الخصوص الودائع بالعملات الأجنبية للبنوك المغربية والبنوك الأجنبية ولغير المقيمين.

إيضاح رقم 9 : الالتزامات بالدرهم القابل للتحويل

يتضمن هذا البند التزامات البنك بالدرهم القابل للتحويل تجاه البنوك الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير) وغير المقيمين.

ويشكل "الحساب رقم 1" لصندوق النقد الدولي المكون الأساسي لهذا البند. ويتم سنويا تعديل الموجودات في هذا الحساب وكذا في "الحساب رقم 2" لصندوق النقد الدولي قصد الأخذ بعين الاعتبار تطور الدرهم مقابل حقوق السحب الخاصة.

إيضاح رقم 10 : الودائع والالتزامات بالدرهم

يتضمن هذا البند :

- الحساب الجاري للخزينة العمومية الذي تقيد فيه جميع عملياتها؛

وتتم مكافأة الرصيد الدائن لهذا الحساب حسب الشروط المحددة أدناه وفقا للاتفاقية الموقعة بين وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب في 28 يوليوز 2009.

– بالنسبة للشريحة التي تقل عن أو تعادل 2 مليار درهم، تتم مكافأتها بسعر الفائدة الخاص بالتسبيقات لمدة 7 أيام ناقص خمسين نقطة أساس؛

– أما الشريحة التي تتجاوز 2 مليار درهم إلى غاية 3 مليار درهم، فيطبق عليها سعر الفائدة الخاص بالتسبيقات لمدة 7 أيام ناقص مائة نقطة أساس؛

– ولا تكافأ الشريحة التي تتجاوز 3 مليار درهم.

- الحسابات الجارية للبنوك المخصصة بشكل رئيسي للوفاء بالتزاماتها برسم الاحتياطي الإلزامي الذي بلغت نسبته 4% مع متم سنة 2012. وتؤدى عنه فائدة سنوية بنسبة 0,75%.

- حسابات سحب السيولة وتسهيلات الإيداع ؛

- وحسابات باقي المقيمين، بما فيها حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والذي تؤدى عنه نسبة فائدة تعادل تلك الخاصة بالتسبيقات لمدة 7 أيام، ناقص 50 نقطة أساس.

إيضاح رقم 11 : خصوم أخرى

يتضمن هذا البند :

- دائنون مختلفون، الذي يتشكل بالأساس من الاقتطاعات برسم الضرائب والرسوم، والمبالغ الأخرى المستحقة للدولة والمساهمات الموجودة قيد التسوية في الهيئات وصناديق الاحتياط الخاصة بالتغطية الاجتماعية ؛

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

- حسابات التسوية، التي تتكون على الخصوص من العمليات التي تتم بين فروع البنك ومن التكاليف المستحقة الدفع والعائدات المحتسبة مسبقا، مما يمكن من ربط العائدات والتكاليف وكذا كل المبالغ الدائنة قيد التسوية بالسنة المالية الموافقة لها ؛
- المستوجبات بعد التحصيل بما فيها الحسابات التي تشكل مقابلات القيم المسلمة للتحصيل ؛
- المؤونات عن المخاطر والتكاليف التي تمكن من تقييد وجود خسائر وتكاليف مرتبطة بعمليات تم القيام بها خلال السنة المالية والتي من المحتمل تحققها. وتهم المؤونات التي تم تشكيلها في سنة 2012 النزاعات والمؤونة عن العطل المؤدى عنها.
- حساب إعادة تقييم احتياطيات الصرف، الذي تقيد فيه تغيرات سعر الصرف الناتجة عن تقييم الموجودات والالتزامات بالذهب وبالعملات الأجنبية، على أساس متوسط أسعار الصرف في نهاية السنة، وذلك طبقا لأحكام الاتفاقية المنظمة لهذا الحساب، والمبرمة ما بين بنك المغرب والدولة. وفي حالة عدم كفاية الرصيد الأدنى المطلوب، يتم تكوين احتياطي لخسائر الصرف يقتطع من الربح الصافي.

ولا يمكن إدراج الرصيد الدائن لهذا الحساب ضمن عائدات السنة أو توزيعه أو تخصيصه لأي استعمال آخر.

إيضاح رقم 12 : مخصصات حقوق السحب الخاصة

تسجل في هذا البند القيمة بالدرهم لمخصصات حقوق السحب الخاصة الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي للمغرب بصفته بلدا عضوا.

ويؤدي البنك عمولات فصلية عن هذه المخصصات.

إيضاح رقم 13 : رساميل ذاتية ومثيلاتها

يتضمن هذا البند بالخصوص:

- رأسمال بنك المغرب البالغ 500 000 ألف درهم؛
- الاحتياطيات التي بلغت 5 001 340 ألف درهم في نهاية دجنبر 2012؛
- والفائض المرحل البالغ 21 014 ألف درهم.

5.3 إيضاحات حول بنود خارج الحصيلة

يحتفظ البنك في دفاتره بمحاسبة خاصة بالالتزامات خارج الحصيلة. ويتضمن البيان خارج الحصيلة الالتزامات التي يمنحها البنك أو يتلقاها. وتكون الحسابات خارج الحصيلة مدينة إذا ما نفذ الالتزام مع نهاية الأجل أو في حالة تحققه من خلال حركة مدينة في الحصيلة. وتكون دائنة في حالة العكس.

ويتضمن بيان التزامات خارج الحصيلة الالتزامات بالعملات الأجنبية والالتزامات الخاصة بالسندات والالتزامات الأخرى.

إيضاح رقم 14 : عمليات الصرف

بالآف الدراهم	2012	2011
عمليات الصرف – الودائع بالعملات الأجنبية	2 045 124	-
عمليات الصرف – عمليات المفاضلة		
عملات أجنبية متوقع تحصيلها	306 496	720 073
عملات أجنبية متوقع تسليمها	305 632	718 247

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إيضاح رقم 15 : التزامات على السندات

تقيد في هذا البند بالأساس السندات التي توصل بها بنك المغرب كضمانة عن مختلف التسبيقات الممنوحة للبنوك (سندات الدين المصدرة أو المضمونة من طرف الدولة، وسندات الدين القابلة للتداول، والديون الخاصة، إلخ).

[illegible]	[illegible]	[illegible]
سندات محصلة على التسبيقات الممنوحة	73 336 198	41 069 179
سندات محصلة على التسبيقات المتوقع منحها	2 968 300	2 144 600
سندات أجنبية متوقع تحصيلها	-	832 950
سندات متوقع تسليمها		

إيضاح رقم 16: التزامات أخرى

[illegible]	[illegible]	[illegible]
ضمانات محصلة على الأسواق	100 586	40 171
التزامات بالضمانات المحصلة برسم القروض الممنوحة للموظفين	787 544	731 954
التزامات بالتمويل ممنوحة للموظفين	41 431	43 019
التزامات أخرى ممنوحة	1 000	1 000

6.3 إيضاحات حول بنود حساب العائدات والتكاليف

إيضاح رقم 17 : فوائد محصلة على الموجودات والتوظيفات من الذهب والعملات

يمثل هذا البند العائد الأكثر أهمية في حساب العائدات والتكاليف ويرتبط بشكل كبير بمستويات احتياطيات الصرف وأسعار الفائدة. ويشمل الفوائد التي تفرزها عمليات تدبير احتياطيات الصرف التي تهم بالخصوص:

- التوظيفات في سوق السندات من سندات الخزينة الأجنبية ومثيلاتها (محافظ الاستثمار والتوظيف)
- التوظيفات في السوق النقدية الدولية (محفظة الخزينة)؛
- الموجودات من حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي ؛
- وقروض سندات الخزينة الأجنبية.

إيضاح رقم 18 : فوائد محصلة على ديون مؤسسات الائتمان ومثيلاتها المغربية

يتعلق الأمر بالفوائد المحصلة من طرف البنك على مختلف التسبيقات الممنوحة لمؤسسات الائتمان في إطار تطبيق السياسة النقدية.

وخلال 2012، تمت إعادة تمويل النظام البنكي عن طريق:

– العمليات الرئيسية: التسبيقات لمدة 7 أيام بناء على طلبات عروض تمنح بسعر الفائدة الرئيسي، الذي يعتبر الأداة الرئيسية لتنفيذ السياسة النقدية؛

– العمليات طويلة الأمد على شكل:

- عمليات إعادة الشراء لمدة 3 أشهر بسعر الفائدة الرئيسي
- والقروض المضمونة: الممنوحة على أساس فصلي، ويتم حساب سعر فائدتها على أساس متوسط سعر الفائدة الرئيسي خلال الفترة المعتمدة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

– التسهيلات الدائمة من خلال التسبيقات لمدة 24 ساعة بسعر الفائدة الرئيسي. يضاف إليه 100 نقطة أساس.

إيضاح رقم 19 : فوائد محصلة أخرى

يمثل هذا البند الفوائد المستحقة للبنك برسم القروض الممنوحة لمستخدمي البنك من أجل شراء أو بناء مساكن.

إيضاح رقم 20 : عمولات محصلة

يقوم البنك باقتطاع عمولات مقابل العمليات البنكية التي يقوم بها لفائدة زبنائه والتي تهم على الخصوص الصرف اليدوي والصرف الكتابي وتدبير سندات الخزينة المغربية والتي تضم بالخصوص عمولة مَرْكزة عمليات المزايدة.

إيضاح رقم 21 : عائدات مالية أخرى

تتكون معظم العائدات المالية الأخرى من الأرباح المحققة على العمليات الخاصة بالعملات الأجنبية. لا سيما:

– فوائض القيمة المحققة من تفويت سندات التوظيف وتلك المحققة على أساس قيم بيع تفويضات التدبير عند نهاية الشهر (342 87 ألف درهم). وفوائض القيمة عن عمليات بيع وشراء العملات والمنتجات المشتقة، بما فيها العقود الآجلة، المبتدئة في 2012 في إطار تدبير أكثر حيوي لمحافظ سندات الاقتراض.

– التوزيع الزمني لتخفيضات سندات الخزينة ومثيلاتها على مدتها المتبقية (843 30 الف درهم). ويتم تقييد هذه التخفيضات حين يكون سعر شراء السندات أقل من سعر تسديدها.

إيضاح رقم 22 : مبيعات السلع والخدمات المنتجة

يتضمن هذا البند عائدات بيع مختلف السلع التي تم إنتاجها والخدمات المقدمة من طرف البنك باستثناء الخدمات البنكية. وتهم المبيعات بالخصوص الوثائق المؤمنة المصنوعة في دار السكة بما فيها جواز السفر البيومتري.

ويتم تحديد أسعار بيع هذه الوثائق (عددها حوالي خمسين) استنادا إلى معطيات النظام التحليلي من نوع ABC الذي تم إدخاله بالبنك. وتغطي هذه الأسعار مجموع التكاليف المرتبطة بعملية الصنع.

تقيد أيضا في هذا البند مبيعات القطع المتلفة التي بلغت 437 10 ألف درهم في 2012.

وتسجل في هذا البند كذلك، تغيرات مخزونات المنتجات المصنعة وتلك الموجودة في طور التصنيع والقطع النقدية التذكارية (856 27– ألف درهم).

إيضاح رقم 23 : عائدات مختلفة

يشمل بند العائدات المختلفة أيضا استرجاع المصاريف التي أداها البنك ومساهمة البنوك في النظام المغربي للأداءات الإجمالية.

إيضاح رقم 24 : مؤونات مسترجعة

تهم عمليات الاسترجاع مختلف المؤونات التي تم تكوينها (تدني قيمة السندات والمخزونات، والمخاطر والتكاليف) (أنظر الإيضاح رقم 33 في حساب العائدات والتكاليف).

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إيضاح رقم 25 : عائدات غير جارية

يتضمن هذا البند العائدات الاستثنائية، غير المتكررة والتي تكتسي أهمية سواء كقيمة مطلقة أو قيمة نسبية. ويشمل البند على الخصوص في 2012 عائد تفويت أحد عقارات بنك المغرب.

إيضاح رقم 26 : فوائد ممنوحة على الالتزامات بالذهب والعملات الأجنبية

بلغ رصيد هذا البند خلال سنة 2012 ما قدره 883 7 ألف درهم تمثل العمولات التي يدفعها البنك فصليا على مخصصات حقوق السحب الخاصة الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي للمغرب بصفته بلدا عضوا (انظر الإيضاح رقم 12 في الحصيلة).

إيضاح رقم 27 : فوائد ممنوحة على الودائع والالتزامات بالدرهم

يتعلق الأمر على الخصوص بالفوائد الممنوحة من طرف البنك على:

- الاحتياطي الإلزامي المكون من طرف البنوك لدى بنك المغرب والذي تؤدى عنه نسبة فائدة سنوية قدرها 0,75% ؛
- موجودات حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والحساب الجاري للخزينة (بالنسبة لشروط المكافأة، انظر الإيضاح رقم 10 في الحصيلة).

يمكن لهذا البند أن يتضمن أيضا، في سياق يتميز بوفرة السيولة، الفوائد التي يمنحها البنك في إطار عمليات امتصاص السيولات برسم سحب السيولة، وتسهيلات الإيداع وعمليات مبادلة الدرهم بالعملات الأجنبية.

إيضاح رقم 28 : عمولات ممنوحة

تكمن في العمولات المؤداة مقابل الخدمات المالية المقدمة للبنك مثل حفظ السندات المغربية (867 4 ألف درهم) والأجنبية (915 5 ألف درهم) وكذا الأصول بالذهب (303 ألف درهم).

إيضاح رقم 29 : تكاليف مالية أخرى

يغطي هذا البند الخسارات المسجلة على العمليات المنجزة بالعملات الأجنبية، منها على الخصوص، نواقص القيمة عن تفويت سندات التوظيف والتوزيع الزمني لمكافآت سندات الخزينة ومثيلاتها.

إيضاح رقم 30 : تكاليف خاصة بالموظفين

ويتضمن هذا البند الأجور والرواتب، والتعويضات والمكافآت المدفوعة لمستخدمي البنك، ومساهمات أرباب العمل الأساسية والتكميلية في صندوق التقاعد الخاص بمستخدمي بنك المغرب والمساهمة في صندوق التعاضدية وكذا مختلف أقساط التأمين.

إيضاح رقم 31 : شراء المواد والأدوات

يتعلق الأمر بالمواد الأولية (الأوراق، والمداد والقوالب النقدية، إلخ) التي تستعمل لصنع الأوراق البنكية والقطع النقدية، والوثائق المؤمنة، والقطع النقدية المكونة للمجموعات والقطع النقدية التذكارية. وتقيد في هذا البند أيضا، تغيرات مخزون المواد الأولية واللوازم وكذا التخفيضات والتنزيلات والتعويضات خارج الفاتورة الممنوحة للبنك على المشتريات التي يقوم بها لدى مونيه.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

إيضاح رقم 32 : تكاليف خارجية أخرى

في هذا البند، يتم تسجيل مجموع المصاريف العامة والنفقات العادية للبنك والتي تتعلق على الخصوص بصيانة العقارات والمحافظة عليها والإيجار واستهلاك الماء والكهرباء والوقود والهبات والدعومات والمهمات والتنقلات والأنشطة وحفلات الاستقبال وكذا مختلف الضرائب والرسوم.

إيضاح رقم 33 : مخصصات للاستخمادات والمؤونات

جدول 1.6.3 : وضعية المؤونات

بيان الرقم	الرصيد الجاري في 2011/12/31	المخصصات	الاستخمادات المنجزة	مؤونات أخرى	الرصيد الجاري في 2012/12/31
المؤونات عن تدني القيمة					
سندات خزينة أجنبية ومثيلاتها	158 220	306 026	54 125	154	410 276
قيم ومخزونات مختلفة	21 044	3 655	21 044		3 655
سندات مساهمة مغربية	1 650	3 000	1 650		3 000
سندات مساهمة أجنبية	59 000	-	59 000		-
مؤونات مدرجة في الخصوم					-
عطل مؤدى عنها	8 396	8 000	8 396		8 000
مخاطر (نزاعات)	28 920	2 994	297		31 617
مؤونات أخرى	40 168	43 930		42 057	42 042

إيضاح رقم 34: تكاليف غير جارية

يقيد في هذا البند التكاليف الاستثنائية، غير المتكررة والتي تكتسي أهمية سواء من حيث القيمة المطلقة أو القيمة النسبية. ويتضمن في 2012، مبلغ مساهمة البنك في صندوق التماسك الاجتماعي التي تحتسب على أساس 2,5% من النتيجة الصافية للسنة المالية 2011.

إيضاح رقم 35: ضرائب على النتائج

تم تحديد سعر الضريبة في 37% طبقا للمادة 19 من المدونة العامة للضرائب؛ وهو مستوى نسبة الضريبة القانونية المفروضة على مؤسسات الائتمان.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

7.3 التقرير العام لمراقب الحسابات

Deloitte.

I.F. : 1021086
R.C. : 51 451
CNSS : 2749797
TP : 30220009

Deloitte Audit
288, Boulevard Zerktouni
5ème étage
Casablanca
Maroc

Téléphone : + 212 5 22 22 40 25
+ 212 5 22 22 47 34
Télécopieur : + 212 5 22 22 40 78
+ 212 5 22 22 47 59

تعتبر هذه الترجمة ترجمة حرة للنص الأصلي بالفرنسية غرضها الإخبار فقط.

تقرير مراقب الحسابات

السنة المالية من فاتح يناير إلى 31 دجنبر 2012

طبقا للمهمة التي عهد بها إلينا مجلس البنك، أنجزنا تدقيقا للقوائم التركيبية المرفقة والمتعلقة ب"بنك المغرب"، والتي تتضمن الحصيلة، وحساب العائدات والتكاليف، وقائمة المعلومات التكميلية برسم السنة المالية المحصورة بتاريخ 31 دجنبر 2012. وتبرز هذه القوائم التركيبية مبلغا للرساميل الذاتية والرساميل المماثلة قدره 954 533 5 ألف درهم مغربي، وربحا صافيا قدره 091 527 1 ألف درهم مغربي.

مسؤولية الإدارة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وتقديم القوائم التركيبية تقديما صريحا موافقا للمرجعية المحاسبية المعمول بها في المغرب. وتتضمن هذه المسؤولية تهيئة و تتبع مراقبة داخلية تتعلق بإعداد وتقديم القوائم التركيبية بدون أي خلل ملموس، وكذا تحديد تقديرات محاسبية معقولة مع اعتبار الظرفية.

مسؤولية مدقق الحسابات

تكمن مسؤوليتنا في إبداء رأينا بشأن هذه القوائم التركيبية اعتمادا على تدقيقنا للحسابات. وقد أنجزنا تدقيق الحسابات وفق معايير المهنة المعمول بها في المغرب. إن هذه المعايير تستلزم من جانبنا احترام أخلاقيات المهنة، تخطيط تدقيق الحسابات وإنجازه بغية الحصول على ضمان معقول لغياب أي خلل ملموس في القوائم التركيبية.

إن تدقيق الحسابات يتطلب إعمال مساطير من أجل تجميع العناصر الإثباتية المتعلقة بالمبالغ والمعلومات الواردة في القوائم التركيبية. ويخضع اختيار المساطير المعتمدة إلى تقدير مدقق الحسابات علاوة على تقدير مخطر تسرب اختلالات ملموسة إلى القوائم التركيبية. عند تقدير هذا المخطر، يأخذ مدقق الحسابات بعين الاعتبار المراقبة الداخلية المعمول بها داخل الوحدة و المعنية بإعداد وتقديم القوائم التركيبية قصد تحديد مساطير التدقيق الملائمة للظرفية، وليس من أجل إبداء رأي بشأن فعالية المراقبة الداخلية. كما أن تدقيق الحسابات يتضمن تقييم الطابع الملائم للأساليب المحاسبية المعتمدة وكذا الطابع المعقول للتقديرات المحاسبية التي تقوم بها الإدارة، وكذا تقييم التقديم العام للقوائم التركيبية.

ونحن نعتقد بأن العناصر الإثباتية التي تم تجميعها كافية وتشكل أساسا لرأينا.

إبداء الرأي بشأن القوائم التركيبية

نقرأن القوائم التركيبية المذكورة في الفقرة الأولى هي قوائم منتظمة وصريحة تعطي صورة صادقة، من جميع الجوانب الملموسة، لنتيجة العمليات المنجزة برسم السنة المالية المنصرمة وكذا الوضعية المالية والذمة المالية ل"بنك المغرب" بتاريخ 31 دجنبر 2012 وفق المرجعية المحاسبية المعمول بها في المغرب.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ودون إعادة النظر في الرأي المعبر عنه أعلاه، نحيطكم علما بأنه تم تطبيق المبادئ المفصلة في القائمة " A1" من قائمة المعلومات التكميلية قصد تقييم الممتلكات والتعهدات من الذهب والعملات الأجنبية.

التحققات والمعلومات الخاصة

وقد تأكدنا من تطابق المعلومات الواردة في تقرير التدبير مع القوائم التركيبية للبنك.

26 مارس 2013

مراقب الحسابات

Deloitte Audit

فـوزي بريطـل

8.3 مصادقة مجلس البنك

طبقا للمادة 55 من القانون رقم 03 –76 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، يعرض الوالي القوائم التركيبية على المجلس من أجل المصادقة عليها.

وخلال اجتماعه المنعقد في 26 مارس 2013 وبعد اطلاعه على رأي مراقب الحسابات حول صدق القوائم التركيبية ومطابقتها للمعلومات الواردة في تقرير التدبير الذي أعده البنك، صادق مجلس البنك على القوائم التركيبية لسنة 2012 وعلى توزيع النتيجة الصافية.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

الملحقات الإحصائية

جدول م 1 المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

(المبالغ بملايير الدراهم)

	2010	2011	2012**	التغير % 2011/2010	التغير % 2012/2011
الحسابات الوطنية					
الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (التطور%)	3,6	5,0	2,7		
القيمة المضافة الفلاحية	1,9-	5,6	8,9-		
القيمة المضافة غير الفلاحية	4,2	5,2	4,4		
الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية	764,0	802,6	828,2	5,0	3,2
القيمة المضافة الفلاحية	99,0	106,3	102,6	7,4	3,5-
القيمة المضافة غير الفلاحية	588,7	636,1	665,8	8,0	4,7
الدخل الوطني الإجمالي المتاح	804,8	843,2	863,5	4,8	2,4
نفقات الاستهلاك النهائي	571,5	619,3	653,6	8,4	5,5
التكوين الإجمالي لرأسمال الثابت	234,4	246,4	259,7	5,1	5,4
الادخار الوطني الإجمالي	233,3	224,0	209,9	4,0-	6,3-
معدل الاستثمار (ت.إ.ت\ن.د.إ) (%)	30,7	30,7	31,4		
الادخار\الدخل الوطني الإجمالي المتاح (%)	29,0	26,6	24,3		
معدل البطالة (%)	**9,1**	**8,9**	**9,0**		
الأسعار					
مؤشر أسعار الاستهلاك	108,4	109,4	110,8	0,9	1,3
مؤشر المواد الغذائية	114,4	115,9	118,5	1,3	2,2
مؤشر التضخم الأساسي	107,0	108,9	109,8	1,8	0,8
الحسابات الخارجية					
الصادرات الإجمالية (فوب)	149,6	175,0	184,7	17,0	5,5
الواردات الإجمالية (كاف)	298,0	357,8	386,1	20,1	7,9
العجز التجاري	148,4-	182,8-	201,5-	23,2	10,2
ميزان الأسفار	46,2	48,1	47,0	4,1	2,3-
رصيد التحويلات الجارية	61,4	65,6	66,6	6,8	1,5
رصيد الحساب الجاري	34,3-	64,6-	82,4-	88,4	27,6
بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي	4,5-	8,0-	10,0-		
المبلغ الجاري للدين العمومي الخارجي	173,8	189,1	212,7	8,8	12,5
بالنسبة المئوية للناتج الداخلي الإجمالي	22,7	23,6	25,7		
سعر الصرف (1)					
الدرهم مقابل أورو واحد	11,171	11,106	11,111	0,6-	0,0
الدرهم مقابل دولار واحد	8,3569	8,5772	8,5594	2,6	0,2-
المالية العمومية (2)					
الرصيد العادي	12,1	7,5-	20,0-	162,7-	163,2
نفقات الاستثمار	47,0	50,0	48,5	6,4	3,0-
رصيد الميزانية	35,8-	53,9-	63,3-		
رصيد الميزانية\الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)	4,7-	6,7-	7,6-		
المبلغ الجاري للدين الداخلي العمومي	305,9	346,8	394,9	13,4	13,9
المبلغ الجاري للدين الداخلي\الناتج الداخلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)	40,0	43,2	47,7		
النقد					
المجمع م1	549,5	586,8	612,2	6,8	4,3
الكتلة النقدية م3	891,9	949,3	992,2	6,4	4,5
الاحتياطيات الدولية الصافية	192,5	168,5	140,4	12,5-	16,7-
الديون على الإدارة المركزية	81,2	102,1	125,4	25,8	22,8
ديون على الإقتصاد	715,2	789,8	830,0	10,4	5,1

(1) أرقام آخر السنة.
(2) بدون احتساب موارد الخوصصة.
(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 1.2 تغيرات الناتج الداخلي الإجمالي من حيث الحجم (الأساس 100: 1998)

(أسعار السنة الفارطة) (التغيرات بالنسبة المئوية)

الناتج الداخلي الإجمالي	**5,6**	**4,8**	**3,6**	**5,0**	**2,7**
القطاع الأولي	**16,5**	**28,9**	**2,3-**	**5,1**	**7,2-**
الفلاحة	16,3	30,4	1,9-	5,6	8,9-
الصيد البحري	19,0	12,2	9,5-	1,5-	13,7
القطاع الثانوي	**3,6**	**4,7-**	**6,4**	**4,0**	**1,4**
الصناعات الاستخراجية	5,9-	23,8-	38,6	5,9	2,4-
صناعة (خارج تكرير النفط)	2,1	0,9	3,1	2,3	1,5
تكرير النفط ومنتجات طاقية أخرى	5,9-	70,7-	21,5-	28,5	1,8-
الماء و الكهرباء	5,9	3,5	7,1	6,0	6,9
البناء والأشغال العمومية	9,4	3,4	2,6	4,2	2,1
القطاع الثالثي	**4,1**	**3,6**	**3,3**	**6,0**	**5,9**
التجارة	4,5	3,5	0,4-	4,7	2,3
الفنادق و المطاعم	0,8	1,2-	8,0	2,0-	2,5
المواصلات	2,6	2,9	7,2	5,9	3,7
البريد و الاتصالات	8,7	2,8	4,4	19,0	25,6
خدمات أخرى(1)	3,9	2,3	3,8	5,7	5,4
الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي(2)	3,9	9,3	2,9	5,8	6,7
القيمة المضافة بسعر الأساس	**5,7**	**4,8**	**3,3**	**5,2**	**2,5**
الضرائب على المنتوجات الصافية من الدعم	5,0	4,6	6,7	2,7	5,2

(1) خدمات مالية وتأمينات، خدمات لفائدة الشركات و خدمات شخصية، تربية، صحة وخدمات اجتماعية، فرع وهمي.
(2) باعتبار الخدمات غير التجارية المقدمة من طرف الإدارات العمومية.
(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 2.2 الناتج الداخلي الإجمالي من حيث القيمة (الأساس 100: 1998)

(بالأسعار الجارية) (بملايين الدراهم)

الناتج الداخلي الإجمالي	**688.843**	**732.449**	**764.031**	**802.607**	**828.169**
القطاع الأولي	**90.690**	**107.050**	**105.534**	**114.866**	**110.575**
الفلاحة	82.969	100.757	98.991	106.342	102.572
الصيد البحري	7.721	6.293	6.543	8.524	8.003
القطاع الثانوي	**187.866**	**186.742**	**204.075**	**224.556**	**232.872**
الصناعات الاستخراجية	45.121	16.925	29.579	41.355	40.343
صناعة (خارج تكرير النفط)	86.996	104.004	105.250	114.338	120.694
تكرير النفط ومنتجات طاقية أخرى	963	1.084	2.799	1.960	1.692
الماء و الكهرباء	16.123	18.953	19.362	18.962	20.044
البناء والأشغال العمومية	38.663	45.776	47.085	47.941	50.099
القطاع الثالثي	**341.076**	**359.365**	**378.113**	**402.997**	**424.955**
التجارة	70.597	72.054	72.815	76.977	79.824
الفنادق و المطاعم	16.278	16.775	19.446	18.852	19.745
المواصلات	23.897	25.795	27.480	28.424	30.030
البريد و الاتصالات	21.365	22.097	23.065	22.473	21.329
خدمات أخرى(1)	154.939	162.769	172.707	186.660	199.197
الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي(2)	54.000	59.875	62.600	69.611	74.830
القيمة المضافة بسعر الأساس	**619.632**	**653.157**	**687.722**	**742.419**	**768.402**
الضرائب على المنتوجات الصافية من الدعم	69.211	79.292	76.309	60.188	59.767

(1) خدمات مالية وتأمينات، خدمات لفائدة الشركات و خدمات شخصية، تربية، صحة وخدمات اجتماعية، فرع وهمي.
(2) باعتبار الخدمات غير التجارية المقدمة من طرف الإدارات العمومية.
(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 3.2 تغيرات الناتج الداخلي الإجمالي (الأساس 100: 1998)

(بالأسعار الجارية) (بالنسبة المئوية)

	2009	2008	2010	2011	2012*
الناتج الداخلي الإجمالي	**11,8**	**6,3**	**4,3**	**5,0**	**3,2**
القطاع الأولي	**21,0**	**18,0**	**1,4-**	**8,8**	**3,7-**
الفلاحة	20,7	21,4	1,8-	7,4	3,5-
الصيد البحري	24,3	18,5-	4,0	30,3	6,1-
القطاع الثانوي	**26,0**	**0,6-**	**9,3**	**10,0**	**3,7**
الصناعات الاستخراجية	243,0	62,5-	74,8	39,8	2,4-
صناعة (خارج تكرير النفط)	6,0	19,6	1,2	8,6	5,6
تكرير النفط ومنتجات طاقية أخرى	14,5	12,6	158,2	30,0-	13,7-
الماء و الكهرباء	2,4	17,6	2,2	2,1-	5,7
البناء والأشغال العمومية	3,8	18,4	2,9	1,8	4,5
القطاع الثالثي	**6,0**	**5,4**	**5,2**	**6,6**	**5,4**
التجارة	8,5	2,1	1,1	5,7	3,7
الفنادق و المطاعم	0,1-	3,1	15,9	3,1-	4,7
المواصلات	2,7	7,9	6,5	3,4	5,7
البريد و الاتصالات	7,4	3,4	4,4	2,6-	5,1-
خدمات أخرى(1)	6,6	5,1	6,1	8,1	6,7
الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي(2)	4,0	10,9	4,6	11,2	7,5
القيمة المضافة بسعر الأساس	**13,5**	**5,4**	**5,3**	**8,0**	**3,5**
الضرائب على المنتوجات الصافية من الدعم	1,9-	14,6	3,8-	21,1-	0,7-

(1) خدمات مالية وتأمينات، خدمات لفائدة الشركات و خدمات شخصية، تربية، صحة وخدمات اجتماعية، فرع وهمي.
(2) باعتبار الخدمات غير التجارية المقدمة من طرف الإدارات العمومية.
(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 4.2 حساب السلع والخدمات (الأساس 100: 1998)

(بالأسعار الجارية) (بملايين الدراهم)

	2008	2009	2010	2011*	2012**	2011/2010	2012/2011
الموارد	**781.087**	**812.933**	**839.143**	**907.832**	**945.994**	**8,2**	**4,2**
الناتج الداخلي الإجمالي	**688.843**	**732.449**	**764.031**	**802.607**	**828.169**	**5,0**	**3,2**
عجز في الموارد	**92.244**	**80.484**	**75.112**	**105.225**	**117.825**	**40,1**	**12,0**
واردات السلع والخدمات	350.409	290.725	329.053	390.755	417.471	18,8	6,8
صادرات السلع والخدمات	258.165	210.241	253.941	285.530	299.646	12,4	4,9
الاستعمالات	**781.087**	**812.933**	**839.143**	**907.832**	**945.994**	**8,2**	**4,2**
نفقات الاستهلاك النهائي	**518.527**	**551.858**	**571.485**	**619.270**	**653.617**	**8,4**	**5,5**
الأسر	400.395	418.461	437.547	472.938	494.499	8,1	4,6
الإدارات العمومية	118.132	133.397	133.938	146.332	159.118	9,3	8,7
الاستثمار	**262.560**	**261.075**	**267.658**	**288.562**	**292.377**	**7,8**	**1,3**
التكوين الإجمالي لرأسمال الثابت	227.465	226.177	234.407	246.394	259.680	5,1	5,4
التغير في المخزونات	+35.095	+34.898	+33.251	+42.168	+32.697	-	-

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 5.2 الدخل الوطني الإجمالي المتاح وتخصيصه (الأساس 100: 1998)

(بالأسعار الجارية) (بملايين الدراهم)

	2008	2009	2010	2011	2012	معدل التغير السنوي 2011-2012	معدل التغير السنوي 2010-2011
الناتج الداخلي الإجمالي	688.843	732.449	764.031	802.607	828.169	3,2	5,0
الدخل و التحويلات الخارجية الصافية	56.307	40.610	40.790	40.617	35.379	12,9-	0,4-
الدخل الوطني الإجمالي المتاح	**745.150**	**773.059**	**804.821**	**843.224**	**863.548**	**2,4**	**4,8**
نفقات الاستهلاك النهائي	518.527	551.858	571.485	619.270	653.617	5,5	8,4
التوفير الوطني الإجمالي	226.623	221.201	233.336	223.954	209.931	6,3-	4,0-

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 6.2 الاستثمار و التوفير (الأساس 100: 1998)

(بالأسعار الجارية) (بملايين الدراهم)

	2008	2009	2010	2011	2012	معدل التغير السنوي 2011-2012	معدل التغير السنوي 2010-2011
الموارد	**262.560**	**261.075**	**267.658**	**288.562**	**292.377**	**1,3**	**7,8**
التوفير الوطني الإجمالي	226.623	221.201	233.336	223.954	209.931	6,3-	4,0-
تحويلات صافية بالرساميل المتلقاة	15-	4-	1-	2-	1-	50,0-	100,0
حاجيات التمويل	35.952	39.878	34.323	64.610	82.447	27,6	88,2
الاستعمالات	**262.560**	**261.075**	**267.658**	**288.562**	**292.377**	**1,3**	**7,8**
التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت	227.465	226.177	234.407	246.394	259.680	5,4	5,1
التغير في المخزونات	+35.095	+34.898	+33.251	+42.168	+32.697	-	-

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر: المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 7.2 الفلاحة

	2010-2011		متوسط الحبوب		2011-2012	
	المساحة (الف هكتار)	الانتاج (الف قنطار)	المساحة (الف هكتار)	الانتاج (الف قنطار)	المساحة (الف هكتار)	الانتاج (الف قنطار)
الحبوب الرئيسية	**5.306**	**85.466**	**16,1**	**5.154**	**51.695**	**10,0**
القمح الطري	2.131	41.699	19,6	2.179	27.431	12,6
القمح الصلب	957	18.480	19,3	963	11.349	11,8
الشعير	2.026	23.176	11,4	1.893	12.014	6,3
الذرة	192	2.111	11,0	118	901	7,6
القطاني	**525**	**3.231**	**6,2**	**398**	**2.819**	**7,1**
زراعات الخضر	**246**	**67.339**	**274**	**251**	**75.392**	**300**
زراعات الشمندر	**45**	**27.088**	**602**	**29**	**16.267**	**563**
زراعات قصب السكر	**12**	**7.563**	**646**	**10**	**5.410**	**541**

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 8.2 تربية المواشي [1]

(بآلاف الرؤوس)

تربية المواشي	25.163	26.883	27.637
البقر	2.788	2.949	3.029
الغنم	17.082	18.429	19.006
الماعز	5.293	5.505	5.602

(1) أرقام مستقاة من الإحصاء حول المواشي.
(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.

جدول م 9.2 الصيد البحري

(بآلاف الأطنان)

الإنتاج	**1.119,4**	**1.353,2**
الصيد بأعالي البحار	204,5	236,6
الصيد الساحلي	914,9	1.116,6
استهلاك المنتجات الطرية	**340,2**	**433,2**
التحويل	**569,0**	**466,5**
المصبرات	116,9	148,2
دقيق وزيت السمك	190,1	206,6
التجميد	262,0	318,3
الصادرات	**359,0**	**456,6**
السمك الطري والمجمد	101,3	137,2
القشريات والرخويات	79,5	89,7
السمك المصبر	113,0	140,8
دقيق وزيت السمك	65,1	88,9

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر : – الإنتاج : وزارة الفلاحة والصيد البحري والمكتب الوطني للصيد البحري.
– التصدير : مكتب الصرف.

جدول م 10.2 مؤشر إنتاج المعادن

(الأساس 100: 1998)

المؤشر العام	**138,4**	**144,1**	**141,4**	**1,9-**
المعادن الفلزية	53,5	53,1	52,7	0,8-
المعادن غير الفلزية	148,0	154,3	151,4	1,9-

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 11.2 إنتاج الطاقة

النشاط التحويلي				
إنتاج معملي التكرير (بآلاف الأطنان) [1]	5.767,9	6.412,4	6.940,9	8,2
الإنتاج الصافي للطاقة الكهربائية (بملايين كيلواط ساعة)	22.591,1	24.145,0	26.214,3	8,6
إنتاج القطاع الخصوصي (حرارية وريحية) (بملايين كيلواط ساعة)	12.207,6	12.657,9	13.200,7	4,3

(1) باستثناء المواد النفطية غير المنتجة للطاقة (مواد الزفت والتزييت).
(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر : وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة والمكتب الوطني للكهرباء.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 12.2 إنتاج الطاقة محتسب بالأطنان المعادلة للنفط

(بآلاف الأطنان المعادلة للنفط)

	2011*			2012**		
	الكمية	التغير بالنسبة المئوية	البنية	الكمية	التغير بالنسبة المئوية	البنية
مجموع الإنتاج (1)	12.690	9,0	100,0	13.757	8,4	100,0
المنتوجات النفطية (2)	6.412	11,2	50,5	6.941	8,2	50,5
الكهرباء	6.278	6,9	49,5	6.816	8,6	49,5

(1) يتم احتساب الإنتاج الكلي للطاقة على أساس المعطيات الصادرة عن وزارة الطاقة والمعادن والمكتب الوطني للكهرباء وبناء على معامل تحويلي يبلغ 0.26 لألف كيلواط ساعة بالنسبة للكهرباء.

(2) باستثناء المواد النفطية غير المنتجة للطاقة (مواد الزفت والتزييت).

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة والمكتب الوطني للكهرباء.

جدول م 13.2 استهلاك الطاقة

	2010	2011*	2012**	نسبة التغير % 2012/2011
المنتوجات النفطية (بآلاف الأطنان)	**9.911**	**10.676**	**10.818**	**1,3**
المنتوجات البيضاء	**5.652**	**5.959**	**6.012**	**0,9**
الوقود الممتاز	549	565	578	2,4
بترول المحركات النفاثة	560	564	531	5,8-
الوقود	4.543	4.830	4.903	1,5
الغازات السائلة	**1.959**	**2.032**	**2.157**	**6,2**
البوطان	1.790	1.885	2.019	7,1
البروبان	169	147	138	6,0-
زيت الفيول	**2.300**	**2.685**	**2.649**	**1,4-**
استهلاك المكتب الوطني للكهرباء	1.279	1.605	1.613	0,5
استعمالات أخرى	1.021	1.081	1.036	4,1-
الفحم (بآلاف الأطنان)	**5.290**	**5.760**	**5.800**	**0,7**
استهلاك المكتب الوطني للكهرباء	4.197	4.480	4.455	0,6-
استعمالات أخرى	1.093	1.280	1.345	5,1
الغازالطبيعي (بملايين الأمتار المكعبة)	**633**	**804**	**1.174**	**46,0**
استهلاك محطة تاهدارت	583	748	1.099	46,9
الكهرباء (بملايين كيلواط الساعة)	**23.749**	**25.670**	**27.561**	**7,4**
الإمدادات الخارجية	3.940	4.607	4.841	5,1

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة والمكتب الوطني للكهرباء.

جدول م 14.2 الاستهلاك النهائي للطاقة (1)

(بآلاف الأطنان المعادلة للنفط)

	2011*			2012**		
	الكمية	التغير بالنسبة المئوية	البنية	الكمية	التغير بالنسبة المئوية	البنية
الاستهلاك النهائي للطاقة (2)	**16.552**	**6,8**	**100**	**17.246**	**4,2**	**100**
المنتوجات النفطية	9.033	5,1	54,6	9.192	1,8	53,3
الوقود	4.793	6,3	29,0	4.890	2,0	28,4
الكهرباء	6.674	8,1	40,3	7.166	7,4	41,6
الفحم	845	17,2	5,1	888	5,1	5,1

(1) يساوي الاستهلاك النهائي للطاقة الاستهلاك الأولي ناقص استهلاك المكتب الوطني للكهرباء من المنتجات الطاقية.

(2) يتم احتساب الاستهلاك النهائي للطاقة على أساس المعطيات الصادرة عن وزارة الطاقة والمعادن والمكتب الوطني للكهرباء، و بناء على معامل تحويلي يبلغ 0.26 لألف كيلواط ساعة بالنسبة للكهرباء و0.66 للطن فيما يتعلق بالفحم.

(*) أرقام مراجعة.

(**) أرقام مؤقتة.

المصدر : وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة والمكتب الوطني للكهرباء.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 15.2 مؤشرات الإنتاج الصناعي

(الأساس 100: 1998)

	الوزن	2010	2011	2012	2012/2011	2013/2012
الصناعات الغذائية	**230**	**146,4**	**152,9**	**158,1**	**4,5**	**3,4**
منتجات الصناعات الغذائية	205	143,8	149,5	154,7	4,0	3,5
صناعات التبغ	25	167,8	180,7	185,6	7,7	2,8
صناعات النسيج والجلد	**209**	**133,7**	**134,6**	**137,6**	**0,7**	**2,3**
صناعات النسيج	65	115,5	117,6	114,4	1,8	2,7-
الملابس والفرو	126	148,4	149,0	156,2	0,4	4,8
الجلد ومعدات الأسفار والأحذية	17	94,7	93,0	89,4	1,9-	3,8-
صناعات كيماوية وشبه كيماوية	**363**	**161,8**	**167,1**	**167,2**	**3,3**	**0,1**
نجارة الخشب وصناعة مواد من الخشب	9	115,0	116,9	116,5	1,7	0,3-
صناعة الورق والورق المقوى	31	230,7	229,4	232,1	0,6-	1,2
نشر، طباعة واستنساخ	18	161,0	162,8	158,8	1,1	2,5-
تكويك، تكرير البترول وصناعات نووية	41	112,5	122,3	125,8	8,7	2,9
مواد كيماوية	155	149,4	151,2	150,5	1,2	0,5-
مواد من المطاط والبلاستيك	19	236,6	240,2	240,4	1,5	0,1
مواد معدنية غير فلزية أخرى	90	171,6	184,3	184,2	7,4	0,1-
صناعات ميكانيكية ومعدنية	**160**	**197,6**	**199,9**	**204,2**	**1,2**	**2,1**
المواد المعدنية	53	188,7	188,8	185,0	0,1	2,0-
تحويل المواد المعدنية	49	202,4	205,7	215,0	1,6	4,5
الآلات و التجهيزات	15	165,7	159,9	166,2	3,5-	4,0
منتجات صناعة السيارات	27	239,2	248,0	260,5	3,7	5,1
معدات نقل أخرى	6	144,6	146,9	143,9	1,6	2,0-
الأثاث وصناعات مختلفة	11	188,5	192,1	193,1	1,9	0,5
صناعات كهربائية وإلكترونية	**38**	**186,3**	**184,0**	**200,5**	**1,2-**	**0,8**
الآلات و الأجهزة الكهربائية	27	172,6	170,8	170,4	1,0-	0,2-
تجهيزات الراديو، التلفزة والاتصال	10	220,6	218,2	216,1	1,1-	1,0-
أجهزة الطب، الدقة، النظر وصناعة الساعات	1	200,5	188,8	194,4	5,8-	3,0
مجموع الصناعات	**1000**	**159,1**	**162,9**	**165,5**	**2,4**	**1,6**

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 16.2 السياح الوافدون

	2010	2011	2012	التحول % 2012/2011
مجموع السياح الوافدين	**9.288.338**	**9.342.133**	**9.375.156**	**0,4**
السياح من جنسيات أجنبية	**4.910.435**	**4.933.883**	**5.011.729**	**1,6**
دول الاتحاد الأوروبي	**3.889.344**	**3.882.250**	**3.855.875**	**0,7-**
فرنسا	1.827.453	1.775.961	1.769.710	0,4-
إسبانيا	726.540	693.255	730.882	5,4
ألمانيا	205.417	219.576	199.349	9,2-
المملكة المتحدة	338.060	352.141	357.347	1,5
إيطاليا	233.224	211.405	196.186	7,2-
دول أخرى غير الاتحاد الأوروبي	**255.076**	**255.627**	**250.455**	**2,0-**
أمريكا	**251.012**	**239.591**	**257.908**	**7,6**
الولايات المتحدة	135.376	130.427	140.045	7,4
كندا	67.925	63.237	69.206	9,4
الأرجنتين	9.615	8.447	10.062	19,1
الشرق الأوسط[1]	**121.635**	**134.289**	**152.987**	**13,9**
المغرب العربي	**155.550**	**174.417**	**219.280**	**25,7**
دول إفريقية أخرى	**121.503**	**134.452**	**142.953**	**6,3**
آسيا	**82.173**	**81.291**	**100.411**	**23,5**
بلدان أخرى	**52.279**	**51.693**	**53.145**	**2,8**
المغاربة المقيمون بالخارج	**4.377.903**	**4.408.250**	**4.363.427**	**1,0-**

(1) بما فيها مصر.
المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 1.3 مؤشرات الشغل والبطالة

(السكان بالآلاف والمعدلات بالنسب المئوية)

	الوسط الحضري			الوسط القروي			المستوى الوطني		
	2011	2012	تغير مطلق (2) 2012 / 2011	2011	2012	تغير مطلق (2) 2012 / 2011	2011	2012	تغير مطلق (2) 2012 / 2011
مجموع السكان	**18.802**	**19.158**	**356,0**	**13.443**	**13.439**	**4,0-**	**32.245**	**32.597**	**352,0**
السكان البالغون 15 سنة فما فوق	**14.209**	**14.541**	**332,0**	**9.332**	**9.387**	**75,9-**	**23.541**	**23.928**	**387,0**
السكان النشيطون البالغون15 سنة فما فوق	**6.090**	**6.145**	**55,0**	**5.448**	**5.404**	**44,0-**	**11.538**	**11.549**	**11,0**
السكان النشيطون المشتغلون	5.273	5.321	48,0	5.237	5.190	47,0-	10.510	10.511	1,0
السكان النشيطون العاطلون	817	824	7,0	211	214	3,0	1.028	1.038	10,0
معدل النشاط (1)	**43,3**	**42,8**	**0,5-**	**58,0**	**57,0**	**1,0-**	**49,2**	**48,4**	**0,8-**
معدل البطالة	**13,4**	**13,4**	**0,0**	**3,9**	**4,0**	**0,1**	**8,9**	**9,0**	**0,1**
حسب الجنس									
ذكور	11,3	11,5	0,2	4,7	4,9	0,2	8,4	8,7	0,3
إناث	21,2	20,6	0,6-	2,1	1,9	0,2-	10,2	9,9	0,3-
حسب فئات السن									
15 إلى 24 سنة	32,2	33,5	1,3	8,7	8,9	0,2	17,9	18,6	0,7
25 إلى 34 سنة	19,1	19,6	0,5	4,4	4,3	0,1-	12,9	13,2	0,3
35 إلى 44 سنة	7,4	7,0	0,4-	1,8	2,1	0,3	5,2	5,0	0,2-
45 سنة فما فوق	2,7	2,7	0,0	0,8	1,0	0,2	1,8	1,9	0,1
حسب المستوى التعليمي									
غير الحاصلين على شهادة	7,0	6,9	0,1-	2,3	2,4	0,1	4,0	4,0	0,0
الحاصلون على شهادة	18,3	18,2	0,1-	11,2	10,6	0,6-	16,7	16,4	0,3-

(1) نسبة السكان النشيطين البالغين 15 سنة فما فوق إلى السكان البالغين 15سنة فما فوق.
(2) تحتسب تغيرات المعدلات بالنسب المئوية.
المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 2.3 تطور التشغيل حسب فروع النشاط الاقتصادي(1)

(بالآلاف)

	السنوات		التغير	
	2011	2012	مطلق	بالنسبة المئوية
المجموع	**10.510,0**	**10.511,0**	**1+**	**0,0**
الفلاحة، الغابة والصيد البحري	4.179,0	4.120,0	59-	1,4-
الصناعة (بما فيها الصناعة التقليدية)	1.236,0	1.208,0	28-	2,3-
البناء والأشغال العمومية	1.059,0	1.038,0	21-	2,0-
التجارة	1.376,8	1.387,9	11+	0,8
النقل والمستودعات والتواصل	493,5	473,1	20-	4,1-
الإدارة العمومية والخدمات الاجتماعية				
المقدمة للعموم	1.020,6	1.072,5	52+	5,1
خدمات أخرى(1)	1.130,2	1.198,6	68+	6,1
نشاطات غير محددة بوضوح	15,0	13,0	2-	13,3-

(1) خدمات مالية وتأمينات، خدمات لفائدة المقاولات و خدمات شخصية، تربية، صحة وخدمات اجتماعية، فرع وهمي.
المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 1.4 الرقم الاستدلالي لأسعار الاستهلاك

(الأساس 100: 2006)

الترجيح	100	41,5	39,3	2,2	58,5	3,9	14,8	4,9	5,5	11,4	3,5	2,2	3,9	2,9	5,5
2007	102,5	104,5	104,6	102,1	101,1	101,0	102,1	101,9	100,7	101,2	97,2	99,0	101,5	101,8	100,9
2008	106,3	111,9	112,3	104,6	102,4	102,8	103,0	103,4	101,0	103,0	95,7	98,4	104,8	104,7	103,1
2009	107,4	113,0	113,3	108,2	103,4	103,8	103,8	105,4	101,9	103,2	91,4	97,8	110,5	106,6	105,2
2010	108,4	114,4	114,7	108,3	104,2	104,3	104,3	106,2	102,8	103,2	90,4	97,1	115,0	109,2	107,0
2011	109,4	115,9	116,3	108,3	104,8	106,0	104,8	107,1	103,1	103,1	85,5	96,4	119,7	111,1	109,2
2012	110,8	118,5	119,1	108,5	105,4	108,2	105,3	107,2	103,8	106,4	68,7	96,9	124,3	113,3	110,7
2012 يناير	109,8	116,5	116,9	108,4	105,1	108,2	105,1	107,4	103,5	103,7	78,0	96,5	122,1	112,4	110,3
فبراير	110,1	117,2	117,7	108,4	105,1	108,0	105,1	107,4	103,5	103,7	78,0	96,3	122,1	112,5	110,4
مارس	109,9	117,3	117,8	108,4	104,7	107,9	105,2	107,4	103,6	103,5	71,6	96,4	122,1	112,5	110,5
أبريل	109,7	116,6	117,1	108,4	104,8	107,9	105,2	107,3	103,7	103,6	71,7	96,3	122,1	112,9	110,5
ماي	109,8	117,3	117,8	108,4	104,4	107,6	105,3	107,3	103,8	103,7	65,6	96,4	122,1	112,9	110,6
يونيو	110,4	117,5	118,0	108,5	105,3	107,8	105,3	107,3	103,9	107,8	65,6	97,1	122,1	113,2	110,6
يوليوز	110,7	118,3	118,8	108,5	105,4	107,8	105,3	107,2	103,9	108,3	65,6	97,0	122,1	113,1	110,7
غشت	111,5	120,0	120,6	108,5	105,5	108,3	105,3	107,2	103,9	108,5	65,6	97,1	122,1	113,1	110,7
شتنبر	111,7	120,1	120,7	108,5	105,7	108,3	105,3	107,1	103,9	108,5	65,6	97,1	126,1	113,3	110,7
أكتوبر	112,0	120,4	121,1	108,5	106,0	108,4	105,4	107,0	103,9	108,3	65,6	97,3	129,6	113,6	110,9
نونبر	111,9	120,1	120,7	108,5	106,2	108,9	105,5	107,0	103,9	108,5	65,6	97,4	129,6	114,9	111,0
دجنبر	112,4	121,2	121,9	108,5	106,2	109,2	105,6	106,9	103,9	108,7	65,6	97,4	129,6	114,9	111,1

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

جدول م 2.4 التضخم

(الأساس 100: 2006)

2008	3,7	7,1	7,4	2,4	1,3	1,8	0,9	1,5	0,3	1,8	1,5-	0,6-	3,3	2,8	2,2
2009	1,0	0,9	3,4	0,1	1,0	1,0	0,8	1,9	0,9	0,2	4,5-	0,6-	5,4	1,8	2,0
2010	0,9	1,2	0,1	0,8	0,5	0,5	0,8	0,8	0,9	0,0	1,1-	0,7-	4,1	2,4	1,7
2011	0,9	1,3	0,0	0,6	1,6	0,5	0,8	0,5	0,3	0,1-	5,4-	0,7-	4,1	1,7	2,1
2012	1,3	2,2	0,2	0,6	2,1	0,5	0,1	0,5	0,7	3,2	19,6-	0,5	3,8	2,0	1,4
2012 يناير	0,9	1,7	0,1	0,4	2,6	0,5	0,8	0,5	0,5	0,7	12,6-	0,0	3,0	2,4	1,8
فبراير	0,4	0,5	0,1	0,4	2,5	0,5	0,7	0,5	0,5	0,7	12,6-	0,2-	3,0	2,2	1,7
مارس	0,3	0,8	0,1	0,0	2,5	0,5	0,6	0,6	0,6	0,4	19,7-	0,0	3,0	2,0	1,7
أبريل	1,2	2,6	0,1	0,4-	2,5	0,5	0,4	0,7	0,7	0,7	19,6-	0,1-	3,0	2,4	1,7
ماي	1,0	2,6	0,1	0,4-	2,2	0,6	0,2	0,8	0,8	0,7	26,5-	0,0	3,0	2,3	1,7
يونيو	1,9	3,8	0,2	0,5	2,4	0,6	0,2	0,9	0,9	4,8	26,5-	0,8	3,0	1,8	1,7
يوليوز	1,7	3,1	0,2	0,5	2,3	0,5	0,0	0,7	0,9	5,2	26,5-	0,7	3,0	1,5	1,7
غشت	1,0	1,5	0,2	0,5	2,0	0,5	0,1-	0,5	0,9	5,2	26,5-	0,9	3,0	1,4	1,6
شتنبر	1,2	1,5	0,2	0,5	1,6	1,0	0,3-	0,5	0,9	5,1	16,0-	0,9	3,6	1,3	0,5
أكتوبر	1,8	2,6	0,2	0,5	1,2	1,1	0,3-	0,5	0,8	4,8	16,0-	0,7	6,1	1,4	0,6
نونبر	1,6	2,3	0,2	0,5	1,5	1,2	0,4-	0,5	0,7	4,9	16,0-	0,8	6,1	2,6	0,6
دجنبر	2,6	4,5	0,1	0,6	1,4	1,1	0,5-	0,6	0,4	5,0	16,0-	0,9	6,1	2,4	0,7

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 3.4 التضخم الأساسي

(الأساس 100: 2006)

	التضخم الأساسي	التضخم الأساسي بعد تعديل أثر التغيرات الموسمية	التضخم الأساسي بعد تعديل أثر التغيرات الظرفية	التضخم الأساسي بعد تعديل أثر التغيرات الموسمية والظرفية	التضخم الأساسي بعد تعديل أثر التغيرات الموسمية والظرفية والتغيرات الخارجية	التضخم الأساسي بعد تعديل أثر التغيرات الظرفية والتغيرات الخارجية	التضخم الأساسي بعد تعديل أثر التغيرات الموسمية والتغيرات الخارجية	التضخم الأساسي بعد تعديل أثر التغيرات الموسمية والظرفية والتغيرات الخارجية	التضخم الأساسي بعد تعديل أثر التغيرات الموسمية والظرفية والتغيرات الخارجية	التضخم الأساسي بعد تعديل أثر التغيرات الموسمية والظرفية والتغيرات الخارجية	التضخم الأساسي بعد تعديل أثر التغيرات الموسمية والظرفية والتغيرات الخارجية
2008	4,4	9,0	1,8	2,2	1,9	1,5	1,1	1,3	1,5-	0,6-	3,3	2,8	2,2
2009	0,7	-0,1	1,0	1,6	1,9	1,6	0,8	0,3	4,5-	0,6-	5,4	1,8	2,0
2010	0,4	-0,6	0,5	1,6	0,8	0,8	0,0	0,3	1,1-	0,7-	4,1	2,4	1,7
2011	1,8	3,3	1,6	1,0	0,8	0,3	0,3	-0,3	5,4-	0,7-	4,1	1,7	2,1
2012	0,8	2,2	2,1	1,0	0,1	2,0	0,9	0,9	19,6-	0,5	3,8	2,0	1,4
2012 يناير	1,6	3,2	2,6	0,9	0,8	2,4	0,9	0,9	12,6-	0,0	3,0	2,4	1,8
فبراير	1,4	2,7	2,5	1,0	0,7	2,1	0,9	0,9	12,6-	0,2-	3,0	2,2	1,7
مارس	0,8	2,2	2,5	0,9	0,6	2,1	0,5	0,9	19,7-	0,0	3,0	2,0	1,7
أبريل	0,8	2,1	2,5	1,1	0,4	2,3	0,8	0,9	19,6-	0,1-	3,0	2,4	1,7
ماي	0,6	2,5	2,2	1,0	0,2	2,4	0,9	0,9	26,5-	0,0	3,0	2,3	1,7
يونيو	0,6	2,3	2,4	1,1	0,2	2,5	1,2	0,8	26,5-	0,8	3,0	1,8	1,7
يوليوز	0,5	2,2	2,3	1,0	0,0	2,3	1,4	0,7	26,5-	0,7	3,0	1,5	1,7
غشت	0,4	1,8	2,0	1,0	-0,1	2,3	1,3	0,9	26,5-	0,9	3,0	1,4	1,6
شتنبر	0,6	1,6	1,6	0,9	-0,3	2,3	1,0	0,9	16,0-	0,9	3,6	1,3	0,5
أكتوبر	0,8	1,6	1,2	1,0	-0,3	2,3	0,4	0,7	16,0-	0,7	6,1	1,4	0,6
نونبر	1,0	1,8	1,5	1,0	-0,4	0,7	0,4	0,8	16,0-	0,8	6,1	2,6	0,6
دجنبر	0,8	1,6	1,4	1,0	-0,5	0,7	0,3	0,9	16,0-	0,9	6,1	2,4	0,7

(1) دون احتساب المواد والخدمات المقننة.

المصدر : محسوب على أساس معطيات المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 4.4 مؤشر أسعار السلع التجارية وغير التجارية

المجموعات	أسعار السلع التجارية	أسعار السلع غير التجارية
2007	102,5	100,2
2008	109,2	102,3
2009	108,6	104,4
2010	107,7	106,2
2011	110,4	107,3
2012	112,6	106,8
2012 يناير	112,1	107,4
فبراير	112,2	107,4
مارس	112,2	106,4
أبريل	112,3	106,3
ماي	112,3	105,8
يونيو	112,4	105,9
يوليوز	112,6	106,1
غشت	112,7	106,4
شتنبر	112,7	106,8
أكتوبر	112,8	107,5
نونبر	113,1	107,8
دجنبر	113,3	107,8

المصدر : محسوب على أساس معطيات المندوبية السامية للتخطيط.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 5.4 تغيرات مؤشر أسعار السلع التجارية وغير التجارية

المجموعات	أسعار السلع التجارية	أسعار السلع غير التجارية
2008	6,5	2,2
2009	0,5-	2,0
2010	0,8-	1,7
2011	2,5	1,0
2012	2,0	0,5-
2012 يناير	2,6	0,5
فبراير	2,4	0,3
مارس	2,2	0,7-
أبريل	2,3	0,8-
ماي	2,2	1,1-
يونيو	2,3	1,3-
يوليوز	2,2	1,2-
غشت	1,8	1,3-
شتنبر	1,5	0,4-
أكتوبر	1,3	0,3
نونبر	1,3	0,5
دجنبر	1,3	0,4

جدول م 6.4 مؤشر أسعار الاستيراد

المجموعات	المؤشر العام	المؤشر الغذائي	المؤشر الصناعي	المؤشر المنتوجات نصف المصنعة
2007	136,0	119,9	144,9	125,6
2008	171,1	152,8	539,4	139,0
2009	130,0	115,8	213,2	110,6
2010	141,7	121,2	133,3	121,0
2011	172,2	178,8	247,2	139,1
2012	183,2	167,8	283,6	145,5
2012 يناير	178,3	160,2	285,7	138,2
فبراير	182,4	161,0	274,0	139,0
مارس	183,9	162,6	263,5	138,2
أبريل	185,3	159,4	268,6	140,6
ماي	182,3	159,7	282,5	143,3
يونيو	183,9	160,0	300,8	144,6
يوليوز	180,5	167,9	301,1	143,5
غشت	182,1	180,9	303,1	138,3
شتنبر	183,8	183,1	291,6	151,9
أكتوبر	186,9	180,1	291,9	155,2
نونبر	186,4	169,5	272,5	162,5
دجنبر	182,9	169,2	268,4	150,1

المصدر : محسوب على أساس معطيات مكتب الصرف.

جدول م 7.4 تغيرات مؤشر أسعار الاستيراد

المجموعات	المؤشر العام	المؤشر الغذائي	المؤشر الصناعي	المؤشر المنتوجات نصف المصنعة
2008	25,8	27,4	272,2	10,7
2009	24,0-	24,2-	60,5-	20,4-
2010	9,0	4,7	37,5-	9,4
2011	21,5	47,5	85,4	15,0
2012	6,4	6,2-	14,7	4,6
2012 يناير	13,3	4,9	55,2	7,3
فبراير	8,9	4,1-	23,9	2,6
مارس	5,5	4,0-	8,4	3,6-
أبريل	6,5	7,1-	10,4	2,1-
ماي	5,4	6,8-	19,8	0,7
يونيو	8,6	4,7-	27,5	5,9
يوليوز	6,3	5,5	24,0	4,7
غشت	6,0	13,3-	19,6	1,0
شتنبر	4,9	17,1-	9,5	7,5
أكتوبر	4,5	20,0-	7,2	9,4
نونبر	4,3	1,2-	3,7-	16,6
دجنبر	3,6	6,2	6,2-	7,4

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 8.4 الرقم الاستدلالي لأثمان الإنتاج الصناعي(1)

(الأساس 100 : 1997)

المقياس العام	100	158,9	166,2	167,0	165,9	167,1	166,5	14,8	4,8
صناعات غذائية	28,9	121,6	124,5	125,5	126,3	128,1	126,1	3,7	3,7
صناعة التبغ	3,1	116,1	116,1	116,1	116,1	116,1	116,1	0,0	0,0
صناعة النسيج	6,5	97,3	97,1	96,8	98,2	99,8	98,0	0,5	0,7
صناعة الملابس	6,7	94,6	94,8	94,1	94,1	94,1	94,3	0,4	0,3-
صناعة الجلد و الأحذية	1,6	110,7	107,4	107,4	107,4	107,4	107,4	1,2	3,0-
نجارة الخشب وصناعة مواد من الخشب	1,8	123,5	136,9	143,3	143,3	143,3	141,7	9,3	14,7
صناعة الورق والورق المقوى	2,6	98,8	94,2	96,7	98,0	97,5	96,6	0,9	2,2-
نشر، طباعة واستنساخ	1,4	98,6	98,6	98,6	98,6	98,6	98,6	0,2	0,0
تكرير البترول	13,3	393,9	437,4	440,0	428,9	433,2	434,9	31,1	10,4
صناعة كيماوية	13,1	171,9	174,8	174,7	174,7	175,0	174,8	37,4	1,7
صناعة المطاط والبلاستيك	2,0	104,2	105,6	107,4	109,6	109,3	108,0	2,3	3,6
صناعة منتوجات أخرى معدنية وغير فلزية	5,9	123,9	124,6	124,6	124,7	125,0	124,7	1,0	0,6
صناعة المواد المعدنية	3,2	131,6	132,0	131,8	131,6	131,1	131,6	1,5	0,0
تحويل المواد المعدنية	3,0	115,1	118,4	118,9	118,9	118,8	118,8	3,3	3,2
صناعة الآلات والتجهيزات	0,9	87,8	88,1	88,2	88,2	88,2	88,2	0,1-	0,5
صناعة الآلات والأجهزة الكهربائية	2,0	125,2	125,3	125,3	124,2	123,6	124,6	1,5	0,5-
صناعة أجهزة الراديو، التلفزة و الاتصال	0,5	92,8	92,8	92,8	92,8	92,8	92,8	0,0	0,0
صناعة أجهزة الطب، الدقة، النظر وصناعات الساعات	0,1	103,2	103,2	103,2	103,2	103,2	103,2	0,2-	0,0
صناعات السيارات والهياكل	2,5	103,4	104,1	104,1	104,1	103,6	104,0	0,3	0,6
صناعة وسائل أخرى للنقل	0,1	104,9	106,8	106,8	106,8	106,8	106,8	1,4	1,8
صناعة الأثاث وصناعات مختلفة	0,9	126,0	126,0	126,0	126,1	126,2	126,1	3,6	0,1

(1) يتم حساب هذا المؤشر على أساس أسعار الاقتناء من المعامل دون اعتبار الرسوم.
المصدر : المندوبية السامية للتخطيط.

جدول م 1.5 الميزان التجاري

(بملايين الدراهم)

الواردات (التكلفة والشحن والتأمين)	357.770	386.127	7,9
الصادرات (دون ادراج تكاليف الشحن والتأمين)	174.994	184.650	5,5
الرصيد	182.775-	201.477-	10,2-
التغطية بالنسبة المئوية	48,9	47,8	

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر : مكتب الصرف.

جدول م 2.5 بنية المبادلات التجارية

(بالنسبة المئوية)

المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	10,8	10,8	16,4	16,5
أنصاف المنتوجات	21,4	20,0	31,1	28,4
الطاقة وزيوت التشحيم	25,3	27,6	2,6	4,0
المواد الخام	6,3	5,9	13,0	12,2
مواد الاستهلاك	17,2	16,8	21,8	24,3
مواد التجهيز	19,0	18,9	15,2	14,6
المجموع	100	100	100	100

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر : مكتب الصرف.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 3.5 الواردات حسب أبرز المنتجات

(الوزن بآلاف الأطنان؛ القيمة بملايين الدراهم)

المنتوجات	2011		2012**		التغير			
	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة		الوزن	
					بالقيمة	بالنسبة	بالوزن	بالنسبة
مجموع الواردات	**43.122**	**357.770**	**45.604**	**386.127**	**2.482**	**5,8**	**28.357**	**7,9**
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	**9.183**	**38.810**	**9.990**	**41.762**	**807**	**8,8**	**2.952**	**7,6**
القمح	4.006	11.639	4.094	12.067	88	2,2	429	3,7
الذرة	1.781	4.780	2.026	5.484	245	13,7	703	14,7
الشعير	266	663	551	1.424	286	107,7	762	115,0
السكر	884	4.820	1.003	5.101	118	13,4	280	5,8
منتوجات الحليب	68	2.283	84	2.294	16	24,2	11	0,5
الشاي	66	1.408	53	1.442	13-	19,4-	34	2,4
البن	33	770	44	993	10	30,5	223	29,0
التبغ	10	736	12	816	2	26,0	80	10,9
مواد أخرى	2.069	11.709	2.124	12.139	54	2,6	430	3,7
الطاقة وزيوت التشحيم	**17.978**	**90.350**	**19.854**	**106.522**	**1.875**	**10,4**	**16.172**	**17,9**
زيت النفط الخام	4.987	31.423	5.668	37.518	681	13,6	6.094	19,4
المنتجات النفطية المكررة	7.573	50.047	8.107	59.886	534	7,1	9.839	19,7
الفحم وفحم الكوك ووقود صلبة مماثلة	5.296	5.452	5.983	5.861	687	13,0	409	7,5
المواد الطاقية الأخرى	122	3.429	95	3.257	26-	21,6-	171-	5,0-
المواد الخام	**6.937**	**22.542**	**6.772**	**22.967**	**165-**	**2,4-**	**425**	**1,9**
الزيوت النباتية	474	4.970	456	4.784	18-	3,9-	186-	3,7-
الحبوب والفواكه الزيتية	151	616	120	616	31-	20,6-	1	0,1
الخشب الخام	1.030	3.290	947	3.173	84-	8,1-	117-	3,5-
خيوط النسيج والقطن	42	1.144	38	834	4-	9,3-	310-	27,1-
الكبريت الخام غير مكرر	4.063	6.091	4.032	6.681	30-	0,8-	591	9,7
مواد أخرى	1.177	6.432	1.179	6.878	3	0,2	447	6,9
أنصاف المنتوجات من ضمنها الذهب الصناعي	**7.161**	**76.503**	**7.148**	**77.043**	**13-**	**0,2-**	**539**	**0,7**
المواد الكيماوية	1.829	7.987	2.026	8.124	197	10,8	237	3,0
الأصباغ ومواد التطهير	54	2.197	48	1.939	5-	10,2-	258-	11,8-
الأسمدة الطبيعية والكيماوية	568	2.181	399	1.760	168-	29,7-	421-	19,3-
الحديد والصلب	1.124	6.388	768	4.393	356-	31,7-	1.995-	31,2-
المواد البلاستيكية	620	9.811	656	10.619	36	5,8	808	8,2
الورق والورق المقوى	393	4.368	407	4523	14	3,5	155	3,5
خيوط القطن والألياف	62	2.209	66	2.112	3	5,3	97-	4,4-
مواد أخرى	2.511	37.902	2.777	39.671	266	10,6	1.769	4,7
مواد التجهيز الفلاحي	**34**	**1.824**	**31**	**1.752**	**3-**	**8,5-**	**72-**	**3,9-**
مواد التجهيز الصناعي	**749**	**66.313**	**738**	**71.117**	**11-**	**1,5-**	**4.804**	**7,2**
آلات وأجهزة مختلفة	90	11.742	81	11.895	9-	9,7-	153	1,3
آلات الجرش والسحق	61	2.585	76	4.561	15	25,2	1.977	76,5
آلات النسيج	4	390	3	276	1-	26,5-	114-	29,2-
آلات استخراج المعادن	46	1.851	37	1.758	8-	18,4-	-93	5,0-
أدوات وآلات	20	1.359	17	1.129	4-	17,2-	230-	17,0-
خزانات وقارورات معدنية	15	569	14	552	1-	6,7-	17-	3,0-
آلات لقطع التيار الكهربائي	12	2.961	14	3.084	2	16,9	123	4,2
مولدات ومحركات كهربائية	11	860	14	1.197	3	31,0	338	39,3
أجهزة كهربائية للمواصلات بالهاتف وأجهزة البث للمواصلات اللاسلكية	2	1.130	2	776	0	13,3-	354	31,4-
أسلاك وحبال كهربائية	33	4.745	27	4.005	6-	18,9-	740	15,6-
طائرات	0	2.586	0	1.468	0	46,0-	1.118	43,2-
سيارات صناعية	68	5.515	93	7.772	25	35,8	2.257	40,9
منتجات أخرى	388	30.090	362	32.717	26-	6,6-	2.627	8,7
سلع استهلاكية	**1.080**	**61.427**	**1.071**	**64.961**	**9-**	**0,8-**	**3.534**	**5,8**
الأدوية	7	4.907	8	4.613	1	8,4	294-	6,0-
الأثواب من القطن والألياف	79	7.733	68	7.839	10-	13,1-	106	1,4
الأدوات البلاستيكية	69	3.912	75	3.302	6	9,4	390	13,4
أجهزة الاستقبال للمواصلات اللاسلكية	24	4.509	18	3.942	7-	27,4-	567-	12,6-
السيارات السياحية	84	9.001	96	10.567	12	14,2	1.567	17,4
قطع الغيار للسيارات السياحية	37	2.023	38	2.217	1	3,2	194	9,6
منتجات أخرى	780	30.343	768	32.481	12-	1,5-	2.139	7,0

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر : مكتب الصرف.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م4.5 الصادرات حسب أبرز المنتجات

(الوزن بآلاف الأطنان والقيمة بملايين الدراهم)

	2013				2014			
	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	التغير بالقيمة			
					بالأطنان	بالقيمة	بالأطنان	بالقيمة
مجموع الصادرات	22.549	174.994	23.330	184.650	781	3,5	9.656	5,5
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	2.338	28.644	2.268	30.428	70-	3,0-	1.784	6,2
الحوامض	645	3.974	500	3.093	145-	22,5-	881-	22,2-
البواكر	487	3.559	426	3.200	61-	12,5-	359-	10,1-
الفواكه الطرية	157	1.982	163	2.046	7	4,2	64	3,2
الرخويات والقشريات و المحارات	80	5.486	90	5.790	10	12,7	304	5,5
السمك الطري	101	1.693	137	1.999	36	35,4	306	18,1
تحضير و تصبير الأسماك	113	4.193	141	5.550	28	24,6	1357	32,3
مصبرات الخضر والفواكه	96	1.601	91	1.558	4-	4,4-	44-	2,7-
دقيق ومسحوق السمك	65	612	89	902	24	36,5	290	47,3
مواد أخرى	594	5.502	630	6.255	36	6,0	754	13,7
الطاقة وزيوت التشحيم	564	4.558	889	7.318	325	57,6	2.760	60,6
المواد الخام من أصل حيواني و نباتي	266	3.371	257	3.264	8-	3,1-	107-	3,2-
زيت الزيتون نباتية و مكررة	55	1.052	27	571	27-	50,2-	482-	45,8-
عجين الورق	100	527	101	527	0	0,3	0	0,0
النباتات	18	343	18	315	1	3,7	28-	8,2-
الأغرة	1	171	1	207	0	11,2	36	20,9
الفلين	8	45	9	63	1	10,5	18	40,1
شحوم وزيوت السمك	18	247	27	417	8	44,6	170	68,9
الطحالب	2	54	4	129	1	58,2	75	139,2
مواد أخرى	63	932	71	1.036	8	12,1	104	11,2
المواد الخام من أصل معدني	11.980	19.397	11.749	19.300	231-	1,9-	97-	0,5-
الفوسفاط	9.357	12.610	9.197	13.308	160-	1,7-	698	5,5
الزنك	74	322	82	345	8	11,4	24	7,4
الرصاص والنحاس	79	1.338	104	1.446	25	31,8	108	8,1
فضلات الحديد	40	200	24	123	16-	40,8-	77-	38,4-
مواد أخرى	2.430	4.927	2.342	4.077	88-	3,6-	850-	17,2-
أنصاف المنتوجات من ضمنها الذهب الصناعي	6.977	54.400	7.651	52.482	674	9,7	1.918-	3,5-
الحامض الفوسفوري	2.172	17.115	1.860	14.224	312-	14,4-	2.890-	16,9-
الأسمدة الطبيعية والكيماوية	3.837	16.736	4.481	20.836	643	16,8	2101	11,2
المركبات الإلكترونية	3	4.832	2	4.334	0	14,4-	499-	10,3-
الرصاص ومنتجات رصاصية	34	688	17	309	16-	48,6-	378-	55,0-
الجلد	2	517	2	472	0	4,1-	45-	8,7-
منتجات مسطحة من حديد او صلب،و غير سبيكة	139	1.036	155	1.158	16	11,9	122	11,8
مواد أخرى	791	11.476	1.134	11.148	343	43,3	328-	2,9-
مواد التجهيز	161	26.535	171	26.960	10	6,5	425	1,6
أسلاك وحبال كهربائية	98	16.570	97	14.810	1-	1,2-	1.760-	10,6-
سيارات صناعية	24	1.787	21	1.737	2-	8,4-	50-	2,8-
أجهزة قطع أو ربط الذارات الكهربائية	7	2.680	9	2.960	1	17,8	281	10,5
آلات أوتوماتيكية لمعالجة البيانات	2	309	2	279	0	1,9-	29-	9,5-
مواد أخرى	30	5.193	43	7.186	12	40,8	1.994	38,4
سلع استهلاكية	263	38.090	344	44.898	81	30,8	6.808	17,9
الملابس الجاهزة	57	18.430	61	19.458	4	6,3	1.028	5,6
الملابس الداخلية	43	7.742	44	8.039	1	2,4	297	3,8
الأحذية	13	2.382	11	2.041	2-	12,0-	341-	14,3-
أطباق ومواد حزفية مختلفة	23	345	20	290	3-	13,7-	55-	15,9-
الورق ومنتجات الورق	11	177	15	260	3	26,5	83	47,0
سيارات سياحية	3	893	10	5.691	7	193,7	4.798	537,3
منتجات أخرى	112	9.049	183	14.372	71	63,7	5.323	58,8

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر : مكتب الصرف.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 5.5 التوزيع الجغرافي للمبادلات

(بملايين الدراهم)

	الواردات باعتماد التكلفة والتأمين والشحن		الصادرات فوب المراجعة والتأمين والشحن		الرصيد	
	2011*	2012**	2011*	2012**	2011*	2012**
مجموع المبادلات	**357.770**	**386.127**	**174.994**	**184.650**	**182.776-**	**201.477-**
أوروبا	**206.970**	**227.727**	**111.197**	**114.093**	**95.773-**	**113.634-**
الاتحاد الأوروبي	**170.184**	**182.941**	**102.546**	**104.802**	**67.638-**	**78.139-**
فرنسا	50.989	47.832	36.680	39.696	14.309-	8.136-
إسبانيا	39.267	50.876	31.958	30.528	7.309-	20.347-
ألمانيا	16.013	18.443	4.999	5.559	11.014-	12.885-
إيطاليا	18.568	18.934	7.340	6.745	11.227-	12.189-
ابريطانيا	7.175	8.474	4.889	5.148	2.286-	3.327-
هولندا	5.893	5.748	5.446	5.357	447-	391-
الاتحاد الاقتصادي لبلجيكا واللكسمبورج	6.815	6.359	3.501	3.471	3.314-	2.888-
دول أخرى ضمن الاتحاد الأوروبي	25.464	28.013	7.733	8.355	17.732-	19.658-
دول أوروبية أخرى	36.786	46.525	8.651	9.349	28.135-	37.177-
روسيا	16.590	20.263	1.959	2.169	14.632-	18.094-
تركيا	9.445	9.797	2.791	2.914	6.654-	6.883-
آسيا	**82.564**	**91.945**	**28.304**	**27.699**	**54.260-**	**64.286-**
دول الشرق الأوسط	**39.420**	**41.820**	**2.361**	**3.015**	**37.059-**	**38.806-**
العربية السعودية	24.524	24.411	319	904	24.205-	23.507-
إيران	86	10	5	2	81-	8-
الإمارات العربية المتحدة	2.460	4.493	743	489	1.717-	4.004-
الأردن	161	130	374	365	213	235
دول أخرى	12.188	12.777	920	1.255	11.269-	11.522-
دول آسيا الأخرى	**43.144**	**48.385**	**25.943**	**24.587**	**17.200-**	**23.798-**
اليابان	3.364	5.631	1.243	1.763	2.120-	3.868-
الهند	4.760	4.377	12.164	10.006	7.404	5.629
الباكستان	288	290	3.558	2.865	3.271	2.575
الصين	23.316	25.585	1.588	2.404	21.728-	23.181-
دول أخرى	11.417	10.763	7.390	7.603	4.027-	3.160-
أمريكا	**48.160**	**46.060**	**19.892**	**22.273**	**28.268-**	**23.787-**
الولايات المتحدة الأمريكية	28.984	24.598	7.950	8.015	21.034-	16.582-
كندا	2.941	3.887	369	575	2.572-	3.312-
البرازيل	8.412	8.735	9.038	10.918	626	2.183
المكسيك	489	395	764	970	275	575
الأرجنتين	4.470	5.434	712	811	3.758	4.623-
دول أخرى	2.864	3.011	1.059	983	1.804	2.028-
إفريقيا	**19.110**	**19.656**	**13.890**	**17.660**	**5.220-**	**1.996-**
مصر	3.980	4.031	625	1.198	3.355-	2.833-
دول اتحاد المغرب العربي	**11.085**	**12.006**	**3.868**	**4.870**	**7.217-**	**7.136-**
الجزائر	8.687	9.720	1.899	1.971	6.788-	7.749-
تونس	2.280	2.078	903	1.049	1.377-	1.029-
ليبيا	110	203	240	700	130	498
موريطانيا	8	5	826	1.150	819	1.145
دول أخرى	**4.045**	**3.618**	**9.397**	**13.705**	**5.352**	**10.087**
أوقيانوسيا ومناطق أخرى	**967**	**740**	**1.711**	**852**	**744**	**112**

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر : مكتب الصرف.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 6.5 ميزان الأداءات

(بملايين الدراهم)

	2011		2012 (*)		
	المداخيل	النفقات	الأرصدة	المداخيل	النفقات	الأرصدة
حساب المعاملات الجارية	**361.577,3**	**426.180,0**	**64.602,7-**	**372.497,9**	**454.943,8**	**82.445,9-**
السلع	**174.994,5**	**330.937,0**	**155.942,5-**	**184.650,0**	**357.167,5**	**172.517,5-**
البضائع العامة	127.182,4	301.705,7	174.523,3-	144.435,6	335.250,1	190.814,5-
السلع المستوردة بدون أداء و المعاد تصديرها بعد التحويل	45.367,4	29.210,9	16.156,5	38.112,5	21.877,3	16.235,2
مشتريات السلع بالموانىء	2.444,7	20,4	2.424,3	2.101,9	40,1	2.061,8
الخدمات	**112.428,1**	**69.349,4**	**43.078,7**	**116.281,6**	**70.207,1**	**46.074,5**
النقل	21.782,8	26.970,4	5.187,6-	23.721,0	29.091,0	5.370,0-
الأسفار	58.904,2	10.729,2	48.175,0	57.901,7	10.820,6	47.081,1
خدمات الاتصالات	6.297,3	745,6	5.551,7	5.869,9	801,9	5.068,0
خدمات التأمين	1.001,4	1.496,6	495,2-	1.046,9	1.788,9	742,0-
رسوم الامتياز والترخيص	44,6	337,2	292,6-	16,2	489,1	472,9-
خدمات أخرى مقدمة للمقاولات	21.050,6	13.951,6	7.099,0	24.277,7	13.770,7	10.507,0
خدمات مسداة من طرف أو لفائدة الإدارات العمومية (غير مدرجة في أماكن أخرى)	3.347,2	15.118,8	11.771,6-	3.448,2	13.444,9	9.996,7-
المداخيل	**6.421,8**	**22.894,3**	**16.472,5-**	**5.302,5**	**25.064,5**	**19.762,0**
الإدارة العمومية	0,0	3.039,8	3.039,8-	0,0	3.307,6	3.307,6-
السلطات النقدية	5.095,9	0,0	5.095,9	3.692,2	0,0	3.692,2
البنوك	429,3	215,2	214,1	724,9	423,6	301,3
القطاعات الأخرى	896,6	19.639,3	18.742,7-	885,4	21.333,3	20.447,9-
التحويلات الجارية	**67.732,9**	**2.999,3**	**64.733,6**	**66.263,8**	**2.504,7**	**63.759,1**
العمومية	3.358,7	752,0	2.606,7	2.741,5	727,9	2.013,6
الخاصة	64.374,2	2.247,3	62.126,9	63.522,3	1.776,8	61.745,5
حساب الرأسمال والعمليات المالية	**107.020,6**	**39.624,9**	**67.395,7**	**130.989,3**	**46.556,9**	**84.432,4**
حساب الرأسمال	**-**	**2,2**	**2,2-**	**2,9**	**1,8**	**1,1**
تحويلات المهاجرين	-	2,2	2,2-	2,9	1,8	1,1
العمليات المالية	**107.020,6**	**39.622,7**	**67.397,9**	**130.986,4**	**46.555,1**	**84.431,3**
استثمارات مباشرة	**26.322,2**	**6.991,8**	**19.330,4**	**32.040,7**	**10.693,2**	**21.347,5**
بالخارج	262,0	1.709,9	1.447,9-	45,1	3.164,0	3.118,9-
بالمغرب	26.060,2	5.281,9	20.778,3	31.995,6	7.529,2	24.466,4
استثمارات الحافظة	**3.931,3**	**5.816,1**	**1.884,8-**	**4.604,8**	**4.673,9**	**69,1-**
الأصول	385,4	3.649,7	3.264,3-	3.679,2	2.810,9	868,3
الخصوم	3.545,9	2.166,4	1.379,5	925,6	1.863,0	937,4-
الاستثمارات الأخرى	**55.475,8**	**26.814,8**	**28.661,0**	**64.427,9**	**31.188,0**	**33.239,9**
قروض تجارية	23.564,4	14.324,5	9.239,9	26.100,4	15.374,1	10.726,3
سلفات	26.581,6	12.490,3	14.091,3	38.327,5	14.484,0	23.843,5
العملة الائتمانية والودائع	5.329,8	0,0	5.329,8	0,0	1.329,9	1.329,9-
الأصول الإحتياطية	**21.291,3**	**0,0**	**21.291,3**	**29.913,0**	**0,0**	**29.913,0**
الفارق الاحصائي	**0,0**	**2.793,0**	**2.793,0-**	**0,0**	**1.986,5**	**1.986,5-**
المجموع	**468.597,9**	**468.597,9**	**0,0**	**503.487,2**	**503.487,2**	**0,0**

(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر : مكتب الصرف.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 7.5 وضع الاستثمار الدولي الإجمالي

(بملايين الدراهم)

الاستثمارات المباشرة	15.994,9	376.742,3	360.747,4-	16.334,9	381.594,7	365.259,8-	4.512,4-
الاستثمارات المغربية بالخارج	15.994,9		15.994,9+	16.334,9		16.334,9 +	340,0
الاستثمارات الأجنبية بالمغرب		376.742,3	376.742,3 -		381.594,7	381.594,7-	4.852,4-
الرأسمال	15.489,6	362.924,3	347.434,7-	15.480,0	364.182,2	348.702,2-	1.267,5-
رؤوس الأموال الأخرى	505,3	13.818,0	13.312,7-	854,9	17.412,5	16.557,6-	3.244,9-
استثمارات الحافظة	**8.035,6**	**29.886,7**	**21.851,1-**	**6.451,0**	**27.840,2**	**21.389,2-**	**461,9**
أوراق مالية أجنبية	8.035,6		8.035,6+	6.451,0		6.451,0+	1.584,6-
أوراق مالية مغربية		29.886,7	29.886,7-		27.840,2	27.840,2-	2.046,5
أسهم و سندات المساهمة الأخرى	7.929,1	29.886,7	21.957,6-	6.319,1	27.840,2	21.521,1-	436,5
السندات وسندات الدين الأخرى	106,5		106,5+	131,9		131,9+	25,4
الاستثمارات الأخرى	**28.014,9**	**231.945,6**	**203.930,7-**	**28.658,0**	**245.981,1**	**217.323,1-**	**13.392,4-**
القروض التجارية	11.540,0	13.009,1	1.469,1-	12.936,7	15.077,0	2.140,3-	671,2-
السلفات	2.300,0	183.268,4	180.968,4-	1.680,9	196.238,1	194.557,2-	13.588,8-
الإدارة العمومية		92.353,0	92.353,0-		99.581,0	99.581,0-	7.228,0-
البنوك	1.305,9	2.749,5	1.443,6-	686,8	2.455,7	1.768,9-	325,3-
القطاعات الأخرى	994,1	88.165,9	87.171,8-	994,1	94.201,4	93.207,3-	6.035,5-
القطاع العام		80.043,0	80.043,0-		88.404,0	88.404,0 -	8.361,0-
القطاع الخاص	994,1	8.122,9	7.128,8-	994,1	5.797,4	4.803,3 -	2.325,5
العملة الائتمانية والودائع	13.433,3	28.443,1	15.009,8 -	13.291,5	27.273,0	13.981,5-	1.028,3
السلطات النقدية (الخصوم)		2.770,0	2.770,0-		3.256,0	3.256,0 -	486,0-
قطاعات أخرى	516,1		516,1+	483,5		483,5+	32,6-
القطاع العام	466,0		466,0+	446,9		446,9 +	19,1-
القطاع الخاص (بمافيه حسابات المقيمين بالعملة الأجنبية)	50,1		50,1+	36,6		36,6+	13,5-
البنوك	12.917,2	25.673,1	12.755,9-	12.808,0	24.017,0	11.209,0 -	1.546,9
حسابات بالدرهم القابل للتحويل لغير المقيمين							
التزامات أخرى	741,6	7.225,0	6.483,4-	748,9	7.393,0	6.644,1-	160,7-
أصول أخرى	**197.341,0**	**0,0**	**197.341,0+**	**177.051,0**	**0,0**	**177.051,0+**	**20.290,0-**
الأصول الإحتياطية	8.353,0		8.353,0+	9.572,0		9.572,0+	1.219,0
الذهب النقدي	6.206,0		6.206,0+	5.286,0		5.286,0+	920,0-
حقوق السحب الخاصة	907,0		907,0+	928,0		928,0+	21,0
شريحة الإحتياطي لدى صندوق النقد الدولي	181.875,0		181.875,0+	161.265,0		161.265,0+	20.610,0-
العملات الأجنبية	**249.386,4**	**638.574,6**	**389.188,2-**	**228.494,9**	**655.416,0**	**426.921,1-**	**37.732,9-**
وضع الاستثمار الدولي الصافي							

المصدر : مكتب الصرف.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 1.6 وضعية موارد وتحملات الخزينة

(بملايين الدراهم)

	2011	2012 *
الموارد العادية (1)	**208.047**	**218.061**
الموارد الجبائية	**184.981**	**196.444**
الضرائب المباشرة	70.850	77.119
الرسوم الجمركية	10.286	9.003
الضرائب غير المباشرة (2)	93.178	97.473
رسوم التسجيل والتنبر	10.667	12.850
الموارد غيرالجبائية	**19.904**	**18.474**
الاحتكارات	10.505	11.493
مداخيل أخرى	9.399	6.981
موارد بعض الحسابات الخصوصية	3.161	3.143
التحملات	**265.633**	**286.607**
النفقات العادية	**215.610**	**238.092**
التسيير	127.144	140.792
نفقات الموظفين	88.973	96.288
فوائد الدين	18.240	20.012
الداخلي	15.204	16.689
الخارجي	3.036	3.323
دعم الاسعار	48.830	54.870
التحويلات للجماعات المحلية	21.396	22.419
الرصيد العادي	**7.563-**	**20.031-**
نفقات الاستثمار	**50.023**	**48.515**
رصيد الحسابات الخصوصية	**3.668**	**5.208**
رصيد الميزانية	**53.918-**	**63.338-**
نسبة عجز الميزانية إلى الناتج الداخلي الإجمالي	6,7-	7,6-
تغير متأخرات الأداء	**9.851**	**4.786-**
الحاجة إلى التمويل	**44.067-**	**68.124-**
التمويل الصافي	**44.067**	**68.124**
التمويل الخارجي	**7.279**	**15.062**
الاقتراضات الخارجية	13.954	22.958
الاستخمادات	6.675-	7.896-
التمويل الداخلي	**31.141**	**49.770**
الخوصصة	**5.319**	**3.292**

(1) بدون احتساب موارد الخوصصة.
(2) بما فيها مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المسدد للجماعات المحلية.
(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 2.6 بيان تطور الموارد العادية للخزينة

(بملايين الدراهم)

	2011*	2012**	التغير %
الموارد الجبائية	**184.981**	**196.444**	**6,2**
الضرائب المباشرة	**70.850**	**77.119**	**8,8**
الضريبة على الشركات	39.370	43.206	9,7
الضريبة على الدخل	29.121	31.925	9,6
ضرائب مباشرة أخرى	2.359	1.988	15,7-
الرسوم الجمركية	**10.286**	**9.003**	**12,5-**
الضرائب غير المباشرة	**93.178**	**97.473**	**4,6**
الضريبة على القيمة المضافة	71.319	74.729	4,8
على المعاملات الداخلية	27.190	27.906	2,6
عند الاستيراد	44.129	46.823	6,1
الرسوم الداخلية على الاستهلاك	21.859	22.744	4,0
منتوجات الطاقة	12.943	13.127	1,4
التبغ	7.494	8.153	8,8
رسوم أخرى	1.423	1.463	2,8
التسجيل والتنبر	**10.667**	**12.850**	**20,5**
الموارد غير الجبائية	**19.904**	**18.474**	**7,2-**
الاحتكارات	10.505	11.493	9,4
موارد أخرى	9.399	6.981	25,7-
موارد بعض الحسابات الخصوصية	**3.161**	**3.143**	**0,6-**
مجموع الموارد العادية (1)	**208.047**	**218.061**	**4,8**

(1) بدون احتساب موارد الخوصصة.
(*) أرقام مراجعة.
(**) أرقام مؤقتة.
المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 3.6 تقديرات الميزانية العمومية

(بملايين الدراهم)

	2012	2013	2014
الموارد العادية [1]	213.172	195.616	182.716
الموارد الجبائية	**193.611**	**178.201**	**166.388**
الضرائب المباشرة	73.414	68.636	66.969
الرسوم الجمركية	9.913	11.225	10.546
الضرائب غير المباشرة [2]	98.534	87.772	78.768
رسوم التسجيل والتنبر	11.750	10.568	10.105
الموارد غيرالجبائية	**16.361**	**14.215**	**13.328**
الاحتكارات والاستغلالات	11.380	10.227	9.340
مداخيل أخرى	4.981	3.988	3.988
موارد بعض الحسابات الخصوصية	3.200	3.200	3.000
التحملات	**262.986**	**233.130**	**220.184**
النفقات العادية	**216.994**	**185.033**	**174.238**
التسيير	141.315	128.989	123.910
نفقات الموظفين	93.508	86.036	80.533
فوائد الدين العمومي	20.244	18.950	18.525
الداخلي	17.356	15.496	15.604
الخارجي	2.888	3.454	2.921
دعم الأسعار	32.525	17.000	14.000
التحويلات للجماعات المحلية	22.910	20.094	17.803
الرصيد العادي	**3.822-**	**10.583**	**8.478**
نفقات الاستثمار	**45.992**	**48.097**	**45.946**
رصيد الحسابات الخصوصية للخزينة	3.000	4.000	2.000
رصيد الميزانية	**46.814-**	**33.514-**	**35.468-**
تغير متأخرات الأداء	**17.000-**	**5.640-**	**0**
الحاجيات التمويلية	**63.814-**	**39.154-**	**35.468-**
التمويل الصافي	**63.814**	**39.154**	**35.468**
التمويل الخارجي	**13.348**	**13.594**	**13.265**
الاقتراضات الخارجية	21.200	20.557	18.688
الاستخمادات	7.852-	6.963-	5.423-
التمويل الداخلي	**47.267**	**21.560**	**18.203**
الخوصصة	**3.200**	**4.000**	**4.000**

(1) بدون احتساب موارد الخوصصة.

(2) بما فيها مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المسدد للجماعات المحلية.

المصدر : وزارة الاقتصاد والمالية.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 1.7 سعر الصرف التحويلي لأهم العملات الأجنبية المسعرة من طرف بنك المغرب بالدرهم

نهاية الفترة		المتوسط السنوي	2011												2012										المتوسط السنوي
			دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	
1 أورو	شراء	11,261	11,137	11,107	11,148	11,134	11,116	10,983	11,029	10,962	11,018	11,071	111,079	11,078	11,114	11,103
	بيع		11,204	11,174	11,215	11,200	11,183	11,049	11,095	11,028	11,084	11,137	11,146	11,144	11,181	
1 دولار الولايات المتحدة الأمريكية	شراء	8,049	8,5515	8,4325	8,2935	8,3429	8,4038	8,8560	8,6991	8,9271	8,7366	8,5571	8,5292	8,5337	8,4082	8,586
	بيع		8,6029	8,4832	8,3433	8,3930	8,4543	8,9092	8,7514	8,9807	8,7891	8,6086	8,5804	8,5850	8,4588	
1 دولار كندي	شراء	8,154	8,3764	8,4418	8,3878	8,3634	8,5292	8,6031	8,5529	8,9106	8,8517	8,7304	8,5288	8,5943	8,4441	8,604
	بيع		8,4268	8,4925	8,4382	8,4136	8,5804	8,6548	8,6043	8,9641	8,9049	8,7829	8,5800	8,646	8,4949	
1 جنيه إسترليني	شراء	12,930	13,266	13,300	13,221	13,335	13,654	13,721	13,645	13,986	13,874	13,866	13,742	13,657	13,617	13,676
	بيع		13,346	13,380	13,300	13,415	13,736	13,803	13,727	14,071	13,958	13,949	13,825	13,739	13,699	
1 فرنك سويسري	شراء	9,152	9,1075	9,2214	9,2509	9,2462	9,2543	9,1441	9,1671	9,1218	9,1767	9,1545	9,1791	9,1904	9,2054	9,220
	بيع		9,1622	9,2768	9,3065	9,3018	9,3099	9,1990	9,2222	9,1766	9,2318	9,2095	9,2342	9,2456	9,2607	
100 ين ياباني	شراء	10,142	11,061	11,056	10,327	10,142	10,488	11,272	10,939	11,418	11,149	11,019	10,678	10,324	9,7357	10,745
	بيع		11,127	11,123	10,389	10,203	10,551	11,34	11,005	11,486	11,216	11,086	10,742	10,386	9,7942	

جدول م 2.7 تطور نشاط سوق الصرف

(بملايين الدراهم)

المجموع الشهري	المتوسط السنوي 2011	2012												المتوسط السنوي 2012
		يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	
عمليات الصرف بالناجز														
شراء/بيع العملات مقابل الدرهم بين البنوك	10.257,5	8.564,2	9.163,2	7.552,2	8.574,5	10.435,1	10.388,7	9.999,2	8.249,5	10.026,2	12.491,5	12.614,9	11.522,6	9.965,2
شراء/بيع العملات مقابل العملات مع مراسليها بالخارج	144.967,3	50.454,6	65.139,3	52.678,6	65.917,9	60.398,0	68.512,0	51.342,2	33.851,1	72.681,9	50.242,7	58.154,2	70.154,5	58.293,9
توظيفات العملات بالخارج	5.969,9	5.555,2	8.073,2	4.946,3	5.612,8	5.574,2	9.021,3	5.472,7	6.700,1	5.517,1	5.481,8	3.996,2	8.070,4	6.168,4
شراء بنك المغرب للعملات من البنوك	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
بيع بنك المغرب للعملات لفائدة البنوك	4.801,6	6.471,2	3.926,3	6.346,7	4.624,9	4.564,4	6.609,0	3.822,7	3.824,0	9.384,7	2.439,6	4.523,5	7.399,1	5.328,0
عمليات الصرف الأجلة														
شراء العملات لأجل لحساب زبناء البنوك (تغطية الواردات)	9.295,1	10.880,9	8.411,7	8.570,6	7.161,7	11.248,6	7.951,7	6.641,8	5.608,2	8.642,5	8.707,7	7.316,0	7.526,5	8.222,3
بيع العملات لأجل لحساب زبناء البنوك (تغطية الصادرات)	2.467,6	2.986,0	3.849,4	5.145,8	4.478,3	6.071,3	2.386,5	3.110,0	2.993,3	6.317,2	2.892,6	3.779,3	3.627,2	3.969,7

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 3.7 تطور السيولة البنكية

(بملايين الدراهم)

التغيرات	دجنبر 2011	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر
الأوراق والقطع النقدية	501-	388-	933-	152-	599	409-	1.553	2.415	3.656	2.318-	7.030	4.789-	24-
الوضعية الصافية للخزينة(2)	1.114	852	1.485-	614-	675-	1.326	1.699	2.557-	1.862	3.615-	3.015	619-	207-
الموجودات الصافية من احتياطيات													
الصرف لدى بنك المغرب	4.476-	4.594-	2.580-	4.845-	2.930-	4.235-	8.782-	3.234-	1.397	2.589-	1.206-	1.279-	5.871
عناصر أخرى	1.209	2.104	549-	749	135	2.541	3.571	262-	851-	3.790-	1.135	196	1.573
الوضعية البنيوية لسيولة البنوك(3)	1.652-	5.457-	3.681-	4.557-	4.069-	42-	5.026-	8.468-	1.248-	7.677-	4.086-	3.087	7.260
الاحتياطي النقدي	35-	1.205	158-	91-	45-	53	64	96	388	5.986-	1.634-	141-	196
الفائض أوالحاجة إلى السيولة	1.617-	6.662-	3.490-	4.466-	4.024-	11-	5.090-	8.564-	1.636-	1.691-	2.452-	3.228	7.064
تدخلات بنك المغرب في السوق النقدية	**3.000**	**6.007**	**1.092**	**6.902**	**4.000**	**6.000**	**6.000**	**2.500**	**5.498**	**4.999-**	**4.000**	**2.996-**	**3.819-**
تسهيلات بمبادرة من بنك المغرب	**3.000**	**6.007**	**1.092**	**6.902**	**4.000**	**6.000**	**6.000**	**2.500**	**5.498**	**4.999-**	**4.000**	**2.996-**	**4.620-**
تسبيقات لمدة 7 أيام على طلبات العروض	3.000	6.001	5.977	6.902	4.000	5.998	6.001	2.500	5.500	5.000-	4.000	2.998-	7.002-
سحب السيولة لمدة 7 أيام على طلبات العروض	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
السوق المفتوحة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
مبادلات الصرف	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
اتفاقية إعادة الشراء	1	6	6-	0	0	1	1-	0	1-	0	0	2	2
قروض مضمونة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2.380
تسهيلات بمبادرة من البنوك	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**801**
تسبيقات لمدة 24 ساعة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	801
تسهيلات الإيداع لمدة 24 ساعة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

(1) تحتسب على أساس متوسط المبالغ الجارية عند نهاية الأسبوع.

(2) تحتسب الوضعية الصافية للخزينة من خلال الفارق بين مجموع التسبيقات لفائدة الخزينة وأذينات الخزينة وعمليات السوق المفتوحة التي يحوزها بنك المغرب من جهة، ومجموع حسابات الخزينة و صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية من جهة أخرى، وهي تتأثر أساسا بالتغيرات المسجلة على مستوى حساب كل من الخزينة وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(3) تعكس الوضعية البنيوية لسيولة البنوك التأثير الصافي للعوامل المستقلة على خزائن البنوك. وتحسب كما يلي : الوضعية البنيوية لسيولة البنوك = الموجودات الخارجية الصافية لبنك المغرب + الوضعية الصافية للخزينة + عناصر أخرى – النقد المتداول.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 4.7 تدخلات بنك المغرب في السوق النقدية

(بملايين الدراهم)

	تسبيقات بمبادرة من بنك المغرب					تسبيقات بمبادرة من البنوك			
	تسبيقات لأجل 7 أيام	عمليات السوق المفتوحة	عمليات الإقراض المضمون	عمليات الإقراض المؤقت	عمليات السوق المفتوحة	عمليات الإقراض المضمون	عمليات الإقراض المؤقت	عمليات السوق المفتوحة	
المتوسط 2012	46.538	-	-	15.000	361	-	-	45,8	61.954
29 دجنبر إلى 4 يناير	24.000	-	-	15.000	-	-	-	-	39.000
5 إلى 11 يناير	26.000	-	-	15.000	-	-	-	-	41.000
12 إلى 18 يناير	24.000	-	-	15.000	-	-	-	-	39.000
19 إلى25 يناير	27.000	-	-	15.000	-	-	-	-	42.000
26 يناير إلى فاتح فبراير	30.000	-	-	15.000	-	-	-	-	45.000
2 إلى 8 فبراير	32.000	-	-	15.000	-	-	-	-	47.000
9 إلى 15 فبراير	33.000	-	-	15.000	-	-	-	-	48.000
16 إلى22 فبراير	31.000	-	-	15.000	-	-	-	-	46.000
23 فبراير إلى 29 فبراير	31.000	-	-	15.000	-	-	-	-	46.000
فاتح إلى 7 مارس	35.000	-	-	15.000	-	-	-	-	50.000
8 إلى 14 مارس	34.000	-	-	15.000	-	-	-	-	49.000
15 إلى 21 مارس	35.000	-	-	15.000	-	-	-	-	50.000
22 إلى 28 مارس	35.000	-	-	15.000	-	-	-	-	50.000
29 مارس إلى 4 أبريل	38.000	-	-	15.000	-	-	-	-	53.000
5 إلى 11 أبريل	38.000	-	-	15.000	-	-	-	-	53.000
12 إلى 18 أبريل	37.000	-	-	15.000	-	-	-	-	52.000
19 إلى 25 أبريل	43.000	-	-	15.000	-	-	-	-	58.000
26 أبريل إلى 2 ماي	42.000	-	-	15.000	-	-	-	-	57.000
3 إلى 9 ماي	45.000	-	-	15.000	-	-	-	-	60.000
10 إلى 16 ماي	46.000	-	-	15.000	-	-	-	-	61.000
17 إلى 23 ماي	39.000	-	-	15.000	-	-	-	-	54.000
24 ماي إلى 30 ماي	44.000	-	-	15.000	-	-	-	-	59.000
31 ماي إلى 6 يونيو	48.000	-	-	15.000	-	-	-	-	63.000
7 إلى 13 يونيو	42.500	-	-	15.000	-	-	-	-	57.500
14 إلى 20 يونيو	42.500	-	-	15.000	-	-	-	-	57.500
21 إلى 27 يونيو	45.000	-	-	15.000	-	-	-	-	60.000
28 يونيو إلى 4 يوليوز	54.000	-	-	15.000	-	-	-	-	69.000
5إلى 11 يوليوز	56.000	-	-	15.000	-	-	-	-	71.000
12 إلى 18 يوليوز	50.000	-	-	15.000	861	-	-	-	65.861
19 إلى 25 يوليوز	56.500	-	-	15.000	-	-	-	-	71.500
26 يوليوز إلى فاتح غشت	56.500	-	-	15.000	579	-	-	-	72.079
2 إلى 8 غشت	56.000	-	-	15.000	-	-	-	-	71.000
9 إلى 15 غشت	53.000	-	-	15.000	3.271	-	-	-	71.271
16 إلى 22 غشت	56.000	-	-	15.000	1.286	-	-	-	72.286
23 إلى 29 غشت	57.500	-	-	15.000	606	-	-	-	73.106
30 غشت إلى 5 شتنبر	62.000	-	-	15.000	-	-	-	-	77.000
6 إلى 12 شتنبر	59.000	-	-	15.000	911	-	-	-	74.911
13 إلى 19 شتنبر	58.500	-	-	15.000	670	-	-	-	74.170
20 إلى 26 شتنبر	67.000	-	-	15.000	-	-	-	-	82.000
27شتنبر إلى 3 أكتوبر	57.000	-	-	15.000	-	-	-	-	72.000
4 إلى 10 أكتوبر	57.000	-	-	15.000	-	-	-	-	72.000
11 إلى 17 أكتوبر	48.000	-	-	15.000	3.693	-	-	-	66.693
18 إلى 24 أكتوبر	60.000	-	-	15.000	-	-	-	-	75.000
25 إلى 31 أكتوبر	61.000	-	-	15.000	-	-	-	-	76.000
فاتح إلى 7 نونبر	59.000	-	-	15.000	437	-	-	-	74.437
8 إلى 14 نونبر	56.500	-	-	15.000	3.196	-	-	-	74.696
15 إلى 21 نونبر	61.500	-	-	15.000	1.331	-	-	-	77.831
21 إلى 28 نونبر	59.000	-	-	15.000	-	-	-	-	74.000
29 نونبر إلى 5 دجنبر	58.000	-	-	15.000	1.929	-	-	-	74.929
6 إلى 12 دجنبر	58.000	-	-	15.000	-	-	-	-	73.000
13 إلى 19 دجنبر	48.000	-	-	15.000	-	-	-	-	63.000
20 إلى 26 دجنبر	48.000	-	-	15.000	-	-	-	2.380	65.380

(-)غياب أية عمليات.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 5.7 سعر الفائدة في السوق النقدية في 2012

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

	تسبيقات بنك المغرب	معدل عمليات بنك المغرب		سعر الفائدة في السوق بين البنوك	
	تسبيقات لمدة 7 أيام (طلبات العروض)	سحب السيولة لمدة 7 أيام (طلبات العروض)	تسبيقات لمدة 24 ساعة	سعر الإيداع لمدة 24 ساعة	المتوسط الشهري	آخر الشهر
يناير	3,25	2,75	4,25	2,25	3,30	3,30
فبراير	3,25	2,75	4,25	2,25	3,30	3,39
مارس	3,22	2,75	4,22	2,22	3,31	3,14
أبريل	3,00	2,50	4,00	2,00	3,18	3,20
مايو	3,00	2,50	4,00	2,00	3,08	3,02
يونيو	3,00	2,50	4,00	2,00	3,08	3,14
يوليوز	3,00	2,50	4,00	2,00	3,13	3,15
غشت	3,00	2,50	4,00	2,00	3,16	3,26
شتنبر	3,00	2,50	4,00	2,00	3,18	3,10
أكتوبر	3,00	2,50	4,00	2,00	3,21	3,15
نونبر	3,00	2,50	4,00	2,00	3,18	3,14
دجنبر	3,00	2,50	4,00	2,00	3,13	3,16

جدول م 6.7 أسعار الفائدة المطبقة على الودائع

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

	2011	2012	
	يناير – يونيو	يوليوز – دجنبر	يناير – يونيو	يوليوز – دجنبر
ودائع لدى البنوك				
حسابات تحت الطلب	دون مكافأة	دون مكافأة	دون مكافأة	دون مكافأة
حسابات على الدفاتر (1)	2,99	2,96	2,97	3,04
حسابات أخرى	معدل حر	معدل حر	معدل حر	معدل حر
الحسابات على دفاتر صندوق التوفير الوطني (2)	1,90	1,85	1,88	2,13

(1) ابتداء من يناير 2005، أصبح معدل فائدة الودائع في الحسابات على الدفاتر لدى البنوك يساوي المعدل المتوسط المرجح لأذينات الخزينة لمدة 52 أسبوع، المصدرة بالمزايدة خلال الستة أشهر الفارطة، يسقط منها 50 نقطة أساسية.

(2) ابتداء من يوليوز 2006، أصبح معدل فائدة الودائع في الحسابات على دفاترصندوق التوفير الوطني يساوي المعدل المتوسط لأذينات الخزينة لمدة 5 سنوات، المصدرة بالمزايدة خلال الستة أشهر الفارطة، يسقط منها 200 نقطة أساسية بدل 250 مسبقا.

جدول م 7.7 سعر الفائدة المتوسط المرجح للحسابات والأذينات لأجل ثابت في 2012

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

	السعر المتوسط المرجح للودائع لأجل 6 أشهر	السعر المتوسط المرجح للودائع لأجل 12 شهرا	السعر المتوسط المرجح للودائع لأجل 6 و12 شهرا
يناير	3,50	4,02	3,80
فبراير	3,51	3,77	3,63
مارس	3,47	3,72	3,60
أبريل	3,53	3,83	3,68
مايو	3,38	3,74	3,62
يونيو	3,38	3,92	3,76
يوليوز	3,55	3,82	3,69
غشت	3,48	3,82	3,72
شتنبر	3,45	3,84	3,72
أكتوبر	3,52	3,86	3,73
نونبر	3,61	3,80	3,71
دجنبر	3,51	3,87	3,75

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 8.7 السعر المتوسط المرجح لأذينات الخزينة بالمزايدة

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

	21 يوما	13 أسبوعا	26 أسبوعا	52 أسبوعا	سنتان	5 سنوات	10 سنوات	15 سنة	20 سنة	30 سنة
2011 يناير	-	3,30	-	3,47	3,63	3,86	4,13	4,33	-	-
فبراير	-	3,31	-	3,46	3,62	3,84	4,12	4,31	4,41	-
مارس	-	3,31	-	3,46	3,63	3,85	-	4,33	-	-
أبريل	-	3,29	-	-	3,60	3,83	4,12	4,32	4,42	-
مايو	-	3,30	-	3,45	3,61	3,84	4,12	4,33	-	-
يونيو	-	-	-	3,45	3,63	3,85	4,13	-	-	-
يوليوز	-	3,30	-	-	3,61	3,85	-	4,34	-	-
غشت	3,28	-	3,33	3,46	3,61	3,85	4,13	4,34	-	-
شتنبر	-	3,30	3,33	3,46	3,62	3,86	4,13	-	-	-
أكتوبر	-	3,32	3,33	3,48	3,66	3,86	-	-	-	-
نونبر	-	3,35	-	3,50	3,71	3,91	4,18	-	-	-
دجنبر	-	3,36	-	3,49	3,75	3,97	4,22	4,45	-	-
2012 يناير	-	3,39	-	-	3,80	3,99	-	4,44	-	5,02
فبراير	-	3,41	3,55	3,65	3,91	4,06	4,28	4,47	-	-
مارس	-	3,45	-	-	3,96	4,11	4,35	-	-	-
أبريل	-	3,20	3,38	3,51	3,70	3,98	4,28	4,50	-	-
مايو	-	3,20	3,40	3,52	3,69	3,98	-	4,51	-	-
يونيو	-	3,22	3,40	3,56	3,74	4,03	4,30	4,55	-	-
يوليوز	-	3,23	3,42	3,65	3,75	-	4,36	-	-	-
غشت	3,28	3,39	-	3,75	3,95	4,17	4,47	4,74	5,01	-
شتنبر	-	-	-	3,82	4,08	4,47	4,70	-	-	-
أكتوبر	-	3,39	-	3,82	4,13	4,48	-	-	-	-
نونبر	-	3,41	3,55	3,83	4,20	4,57	4,84	5,08	-	-
دجنبر	-	-	3,59	3,88	4,38	-	-	-	-	-

(-) بدون إصدار.

جدول م 9.7 معدلات إصدار سندات الدين القابلة للتداول

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

	2011	2012
شهادات الإيداع		
أقل من 32 يوم	-	-
من 32 إلى 92 يوم	3,50 إلى 3,72	3,50 إلى 3,80
من 93 إلى 182 يوم	3,60 إلى 3,80	3,60 إلى 4,30
من 183 إلى 365 يوم	3,76 إلى 4,10	3,80 إلى 4,19
من 366 يوم إلى سنتين	4,08 إلى 4,32	4,18 إلى 4,95
من أزيد من سنتين إلى 3 سنوات	3,75 إلى 4,25	4,25 إلى 4,80
من أزيد من 3 إلى 5 سنوات	4,30 إلى 4,60	3,98 إلى 4,60
من أزيد من 5 إلى 10 سنوات	4,14 إلى 4,90	4,31 إلى 4,90
سندات شركات التمويل		
من أكثر من سنتين إلى 3 سنوات	4,15 إلى 4,92	4,28 إلى 4,48
من أكثر من 3 إلى 5 سنوات	4,10 إلى 4,92	4,00 إلى 4,90
من أكثر من 5 إلى 10 سنوات	4,30 إلى 4,75	4,66 إلى 4,72
أوراق الخزينة		
أقل من 32 يوم	-	3,60 إلى 4,00
من 32 إلى 92 يوم	3,50 إلى 3,65	3,90 إلى 4,30
من 93 إلى 182 يوم	3,80 إلى 4,40	3,95 إلى 4,60
من 183 إلى 365 يوم	3,85 إلى 4,60	4,26 إلى 4,89
من 366 يوم إلى سنتين	3,95 إلى 4,25	-
من أكثر من سنتين إلى 3 سنوات	-	-
من أكثر من 3 إلى 5 سنوات	-	-
من أكثر من 5 إلى 10 سنوات	-	-

(-) بدون إصدار.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 10.7 معدلات الفائدة[1] المطبقة على السندات الصادرة في سوق سندات الاقتراض

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

أقل من 3 سنوات	5,45	4,66
5 سنوات	4,72 إلى 5,26	4,78 إلى 5,77
7 سنوات	4,3 إلى 5,12	4,88 إلى 5,62
8 سنوات	-	-
10 سنوات	4,35 إلى 5,02	4,84 إلى 6,04
15 سنة	5,11	4,73 إلى 4,50
20 سنة	4,55 إلى 4,79	4,69 إلى 5,38
25 سنة	-	-

(1) أدنى وأقصى معدل.
(-) بدون إصدار.
المصدر : ماروك لين.

جدول م 11.7 أسعار الفائدة المدينة

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

الفترة / السعر	مارس 11	يونيو 11	شتنبر 11	دجنبر 11	مارس 12	يونيو 12	شتنبر 12	دجنبر 12
المعدل العام	6,29	6,15	6,31	6,65	6,52	6,13	6,35	6,20
تسهيلات الخزينة	6,22	6,05	6,31	6,69	6,56	6,08	6,41	6,17
قروض التجهيز	6,08	6,15	6,00	6,16	6,16	5,93	5,76	6,14
قروض العقار	6,35	6,34	6,17	6,22	6,19	6,13	6,03	6,10
قروض الاستهلاك للأفراد	7,34	7,28	7,30	7,40	7,46	7,19	7,28	7,42

جدول م 12.7 المعدل الأقصى لنسب الفائدة الاتفاقية لمؤسسات الائتمان [1]

(المعدلات السنوية بالنسبة المئوية)

السعر / الفترة	أبريل 2008 - مارس 2009	أبريل 2009 - مارس 2010	أبريل 2010 - مارس 2011	أبريل 2011 - مارس 2012	أبريل 2012 - مارس 2013
المعدل الأقصى للفوائد الاتفاقية	14,17	14,40	14,26	14,14	14,19

(1) تحتسب النسبة القصوى لأسعار الفائدة التعاقدية للفترة الممتدة من أكتوبر 2006 إلى مارس 2007، على أساس أسعار الفائدة المطبقة على القروض الاستهلاكية في 2005، زائد 200 نقطة أساس. وابتداء من سنة 2007، تتم مراجعتها سنويا في فاتح أبريل من كل سنة، اعتبارا للتغير المسجل خلال السنة السابقة لأسعار الفائدة على الودائع لمدة 6 أشهر وسنة واحدة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 1.8 المؤشرات الرئيسية النقدية

(بملايير الدراهم)

المكونات	2011	2012												على أساس سنوي (%)		
		يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	2010	2011	2012
المجمع م 1	586,8	578,1	575,2	582,0	573,6	573,2	589,8	596,7	593,1	596,5	588,0	594,6	612,2	4,6	6,8	4,3
المجمع م 2	689,7	681,7	679,8	687,5	679,8	679,5	696,4	704,0	701,2	705,2	697,9	705,2	723,5	5,0	7,2	4,9
المجمع م 3	**949,3**	**937,9**	**939,7**	**943,3**	**936,0**	**934,5**	**957,9**	**955,0**	**951,5**	**955,2**	**948,4**	**962,5**	**992,2**	**4,2**	**6,4**	**4,5**
مجمعات التوظيفات السائلة	**355,9**	**355,6**	**354,9**	**356,8**	**353,0**	**347,3**	**361,9**	**358,0**	**354,6**	**356,4**	**358,4**	**364,0**	**380,6**	**28,0**	**5,8**	**6,9**
التداول الائتماني	158,3	157,7	156,6	157,1	157,1	156,9	158,7	160,3	163,4	162,3	168,0	164,0	163,6	5,9	9,4	3,4
الودائع البنكية ذات الطابع النقدي(1)																
الودائع تحت الطلب لدى البنوك	384,4	378,4	376,2	382,1	373,6	373,0	388,9	388,9	385,8	386,8	379,1	383,4	400,6	7,3	7,7	4,2
ودائع لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك	147,8	146,0	144,7	143,6	142,6	140,9	142,6	143,8	142,0	141,8	139,2	140,8	146,5	3,4	0,2-	0,9-
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	59,1	58,7	64,7	61,0	60,7	61,4	61,5	52,7	54,8	57,1	56,0	59,8	58,8	8,2	7,3	0,4-
الاحتياطيات الدولية الصافية	**173,8**	**169,2**	**166,5**	**160,8**	**158,1**	**152,9**	**145,8**	**142,8**	**144,1**	**141,5**	**140,2**	**138,9**	**144,7**	**6,5**	**10,7-**	**16,7-**
الديون الصافية على الادارة المركزية	**102,1**	**106,2**	**105,8**	**109,3**	**108,3**	**115,8**	**118,6**	**117,3**	**120,4**	**118,6**	**123,9**	**127,5**	**125,4**	**7,5-**	**25,8**	**22,8**
ديون على الاقتصاد	**789,8**	**782,4**	**779,6**	**786,6**	**779,2**	**786,1**	**817,5**	**807,1**	**808,0**	**810,1**	**806,0**	**813,2**	**830,0**	**11,0**	**10,4**	**5,1**
ديون مؤسسات الإيداع الاخرى	**695,5**	**688,9**	**686,1**	**693,0**	**686,0**	**692,7**	**714,2**	**714,0**	**711,2**	**710,3**	**706,7**	**712,3**	**729,0**	**7,5**	**9,8**	**4,8**
قروض بنكية	**687,3**	**680,1**	**674,8**	**685,1**	**678,3**	**684,7**	**709,6**	**709,0**	**705,7**	**704,5**	**701,1**	**705,0**	**719,2**	**7,7**	**10,6**	**4,6**
حسب الغرض الاقتصادي																
قروض العقار	207,3	207,4	209,1	209,5	211,1	213,4	215,1	217,0	218,2	218,6	219,3	219,9	220,0	8,7	10,2	6,1
تسهيلات الخزينة(2)	172,3	167,5	164,3	170,0	164,1	163,9	180,7	187,2	180,3	181,5	176,8	177,9	185,7	5,9	20,5	7,8
قروض التجهيز	140,8	139,7	135,9	136,7	137,1	138,4	138,2	133,5	134,7	135,7	135,5	135,8	138,0	16,9	4,1	2,0-
قروض للاستهلاك	36,1	36,3	36,6	37,0	37,2	37,7	38,1	39,5	39,5	39,7	39,7	39,6	39,6	8,1	11,2	9,8
ديون مختلفة على الزبناء	98,2	96,0	95,2	97,8	94,6	97,6	102,7	96,5	97,6	93,3	93,5	95,3	100,5	0,5	5,8	2,3
ديون معلقة الأداء	32,5	33,2	33,7	34,2	34,4	33,8	34,9	35,3	35,4	35,8	36,3	36,4	35,3	3,3-	9,5	8,7
حسب القطاع الاقتصادي																
مؤسسات مالية أخرى	90,8	90,3	88,7	88,9	83,8	84,6	89,6	83,2	85,4	83,8	84,0	84,4	87,9	2,0	7,0	3,2-
قطاع عمومي (3)	33,1	37,2	36,3	41,1	40,8	40,5	43,5	39,3	40,4	40,8	42,0	41,5	41,2	26,0-	31,9	24,4
قطاع خاص	563,4	552,6	549,8	555,1	553,8	559,6	576,6	586,6	579,9	580,0	575,1	579,1	590,1	11,2	10,1	4,7

(1) مجموع الودائع المفتوحة من طرف حائزي النقود لدى النظام البنكي باستثناء الودائع المقننة وودائع الضمان.
(2) الإدارة المركزية.
(3) بما فيها الحسابات المدينة.
(4) باستثناء الإدارة المركزية.

جدول م 2.8 المجمعات النقدية

(بملايير الدراهم)

المكونات	2011	2012												على أساس سنوي (%)		
		يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	2010	2011	2012
التداول الائتماني (1)	**158,3**	**157,7**	**156,6**	**157,1**	**157,1**	**156,9**	**158,7**	**160,3**	**163,4**	**162,3**	**168,0**	**164,0**	**163,6**	**5,9**	**9,4**	**3,4**
الأوراق البنكية والقطع النقدية المتداولة	166,3	165,9	164,9	164,8	165,4	165,0	166,5	168,9	172,6	170,3	177,3	172,5	172,5	6,2	9,3	3,8
الموجودات لدى البنوك	8,0	8,1	8,3	7,7	8,3	8,1	7,8	8,7	9,2	8,0	9,3	8,5	8,5	14,3	7,7	11,1
النقود الكتابية	**428,5**	**420,3**	**418,7**	**424,9**	**416,5**	**416,3**	**431,1**	**436,4**	**429,8**	**434,2**	**419,9**	**430,6**	**448,5**	**4,1**	**5,8**	**4,7**
الودائع تحت الطلب لدى بنك المغرب	2,3	2,7	2,8	3,9	4,2	3,8	3,8	3,8	3,3	3,0	2,4	2,4	1,9	30,3	14,0	17,7-
الودائع تحت الطلب لدى البنوك	384,4	378,4	376,2	382,1	373,6	373,0	388,9	388,9	385,8	386,8	379,1	383,4	400,6	7,3	7,7	4,2
الودائع تحت الطلب لدى الخزينة	41,8	39,2	39,6	39,0	38,7	39,5	38,5	43,8	40,6	44,4	38,5	44,8	46,0	5,3-	9,1-	10,2
المجمع م 1	**586,8**	**578,1**	**575,2**	**582,0**	**573,6**	**573,2**	**589,8**	**596,7**	**593,1**	**596,5**	**588,0**	**594,6**	**612,2**	**4,6**	**6,8**	**4,3**
التوظيفات تحت الطلب (2)	**102,9**	**103,6**	**104,6**	**105,5**	**106,2**	**106,3**	**106,6**	**107,3**	**108,1**	**108,7**	**109,9**	**110,6**	**111,4**	**7,7**	**9,5**	**8,2**
المجمع م 2	**689,7**	**681,7**	**679,8**	**687,5**	**679,8**	**679,5**	**696,4**	**704,0**	**701,2**	**705,2**	**697,9**	**705,2**	**723,5**	**5,0**	**7,2**	**4,9**
أصول نقدية أخرى	**259,6**	**256,2**	**259,9**	**255,8**	**256,3**	**255,0**	**261,5**	**251,0**	**250,3**	**250,0**	**250,5**	**257,2**	**268,7**	**2,1**	**4,5**	**3,5**
حسابات لأجل وسندات الصندوق لدى البنوك	147,8	146,0	144,7	143,6	142,6	140,9	142,6	143,8	142,0	141,8	139,2	140,8	146,5	3,4	0,2-	0,9-
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	59,1	58,7	64,7	61,0	60,7	61,4	61,5	52,7	54,8	57,1	56,0	59,8	58,8	8,2	7,3	0,4-
ودائع بالعملات الأجنبية	21,6	20,7	20,1	20,5	19,8	20,5	23,2	23,7	23,5	21,5	22,7	25,0	25,3	16,0	26,2	17,1
اتفاقات إعادة الشراء	4,3	2,9	3,2	2,1	2,4	0,9	3,0	1,5	1,0	1,0	3,1	2,4	3,9	48,9-	42,8-	9,5-
شهادات الإيداع التي تقل مدتها المتبقية أو تساوي سنتين	23,1	24,0	23,2	24,8	26,9	27,1	27,1	25,1	25,1	24,7	26,1	25,8	29,6	24,5	48,5	28,5
ودائع لأجل لدى الخزينة	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,5	0,6	0,6	0,6	0,7	0,6	1,7	74,1-	77,4-	289,5
ودائع أخرى (3)	3,3	3,4	3,6	3,4	3,4	3,6	3,6	3,6	3,2	3,2	2,8	2,8	2,9	-	5,3	14,2-
المجمع م 3	**949,3**	**937,9**	**939,7**	**943,3**	**936,0**	**934,5**	**957,9**	**955,0**	**951,5**	**955,2**	**948,4**	**962,5**	**992,2**	**4,2**	**6,4**	**4,5**

(1) التداول الائتماني = الأوراق والقطع النقدية المتداولة – الموجودات لدى البنوك.
(2) الحسابات على الدفاتر لدى البنوك.
(3) اقتراضات البنوك لدى المؤسسات المالية الأخرى.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 3.8 مجمعات التوظيفات السائلة

(بملايير الدراهم)

المكونات	2011	2012												على أساس سنوي (%)		
	دجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	يناير	2012	2011	2010
مجمع التوظيفات السائلة 1	**219,9**	**220,2**	**219,8**	**224,1**	**218,2**	**213,7**	**225,3**	**222,2**	**219,2**	**222,2**	**224,1**	**229,4**	**244,4**	**29,8**	**8,2**	**11,1**
أذينات الخزينة القابلة للتداول	214,4	214,1	213,7	217,8	212,2	207,3	219,3	214,7	211,5	213,9	215,6	221,1	236,1	30,0	8,1	10,1
مؤسسات مالية أخرى	213,9	214,0	213,6	217,6	211,7	207,0	218,8	212,4	209,5	213,3	214,9	220,0	234,9	30,5	8,5	9,8
مؤسسات غير مالية	0,5	0,1	0,1	0,2	0,6	0,3	0,5	2,3	2,0	0,5	0,7	1,1	1,2	19,3-	59,7-	161,2
سندات شركات التمويل	**3,5**	**4,1**	**4,1**	**4,2**	**4,0**	**4,6**	**4,1**	**5,2**	**5,3**	**6,1**	**6,2**	**5,8**	**5,9**	**24,1**	**9,2**	**67,1**
مؤسسات مالية أخرى	3,5	4,1	4,1	4,2	4,0	4,6	4,1	5,2	5,3	6,1	6,2	5,8	5,9	25,0	9,2	67,1
أوراق الخزينة	**1,4**	**1,3**	**1,4**	**1,4**	**1,2**	**1,0**	**1,2**	**1,5**	**1,6**	**1,4**	**1,3**	**1,3**	**1,4**	**5,2-**	**54,4**	**0,4**
مؤسسات مالية أخرى	1,4	1,3	1,4	1,4	1,2	1,0	1,2	1,5	1,6	1,4	1,3	1,3	1,4	5,2-	54,4	0,3-
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي التعاقدية	**0,6**	**0,6**	**0,8**	**0,7**	**0,7**	**0,7**	**0,7**	**0,9**	**0,9**	**0,9**	**0,9**	**1,2**	**1,0**	**86,2**	**22,1-**	**72,6**
مؤسسات مالية أخرى	0,3	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,5	-	1,6-	55,4
مؤسسات غير مالية	0,1	0,1	0,3	0,2	0,2	0,2	0,2	0,3	0,3	0,4	0,3	0,4	0,2	197,7	53,6-	31,1
أفراد ومغاربة مقيمون بالخارج	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,2	0,2	0,2	0,3	0,4	0,3	66,2-	6,7-	200,3
مجمع التوظيفات السائلة 2	**106,4**	**105,6**	**104,6**	**103,6**	**107,2**	**106,4**	**108,9**	**108,6**	**107,6**	**106,9**	**107,2**	**108,3**	**110,0**	**24,9**	**6,1**	**3,3**
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في سندات الاقتراض	106,4	105,6	104,6	103,6	107,2	106,4	108,9	108,6	107,6	106,9	107,2	108,3	110,0	24,9	6,1	3,3
مؤسسات مالية أخرى	73,5	67,0	70,5	70,5	73,3	75,3	74,2	73,8	75,3	74,7	76,3	76,9	78,2	20,9	7,4	6,4
مؤسسات غير مالية	21,4	22,7	22,2	21,3	21,8	18,8	22,6	22,1	20,2	20,1	18,0	18,2	18,8	31,6	2,2	12,1-
أفراد ومغاربة مقيمون بالخارج	11,5	16,0	11,9	11,7	12,2	12,3	12,1	12,7	12,2	12,1	13,0	13,1	12,9	40,0	5,5	12,1
مجمع التوظيفات السائلة 3	**29,6**	**29,8**	**30,5**	**29,1**	**27,6**	**27,3**	**27,6**	**27,3**	**27,7**	**27,2**	**27,1**	**26,4**	**26,2**	**26,7**	**10,4-**	**11,4-**
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي في الأسهم والأسهم وسندات الاقتراض معا	29,6	29,8	30,5	29,1	27,6	27,3	27,6	27,3	27,7	27,2	27,1	26,4	26,2	26,7	10,4-	11,4-
مؤسسات مالية أخرى	25,2	25,7	25,8	24,8	23,9	23,7	23,7	23,7	24,0	23,5	23,5	23,0	22,9	24,6	7,6-	9,2-
مؤسسات غير مالية	1,0	0,8	1,2	1,0	0,7	0,6	0,6	0,6	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	35,7	43,7-	33,0-
أفراد ومغاربة مقيمون بالخارج	3,4	3,3	3,5	3,3	3,1	3,0	3,3	3,0	3,1	3,0	2,9	2,8	2,7	38,6	14,3-	21,6-
مجمع التوظيفات السائلة	**355,9**	**355,6**	**354,9**	**356,8**	**353,0**	**347,3**	**361,9**	**358,0**	**354,6**	**356,4**	**358,4**	**364,0**	**380,6**	**28,0**	**5,8**	**6,9**

جدول م 4.8 مقابلات المجمع م3

(بملايير الدراهم)

المكونات	2011	2012												على أساس سنوي (%)		
	دجنبر	نونبر	أكتوبر	شتنبر	غشت	يوليوز	يونيو	ماي	أبريل	مارس	فبراير	يناير	2012	2011	2010
ديون للاقتصاد(أ)	**789,8**	**782,4**	**779,6**	**786,6**	**779,2**	**786,1**	**817,5**	**807,1**	**808,0**	**810,1**	**806,0**	**813,2**	**830,0**	**11,0**	**10,4**	**5,1**
بنك المغرب	1,1	1,1	1,1	1,0	1,0	0,9	0,9	0,9	1,1	1,1	1,1	1,1	0,8	36,7	9,3	23,4-
مؤسسات الإيداع الأخرى	788,8	781,4	778,5	785,6	778,2	785,2	816,6	806,2	806,9	809,1	804,9	812,1	829,2	11,0	10,4	5,1
الديون الصافية على الإدارة المركزية (ب)	**102,1**	**106,2**	**105,8**	**109,3**	**108,3**	**115,8**	**118,6**	**117,3**	**120,4**	**118,6**	**123,9**	**127,5**	**125,4**	**7,5-**	**25,8**	**22,8**
الديون الصافية المستحقة لبنك المغرب	2,2	1,9	1,1	0,0	0,8-	0,9	3,2	0,6	2,3	1,0-	1,8	1,3	0,5	5,7	37,1-	79,4-
الديون الصافية المستحقة لمؤسسات الإيداع الأخرى	99,9	104,3	104,8	109,3	109,2	114,9	115,4	116,7	118,1	119,6	122,2	126,2	124,9	8,0-	28,6	25,0
الاحتياطيات الدولية الصافية (ج)	**173,8**	**169,2**	**166,5**	**160,8**	**158,1**	**152,9**	**145,8**	**142,8**	**144,1**	**141,5**	**140,2**	**138,9**	**144,7**	**6,5**	**10,7-**	**16,7-**
موارد ذات طابع غير نقدي (د)	**144,3**	**145,9**	**146,5**	**146,6**	**144,2**	**149,4**	**148,9**	**147,3**	**149,3**	**145,8**	**150,5**	**151,8**	**154,4**	**5,4**	**10,5**	**7,0**
رأسمال واحتياطيات	**104,2**	**107,5**	**107,4**	**105,5**	**106,7**	**107,4**	**109,1**	**110,9**	**113,4**	**110,9**	**112,4**	**114,8**	**114,4**	**11,3**	**4,9**	**9,8**
بنك المغرب	17,7	18,9	19,5	17,5	17,7	17,4	17,8	18,1	18,9	19,9	19,8	20,0	18,4	5,5	4,1	4,5
مؤسسات الإيداع الأخرى	86,5	88,6	87,9	88,0	89,1	90,0	91,3	92,8	94,5	91,1	92,6	94,8	95,9	12,5	5,0	10,9
التزامات غير نقدية لمؤسسات الإيداع	**40,1**	**38,4**	**39,1**	**41,1**	**37,4**	**42,1**	**39,9**	**36,4**	**35,9**	**34,9**	**38,0**	**37,0**	**40,0**	**9,6-**	**28,2**	**0,4-**
الودائع المستثناة من المجمع م 3	6,9	6,0	5,4	6,3	5,7	8,7	5,7	5,8	6,2	6,2	7,6	5,9	7,5	2,4	18,1	8,1
اقتراضات	7,6	7,2	7,1	8,2	6,6	6,3	7,2	6,6	6,4	6,6	6,5	7,1	7,7	49,6	24,6-	2,0
سندات عدا الأسهم المستثناة من المجمع م 3	25,3	24,9	26,4	26,3	24,9	26,8	26,6	23,7	23,0	21,7	23,6	23,6	24,5	31,2-	67,3	3,5-
مقابلات أخرى للمجمع م 3 (ه)	**27,8**	**26,0**	**34,2**	**33,2**	**34,5**	**29,1**	**24,9**	**35,1**	**28,3**	**30,8**	**28,7**	**34,7**	**46,4**	**28,4-**	**11,6-**	**67,1**
مقابلات الودائع لدى الخزينة	45,1	42,7	43,2	42,4	42,1	43,1	42,1	47,3	43,8	47,6	41,2	47,6	48,9	1,2	8,2-	8,4
بنود صافية أخرى	11,9	11,2	3,7	6,9	5,2	9,8	11,2	8,8	11,3	9,1	5,4	6,5	1,9-	6,9	23,4-	115,6-
الديون الصافية لمؤسسات الإيداع الأخرى على غير المقيمين	1,7	1,7	1,7	4,7	4,6	3,0	1,1	3,9	2,9	0,6-	0,0	0,7	2,7	70,5-	64,3-	56,1
مخصصات من حقوق السحب الخاصة والالتزامات أخرى	7,4	7,4	7,3	7,3	7,4	7,6	7,5	7,7	7,5	7,5	7,4	7,4	7,3	4,3	2,5	1,5-
مجموع المقابلات (أ+ ب + ج- د + ه)	**949,3**	**937,9**	**939,7**	**943,3**	**936,0**	**934,5**	**957,9**	**955,0**	**951,5**	**955,2**	**948,4**	**962,5**	**992,2**	**6,8**	**6,4**	**4,5**

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 5.8 الاحتياطيات الدولية الصافية

(بملايير الدراهم)

المكونات	2011	2012												على أساس سنوي (%)		
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	2010	2011	2012
الاحتياطيات الدولية الصافية (أ-ب)	**173,8**	**169,2**	**166,5**	**160,8**	**158,1**	**152,9**	**145,8**	**142,8**	**144,1**	**141,5**	**140,2**	**138,9**	**144,7**	**6,5**	**10,7-**	**16,7-**
الاحتياطيات الرسمية الدولية (أ)	**177,1**	**172,4**	**169,7**	**164,0**	**161,2**	**156,0**	**149,3**	**146,6**	**147,6**	**145,0**	**143,5**	**142,2**	**147,9**	**6,5**	**10,3-**	**16,5-**
الذهب النقدي	9,6	10,4	10,5	9,8	9,9	9,9	9,9	10,3	10,4	10,8	10,4	10,5	9,9	35,8	14,6	3,9
العملات الأجنبية	2,1	2,3	2,2	2,6	2,1	1,8	2,6	4,0	5,7	2,8	2,7	2,8	2,5	25,9	30,9-	18,1
الودائع والسندات المدرجة في الاحتياطيات الدولية	159,1	153,5	150,9	145,5	143,1	138,2	131,3	126,9	126,2	126,4	125,3	123,9	130,8	5,2	11,0-	17,8-
الوضع الاحتياطي في صندوق النقد الدولي	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	1,0	0,9	0,9	0,9	0,9	0,9	4,4	2,3	1,6-
الموجودات من حقوق السحب الخاصة	5,3	5,3	5,2	5,1	5,1	5,3	4,6	4,5	4,4	4,2	4,1	4,1	3,7	3,4	14,8-	30,6-
التزامات أجنبية قصيرة الأجل بالعملات الأجنبية (ب)	**3,2**	**3,2**	**3,2**	**3,1**	**3,1**	**3,1**	**3,5**	**3,9**	**3,5**	**3,6**	**3,2**	**3,2**	**3,1**	**6,4**	**17,8**	**1,9-**
أصول أجنبية أخرى	**0,3**	**0,3**	**0,3**	**0,3**	**0,3**	**0,3**	**0,3**	**0,3**	**0,3**	**0,3**	**0,3**	**0,3**	**0,3**	**43,9-**	**2,5**	**7,7-**
التزامات أجنبية أخرى	**7,4**	**7,4**	**7,3**	**7,3**	**7,4**	**7,6**	**7,5**	**7,7**	**7,5**	**7,5**	**7,4**	**7,4**	**7,3**	**4,3**	**2,5**	**1,5-**
مخصصات من حقوق السحب الخاصة	7,4	7,4	7,3	7,3	7,3	7,5	7,4	7,6	7,5	7,4	7,4	7,4	7,3	4,4	2,3	1,6-
الديون الصافية لمؤسسات الإيداع الأخرى على غير المقيمين	**1,7**	**1,7**	**1,7**	**4,7**	**4,6**	**3,0**	**1,1**	**3,9**	**2,9**	**0,6-**	**0,0**	**0,7**	**2,7**	**70,5-**	**64,3-**	**56,1**
ديون على غير المقيمين	**26,2**	**26,0**	**27,6**	**28,0**	**28,5**	**28,5**	**27,6**	**30,6**	**29,6**	**27,0**	**27,5**	**26,9**	**28,1**	**24,1-**	**20,5**	**7,3**
موجودات بالعملة الأجنبية	0,4	0,4	0,4	0,4	0,5	0,4	0,5	0,9	0,8	0,5	0,6	0,5	0,7	19,3	0,3	74,6
ودائع	6,8	8,0	9,0	9,3	9,4	9,3	7,5	10,5	10,9	8,1	8,2	7,3	9,6	65,0-	73,6	41,2
قروض	5,5	4,4	4,9	4,9	4,9	5,2	6,3	5,7	4,5	3,7	3,8	4,0	2,8	20,3-	2,5-	48,7-
سندات ما عدا الأسهم	2,5	2,6	2,5	2,7	2,3	2,2	2,6	2,2	2,2	2,2	2,3	2,5	2,5	8,3-	10,2-	3,4-
أسهم وسندات مساهمة أخرى	10,7	10,6	10,6	10,6	11,3	11,3	10,6	11,3	11,0	12,3	12,4	12,6	12,4	28,7	19,3	16,6
التزامات إزاء غير المقيمين	**24,5**	**24,4**	**25,9**	**23,4**	**23,9**	**25,4**	**26,5**	**26,7**	**26,8**	**27,5**	**27,5**	**26,2**	**25,4**	**37,6**	**44,7**	**3,9**
ودائع	22,6	22,7	24,0	21,6	21,6	23,2	23,4	24,1	24,0	23,9	23,9	22,4	21,4	33,7	67,5	5,3-
قروض	1,5	1,3	1,5	1,5	1,3	1,3	1,8	1,8	1,7	1,2	1,1	1,1	1,4	51,3	51,4-	6,6-
سندات مؤسسات التوظيف الجماعي النقدية	0,3	0,3	0,3	0,2	1,0	0,8	1,1	0,8	1,0	1,0	1,1	1,1	1,2	-	4,2	-
التزامات أخرى	0,1	0,0	0,0	0,0	0,0	0,2	0,2	0,2	0,1	1,4	1,4	1,6	1,4	62,7-	41,7	-

جدول م 6.8 الديون الصافية على الإدارة المركزية

(بملايير الدراهم)

المكونات	2011	2012												على أساس سنوي (%)		
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	2010	2011	2012
الديون الصافية المستحقة لبنك المغرب	**2,2**	**1,9**	**1,1**	**0,0**	**0,8-**	**0,9**	**3,2**	**0,6**	**2,3**	**1,0-**	**1,8**	**1,3**	**0,5**	**5,7**	**37,1-**	**79,4-**
ديون	**5,6**	**5,5**	**5,5**	**5,2**	**5,1**	**5,2**	**5,4**	**5,4**	**5,4**	**5,6**	**5,6**	**5,5**	**4,9**	**10,7-**	**25,5-**	**12,0-**
قروض	5,4	5,4	5,4	5,0	4,9	4,9	4,9	4,9	4,9	4,9	4,8	4,8	4,9	5,6-	4,4-	10,1-
غيرها (1)	0,1	0,1	0,1	0,2	0,2	0,3	0,5	0,5	0,5	0,7	0,7	0,7	0,0	23,8-	92,7-	90,6-
التزامات	**3,4**	**3,7**	**4,4**	**5,2**	**6,0**	**4,3**	**2,2**	**4,8**	**3,0**	**6,6**	**3,8**	**4,3**	**4,5**	**21,5-**	**15,2-**	**32,4**
حساب صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	0,6	0,7	0,5	1,4	1,6	1,1	0,9	0,8	0,8	1,4	0,3	1,3	0,6	312,5	45,0-	9,2
الحساب الجاري للخزينة العمومية	2,0	1,0	2,7	2,4	3,2	2,3	0,4	3,0	1,2	4,3	2,3	2,0	2,9	46,5-	2,9-	45,0
الديون الصافية المستحقة لمؤسسات الإيداع الأخرى	**99,9**	**104,3**	**104,8**	**109,3**	**109,2**	**114,9**	**115,4**	**116,7**	**118,1**	**119,6**	**122,2**	**126,2**	**124,9**	**8,0-**	**28,6**	**25,0**
ديون	**111,5**	**115,5**	**115,6**	**119,7**	**120,4**	**125,5**	**125,9**	**127,7**	**128,6**	**131,1**	**134,3**	**138,2**	**136,9**	**3,4-**	**21,2**	**22,8**
قروض	22,4	23,3	22,4	21,1	21,1	20,8	22,6	24,0	25,1	22,4	22,4	24,5	24,8	35,2	2,9	10,8
سندات	85,1	88,2	90,9	96,1	96,8	101,8	99,2	99,5	99,4	103,8	106,9	108,6	106,2	12,8-	31,8	24,8
غيرها (1)	4,0	4,1	2,4	2,5	2,6	3,0	4,1	4,1	4,1	4,9	5,1	5,1	5,8	10,3	29,6-	46,0
التزامات (2)	**11,6**	**11,2**	**10,9**	**10,4**	**11,3**	**10,6**	**10,5**	**11,0**	**10,6**	**11,5**	**12,1**	**12,0**	**11,9**	**32,3**	**19,0-**	**3,0**
الديون الصافية المستحقة لمؤسسات الإيداع على الإدارة المركزية	**102,1**	**106,2**	**105,8**	**109,3**	**108,3**	**115,8**	**118,6**	**117,3**	**120,4**	**118,6**	**123,9**	**127,5**	**125,4**	**7,5-**	**25,8**	**22,8**
مقابلات الودائع لدى الخزينة	**45,1**	**42,7**	**43,2**	**42,4**	**42,1**	**43,1**	**42,1**	**47,3**	**43,8**	**47,6**	**41,2**	**47,6**	**48,9**	**1,2**	**8,2-**	**8,4**

(1) مبالغ مستحقة للدولة، لا سيما برسم الدفعة الخاصة بالضريبة على النتائج والضريبة على القيمة المضافة القابلة للاسترداد.
(2) مكونة أساسا من الأموال المستحقة للدولة، وكذا من الصناديق الخصوصية للضمان التي تهدف إلى ضمان القروض الموزعة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 7.8 ديون على الاقتصاد

(بملايير الدراهم)

المكونات	2011	2012												على أساس سنوي (%)		
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	2012/2011	2011/2010	2010/2009
ديون على الاقتصاد	789,8	782,4	779,6	786,6	779,2	786,1	817,5	807,1	808,0	810,1	806,0	813,2	830,0	5,1	10,4	11,0
ديون مستحقة لمؤسسات الإيداع الأخرى	788,8	781,4	778,5	785,6	778,2	785,2	816,6	806,2	806,9	809,1	804,9	812,1	829,2	5,1	10,4	11,0
قروض مؤسسات الإيداع الأخرى	695,5	688,9	686,1	693,0	686,0	692,7	714,2	714,0	711,2	710,3	706,7	712,3	729,0	4,8	9,8	7,5
قروض بنكية	687,3	680,1	674,8	685,1	678,3	684,7	709,6	709,0	705,7	704,5	701,1	705,0	719,2	4,6	10,6	7,7
تسهيلات الخزينة [1]	172,3	167,5	164,3	170,0	164,1	163,9	180,7	187,2	180,3	181,5	176,8	177,9	185,7	7,8	20,5	5,9
قروض التجهيز	140,8	139,7	135,9	136,7	137,1	138,4	138,2	133,5	134,7	135,7	135,5	135,8	138,0	2,0-	4,1	16,9
قروض العقار	207,3	207,4	209,1	209,5	211,1	213,4	215,1	217,0	218,2	218,6	219,3	219,9	220,0	6,1	10,2	8,7
قروض السكن	137,2	137,4	138,6	139,8	141,1	143,0	144,4	145,3	146,5	147,5	148,7	149,9	150,6	9,8	10,7	12,9
قروض مقدمة للمنعشين العقاريين	68,3	68,7	68,9	68,3	68,5	69,0	69,5	69,5	68,5	69,3	68,6	68,0	68,1	0,3-	6,8	1,1
قروض للاستهلاك	36,1	36,3	36,6	37,0	37,2	37,7	38,1	39,5	39,5	39,7	39,7	39,6	39,6	9,8	11,2	8,1
ديون مختلفة على الزبناء	106,4	104,8	106,4	105,7	102,2	105,6	107,3	101,5	103,1	99,1	99,1	102,6	110,3	3,7	1,4	0,0
ديون معلقة الأداء	32,5	33,2	33,7	34,2	34,4	33,8	34,9	35,3	35,4	35,8	36,3	36,4	35,3	8,7	9,5	3,3-
سندات	77,7	77,2	75,6	75,3	75,1	73,9	84,1	73,5	77,4	78,6	77,7	79,0	78,5	1,1	33,8	9,9
سندات باستثناء الأسهم	17,5	19,4	19,1	18,4	18,8	19,3	23,2	20,7	23,1	22,3	23,5	24,1	22,3	27,0	46,0	13,5
أسهم وسندات مساهمة أخرى	60,2	57,8	56,5	57,0	56,2	54,6	60,9	52,8	54,4	56,4	54,2	54,9	56,3	6,5-	30,6	9,0
غيرها [2]	15,6	15,2	16,9	17,3	17,2	18,5	18,3	18,8	18,3	20,1	20,5	20,7	21,7	38,5	31,0-	-
ديون مستحقة لبنك المغرب	1,1	1,1	1,1	1,0	1,0	0,9	0,9	0,9	1,1	1,1	1,1	1,1	0,8	23,4-	9,3	36,7
قروض	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,7	0,8	0,8	0,8	0,8	0,8	0,8	0,6	12,4-	10,8	8,2

(1) بما فيها الحسابات المدينة.
(2) تتكون أساسا من مقابل الودائع لدى البريد بنك.

جدول م 8.8 ديون على قطاعات الاقتصاد

(بملايير الدراهم)

المكونات	2011	2012												على أساس سنوي (%)		
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	2012/2011	2011/2010	2010/2009
مجموع الديون على الاقتصاد	789,8	782,4	779,6	786,6	779,2	786,1	817,5	807,1	808,0	810,1	806,0	813,2	830,0	5,1	10,4	11,0
شركات مالية أخرى	170,5	169,8	170,6	168,2	163,1	162,5	174,5	158,4	160,9	162,7	163,8	166,7	174,6	2,4	13,0	17,4
قروض[1]	98,9	99,1	100,0	96,9	91,4	92,6	94,2	88,1	90,9	89,5	89,6	91,7	97,7	1,3-	2,1	1,3
سندات	58,7	56,0	55,7	56,4	56,6	53,5	63,9	53,5	53,2	55,9	56,3	57,0	58,4	0,5-	47,9	21,1
إدارات محلية	10,4	10,6	10,5	10,3	10,2	10,6	10,7	10,7	10,8	10,9	10,9	11,0	11,6	10,8	7,0	13,3
شركات غير مالية عمومية	31,2	34,7	32,7	37,4	37,3	40,3	36,0	38,4	39,2	39,9	39,1	36,4	16,8	4,0	10,0-
قروض	22,6	26,6	25,7	30,7	30,6	29,9	32,7	28,6	29,6	29,9	31,1	30,5	30,7	47,8	39,3-	29,6
سندات	7,3	8,0	7,0	6,6	6,8	7,3	7,5	7,4	8,7	8,0	7,4	7,2	5,5	25,3-	1,0-	7,3-
شركات غير مالية أخرى	350,4	341,3	338,0	341,9	337,9	340,5	355,1	361,0	354,5	352,9	347,7	352,3	364,0	3,9	13,6	13,2
قروض	336,9	327,3	322,8	328,3	325,0	326,2	341,5	347,4	337,9	337,7	333,0	336,9	348,8	3,5	13,8	14,0
تسهيلات الخزينة [2]	148,6	142,2	142,0	147,9	142,2	143,0	155,8	165,1	156,1	157,2	149,9	152,6	159,7	7,5	15,6	18,0
قروض التجهيز	107,6	105,1	102,4	99,7	99,8	101,1	101,0	96,3	97,2	97,2	97,3	97,5	99,9	7,1-	0,8	18,1
قروض العقار	55,4	55,5	54,9	55,7	56,1	55,8	57,0	57,3	57,6	57,4	57,7	58,0	59,4	7,3	24,2	1,5
سندات	11,7	13,2	13,0	12,3	11,7	13,1	12,7	12,6	15,5	14,8	14,0	14,8	14,7	26,0	6,0	9,0-
سندات باستثناء الأسهم	4,0	5,5	6,3	6,2	6,2	7,1	6,0	6,7	8,2	7,5	8,2	8,6	8,2	106,9	8,7	22,0-
أسهم وسندات مساهمة أخرى	7,7	7,7	6,6	6,1	5,5	6,0	6,7	5,9	7,3	7,2	5,8	6,2	6,5	15,8-	4,7	0,7-
قطاعات مقيمة أخرى	227,4	226,1	227,8	228,7	230,7	235,2	236,9	241,1	243,4	244,5	243,8	244,1	243,4	7,0	5,1	7,4
أفراد ومقاولة مقيمون بالخارج	180,3	180,3	181,3	183,5	184,8	188,1	190,2	191,8	192,7	195,5	195,4	196,5	196,3	8,9	7,8	9,1
قروض	180,2	180,2	181,2	182,4	183,6	187,1	189,1	190,7	192,0	194,1	194,5	195,4	195,0	8,2	7,8	9,3
قروض السكن	126,6	126,4	127,3	128,1	129,0	130,4	131,4	131,9	132,8	134,1	134,3	135,2	135,5	7,0	8,7	11,1
قروض الاستهلاك	35,3	35,6	35,9	36,3	36,4	36,9	37,4	38,7	38,7	39,0	38,9	38,8	38,8	9,8	11,5	7,8
مقاولون أفراد	43,9	42,7	43,6	42,6	43,4	44,7	44,2	46,7	48,1	46,4	46,1	45,6	44,8	2,0	3,8-	1,0
قروض	43,9	42,7	43,6	42,6	43,4	44,7	44,2	46,7	48,1	46,4	46,1	45,6	44,8	2,0	3,8-	1,0
قروض التجهيز	6,0	6,1	6,0	6,1	6,4	6,2	6,2	6,7	6,9	6,9	6,9	7,0	6,3	4,8	29,7-	4,7-
قروض لفائدة المنعشين العقاريين	23,9	24,2	25,3	24,2	24,5	25,5	25,1	26,2	26,1	25,8	25,2	24,6	23,7	0,7-	9,7-	14,6
مؤسسات لا تستهدف الربح وتخدم الأسر	3,2	3,1	2,9	2,6	2,5	2,4	2,6	2,6	2,6	2,5	2,3	2,0	2,2	30,4-	5,3-	18,5

(1) قيم الاستحفاظ وقروض مالية ممنوحة من طرف مؤسسات الايداع لفائدة الشركات المالية الأخرى.
(2) بما فيها الحسابات المدينة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 9.8 التزامات تجاه قطاعات الاقتصاد

(بملايير الدراهم)

المكونات	2011	2012												على أساس سنوي (%)		
	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	2010	2011	2012
مجموع الالتزامات	**786,0**	**775,9**	**779,0**	**785,0**	**774,2**	**776,5**	**797,0**	**783,7**	**780,2**	**780,2**	**777,2**	**787,9**	**819,6**	**6,6**	**7,8**	**4,3**
مؤسسات مالية أخرى	**97,1**	**93,3**	**93,0**	**99,2**	**94,5**	**94,4**	**99,0**	**94,8**	**91,4**	**89,0**	**94,5**	**97,2**	**108,7**	**20,9-**	**11,5**	**12,0**
أصول نقدية	64,3	61,4	60,3	64,7	64,2	62,5	66,2	65,6	62,9	61,7	65,5	67,6	77,8	23,2-	3,4	21,1
التزامات غير نقدية(1)	32,8	31,9	32,6	34,5	30,3	31,8	32,8	29,2	28,4	27,3	29,0	29,6	30,9	14,5-	31,7	5,8-
قطاع عمومي(2)	**31,3**	**29,9**	**31,2**	**35,1**	**35,7**	**34,3**	**38,2**	**35,6**	**37,4**	**39,2**	**38,2**	**40,3**	**42,5**	**4,0-**	**18,5-**	**35,8**
أصول نقدية	31,3	29,9	31,2	35,1	35,7	34,3	38,2	35,6	37,4	39,1	38,2	40,3	42,5	4,0-	18,6-	35,9
شركات غير مالية أخرى	**159,5**	**157,7**	**153,9**	**148,7**	**141,4**	**142,4**	**151,1**	**142,1**	**140,1**	**137,9**	**130,3**	**130,7**	**142,7**	**16,5**	**12,2**	**10,5-**
أصول نقدية	153,4	152,5	148,9	143,6	136,1	134,0	145,9	137,0	134,7	132,4	123,6	125,6	136,1	16,9	11,7	11,3-
التزامات غير نقدية (1)	6,1	5,2	5,0	5,0	5,3	8,3	5,2	5,2	5,4	5,5	6,7	5,1	6,6	7,4	25,9	8,1
قطاعات مقيمة أخرى	**498,2**	**495,1**	**501,0**	**502,0**	**502,6**	**505,5**	**508,7**	**511,2**	**511,2**	**514,2**	**514,2**	**519,7**	**525,7**	**12,1**	**7,9**	**5,5**
أفراد ومقاربة مقيمون بالخارج	**468,2**	**465,8**	**469,7**	**471,9**	**472,3**	**475,1**	**478,0**	**479,6**	**479,5**	**483,1**	**482,8**	**487,4**	**492,8**	**12,6**	**7,1**	**5,3**
أصول نقدية	467,3	464,8	468,6	470,7	470,8	473,6	476,5	478,0	477,8	481,4	480,9	485,5	490,8	12,4	7,2	5,0
التزامات غير نقدية(1)	0,9	1,0	1,1	1,2	1,4	1,6	1,5	1,6	1,6	1,7	1,9	1,9	2,0	71,6	29,8-	128,7
مقاولون أفراد	**23,5**	**23,0**	**25,0**	**23,8**	**24,4**	**24,3**	**24,2**	**25,4**	**25,5**	**24,9**	**25,3**	**26,2**	**26,5**	**15,4**	**16,2**	**12,5**
أصول نقدية	23,2	22,6	24,7	23,5	24,1	23,9	23,9	25,0	25,2	24,5	24,9	25,8	26,0	15,4	16,2	12,2
التزامات غير نقدية(1)	0,4	0,4	0,4	0,4	0,3	0,4	0,3	0,4	0,3	0,4	0,4	0,4	0,5	17,8	19,8	35,3
مؤسسات لا تستهدف الربح وتخدم الأسر	**6,5**	**6,2**	**6,2**	**6,0**	**6,1**	**6,5**	**6,2**	**6,2**	**6,2**	**6,2**	**6,1**	**6,1**	**6,4**	**29,5-**	**51,5**	**0,8-**
أصول نقدية	6,5	6,2	6,2	6,0	6,0	6,5	6,2	6,2	6,2	6,2	6,1	6,1	6,4	29,5-	51,7	0,8-

(1) تتكون أساسا من الودائع المقننة و ودائع الضمان.
(2) الشركات العمومية غير المالية و الإدارات المحلية و صندوق الضمان الاجتماعي.

جدول م 10.8 التوزيع الفصلي للقروض حسب الأجل وحسب فرع النشاط

(بملايير الدراهم)

المكونات	2009	2010			2011								2012		على أساس سنوي (%)		
	دجنبر	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر	يناير	فبراير	مارس	دجنبر	2010	2011	2012
قروض بنكية	**577,1**	**592,5**	**618,9**	**620,4**	**621,5**	**631,1**	**660,3**	**668,7**	**687,3**	**685,1**	**709,6**	**704,5**	**719,2**	**7,7**	**10,6**	**4,6**
حسب الأجال																
الأمد القصير	232,7	228,0	250,3	233,5	229,5	245,5	275,9	278,9	283,9	296,1	303,2	303,2	299,8	1,4-	23,7	5,6
الأمد المتوسط	171,1	179,1	172,8	179,8	182,6	177,3	173,5	186,8	189,2	174,8	181,7	178,2	184,5	6,7	3,6	2,5-
الأمد الطويل	142,5	154,8	164,5	174,4	179,8	177,3	178,7	169,8	181,8	180,0	189,8	187,3	199,6	26,1	1,1	9,8
حسب فرع النشاط																
القطاع الأولي (1)	**19,6**	**18,4**	**17,5**	**16,0**	**25,3**	**23,6**	**23,9**	**25,2**	**28,4**	**27,6**	**28,4**	**28,1**	**28,0**	**29,3**	**12,3**	**1,4-**
القطاع الثانوي	**185,8**	**189,4**	**199,1**	**199,1**	**196,7**	**201,6**	**219,0**	**225,0**	**222,9**	**224,5**	**232,7**	**228,2**	**226,2**	**5,9**	**13,3**	**1,4**
الصناعات الاستخراجية	14,7	16,6	12,3	13,9	12,3	12,0	12,0	13,5	11,6	11,9	12,9	11,4	10,6	16,6-	5,2-	8,8-
الصناعة التحويلية	**73,5**	**74,1**	**76,3**	**75,1**	**80,6**	**77,3**	**87,1**	**88,5**	**84,2**	**87,0**	**88,9**	**88,4**	**86,9**	**9,6**	**4,5**	**3,2**
صناعات غذائية والتبغ	20,5	20,0	19,8	21,6	23,8	23,7	26,7	27,5	22,2	23,0	24,1	24,1	23,9	16,2	7,0-	8,0
صناعة النسيج والملابس والجلد	10,6	10,2	9,8	9,2	8,9	9,2	10,0	10,1	8,6	9,0	8,9	8,9	8,5	16,2-	3,0-	1,4-
صناعات كيماوية وشبه كيماوية	9,9	10,0	10,5	10,3	10,7	10,9	12,3	12,1	13,4	14,9	14,1	13,6	13,5	7,9	25,0	1,0
صناعات ميكانيكية ومعدنية وكهربائية وإلكترونية	16,2	16,9	18,2	15,5	17,4	16,3	17,6	17,6	17,7	16,9	17,3	18,3	16,9	7,8	1,6	4,2-
صناعات تحويلية مختلفة	16,3	16,9	17,9	18,5	19,7	17,3	20,5	21,3	22,3	23,2	24,6	23,6	24,0	21,1	13,2	7,5
الماء والغاز والكهرباء	16,7	19,9	23,8	25,3	24,4	27,9	29,8	30,3	31,2	33,0	34,2	36,0	35,0	46,3	28,1	11,9
البناء والأشغال العمومية	80,9	78,8	86,8	84,8	79,4	84,4	90,1	92,7	95,8	92,7	96,7	92,4	93,7	1,7-	20,6	2,3-
القطاع الثالثي	**371,8**	**384,7**	**402,2**	**405,2**	**399,5**	**405,9**	**417,4**	**418,4**	**436,0**	**433,0**	**448,5**	**448,2**	**465,0**	**7,5**	**9,1**	**6,7**
التجارة إصلاح السيارات و الأجهزة المنزلية	37,6	38,1	36,1	37,2	38,5	40,2	42,4	43,7	45,5	44,5	45,5	46,9	49,2	2,5	18,1	7,9
الفنادق و المطاعم	18,5	18,7	19,2	18,6	17,8	18,4	19,2	20,0	19,3	19,6	19,0	19,1	21,1	3,7-	8,4	8,9
المواصلات والاتصالات	23,9	23,9	24,4	26,4	24,7	25,6	30,6	29,3	28,3	27,3	32,1	31,4	28,9	3,2	14,6	2,2
الأنشطة المالية	94,0	98,0	102,9	100,5	97,8	96,8	96,3	96,3	102,5	99,9	96,3	92,8	98,2	4,1	4,8	4,2-
الإدارات المحلية	8,6	8,7	9,0	9,0	9,8	9,6	9,8	9,6	10,4	10,3	10,7	10,9	11,6	13,3	7,0	10,8
فروع أخرى(2)	36,8	41,6	50,6	50,8	44,4	45,8	45,5	40,2	50,4	49,7	56,6	53,8	61,8	20,7	13,5	22,6
الخواص والمقاربة المقيمون بالخارج	**152,3**	**155,7**	**160,0**	**162,6**	**166,5**	**169,4**	**173,5**	**179,3**	**179,5**	**181,7**	**188,4**	**193,3**	**194,3**	**9,3**	**7,8**	**8,3**

(1) الفلاحة والصيد البحري.
(2) باستثناء الخدمات الشخصية والخدمات المنزلية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 11.8 حساب حصيلة شركات القروض الصغرى

(بملايير الدراهم)

المكونات	2009	2010				2011								2012						على أساس سنوي (%)		
	دجنبر	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر	2010	2011	2012
أصول	**6,3**	**6,2**	**5,9**	**6,2**	**6,2**	**6,0**	**6,1**	**6,1**	**5,9**	**5,9**	**5,9**	**5,6**	**6,1-**	**2,0**	**7,2-**
النقد والودائع لدى البنوك	**1,3**	**0,9**	**1,0**	**1,0**	**1,0**	**1,0**	**1,1**	**1,1**	**1,0**	**1,0**	**1,0**	**0,9**	**23,5-**	**16,5**	**50,5-**
قروض	**4,8**	**5,0**	**4,8**	**4,8**	**4,8**	**4,7**	**4,6**	**4,6**	**4,6**	**4,6**	**4,6**	**4,6**	**0,7-**	**3,5-**	**0,6**
قروض موجهة للمقاولين الفرديين	3,8	4,0	3,9	3,9	4,0	3,9	4,0	4,0	3,9	4,0	4,0	4,0	1,5	1,3	0,8
أصول ثابتة	**0,2**	**0,1**	**0,1**	**0,1**	**0,1**	**0,1**	**0,1**	**0,1**	**0,1**	**0,1**	**0,1**	**0,2**	**26,7-**	**1,5-**	**31,9**
أصول أخرى	**0,1**	**0,2**	**0,1**	**0,1**	**0,1**	**0,2**	**0,2**	**0,2**	**0,2**	**0,2**	**0,2**	**0,3**	**9,8-**	**143,4**	**28,8**
خصوم	**6,3**	**6,2**	**5,9**	**6,2**	**6,2**	**6,0**	**6,1**	**6,1**	**5,9**	**5,9**	**5,9**	**5,6**	**6,1-**	**2,0**	**7,2-**
اقتراضات من غير المقيمين	**0,7**	**0,7**	**0,6**	**0,7**	**0,7**	**0,7**	**0,6**	**0,6**	**0,5**	**0,6**	**0,6**	**0,5**	**18,9-**	**2,9-**	**13,6-**
اقتراضات من المقيمين	**3,9**	**3,7**	**3,6**	**3,9**	**3,7**	**3,6**	**3,8**	**3,8**	**3,6**	**3,4**	**3,3**	**2,9**	**8,6-**	**5,8**	**24,3-**
اقتراضات من البنوك	**3,6**	**3,5**	**2,8**	**3,1**	**3,0**	**2,9**	**3,2**	**3,2**	**2,9**	**2,6**	**2,6**	**2,3**	**24,3-**	**14,8**	**29,0-**
اقتراضات الخزينة	0,4	0,4	0,3	0,2	0,2	0,3	1,0	1,0	0,4	0,4	0,4	0,1	23,5-	206,6	89,5-
اقتراضات مالية	3,2	3,0	2,4	2,8	2,8	2,6	2,2	2,2	2,5	2,2	2,2	2,1	24,4-	10,8-	1,3-
الأسهم وسندات مساهمة أخرى	**1,2**	**1,2**	**1,1**	**1,2**	**1,2**	**1,2**	**1,2**	**1,2**	**1,2**	**1,3**	**1,3**	**1,7**	**10,6-**	**11,1**	**36,3**
مساهمات المالكين	0,8	0,8	0,9	0,8	0,8	0,8	0,7	0,8	0,8	0,7	0,8	0,8	0,9-	11,6-	12,8
خصوم أخرى	**0,5**	**0,6**	**0,7**	**0,6**	**0,6**	**0,6**	**0,5**	**0,6**	**0,6**	**0,6**	**0,6**	**0,6**	**44,7**	**27,9-**	**23,6**

جدول م 12.8 حساب حصيلة شركات التمويل

(بملايير الدراهم)

المكونات	2009	2010				2011								2012						على أساس سنوي (%)		
	دجنبر	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر	2010	2011	2012
أصول	**88,7**	**89,7**	**93,2**	**93,4**	**92,1**	**92,1**	**93,7**	**91,5**	**97,3**	**99,0**	**102,1**	**103,1**	**102,1**	**3,9**	**5,6**	**4,9**
ديون على مؤسسات الإيداع	**2,1**	**2,7**	**4,3**	**3,8**	**1,2**	**1,1**	**1,1**	**1,3**	**0,9**	**0,8**	**0,9**	**2,3**	**1,8**	**44,1-**	**21,6-**	**97,6**
ودائع لدى البنوك	1,9	2,5	4,0	3,5	1,0	0,8	1,0	1,2	0,8	0,7	0,8	2,2	1,7	47,9-	18,2-	111,4
قروض	**80,8**	**82,1**	**84,0**	**84,3**	**85,9**	**85,9**	**87,4**	**85,9**	**91,3**	**92,3**	**95,6**	**94,7**	**95,0**	**6,3**	**6,2**	**4,0**
سندات	**0,5**	**0,6**	**0,5**	**0,5**	**0,6**	**0,5**	**0,6**	**0,3**	**0,4**	**0,4**	**0,5**	**0,3**	**0,3**	**12,0**	**35,1-**	**13,2-**
ديون على غير المقيمين	**0,1**	**0,1**	**0,1**	**0,1**	**0,1**	**0,1**	**0,0**	**0,0**	**0,2**	**0,1**	**0,1**	**0,1**	**0,2**	**26,8**	**115,1**	**7,2**
أصول ثابتة	**1,1**	**1,1**	**1,2**	**1,2**	**1,2**	**1,3**	**1,3**	**1,3**	**1,3**	**1,4**	**1,4**	**1,4**	**1,3**	**11,4**	**7,5**	**3,8-**
أصول أخرى	**4,1**	**3,2**	**3,1**	**3,5**	**3,1**	**3,3**	**3,3**	**2,7**	**3,2**	**3,9**	**3,7**	**4,2**	**3,6**	**24,4-**	**3,5**	**10,7**
خصوم	**88,7**	**89,7**	**93,2**	**93,4**	**92,1**	**92,1**	**93,7**	**91,5**	**97,3**	**99,0**	**102,1**	**103,1**	**102,1**	**3,9**	**5,6**	**4,9**
اقتراضات من مؤسسات الإيداع	**54,7**	**54,0**	**56,2**	**52,8**	**49,5**	**49,1**	**49,0**	**48,0**	**52,2**	**51,9**	**50,5**	**49,8**	**51,3**	**9,5-**	**5,5**	**1,6-**
عمليات إعادة الشراء	0,1	0,2	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,2	0,2	0,0	91,2-	5,4-	8,7-
اقتراضات الخزينة و اقتراضات مالية	54,5	53,8	56,2	52,8	49,5	49,0	49,0	48,0	52,2	51,9	50,3	49,6	51,3	9,3-	5,5	1,6-
ودائع	**3,1**	**3,2**	**3,4**	**3,5**	**4,7**	**4,2**	**3,7**	**4,2**	**4,2**	**5,0**	**5,4**	**6,0**	**6,3**	**51,0**	**10,6-**	**49,3**
ودائع الضمان	0,4	0,3	0,4	0,5	0,8	0,9	1,6	1,6	2,4	2,9	3,9	4,2	4,6	116,0	198,6	90,0
ودائع عمليات تحصيل وشراء الديون	1,0	1,0	1,3	1,3	1,2	1,3	1,0	1,2	1,2	1,2	1,1	1,0	1,0	26,2	7,2-	15,9-
سندات أخرى غير الأصول	**8,9**	**9,4**	**10,9**	**12,7**	**13,4**	**14,5**	**17,4**	**16,8**	**17,8**	**18,0**	**20,9**	**21,8**	**22,0**	**51,3**	**32,7**	**23,1**
سندات شركات التمويل	8,7	9,1	10,7	12,5	13,1	14,2	16,6	16,5	17,1	17,7	17,6	18,7	18,7	51,5	30,5	8,9
سندات الاقتراض	0,2	0,2	0,2	0,2	0,3	0,3	0,9	0,3	0,7	0,3	3,4	3,1	3,3	45,5	129,2	370,7
التزامات تجاه الإدارة المركزية [1]	**1,4**	**1,5**	**1,7**	**1,5**	**1,7**	**1,6**	**1,5**	**1,5**	**1,6**	**1,6**	**1,6**	**1,8**	**1,7**	**5,1-**	**19,1**	**9,1**
التزامات تجاه غير المقيمين	**0,1**	**0,2**	**0,4**	**0,5**	**0,2**	**0,1**	**0,1**	**0,1**	**0,1**	**0,1**	**0,1**	**0,1**	**0,1**	**203,1**	**60,9-**	**14,2-**
الأسهم وسندات مساهمة أخرى	**8,6**	**8,9**	**8,6**	**8,8**	**9,0**	**9,1**	**8,7**	**8,5**	**9,3**	**9,7**	**9,2**	**9,2**	**9,4**	**4,6**	**3,4**	**1,0**
مساهمات المالكين	3,9	3,8	3,8	3,8	3,8	3,8	3,7	3,4	3,7	3,8	3,9	3,9	3,5	0,8-	3,0-	6,3-
الاحتياطيات العامة والخاصة	2,6	2,6	2,9	2,9	2,9	2,9	3,0	3,0	3,0	3,0	3,0	3,1	3,1	12,0	5,4	3,1
خصوم أخرى	**11,9**	**12,7**	**12,4**	**13,3**	**13,8**	**13,6**	**13,2**	**12,4**	**12,0**	**12,7**	**14,7**	**14,3**	**11,2**	**15,9**	**12,8-**	**6,6-**

(1) مكون من المبالغ الواجب دفعها للدولة.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 13.8 حساب حصيلة البنوك الحرة

(بملايير الدراهم)

المكونات	2009	2010	2011	2012									على أساس سنوي (%)		
	دجنبر	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر	مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر	2011	2012
أصول	**28,6**	**30,1**	**34,4**	**33,5**	**32,4**	**35,6**	**38,7**	**34,6**	**36,6**	**33,3**	**36,9**	**34,0**	**35,4**	**13,3**	**12,8**	**3,2-**
ديون على غير المقيمين	5,9	5,6	6,0	5,4	5,5	5,8	5,1	7,0	6,6	6,3	5,4	5,7	4,7	7,3-	19,2	29,1-
قروض بالعملة الأجنبية	4,1	3,5	3,8	3,3	3,0	3,5	4,4	4,3	5,7	5,5	4,8	3,5	3,5	25,0-	88,0	39,2-
ودائع بالعملة الأجنبية	0,2	0,3	0,4	0,2	0,3	0,2	0,3	0,2	0,3	0,3	0,3	1,5	0,4	56,2	3,2-	32,9
ديون على مؤسسات الإيداع	**8,8**	**10,6**	**12,6**	**12,2**	**10,8**	**11,6**	**13,1**	**11,2**	**13,7**	**12,8**	**14,6**	**13,2**	**16,0**	**23,8**	**26,3**	**17,1**
قروض بالعملة الأجنبية للبنوك	8,7	10,6	12,5	12,1	10,8	11,6	13,1	11,1	13,7	12,8	14,6	13,1	16,0	23,8	26,6	17,2
قروض	**13,3**	**13,3**	**14,6**	**14,6**	**14,3**	**17,3**	**16,9**	**15,5**	**15,4**	**13,4**	**15,7**	**14,2**	**13,6**	**7,2**	**8,1**	**11,6-**
قروض بالعملة الأجنبية تجاه الشركات غير المالية	11,3	11,6	12,9	13,4	13,1	14,9	14,4	15,2	15,4	12,8	15,5	14,2	13,6	15,5	18,1	11,6-
سندات	**0,5**	**0,5**	**1,1**	**1,0**	**1,5**	**0,6**	**3,2**	**0,7**	**0,6**	**0,7**	**0,6**	**0,7**	**0,9**	**209,0**	**59,5-**	**41,8**
سندات الخزينة	0,1	0,1	0,1	0,1	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	0,2	23,6	1,6-	9,9
أصول ثابتة	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**0,0**	**42,2**	**24,0**	**35,9-**
أصول أخرى	**0,1**	**0,1**	**0,1**	**0,1**	**0,3**	**0,2**	**0,3**	**0,3**	**0,3**	**0,2**	**0,5**	**0,2**	**0,2**	**224,2**	**10,6-**	**22,3-**
خصوم	**28,6**	**30,1**	**34,4**	**33,5**	**32,4**	**35,6**	**38,7**	**34,6**	**36,6**	**33,3**	**36,9**	**34,0**	**35,4**	**13,3**	**12,8**	**3,2-**
التزامات تجاه غير المقيمين	**7,7**	**8,5**	**10,9**	**9,7**	**10,9**	**12,9**	**15,3**	**11,8**	**18,6**	**14,6**	**16,6**	**14,1**	**16,8**	**41,2**	**70,2**	**9,5-**
قروض بالعملة الأجنبية	6,7	7,6	10,0	8,9	10,1	11,8	14,2	11,1	17,2	13,7	15,8	12,2	15,6	50,3	70,6	9,3-
ودائع بالعملة الأجنبية	1,0	0,9	0,9	0,7	0,8	1,0	1,0	0,7	1,3	0,9	0,8	1,8	1,2	19,5-	64,5	9,2-
التزامات تجاه مؤسسات الإيداع	**19,6**	**19,3**	**22,0**	**20,8**	**19,4**	**21,0**	**21,1**	**18,7**	**16,1**	**16,4**	**17,7**	**16,9**	**15,4**	**0,7-**	**17,1-**	**4,5-**
قروض بالعملات ممنوحة للبنوك	19,6	19,3	22,0	20,8	19,4	21,0	21,1	18,7	16,1	16,4	17,7	16,9	15,4	0,7-	17,1-	4,5-
ودائع بالعملة الأجنبية	**0,7**	**0,8**	**0,8**	**1,1**	**1,3**	**1,0**	**1,5**	**1,5**	**1,0**	**1,4**	**1,6**	**1,8**	**1,6**	**82,6**	**19,7-**	**49,1**
الأسهم وسندات مساهمة أخرى	**0,5**	**0,5**	**0,5**	**0,5**	**0,5**	**0,5**	**0,5**	**0,5**	**0,6**	**0,6**	**0,6**	**0,6**	**0,7**	**4,7**	**9,0**	**18,8**
مساهمات المالكين	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	6,6	2,2	0,2-
الاحتياطيات العامة والخاصة	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,2	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	5,0	1,8	11,4
خصوم أخرى	**0,1**	**1,0**	**0,2**	**1,4**	**0,3**	**0,1**	**0,1**	**2,1**	**0,3**	**0,2**	**0,3**	**0,7**	**1,0**	**137,0**	**1,8**	**256,0**

جدول م 14.8 ديون الشركات المالية الأخرى (1) على الوحدات المؤسساتية غير المالية

(بملايير الدراهم)

المكونات	2009	2010	2011	2012				على أساس سنوي (%)		
				مارس	يونيو	شتنبر	دجنبر	2010	2011	2012
القروض الممنوحة من طرف شركات التمويل	**80,8**	**84,8**	**91,6**	**92,3**	**95,6**	**94,7**	**96,9**	**5,0**	**8,0**	**5,7**
القروض للاستهلاك	30,1	31,6	32,2	31,9	32,0	30,6	30,6	4,9	2,1	5,0-
القروض الإيجارية	38,8	41,0	45,7	45,8	47,4	48,2	49,9	5,8	11,3	9,2
قروض تحصيل وشراء الديون	2,2	2,5	2,8	3,5	4,3	4,2	4,8	15,9	10,2	70,8
ديون أخرى	1,3	1,1	1,8	1,1	1,6	1,2	2,2	18,6-	74,9	18,6
ديون معلقة الأداء	8,4	8,6	9,1	10,0	10,3	10,5	9,4	2,6	5,2	3,9
القروض الممنوحة من طرف البنوك الحرة	**11,3**	**13,1**	**15,4**	**12,8**	**15,5**	**14,2**	**13,6**	**15,5**	**18,1**	**11,6-**
قروض الخزينة	8,0	9,4	12,0	9,3	9,6	8,3	7,9	17,4	27,7	34,7-
القروض للتجهيز	3,0	2,4	2,1	2,2	4,6	4,6	4,5	17,8-	12,4-	108,5
ديون أخرى	0,3	1,2	1,2	1,3	1,3	1,3	1,3	329,1	3,5	5,5
ديون معلقة الأداء	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	-	-	67,4
ديون ممنوحة من طرف جمعيات القروض الصغرى	**4,8**	**4,8**	**4,6**	**4,6**	**4,6**	**4,6**	**4,6**	**0,7-**	**3,5-**	**0,6**
القروض المخصصة للمقاولات الصغيرة جدا	3,8	3,9	4,0	3,9	4,0	4,0	4,0	1,5	1,3	0,8
القروض المخصصة للسكن الاجتماعي	0,6	0,5	0,4	0,4	0,4	0,3	0,3	13,8-	18,6-	23,5-
القروض للتجهيز	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	-	-	-
ديون أخرى	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	6,0	99,1-	269,4
ديون معلقة الأداء	0,3	0,3	0,2	0,3	0,3	0,4	0,3	3,8-	28,9-	47,2
السندات الصادرة عن الشركات غير المالية والتي في حوزة الشركات المالية الأخرى	**29,7**	**38,7**	**38,7**	**34,6**	**33,6**	**38,2**	**34,5**	**30,4**	**0,1**	**11,0-**
السندات الصادرة عن الشركات غير المالية والتي في حوزة مؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية	29,4	37,2	38,0	33,8	32,9	37,6	33,5	26,5	2,2	11,9-
السندات باستثناء الأسهم	15,2	19,6	21,8	20,1	20,4	24,0	21,5	28,8	11,4	1,4-
الأسهم	14,2	17,6	16,2	13,7	12,5	13,6	12,0	24,0	8,0-	26,1-

(1) شركات التمويل، البنوك الحرة، جمعيات القروض الصغرى ومؤسسات التوظيف الجماعي غير النقدية

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 15.8 تطور السوق ما بين البنوك

(بملايين الدراهم)

	2011						2012											
	المتوسط	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	المتوسط
متوسط المبلغ الجاري	6.068	10.726	9.205	8.995	9.736	7.061	7.866	7.222	8.153	8.686	8.798	8.333	7.008	8.483
متوسط الحجم المتبادل	3.364	4.705	3.805	4.103	4.411	2.245	3.634	3.198	3.037	2.762	3.344	2.698	2.061	3.334

جدول م 16.8 الاكتتابات في أذينات الخزينة بالمزايدة

(بملايين الدراهم)

آجال الاستحقاق	مجموع 2011	يناير	فبراير	مارس	أبريل	ماي	يونيو	2012 يوليوز	غشت	شتنبر	أكتوبر	نونبر	دجنبر	المجموع
مجموع الاكتتابات	**103.542,9**	**11.121,4**	**10.030,0**	**1.570,0**	**7.830,0**	**9.232,0**	**7.567,0**	**4.000,0**	**10.650,0**	**12.979,0**	**11.300,0**	**13.789,0**	**10.210,5**	**120.278,9**
مجموع الأمد القصير	**25.440,3**	**2.350,0**	**1.300,0**	**1.200,0**	**1.175,0**	**6.080,0**	**2.560,0**	**1.400,0**	**2.170,0**	**3.654,0**	**7.320,0**	**6.120,0**	**6.722,3**	**42.051,3**
24 يوما	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	4650,0	0,0	0,0	4.650,0
39 يوما	2.000,0	1.400,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	4120,0	0,0	5.520,0
43 يوما	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	1.070,0	0,0	0,0	0,0	0,0	1.070,0
44 يوما	2.100,0	0,0	0,0	0,0	0,0	5.080,0	0,0	0,0	0,0	2.700,0	0,0	0,0	0,0	7.780,0
45 يوما	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	6.022,3	6.022,3
13 أسبوعا	8.490,0	950,0	850,0	1.200,0	760,0	200,0	600,0	200,0	700,0	0,0	1.070,0	1.600,0	0,0	8.130,0
26 أسبوعا	1.200,0	0,0	300,0	0,0	100,0	200,0	1.300,0	200,0	0,0	0,0	0,0	300,0	200,0	2.600,0
52 أسبوعا	11650,3	0,0	150,0	0,0	315,0	600,0	660,0	1000,0	400,0	954,0	1.600,0	100,0	500,0	6.279,0
مجموع الأمد المتوسط	**60.257,7**	**8.521,4**	**4.160,0**	**8.370,0**	**5.355,0**	**2.652,0**	**3.507,0**	**600,0**	**5.000,0**	**6.895,0**	**3.980,0**	**4.469,0**	**3.488,2**	**56.997,6**
سنتان	40.400,5	5251,4	2260,0	6720,0	2000,0	1150,0	1807,0	600,0	1.400,0	2.540,0	1.660,0	2.619,0	3.488,2	31.495,6
5 سنوات	19.857,2	3270,0	1900,0	1650,0	3355,0	1502,0	1700,0	0,0	3.600,0	4.355,0	2320,0	1.850,0	0,0	25.502,0
مجموع الأمد الطويل	**17.844,9**	**250,0**	**4.570,0**	**2.000,0**	**1.300,0**	**500,0**	**1.500,0**	**2.000,0**	**3.480,0**	**2.430,0**	**0,0**	**3.200,0**	**0,0**	**21.230,0**
10 سنوات	9.729,9	0,0	2.450,0	2.000,0	1.000,0	0,0	500,0	2.000,0	1.680,0	2.430,0	0,0	2.300,0	0,0	14.360,0
15 سنة	6.215,0	50,0	2120,0	0,0	300,0	500,0	1.000,0	0,0	1600,0	0,0	0,0	900,0	0,0	6.470,0
20 سنة	1.900,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	200,0	0,0	0,0	0,0	0,0	200,0
30 سنة	0,0	200,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	200,0

جدول م 19.1 المبلغ الجاري لأذينات الخزينة بالمزايدة

(بملايين الدراهم)

آجال الاستحقاق	2011 البنوك	صندوق الإيداع والتدبير (1)	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	مؤسسات التوظيف الجماعي	مكتتبون آخرون	المجموع	2012 البنوك	صندوق الإيداع والتدبير (1)	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	مؤسسات التوظيف الجماعي	مكتتبون آخرون	المجموع
مجموع المبلغ الجاري	**72.243**	**24.357**	**98.813**	**75.823**	**42.976**	**314.211**	**97.308**	**24.801**	**93.729**	**96.262**	**44.622**	**356.721**
الأمد القصير	**3.998**	**0**	**1.446**	**4.344**	**6.572**	**16.360**	**6.176**	**370**	**245**	**6.910**	**1.970**	**15.671**
45 يوما							2.593	100	90	2.826	413	6.022
13 أسبوعا	1.027	0	0	2.573	940	4.540	550	270	100	1.300	450	2.670
26 أسبوعا	0	0	0	0	1.200	1.200	300	0	0	400	0	700
52 أسبوعا	2.971	0	1.446	1.771	4.432	10.620	2.733	0	55	2384	1.107	6.279
الأمد المتوسط	**34.053**	**2.114**	**43.136**	**20.400**	**22.660**	**122.363**	**55.530**	**1.500**	**43.134**	**30.719**	**25.893**	**156.776**
سنتان	20.334	835	17.795	10.463	13.154	62.581	31.974	220	14.172	15.030	12.500	73.896
5 سنوات	13.719	1.279	25.341	9.937	9.506	59.783	23.556	1.279	28.962	15.689	13.394	82.880
الأمد الطويل	**34.192**	**22.243**	**54.231**	**51.078**	**13.744**	**175.488**	**35.602**	**22.931**	**50.350**	**58.632**	**16.759**	**184.274**
10 سنوات	11.661	5.921	26.461	22.762	11.807	78.610	13.082	6.182	21.842	28.577	13.891	83.574
15 سنة	15.713	14.990	20.786	20.502	1.051	73.042	15.987	15.455	20.374	22.810	1.839	76.465
20 سنة	6.014	1.292	6.804	6.266	884	21.261	5.850	1.255	7.646	5.682	1.027	21.461
30 سنة	804	40	180	1.549	2	2.575	682	40	487	1.564	2	2.775

(1) باستثناء المبلغ الجاري لأذينات الخزينة بحوزة مؤسسات الاحتياط الاجتماعي التي يديرها صندوق الإيداع والتدبير.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 2.9 المبلغ الجاري لسندات الدين القابلة للتداول

(حسب فئات المكتتبين الأوائل)

(بملايين الدراهم)

فئة السندات	2011					2012				
	مؤسسات الائتمان وصندوق الإيداع والتدبير	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	مؤسسات التوظيف الجماعي	مكتتبون آخرون	المجموع	مؤسسات الائتمان وصندوق الإيداع والتدبير	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	مؤسسات التوظيف الجماعي	مكتتبون آخرون	المجموع
المجمـوع	**22.634**	**5.364**	**46.078**	**3.508**	**77.584**	**19.984**	**4.197**	**49.675**	**7.441**	**81.297**
شهادات الإيداع	15.189	4.658	34.443	3.508	57.798	12.577	3.564	35.496	7.431	59.068
سندات شركات التمويل	6.973	406	9.510	-	16.889	6.463	433	11.867	-	18.763
أوراق الخزينة	472	300	2.125	-	2.897	945	200	2.312	10	3.467

جدول م 3.9 إصدارات سندات الدين القابلة للتداول

(حسب فئات المكتتبين الأوائل)

(بملايين الدراهم)

فئة السندات	2011					2012				
	مؤسسات الائتمان وصندوق الإيداع والتدبير	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	مؤسسة التوظيف الجماعي	مكتتبون آخرون	المجموع	مؤسسات الائتمان وصندوق الإيداع والتدبير	شركات التأمين ومؤسسات الاحتياط	مؤسسات التوظيف الجماعي	مكتتبون آخرون	المجموع
المجمـوع	**16.154**	**4.075**	**35.815**	**1.519**	**57.563**	**8.480**	**3.327**	**38.736**	**8.592**	**59.135**
شهادات الإيداع	12.896	3.480	26.067	1.519	43.963	5.525	3.010	27.408	8.582	44.524
سندات شركات التمويل	2.711	294	4.643	0	7.649	1.829	87	3.669	0	5.585
أوراق الخزينة	547	300	5.105	0	5.952	1.127	230	7.660	10	9.027

جدول م 4.9 سوق سندات الاقتراض

(بملايين الدراهم)

	سنة 2011	2012			سنة 2012
		فصل 1	فصل 2	فصل 3	
المبلغ الجاري	**74.153**	**74.388**	**81.367**	**84.502**	**87.570**
القطاع العمومي	22.739	24.102	27.577	27.532	27.974
القطاع الخاص	51.415	50.285	53.790	56.970	59.596
الشركات المالية	20.790	19.888	23.846	23.683	25.345
الشركات غير المالية	53.364	54.499	57.520	60.818	62.226
الإصدارات	**12.296**	**3.650**	**7.676**	**4.600**	**3.700**
القطاع العمومي	6.000	1.000	3.700	0	550
القطاع الخاص	6.296	2.650	3.976	4.600	3.150
الشركات المالية	1.446	1.000	4.226	0	2.150
الشركات غير المالية	10.850	2.650	3.450	4.600	1.550

المصدر: محسوب على أساس معطيات ماروكلير.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

جدول م 5.9 مؤشرات البورصة (1)

التاريخ	شهر	حجم التداول (بملايين الدراهم)	الرسملة (بالملايين الدراهم)	حجم	مؤشر "MASI"	مؤشر "MADEX"
2002	دجنبر	9.545,6	87.175		2.980,44	2.512,69
2003	دجنبر	11.388,8	115.507		3.943,51	3.174,56
2004	دجنبر	30.004,4	206.517		4.521,98	3.522,38
2005	دجنبر	48.041,3	252.326		5.539,13	4.358,87
2006	دجنبر	36.528,1	417.092		9.479,45	7.743,81
2007	دجنبر	137.479,4	586.328		12.694,97	10.464,34
2008	دجنبر	59.360,1	531.750		10.984,29	9.061,02
2009	دجنبر	36.791,2	508.893		10.443,81	8.464,47
2010	دجنبر	29.615,7	579.020		12.655,20	10.335,25
2011	يناير	37.870,3	574.929		12.589,31	10.292,87
	فبراير	4.365,6	585.591		12.805,81	10.469,89
	مارس	5.471,5	557.132		12.173,79	9.946,89
	أبريل	3.188,6	529.619		11.551,5	9.431,99
	ماي	7.227,5	555.944		12.196,7	9.969,93
	يونيو	4.055,9	525.573		11.510,93	9.406,18
	يوليوز	1.925,9	511.411		11.202,95	9.158,89
	غشت	8.019,4	528.359		11.517,14	9.423,46
	شتنبر	4.712,2	531.367		11.467,63	9.376,39
	أكتوبر	3.701,4	527.418		11.352,19	9.277,31
	نونبر	3.943,5	510.510		10.952,68	8.956,42
	دجنبر	18.885,8	516.222		11.027,65	9.011,57
2012	يناير	3.152,0	523.474		11.211,71	9.172,59
	فبراير	5.097,8	530.091		11.398,94	9.333,41
	مارس	2.597,2	509.573		10.948,45	8.957,45
	أبريل	3.338,4	482.094		10.293,90	8.400,34
	ماي	4.146,7	479.594		10.286,99	8.411,24
	يونيو	8.205,4	472.180		10.053,90	8.202,90
	يوليوز	3.738,9	461.341		9.849,77	8.042,50
	غشت	1.350,6	463.864		9.944,22	8.119,11
	شتنبر	5.499,9	444.782		9.471,80	7.728,77
	أكتوبر	4.869,2	451.702		9.504,55	7.753,15
	نونبر	2.824,5	461.990		9.733,62	7.931,62
	دجنبر	16.213,8	445.268		9.359,19	7.614,04

(1) ابتداء من 3 يناير 2011، ومن أجل التقيد بالمعايير الدولية، قامت بورصة الدارالبيضاء بإدخال تغيير على مستوى نشر أحجام المعاملات ويتم نشر هذه الأخيرة على أساس الشراء فقط عوض الشراء والبيع.

المصدر : بورصة القيم بالدارالبيضاء.

جدول م 6.9 مؤشر أسعار الأصول العقارية

	مؤشر أسعار الأصول العقارية			عدد الصفقات		
	2011	2012	التغير بالنسبة المئوية 2012/2011	2011	2012	التغير بالنسبة المئوية 2012/2011
المجموع	**106,7**	**107,8**	**1,0**	**102.308**	**110.250**	**7,8**
عقارات سكنية	**105,6**	**105,9**	**0,2**	**70.027**	**76.092**	**8,7**
شقق	103,1	103,5	0,4	62.782	68.865	9,7
منازل	103,1	103,8	0,7	5.813	5.558	-4,4
فيلات	109,6	109,7	0,1	1.432	1.669	16,6
أراضي حضرية	**108,8**	**111,7**	**2,6**	**25.244**	**26.626**	**5,5**
عقارات تجاري	**109,6**	**110,8**	**1,0**	**7.037**	**7.532**	**7,0**
مكاتب	110,6	110,8	0,2	793	812	2,4
محلات تجارية	105,4	110,9	5,2	6.244	6.720	7,6

المصدر : محسوب على أساس معطيات الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية.

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.

ثمن النسخة بمقر المطبعة الرسمية : 10 دراهم

ثمن النسخة لدى المودعين المعتمدين : 12 درهما

تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من قرار الأمين العام للحكومة رقم 2918.95
الصادر في 8 شعبان 1416 (30 ديسمبر 1995)

bomaroc.com

Copie téléchargée sur bomaroc.com, non officielle. Seul le Bulletin officiel publié par le SGG (sgg.gov.ma) fait foi.